

الدكتور حسن خميس الملاخ

التفكير العلمي  
في  
النحو العربي

الاستقراء - التحليل - التفسير





# التفكير العلمي في النحو العربي

## الاستقراء - التحليل - التفسير



# **التفكير العلمي في النحو العربي**

**الاستقراء - التحليل - التفسير**

**تأليف**

**الدكتور حسن خميس الملح**



**2002**

رقم التصنيف: 415.10

المؤلف ومن هو في حكمه: حسن خميس الملح

عنوان الكتاب: التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير

الموضوع الرئيسي: 1- اللغة العربية

2- قواعد اللغة

رقم الإيداع: 2001 / 10 / 2116

بيانات النشر: عمان: دار الشروق

● تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل المكتبة الوطنية

رقمك 6 - 00 - 173 - ISBN 9957 - 00 - 173

- التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء، التحليل، التفسير .
- الدكتور حسن خميس الملح .
- الطبعة العربية الأولى: الإصدار الأول، 2002 .
- جميع الحقوق محفوظة © .



دار الشروق للنشر والتوزيع

هاتف: 4618190 / 4618191 / 4624321 فاكس: 4610065

منب: 926463 الرمز البريدي: 11110 عمان - الأردن

دار الشروق للنشر والتوزيع

رام الله: المغار - شارع المغار - مركز عقل التجاري هاتف 02/2961614

نابلس: جامعة النجاح - هاتف 09/2398862

غزة: اليمال الجنوبي قرب جامعة الأزهر هاتف 07/2847003

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح باعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو  
استنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطى مسبق من الناشر.

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or  
by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any  
information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

■ التفاصيل والابراج الداخلي وتصنيف الفلافل وفرز الألوان والأفلام :

دائرة الانتاج / دار الشروق للنشر والتوزيع

هاتف: 1/ 4618190 فاكس: 4610065 منب: 926463 عمان (11110) الأردن

Email : shorokjo@nol.com.jo

## فهرس المحتويات

٥	فهرس المحتويات
١٢	المقدمة
١٥	التمهيد: خط البداية
١٧	التفكير العلمي في النحو العربي
١٧	إضاءة على مفهوم التفكير العلمي
١٩	بنية التفكير العلمي
٢١	الاستقراء
٢٢	التحليل
٢٤	الصياغة العلمية
٢٤	الموضوعية
٢٥	التنظيم المنهجي
٢٦	التفسير
٢٨	علمية النحو العربي
٢٩	التفكير العلمي ومناهج البحث
٢٩	من روایات تعمید النحو العربي .. مثل من القدم الموروث
٣٠	من توصیف الدكتور نهاد الموسى .. مثل من الجديد المستحدث
٣٢	التفكير العلمي بين المعرفة والتنظیر
٣٤	العقل العلمي .. هل كان الإناء فارغا؟
٣٦	أصول النحو والبحث عن نظرية علمية للنحو العربي
٣٩	جناحا الموروث النحوي
٤١	القاعدة .. النحو
٤١	التعيّد .. نظرية النحو ومناهجه

٤٠	البناء والمهندسين .. المَعْرِفَةُ وَالنَّحْوُيَّةُ
٤١	النَّحْوُ وَالتطوّرُ
٤١	النَّحْوُ الْمُتَغَيِّرُ
٤٢	النَّحْوُ الثَّابِتُ
٤٤	سُؤَالَاتُ الْدِرَاسَةِ
٤٦	الدِّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ
٤٨	هَوَامِشُ التَّمَهِيدِ
٥٣	<b>الفَصْلُ الْأَوَّلُ: الْاسْتِقْرَاءُ النَّحْوِيُّ</b>
٥٥	الصَّوَابُ النَّحْوِيُّ فِي الْعَصْرِ الْجَاهِلِيِّ
٦٠	الصَّوَابُ النَّحْوِيُّ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
٦٣	الصَّوَابُ النَّحْوِيُّ فِي عَهْدِ الْخَلْفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَالْأُمَوَيَّةِ
٦٥	رِعَايَةُ الْعَبَاسِيِّينَ نَحْوَةُ الْعَرَبِيَّةِ
٦٧	الْاسْتِقْرَاءُ النَّحْوِيُّ
٦٧	هَدْفُ الْاسْتِقْرَاءِ النَّحْوِيِّ فِي الْعَرَبِيَّةِ
٦٩	نوَافِذُ الْاسْتِقْرَاءِ : الْعِيَّنَةُ الْأُولَى
٧١	مَادَةُ الْاسْتِقْرَاءِ : الْعِيَّنَةُ الْمُوسَعَةُ
٧٢	الْاسْتِقْرَاءُ النَّحْوِيُّ فِي خَصْوَصِيَّةِ الْاسْتِقْرَاءِ الْعِلْمِيِّ
٧٢	دَرْجَةُ الدِّقَّةِ
٧٣	دَرْجَةُ التَّعْمِيمِ
٧٣	دَرْجَةُ التَّبَاعِينَ
٧٤	النِّجَاحُ فِي الْاِخْتِبَارِ
٧٥	كَفَائِيَّةُ الْاسْتِقْرَاءِ النَّاقِصِ
٧٦	الشَّاهِدُ النَّحْوِيُّ
٧٧	الْعِصْمَةُ الْلُّغُورِيَّةُ

٨١	الشخصية العلمية لعلماء اللغة والنحو
٨٢	الموثوقة
٨٥	المعرفة
٨٧	الموضوعية
٩١	التحقق والاختبار
٩١	الشرح اللغوية للنصوص الأدبية
٩٣	مجالس العلماء
٩٤	كتب الرد
٩٥	اختبار الأعراب
٩٧	هوماشر الفصل الأول

١٠٤	<b>الفصل الثاني التحليل النحوي</b>
١٠٨	اللغة وسيلة
١٠٩	الطريق إلى تفسير الكلمة
١٠٩	التمييز بالمعنى المفرد والمستقل
١١٠	المعنى المعجمي
١١٠	المعنى الدلالي
١١١	التمييز بالبني الصرافي
١١٢	تقسيم الفعل بين المعنى والبني
١١٢	الطريق إلى أقسام الفعل
١١٧	تقنين العلامات
١١٧	الطريق إلى تقنين العلامات
١١٨	المتغير علامة
١١٨	موقع العلامة
١١٩	العلامات العارضة
١١٩	العارضة الملازمة

١٢٠	علامات التصنيف المعايدة
١٢١	علامات الإعراب والبناء
١٢٧	خواص الكلم
١٢٧	الصحة والاعتلال
١٢٩	الجنس وثنائية المذكر والمؤنث
١٢٩	معيار العلامة
١٢٩	معيار المطابقة الحقيقية
١٢٩	معيار الإشارة
١٣٠	تمييز الأسماء بدلالة العدد
١٣١	الاختصاص بالاقتران
١٣٤	الطريق إلى اكتشاف الجملة
١٣٦	بين ثوأر الكلمة وثوأر الجملة
١٣٧	ثنائية الإسناد وتوزيع الجملة
١٣٧	العمدة والفضلة
١٣٨	الإسناد بين المجاز والحقيقة
١٣٩	وضع المصطلحات
١٤١	تعريف المصطلحات
١٤٢	التعريف بالمثال
١٤٢	التعريف بالمعنى الوظيفي
١٤٣	التعريف بأصل التحويل
١٤٣	التعريف بالقصد
١٤٤	التعريف بالخاصية
١٤٤	خاصية المبني
١٤٤	خاصية الاقتران
١٤٥	خاصية الموضع الإعرابي
١٤٥	التعريف بالماهية

١٤٣	قواعد التعريف
١٤٣	الاستدلال
١٤٦	التفرع
١٤٧	الكلمات النحوية
١٤٨	انبعاثات تشكيل المادة النحوية
١٥٠	نحو المسائل
١٥٢	نحو الأبواب
١٥٣	نحو الأحكام
١٥٣	نحو الظواهر
١٥٤	الاستقراء والتحليل : جَذْلُ النَّصْ وَالقَاعِدَة
١٥٥	نحو النص
١٥٦	نحو القاعدة
١٥٩	هوامش الفصل الثاني
الفصل الثالث: التفسير النحوي	
١٦٠	تفسير تقسيم الكلم
١٦١	التفسير الصرافي
١٦١	التفسير النحوي
١٦٢	تفسير أصول الاسم
١٦٣	فصل الشكل عن المعنى
١٦٤	الشبه
١٦٥	الاستبدال
١٦٦	الشذوذ
١٦٧	تفسير أصول الفعل
١٦٨	إعراب المضارع .. منطقة الأعراف

١٨٢	تحول الفعل إلى اسم .. الخاصية السينائية
١٨٣	<b>الشذوذ</b>
١٨٤	الضرورة الشعرية واللهجات
١٨٥	تفسير أصول الحرف
١٨٦	دحوي التركيب
١٨٧	الامتزاج بالاسم أو الفعل
١٨٨	الانفكاك وتفسير الاختصاص
١٨٩	<b>الشذوذ</b>
١٩٠	تفسير الجملة
١٩١	الموجود في القوة والمحظى في الظاهر
١٩٢	الفضلة والمعانى الإضافية .
١٩٣	النقاطعات الإعرابية
١٩٤	الاستبدال المعجمي
١٩٥	التفسير بالضمائم الموقعة
١٩٦	الضمائم اليمنى
١٩٧	الضمائم اليسرى
١٩٨	التفسير بالنَّيَابَة
١٩٩	النَّيَابَةُ عَنِ الْمَوْعِدِ
٢٠٠	الانتقال نحو اليمين
٢٠١	الانتقال نحو اليسار
٢٠٢	النَّيَابَةُ عَنِ الْمَبْنِيِ الصَّرْفِيِ
٢٠٣	النَّيَابَةُ عَنِ لَوَازِمِ الْمَوْعِدِ
٢٠٤	التفسير بالخلول والسداد
٢٠٥	التفسير بالتأويل النحوى
٢٠٦	أين التفسير بنظرية العامل؟

- ٢١٣ \_\_\_\_\_ الاستدلال على العامل -
- ٢١٤ \_\_\_\_\_ العوامل اللغوية -
- ٢١٥ \_\_\_\_\_ العوامل المعنوية -
- ٢١٦ \_\_\_\_\_ العوامل الثانية عن معاناتها
- ٢١٧ \_\_\_\_\_ بين عامل الباب وعامل المسألة -
- ٢١٨ \_\_\_\_\_ هل يقع الخطأ في التفسير العلمي؟
- ٢١٩ \_\_\_\_\_ هوماشر الفصل الثالث
- ٢٢٤ \_\_\_\_\_ الخاتمة .. خط النهاية الأول -
- ٢٢٥ \_\_\_\_\_ المصادر والمراجع -





أعلاء الدين شوقي

[lisanarabs.blogspot.com](http://lisanarabs.blogspot.com)

## المقدمة

التفكير العلمي وصف للانتقال المنهجي المعلم المدروس بين جزئيات القضية العلمية أو الحياتية الواحدة؛ ذلك أنه يحول الإحساس بمشكلة علمية ما إلى عمل معرفي علمي يبدأ من تحديد المشكلة، ثم تحليل معطياتها وجزئياتها، ثم تفسيرها، وهو بهذا التعميم إدراك بشري عام يسبق تفنيين يكون Bacon له في عصر النهضة الأوروبية باسم المنهج العلمي.

والعلوم عامة تستمد قوتها وترتبط مسائلها واستمرار بقائها من تبعها بالخصائص العلمية الثلاث: الضبط في القواعد والقوانين، والتفسير في الكلمات والجزئيات التطبيقية والنظرية، والتوقع لما يمكن أن يطرأ على المنظومة العلمية من تغيرات في المستقبل؛ وهذه الخصائص الثلاث: الضبط والتفسير والتوقع خصائص مدركة في بعض العلوم المروثة كعلم النحو العربي؛ ذلك أن قواعد النحو العربي ونظرياته ومناهجه وتاريخه مثال ناصع دال على التفكير العلمي الذي أدركه علماء العربية في بنائهم صرح النحو العربي.

فالنحو العربي ظهر بعد أن اجتمعت المقدمات الضرورية لظهوره، وجعلت من ضرورة تعميد اللغة العربية مشكلة تستدعي الحل العلمي الناجع؛ لأن اللغة العربية ركن من أركان الأمة العربية الإسلامية؛ فحدّد النحو الأوائل المشكلة، واستخدمو تقنية العينة الأولية ثم العينة الموسعة في استقراء علمي مدروس للنصوص التي تصلح لاستخلاص القواعد منها بأساليب التحليل العلمي في فرز المسائل والأبواب، وصياغة القواعد والقوانين، وتنظيمها في ظل درجة عالية من الموضوعية العلمية ظهرت في نزاهتهم العلمية، وسعة معرفتهم وتنوعهم لأساليب اختبار المادّة المستقرة حتى اطمأنوا إلى نتاج تحليلهم وأهدوا للأمة علم النحو بشقيه: القاعدة والتقعيد.

والتفريق بين القاعدة والتقعيد أمر أساس في دراسة التفكير العلمي في النحو العربي؛ فالتقعيد وسيلة إنتاج القاعدة، ومنهج دراستها وتفسيرها، وهو بهذا المعنى

الجزء المتغير من النحو ، أما القاعدة فهي ثابتة ؛ إذ تستند إلى وصف الواقع الثابت من الاستعمال اللغوي الصحيح الذي ارتضاه العرب وعلماء الأمة العربية في عصر الاستقرار والاحتجاج .

وما هذا الكتاب إلا برهان علمي على أن النحو العربي قد استكملا شروط التفكير العلمي ، وصفاته في منهج الاستقراء ، ومنهج التحليل ، ومنهج التفسير ، وليس المراد منه الدفع عن النحو العربي – وإن كان هذا الهدف قد تحقق ضمناً – لأن التجربة التاريخية أثبتت نجاح علم النحو العربي ومتانته في قواعده أي في الجزء الثابت منه . أما وسائل التعريض فمن الوهم العلمي أن يظن بعض المطلعين على النحو العربي أن التعريض جزء من القاعدة ، وأن تيسير النحو يعني تيسير قواعده ؛ فالقاعدة لا تيسّر ، إنما يمكن تيسير منهج تعريضها .

وقد حظيت بعض أفكار هذا الكتاب بمناقشات متعة مفيدة مترافقه حيناً ومتواقة أحياناً مع الزملاء الأعزاء الدكتورة سهى فتحى والأستاذ الدكتور شكري الماضي والأستاذ الدكتور سعيد الزبيدي والدكتور أمان أبو صالح فلهم مني الشكر الموصول والثناء الموفور .

وبعد ، فالكتاب محاولة أولى في فهم النحو العربي وتاريخه ونظرياته من وجهة نظر التفكير العلمي ؛ حاولت فيه أن أحيل منهجهية البحث النحوي في إطاره الموروث متوسلاً منظار منهج البحث العلمي الحديث في قراءة المنطلقات المنهجية الثلاث في النحو العربي : الاستقراء ، والتحليل والتفسير . والله الموفق للصواب في القول وفي العمل .

د . حسن خميس الملح

عمان

٢٠٠١/٩/٢٥

**الطب**

---



# **التفكير العلمي في النحو العربي**

## **خط البداية**

### **إضافة على مفهوم التفكير العلمي:**

البحث في التفكير العلمي لا يُعلم من العلوم بحث في منهجه العلمية وفلسفته العامة ، فهو بحث في عيار العلم ، ومعيار العلم : «غرضه الأول : تفهم طرق الفكر والنظر»<sup>(١)</sup> بالعبور من قواعد العلم وقوانينه إلى منطقالاته التأسيسية وأسسنه النهجية من غير انكفاء في تاريخ العلم ، أو وقوف عند جدل التنبو بمستقبله ؛ إذ يعدّ تاريخ العلم في منظور التفكير العلمي عارسة لطرائق التفكير العلمي ومناهجه يتفاوت فيها العلماء والباحثون .

ومصطلح "التفكير العلمي" مصطلح إدراكي ، تستشعر معناه من غير أن نستطيع تحديدها بدقةً على نحو ما نحدّد مصطلح الفاعل أو المعمول بكلمات دالة على كل واحدٍ منها ، تمتاز أول ما تتعاز ب أنها قادرة على فرز مجال كلّ منها فرزاً دقيقاً ، يؤمن به من الخلط بينهما .

فقد يستدلّ المعلم بمعنى التلميذ من حلّ مسألة من مسائل الفيزياء بأنه ذو تفكير علمي . كما يلحّن راكب السيارة سمة التفكير العلمي بالسوق الذي تفادى أزمات السير عبر طرق فرعية مختصرة . وإذا أعجب قارئ مشتف ببحث علمي في حقل ما ، علق قائلاً : إنَّ الباحث أثبت في منهجه التفكير العلمي ، وإذا أرادت مؤسسة علمية أن تفخر بنفسها أعلنت أنها تعلم طلبتها التفكير العلمي . فما التفكير العلمي؟

تجاور الدكتور فؤاد زكرييا تأطير مفهوم التفكير العلمي في إطار محدود إلى ربطه بسمة محددة تصلح علامه فارقة له ، وهي «أن يكون منظماً»<sup>(٢)</sup> ، فالاتصال المنظم من فكرة إلى أخرى ، ومن نقطة إلى أخرى ، ومن خطوة إلى أخرى ، يدلّ على التفكير العلمي . والتنظيم ينبع من ترابط الخطوات بأن تسلّم كل خطوة إلى التي تليها اقتضاء أو استلزمـاماً ، يمكن الربطـة على صحته ، فالتفكير قرين التفسير - يعني البرهنة - والتفسير يتحقـق على مصوسـ ، نقلـة ، أو مذركـات عقـلـية ، أو عليهـما معاً .

وكلمة العلمي منسوبة إلى العلم الذي هو في جوهره قوانين تجريبية لإنتاج المعرفة في حقل من الحقول ، كقانون الجاذبية في الفيزياء الذي ثبتت عليه معارف بشرية أدت إلى تطبيقات عملية كثيرة ، وما تزال تحمل وعداً يزيد من العطاء ، ومثلها جُلَّ قوانين النحو العربي ، فنحن في تدريس النحو العربي نعلم قوانين نحوية ، نوضحها بشواهد وأمثلة ، لتكون فيما بعد وسائل لإنتاج جمل صحيحة نحوياً ، وضوابط تعصم من الواقع في الخطأ ، ومقاييس تقيس بها صواب التركيب اللغوي التحوي من خطئه .

إن تقدير التفكير بصفة العلمية ، هدفه استبعاد أي تفسير لا يرتكز على قوانين العلم ونظرياته ؛ ذلك أن التفكير العلمي يبني على التعامل المنظم مع الملاحظات والقوانين التي يمكن إثباتها بالاستناد إلى نظرية عامة<sup>(٢)</sup> ولا يشترط في التفكير العلمي أن يؤدي إلى الصواب المطلق ، بل إن كل فكرة علمية لا تحمل في ثناياها ما ينافي المشاهدة والخبرة المؤيدة بالبرهان المنطقي ، أو التجربة فكراً صحيحة نسبياً<sup>(٣)</sup> ، لأن الحكم المعياري "صواب" في البحث العلمي نتيجة اتحاد مقدمتين معيارتين :

أولاًهما : الانتقال المنظم المبني على الترابط ، وامكانية البرهنة بين خطوات البحث ، أي : صحة العلاقات بين خطوات البحث من حيث خطوات البحث العلمي والتفكير السليم .

وثانيهما : صحة القانون أو القاعدة التي تضبط كل خطوة على حدة ، أي : صحة المعلومة .

فالتفكير العلمي يتضمن أن يتضمن بصواب المنهج وصواب المعلومة معاً .

وقد شاع بين الباحثين استخدام مصطلح "البحث العلمي" بدلاً مراجعاً على نحو ما لمصطلح "التفكير العلمي"<sup>(٤)</sup> مع أن بينهما فارقاً ، ذلك أن التفكير العلمي مشاع بين البشر ، لا يستلزم بالضرورة تأهيلًا علمياً ، فيكتفي أن يكون غير متناقض ، أو أن يكون معللاً تعليلاً يدركه المرء ببساطة العقل ، أو قرينة المشاهدة ، ولا يشترط أن يكون وسيلة إلى الاختراع أو الاكتشاف . أما البحث العلمي فهو تفكير العلماء والباحثين في مشكلة محلية بهدف إيجاد حلٍّ علميٍّ لها<sup>(٥)</sup> .

وَمَا دَامَ التَّفْكِيرُ الْعَلْمِيُّ أَعْمَمُ مِنَ الْبَحْثِ الْعَلْمِيِّ وَأَوْسَعُ فَهُوَ - فِي مَجَالِ عَمَلِ الْبَاحثِينَ وَالْمُخْتَصِّينَ - دراسةً بِجَمِيعِهِ مِنَ الْمَسَائلِ الْبَحْثِيَّةِ فِي إِطَارِ عِلْمٍ مُحَدَّدٍ ، وَلَيْسَ تَحْيِيْصاً لِلَّائِةِ مُحَدَّدَةٍ مِنْ ذَلِكَ الْعِلْمِ ؛ ذَلِكَ أَنَّهُ بَحْثٌ فِي الرَّوَابِطِ النَّهْجِيَّةِ لِمَسَائلِ ذَلِكَ الْعِلْمِ لِكَشْفِ مَدْى تَنظِيمِ تَلْكَ الرَّوَابِطِ وَعَلَاقَتِهَا بَعْضُهَا بِيَعْسُ ، وَنَظَرِيَّتِهَا الْعَامَّةِ ، وَقَوَاعِنِيهَا التَّفْسِيرِيَّةِ ، وَقَدْرِتِهَا عَلَى التَّبَؤُّ بِمَا يُمْكِنُ أَنْ تَزُولَ إِلَيْهِ ظَاهِرُ ذَلِكَ الْعِلْمِ ، وَلَهُذَا حَمَلَتْ هَذِهِ الْدَّرَاسَةُ عنوانَ "التَّفْكِيرُ الْعَلْمِيُّ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ" لِتَكُونَ دراسةً اسْتِكْشافِيَّةً فِي الْجَانِبِ النَّظَرِيِّ النَّهْجِيِّ مِنَ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بِمَسَائلِهِ الْمُقْتَنَةِ فِي الْكِتَابِ النَّحْوِيِّ ، وَبِتَارِيخِهِ الَّذِي يُمْكِنُ اسْتِجْمَاعُ صُورَتِهِ مِنْ دَرَاسَةِ تَرَاجِمِ النَّحَاةِ .

وَدَائِرَةُ مَصْطَلِحِ النَّحْوِ فِي هَذِهِ الْدَّرَاسَةِ تَحْتَوِي مَا عُرِفَ بِعِلْمِ الإِعْرَابِ ، وَيَعْلَمُ الْصَّرْفُ ، فَالْإِعْرَابُ هُوَ "الْتَّطْبِيقُ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ" ، فَيَشْمَلُ جَهَاتِ ثَبُوتِ الْإِعْرَابِ (الْعَرَبُ وَنَفْيُهُ (الْمُبَنِّي))<sup>(٧)</sup> أَيْ أَنَّهُ تَحْلِيلٌ تَطْبِيقِيٌّ لِلْقَوْاعِدِ النَّحْوِيَّةِ ، لَاَنَّهُ يَعِيدُ الْجَمْلَةَ إِلَى صُورَةِ الْقَوْاعِدِ الْمُؤَسَّةِ لَهَا ، فَإِعْرَابُ كَلْمَةِ (زَيْدٌ) فِي قَوْلَنَا: "جَاءَ زَيْدًا" فَاعِلٌ ، وَهَذَا الْإِعْرَابُ أَمْسَنَّدٌ كَلْمَةً (زَيْدٌ) إِلَى قَوْاعِدِ الْفَاعِلِ الْمُجَرَّدَةِ . وَالْصَّرْفُ - وَإِنْ كَانَ رَائِحَةُ اسْتِقْلَالِهِ عَنِ النَّحْوِ تَفُوحَ مِنْهُ - يَتَدَخَّلُ مَعَ النَّحْوِ حَدَّ الْاِتَّخَادِ ، فَعَمَلُ الْمَصَادِرِ وَالْمُشَتَّقَاتِ فِي النَّحْوِ مُبَنِّيٌّ عَلَى تَضَافُرِ الشَّكْلِ الْصَّرْفِيِّ لِلْكَلْمَةِ مَعَ الشَّرُوطِ النَّحْوِيَّةِ لِعَمَلِهَا عَمَلُ الْفَعْلِ ، وَالْتَّرْجِيحُ بَيْنِ الْحَالِ وَالْتَّمِيزِ إِذَا التَّبَسَّى فِي بَعْضِ الْجَمْلِ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بِحَمْلِ الْحَالِ عَلَى الْاشْتِقَاقِ وَالْتَّمِيزِ عَلَى الْجَمْدِ ، وَمَصْطَلِحُهَا الْجَمْدُ وَالْاشْتِقَاقُ مِنْ مَصْطَلِحَاتِ عِلْمِ الْصَّرْفِ .

## بِنْيَةُ التَّفْكِيرِ الْعَلْمِيِّ

لِلتَّفْكِيرِ الْعَلْمِيِّ بِنْيَةٌ إِجْرَائِيَّةٌ يَجُدُّرُ بِالْبَاحِثِ فِي أَيِّ عِلْمٍ أَنْ يَلتَزِمْ خَطُوطِهَا الْعَامَّةِ ، إِنَّ لَمْ يَكُنْ يَطْبِقُهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْيَى أَنَّهُ يَحْتَذِي الْأَغْوَذِجَ الْعَلْمِيَّ فِي التَّفْكِيرِ؛ لَا تَنْتَهِي مَعْرِفَةُ التَّفْكِيرِ الْعَلْمِيِّ مِنْ تَقْنِيَّتِهِ .

وَلَا يَنْهَضُ التَّفْكِيرُ الْعَلْمِيُّ عَلَى مَسْتَوِيِ الْبَحْثِ إِلَّا بِوْجُودِ اثْنَيْنِ مَعَهُ: مَشْكُلَةٌ تَسْأَلُ الْبَحْثَ ، وَبَاحِثٌ يَبْحَثُ لَهَا عَنْ حَلٍّ وَفِي مَنْهَجٍ مِنْ مَنَاهِجِ التَّفْكِيرِ الْعَلْمِيِّ .

وبنية التفكير العلمي هرمية؛ فاعدها تقنيات الاستقراء ، وواسطتها أساليب التحليل ، وذروتها التفسير . والاستقراء ، والتحليل ، والتفسير مراحلٌ ولكل مرحلة طرقها الخاصة بها<sup>(٩)</sup> .

والاستقراء ، مهما تعددت أشكاله ووسائله ، يدور في ذلك الوصف ، في حين يؤدي التحليل إلى التقنيات والتقعيد ، ثم يأتي التفسير نظريةً تفسر الاستقراء والتحليل أي الوصف والقانون ، لهذا يصح أن نقول : إن بنية التفكير العلمي الهرمية في الدراسات اللغوية المختلفة تنطلق من الوصف ثم تفرز إلى قوانين مجردة ، ثم ترتقي إلى مستوى النظرية . والتوصل إلى النظرية الهدف الأساس للعلم<sup>(١٠)</sup> لأن «النظرية بنيان من المفاهيم المتراكبة ، والتعريفات والمقولات التي تقدم نظرة نظامية إلى الحوادث - مع ما يقع تحت الاستقراء- بوساطة تحديد العلاقات بين المتحولات بهدف تفسير الحوادث والتنبؤ بها»<sup>(١١)</sup> .

ولأهمية النظرية في التفسير يعد فلاسفة العلوم التفسير أسمى أهداف المشروع العلمي<sup>(١٢)</sup> ، إذ الاكتفاء بالوصف والتحليل غير كاف لاكتساب صفة العلم ، فإذا نظر أحدهنا إلى قلم رصاص في قارورة ماء نهاراً ، فسيجد القلم مكسوراً . إن وصف هذه الظاهرة أن نقول : ينكسر القلم إذا وضع في قارورة ماء نهاراً . والقانون المستربط منها أن الخشب ينكسر في الماء نهاراً .

إن الاكتفاء بهاتين المعلوماتين لا يغلق دائرة البحث ، فهناك - على الأقل - سؤالان : هل الانكسار حقيقي أم صوري؟ وما تفسيره؟

إن تفسير انكسار القلم بانكسار أشعة الشمس ضمان لصحة التجربة التي ثبت أن انكسار القلم صوري شكلي لا حقيقي .

وهذا المثال - على بساطته - ذو دلالات خطيرة في التفكير العلمي . منها أن الوصف يعتمد الشكل أي المظهر ، والمظهر ليس بالضرورة دالاً على الجوهر ، ومنها أن القاعدة تجرييداً للوصف ، لأنها تعيد إنتاج الوصف ، فإذا كان الوصف خادعاً كانت القاعدة كذلك ، ومنها أن التفسير يتجاوز الوصف والقاعدة معاً لأن هدفه الجوهر لا المظهر .

إذن ، ففهم التفكير لا يكتمل إلا بثلاث طبقات : الاستقراء ، والتحليل ، والتفسير .

## ٤- الاستقراء

"ال الحاجة أمّ الاختراع" تختصر هذه الحكمة الموجزة فلسفة الاستقراء ، لأنّ الإحساس بوجود مشكلة ما يجعل الناس في حاجة إلى حلّ لها ، يبتهج الله سبحانه وتعالى على يد باحث ما ، فيتم التعرّف على المشكلة وتغديدها<sup>(١٢)</sup> Identifying بتكرار ملاحظتها . واللاحظة تستند إلى الحسّ التجربـي في كلّ ما يقع في عالم المحسوسات ؛ فلو ظهر مرض جديد فجأة ، فإنّ الخطوة الأولى نحو الحلّ التأكـد من ظهور المرض بمعاينة بعض المصاين ، كـلا يكون ظاهرة طبيعـية متواتـرة .

والظاهرـة قد تكون كبيرة فلا يمكن استقراء عناصرها كلـها ، كاللغـة مثـلاً ، من هنا جاءت فكرة العـينة ، والعـينة تعـلـيق علمـي للمـبدأ القـائل : إنـ جـزـء الشـيء يـحمل صـفات الشـيء في جـوـره ، فالطـبيب قد يـطلب إـلى المـريـض أـن يـحلـل دـمـه ، ولا يمكن للإنسـان أـن يتـبرـع بـدمـه كـامـلاً من أجل تـحلـيل طـبـي لـأنـه سـيمـوت ، لهذا يـكتـفي فـي المـختـبر بـأخذ عـيـنة مـن دـمـ المـريـض عـلـى شـكـل قـطـرة أو قـطـرات ، ثـم يـقـوم بـتحـلـيلـها ، وكتـابـة تـقرـيرـ بالـنتـيـجة إـلى الطـبـيب الـذـي لا يـتوـانـى عـن تـعمـيم النـتيـجة ؛ لأنـ هـذا جـزـء دـالـ على الكلـ بالـضـرـورة .

لـقد كان فـي المـختـبر مـؤـهـلاً لـأخذ عـيـنة الدـم مـن المـريـض ، وـهـذا يـعـني أـنـ الـذـي يـجـمـع عـيـنـات المـشـكـلة يـنبـغـي لـه أـن يـكون مـؤـهـلاً لـلـقـيـام بـهـذا الجـمـع ، كـما يـنبـغـي لـخـلـلـ العـيـنـات أـن يـكون مـؤـهـلاً لـمـا سـيـقـوم بـه .

وـعـنـد نـقـلـ التـفـكـيرـ الاستـقـرـائـيـ إـلـى النـحوـ ، نـجـدـ أـنـ النـحوـ لـا يـمـكـنـ أـنـ يـولـدـ اـعـتـباـطاـ ، فـشـمـةـ أـسـبـابـ طـبـيعـيـةـ يـقـبـلـهاـ العـقـلـ وـتـوـيـدـهاـ أـحـدـاثـ التـارـيـخـ ، تـشـيرـ إـلـىـ بـرـوزـ مشـكـلةـ ماـ ، جـاءـ تـقـنـيـنـ النـحوـ حـلـاـلـهاـ ، وـقـدـ اـنـبـىـ هـذاـ حلـلـ فـيـ مـرـاحـلـةـ الاستـقـرـاءـ عـلـىـ أـخـذـ عـيـنةـ لـغـوـيـةـ مـتـنـوـعـةـ مـنـ لـسـانـ العـرـبـ وـفـقـ مـنهـجـ مـؤـطـرـ بـمـكانـ وـزـمانـ ، فـلاـ يـمـكـنـ أـخـذـ عـيـنةـ اللـغـوـيـةـ اـعـتـباـطاـ مـنـ أـيـ قـبـيلـةـ عـرـبـيـةـ بـغـضـ النظرـ عـنـ المـكـانـ الـذـيـ تـسـكـنـ فـيـهـ مـنـ جـزـيـةـ العـرـبـ ، تـامـاـ كـماـ كـانـ مـحـالـاـ عـلـىـ فـيـ المـختـبرـ أـنـ يـأـخـذـ دـمـ مـنـ أـيـ مـكـانـ مـنـ جـسـمـ المـريـضـ ؛ لأنـ اـخـتـيارـ المـكـانـ لـهـ شـروـطـ وـمـحـدـدـاتـ .

وـجـامـعـ اللـغـةـ الـذـيـ يـقـدـمـ الـمـعـطـيـاتـ الـأـوـلـيـةـ لـتـقـنـيـنـ النـحوـ مـؤـهـلـ لـلـقـيـامـ بـهـذـهـ الـمـهمـةـ ؛ لـهـذـاـ يـغـدوـ الـبـحـثـ فـيـ صـفـاتـ الـبـحـثـيـةـ مـطـلـبـاـ مـنـ مـطـالـبـ هـذـهـ الـدـرـاسـةـ .

إنَّ هذا الضرب من الاستقراء بحثٌ في أوليات العلم من حيث أسباب وضعه، وعيته التي يُسْتَدِّعُ إليها ، وصفات فريق البحث الذي قام بجمع العينة من مكان محدد بشروط محددة . وهذا الضرب المؤسس من الاستقراء لا ينقطع بعد بناء العلم لأنَّ العلم ليس نهائياً في أحکامه ، من هنا يمكن أن تُختبر نتائج الاستقراء بالعودة إلى عينة الاستقراء؛ لهذا تستصحب العينة أهميتها مع الزمن وتتحول إلى شاهد ، لأنَّ الخطأ في تحليل المادة المستقرة أمر ممكن وارد؛ لهذا إذا قلَّ لایَ علم أن يتقدَّم ويتطور ، فإنه يخضع لاختبار أحکامه ونتائجـه<sup>(١٢)</sup> لأنَّها أولاً : ليست مطلقة ، وثانياً : قابلة للتطوير والتعديل .

ومن الاستقراء استقراء النتائج لا المقدمات ، فمما ينبغي للباحث في النحو العربي أن يأخذ به نفسه استقراء عينة من التراث النحوي تضم بالضرورة أمهات الكتب النحوية .

## ٤- التحليل

إنَّ الهدف من دراسة المشكلة أهمُّ محدَّد لأساليب التحليل ؛ ذلك أنَّ للتحليل العلميَّ أساليب ووسائل متعددة كثيرة ، تغدو دقيقة متشابكة معقدة كلما كان الهدف من تحليل عينة الظاهرة تجاوزها الدائم لا مجرد حلها المؤقت ، فالمزارع الذي يقطف القطعة الأولى منتين مثلاً ، يفرز هذه القطعة وفق الحجم أو درجة النضوج أو ما شابه ، أي أنه يقوم بتصنيف العينة التي قطفها بما يظهر دقة تجانيتها الداخليَّة ، وإن كان اختلاف الحجم أو درجة النضوج لا يلغى انتفاء الحبة الكبيرة أو غير الناضجة إلى ظاهرة بناء التين .

وفي الدراسات اللغوية تكون المادة المستقرة -الجزئيات- أشبه بجيش ضخم العدد لكنه مبعثر ومتفرق<sup>(١٣)</sup>؛ لهذا يأتي التصنيف في مقدمة الإجراءات التحليلية للمادة المستقرة .

وبنية التصنيف هرميَّة تبدأ من العام الكبير لتنتهي بالخاص الصغير ، وهذا ما يفسِّر جمل النحوة أقسام الكلمة المدخل الأوَّل للنحو العربي؛ إذ يبدو واضحاً أنَّ نحاة العربية انتقلوا بشكل هرميٍّ من تصنيف الكلمة إلى تصنِيف الاسم والفعل ، حتى إذا ما اطمأنوا إلى التصنيفات الأولى للكلمة انتقلوا إلى تصنِيف الجملة وهلمَّ جراً .

والتصنيف لا يكون عشوائياً بل يتبع مبدأ علمياً، وهو ضرورة الاشتراك في صفةٍ ما تجمع ما اختلف ، وتفرق ما اختلف ، فإذا أردنا أن نحلل المجموعات الآتية :

$$A = 10, 3, 5, 8 *$$

$$B = 10, 4, 6 *$$

$$C = 5, 8, 10 *$$

$$D = 10, 3, 7, 2 *$$

$$E = 4, 8, 10 *$$

فإننا سنجد النتائج الآتية :

المجموعة  $A + B + D$  تشارك في صفة العدد  $10 *$

المجموعة  $A + C + D$  تشارك في صفة العدد  $5, 10 *$

المجموعة  $B + C + E$  تشارك في صفة العدد  $8, 10 *$

وثمة وجوه أخرى يمكن أن تشارك فيها هذه المجموعات ؛ فالتصنيف يجب أن يكون فرزاً قائماً على الاتفاق لا الافتراق ، فلا يمكن أن تجمع صفة الاسمية بين الكلمات  $\text{الزديد} , \text{باء} , \text{باء}^*$  ، لكنها بالضرورة تجمع بين الكلمات  $\text{زيد} , \text{كتاب} , \text{ورقة} , \text{النحو} , \dots$  .

والصفة التي تجمع بين جزئيات موتلفة من المادة المستقرة تحتاج إلى تعريف يوضح مفهومها أو ماهيتها أو وجه افتراقها عن غيرها من الصفات ، فتشاء الحاجة إلى تعريف الصفة المشتركة التي قد تصيب حداً عازلاً لكل ما ينضوي تحته .

ويرتبط باكتشاف الصفات المشتركة (مبادئ الفرز والتصنيف) ضرورة تعميم النتائج على المادة كاملة لا العينة المستقرة فقط ، لأنَّ التعميم Generalizing تعويض منهجه عن عدم القدرة على الاستقراء ، فإذا اكتشفنا مثلاً أنَّ الأعداد الأولية  $2, 5, 7$  لا تقبل القسمة بغير كسور إلا على نفسها لامكناً أن نعمم هذه النتيجة ، فنقول : الأعداد الأولية لا تقسم رياضياً من غير كسور إلا على نفسها ، ولا تحتاج في هذه الحالة إلى سرد قائمة الأعداد الأولية كاملة .

إن التعميم مدخل بناء القاعدة ، والقاعدة هي الطور الثاني من الفرضية ، إذ إن القاعدة تكون أول الأمر فرضية عامة كافتراض أن كل فعل مضارع يستدعي بأحد أحرف كلمة (نأتي) زائداً على الجذر ، وهذا الافتراض يتحول إلى قاعدة بعد اختباره .

واختبار الفرضية ضرورة في التحليل العلمي لإثباتها أو نفيها ، فليس هناك خطأ في أن ثبت أن فرضية ما خطأ ، كما أن إثبات صواب الفرضية يرفعها إلى مستوى القاعدة ، وبناء القاعدة على اختبار جزئي يعني أنها تتصف بالتعيم ، وقد لا يضبط هذا التعيم المادّة كاملة ، لأنه «ليس مكتناً في جميع الحالات»<sup>(١٥)</sup> لكنه مع هذا يبقى أقصى أهداف العلم<sup>(١٦)</sup> .

إن وجود ما لا تضبطه القاعدة نتيجة مقبولة في التحليل العلمي بشرط أن تخضع للتغير على نحو ما .

وتستقي القاعدة قوتها ومصداقيتها من ثلاثة مصادر تشكل روافد أساسية لإمداد القاعدة بطاقة الإنتاجية ، وهذه المصادر الثلاثة هي :

#### أ- الصياغة العلمية

لصياغة القاعدة صياغة دقيقة فن يقوم على التجريد ، والتمثيل الرياضي الرمزي ، واستعمال لغة المصطلحات المحددة الدلالة ، وفَرْز القواعد في مستويات وطبقات ، فالقاعدة العامة غير القاعدة الخاصة ، فإذا أعلن النها أن الأصل في الفاعل أن يكون اسمًا ، فإن صورة هذا الأصل في القاعدة العامة أن يقال : الفاعل : اسم ... إلخ ، أما إذا قيل : الفاعل : اسم أو ما في تأويله ... إلخ ، فإن القيد الثاني «ما في تأويله» ليس من القاعدة العامة بل هو من القاعدة الخاصة التي تظهر عند شرح الاسم وتشمله في باب الفاعل ، ذلك أن الجمع بينهما جمع بين قاعدة عامة وأخرى خاصة في نسق واحد ، وهذا انحراف عن متطلبات الصياغة العلمية للقاعدة .

#### ب- الموضوعية

وهي انعكاس لدى صدق المدل في تحليل الظاهرة ، ذلك أن الظاهرة محور الدراسة

قد تكون ذات صلةٍ ما مع المُحلَّل ، أو تكون للمُحلَّل رغبةٌ في الوصول إلى نتيجةٍ معينةٍ ، يستفيد هو نفسه من ورائها ، لهذا يُستحب أن يقوم بالتحليل العلمي فريق ، فالعمل الجماعي أدعى للموضوعية ، والصدق .

ويظهر أثر الموضوعية عند اختبار النتائج ، فلو أن نحوياً من المتقدمين أجاز - من غير قيد أو شرط - بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف بالإتمام من غير حذف ، نحو : "مَدْيُون" من الفعل "دان" وقياس عليها "مبِيوع" من "باع" ، فإنَّ كلمة "مبِيوع" قد تكون على خلاف ما ورد في الاستقراء ، وهو "متَبِيع" فيأتي من بعيد النظر في أساس بناء القاعدة<sup>(١٢)</sup> ، وهذا من أسرار المخالفة الشديدة على الشواهد التي تبني عليها النحو العربي .

وتفتضي الموضوعية Subjectivity إقصاء الخبرة الذاتية الشخصية للمُحلَّل والباحث<sup>(١٣)</sup> . فلا يظهر أثر الخبرة بأن يجعل من نفسه شاهداً على صدق نتيجة التحليل ، وإنْ كان موضوع البحث ينطبق عليه ؛ ذلك أنَّ الفرق بين الأعرابي والنحوي - إنْ كان في عصر الاحتجاج كأبي الأسود الدؤلي وبعض تلامذته - أنَّ الأعرابي يتكلم وفق الطبع والسلبية بعيداً عن التفكير بالقاعدة النحوية أو الخطأ والصواب في اللغة ، على حين يسبق التفكير النحوي المعياري كلام النحوي ، لأنَّه يعلم أنَّ عمله خبط المبني اللغوية ، مما يجعل منه رفيقاً لغوياً على نفسه .

وليس من الموضوعية أن يُدخل المُحلَّل العلمي هواه السياسي ، أو مذهبه الفكري إلى مادة البحث العلمي ؛ لأنَّ الأصل في القواعد أنها تمثيل تجريدي للوصف ، فيكون قوام القاعدة وصف الأشياء وتقرير حالتها بصورة مجردة<sup>(١٤)</sup> ما أمكن .

ولا يستغني المُحلَّل العلمي الموضوعي عن ثقافة معرفية واسعة تصلح عوناً له في عمله .

### ج- التنظيم المنهجي

سبقت الإشارة إلى أنَّ التنظيم سمة التفكير العلمي السليم ، فإنَّ نتائج التحليل العلمي ينبغي لها أن تساق على نحو منظم متسق ، وهذا التنظيم لا يكون إلا بافتراض

علاقة بين نتائج البحث يمكن البرهنة على صحتها عند التفسير ، فتنظيم قواعد النحو العربي يعني خضوع هذا التنظيم كيما كان إلى مبدأ «السببية العامة»<sup>(21)</sup> Universal Causality لأنَّ التنظيم لم يتم اعتباطاً بل تم وفق رؤية سببية عامة تربط اللاحق بالسابق ، وتهزِّ الأسساق بين القواعد .

إنَّ تنظيم نتائج التحليل يفتح باب الأسئلة اللماذية<sup>(22)</sup> ، لأنَّ المرء إذا تفاجأ بما لم يتوقعه سأل غالباً عن السبب ، ومع كلمة "لماذا" ندخل دائرة العلم الصحيح ؛ للبحث عن نظرية تحصي نتائج التحليل ، وتفسرها ، وتتوقع أو تتنبأ بما يمكن أن يطرأ على الظاهرة العلمية من تغير .

إنَّ وضع النظرية الافتراضيَّة أثناء التنظيم قد يحتاج إلى شيء آخر غير الاستقراء والتحليل ، وهو الموهبة<sup>(23)</sup> .

## ٣- التفسير

التفسير فرع الإدراك ، فإذا كان الإدراك نقلياً فسيكون التفسير نقلياً متكتناً على المنقول ومشتقاً من نتائج تحليله ، وإذا كان الإدراك عقلياً متولداً بالاستنتاج العقليِّ القائم على تجاوز الوصف النقلبي للظواهر التي يستقصيها فإنه سيكون عقلياً نظرياً .

ولا تعني البنية الهرمية للتفكير العلميَّ أنَّ التفسير لا يبدأ بالضرورة إلا عقب الانتهاء من الاستقراء والتحليل ، لأنَّ التفكير بالتفسير يصاحب استقراء الظاهرة وتحليلها ، إذ يتم التفكير بinterpretations أولية تأخذ صورتها الأولى شبه المتكاملة عند تنظيم نتائج التحليل ، فت تكون افتراضياً مفتقرة إلى النفي أو الإثبات أو التعديل ؛ ذلك أنَّ التفسير تعويض عن جميع نتائج التعميم ، كما أنه تعويض عن نتيجة نقص القدرة التحليلية أحياناً عن الضبط التام .

ويأخذ التفسير صورة دائرة تشَعُّ شيئاً فشيئاً ، تبدأ بالجزئيات ثم يُبني من هذه الجزئيات بعد تعميمها واختبارها والتتحقق من قدرتها التفسيرية غوذج عام يسمى النظرية ، ويمكن أن تُسمى الجزئيات التفسيرية نظريات ، على مقصود القول بالنظرية الصغرى الجزئية ، والنظرية الكبرى الكلية .

ولا يعني الأخذ بالنظرية إنقاذ تطبيقها ، كما لا يعني الاختلاف فيها ، أو في بعض جوانبها اختلافاً في مادة الاستقراء ، أو تناسج التحليل ، فلو نظرنا إلى تناول نحاة العربية تطبيق نظرية العامل - وهي جزء من نظرية النحو العربي - لوجدنا اختلافاً في التطبيق ؛ إذ ذهب جمهور الكوفيين إلى أنَّ العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً ، نحو : «ضرَبَ زيداً عمراً» . وذهب بعضهم إلى أنَّ العامل هو الفاعل .. وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أنَّ العامل في المفعول معنى المفعولية<sup>(٢٢)</sup> .

هذا الاختلاف شكليٌّ إذ يصدر عن اتفاق على الأخذ بنظرية العامل ، وإن حدث اختلافٌ في التطبيق ؛ ومرد هذه المسنة في التفسير عدمُ الاتفاق على البناء النظري للنظرية ، أو الخطأ في التطبيق ، أو عدم كل تعليل جزءاً من التفسير النظري ، مع أنَّ التعليل قد يكون جزئياً لمسألة أو كلمة ، وقد يكون كلياً لظاهرة بكمالها ، فهو في الأولى اجتهاد من الباحث ، لكنه في الثانية جزء من التفسير ، وعلى هذئي هذا التوضيح نفهم قول أبي منصور الأزهري : «وكان أبو عثمان المازني ، وأبو عمر الجرمي يحتذيان حذو سيبويه في النحو ، وربما خالفوه في العلل»<sup>(٢٣)</sup> . فسيبويه والمازني والجرمي تجمع بينهم - وهم بصرىون - نظرية في دراسة النحو .

ويشترط الباحثون في فلسفة العلوم ثلاثة شروط للنظرية الملائمة للظاهرة المراد تفسيرها ، وهي<sup>(٢٤)</sup> :

أ- يتبعين أن تكون النظرية في مقولاتها كلها نتيجة منطقية لتحليل الظاهرة المراد تفسيرها ، فيجب أن تكون مشتقة من المعلومة المتضمنة في الظاهرة ، كاشتقاق نظرية العامل من ملاحظة ظاهرة التغير الإعرابي في العربية .

ب- ينبغي أن تشتمل النظرية على قوانين عامة مشتقة من الظاهرة المراد تفسيرها ، ينطوي بها إخضاع الظاهرة كلها للضبط من جهة ، والتفسير من جهة أخرى ، كقول جمهور النحاة : «إنَّ الأصل في الاسم الإعراب»<sup>(٢٥)</sup> إذ ينبع عن الأخذ به إخضاع الأسماء المبنية غير المعربة إلى تفسير يثبت انضباطها في القانون النظري العام للاسم .

ج- على النظرية بكل مقولاتها أن تكون قابلة من حيث المبدأ للاختبار التجريبي أو

الملاحظي ، فقولُ جمهور النحاة : إنَّ الفعل المضارع المتصلِّ أَصْسَالاً مباشراً بذاته التوكيد الخفيف أو الشفيف في محل رفع أو نصب أو جزم قولَ يمكن اختباره تجريبياً ، إذ حذفُ حرفِ التوكيد يُظهرُ علامَة الإعراب المناسبة .

وسيغدو هذا الهرم الثلاثي للتفكير العلمي بطبقاته الثلاث مفاصلَ هذه الدراسة وفصولها ، فيكون الفصل الأول للاستقراء ، والثاني للتحليل ، والثالث للتفصير ، وذلك بتناول موسوع حسب الطاقة للتفكير العلمي في النحو العربي .

## علمية النحو العربي

ثمة صفات علمية تحقق ميزة العلم في أيّ معرفة ، ذلك أنه لا يخضع للميل والهوى واختلاف الأذواق والخبراء ، وإن جاز أن يكون شيء من الاختلاف في نتائجه ، فقد يكون راجعاً إلى الخطأ في تطبيق قوانينه ومعاييره ، أو إلى ما يسمى بضوابط التوجيه التي تعني أنَّ الخروج من القاعدة لا يكون إلا بقاعدة .

وقد رأى الدكتور تمام حسان أنَّ خصائص العلم المضبوط أربعة : أولها : الموضوعية التي تتحقق بالاستقراء الناقص ، ثم ضبط نتائجه . وثانيها : الشمول بالاتكاء على مبدأ المتنمية في التعميم ، ثم تجريد الثوابت على شكل قوانين وقواعد تتبع المتغيرات . وثالثها : التماسك بأن يكون بين عناصر الموضوع المدروس ترابطٌ عضويٌ يتمثل بعدم التناقض فلا تتعارض نتيجة بأخرى ، وبالتصنيف للسيطرة على مفردات العلم . ورابعها : الاقتصاد بأن تستغني بالأصناف عن المفردات ، وبأن تقتضي القاعدة كل الجزئيات التي تتطبق عليها<sup>(٢٧)</sup> .

وقد تبيَّن الدكتور تمام حسان أنَّ خصائص العلم المضبوط تتطبق على النحو ، فعدَّ النحو علماً<sup>(٢٨)</sup> ، وقد قيل في تعريفه إنه «صناعة علمية»<sup>(٢٩)</sup> .

إنَّ اقتراب الدكتور تمام حسان الشديد من بنية التفكير العلمي بالخصوص التي تجعلها على النحو العربي لا يلغى أنه أهمل خصيَّتين نحسب أنَّهما على قدر كبير من الأهمية ، وهما :

- ١- البرهنة ، فالعلم ينبغي أن يكون قادرًا على تقديم البرهان أو البراهين التي تحدَّد مصداقيتها دائمًا ، لأنَّ البرهنة تبعد الثكَّ عن نتائج العلم .

٢- تكوين إطار نظري مرجعي للعلم "نظريه"<sup>١٠</sup> تمثل المثالية المنظمة للعلم في التفسير والتنبؤ والضبط .

وقد فسر الدكتور عز الدين مجدوب هذا النص في التصور عند عالم جليل في مثل نهاية الدكتور قاسم حسان ، وصدق حماسه للسانيات والبحث العلمي المنهجي بأنه من تأثير تسلل آراء بعض دعاة "التسخير" إلى مشروعه العلمي ، ولا سيما إبراهيم مصطفى في كتابه المشهور "إحياء النحو"<sup>(١١)</sup> إذ خلط بين القاعدة والتقييد .

## التفسير العلمي ومناهج البحث

لا تعارض بين بنية التفسير العلمي ومناهج البحث على تباينها وتمايزها ، ذلك أن خطوات الأسلوب العلمي في التفسير تكاد تكون هي نفسها خطوات أي منهج بحثي مع وجود بعض التفاصيل التي قد تختلف باختلاف مناهج البحث<sup>(١٢)</sup> بسبب مقتضيات المنهج أو طبيعة الزمان ومستوى التقدم ، لهذا سنكتفي بالوقوف على أقوذجين من الدراسات النحوية : أحدهما قديم ، والأخر حديث .

### من روایات تفعید النحو العربي .. مثّل من القديم الموروث:

ما يُساق من روایات تفعید الأول للنحو العربي - على ما قد يكون فيها من عدم الدقة - أنَّ عليَّ بن أبي طالب - كرم الله وجهه روضي عنه - خطأ الخطوة الأولى في تفعيد النحو العربي ، فأملأ على أبي الأسود الدؤلي - وهو من المتحققين بصحته ومحبته - جوامعه وأصوله ، من جملتها أنَّ الكلام كلَّه ثلاثة أشياء : اسم و فعل وحرف<sup>(١٣)</sup> ، وقد علق ابن أبي الحميد على هذه الرواية قائلاً : «وهذا يكاد يلحق بالعجزات ، لأنَّ القوة البشرية لا تفي بهذا الحصر ، ولا تنهض بهذا الاستبطاط»<sup>(١٤)</sup> .

وذكر عن أبي الأسود الدؤلي أنه قال : «فجمعت منه - أي النحو - أشياء ، وعرضتها عليه - أي على الإمام عليَّ رضي الله عنه - فكان من ذلك حروف النصب ، فذكرت منها : إِذْ وَانْ ، وَلِيتْ ، وَلَعْلَ ، وَكَانْ . ولم يذكر (لكن) ، فقال لي : لِمَ ترکتها؟ فقلت : لم أحسبها منها ، فقال : بل هي منها ، فزدَها فيها»<sup>(١٥)</sup> .

إن استبطاط الإمام عليٍّ - رضي الله عنه - لأقسام الكلمة تصنفُ قائم على الاستقراء على نحو ما ، قد يكون بالتفكير في شيء من العربية في القرآن وبعض كلام العرب ، دليل على ذلك أنَّ ابن فلاح اليمنيَّ - وهو من أئمَّة وضع التحول للإمام عليٍّ - رضي الله عنه - استدلَّ على انحصار قسمة الكلمة في العربية بثلاثة أقسام بأربعة وجوه : أولها : الاستقراء<sup>(٢٥)</sup> .

وأثودج باب إن المروي عند أبي الأسود الدؤلي مبني على الاستقراء على نحو ما ، ثم التصنيف وفق مبدأ الصفة المشتركة ، إذ لاحظ أبو الأسود الدؤلي سمتاً واحداً ينتظم عامة التراكيب التي تتصدرها "إن" ، وإن ، ولست ، ولعل ، وكأن" <sup>٢٦</sup> فجعلها زمرة واحدة ، وعندما عرضها على الإمام عليٍّ رضي الله عنه - إن صحت الرواية - تأكَّد له ذلك السمت باللحظة ثم زاد عليها (لكن) بعد أن ثبت عنده اتصافها بذلك السمت .

فالإمام عليٍّ - رضي الله عنه - وأبو الأسود الدؤلي طبقاً بعض تقنيات الاستقراء والتحليل .

**من توسيع الدكتور نهاد الموسى .. مثلٌ من الجديد المستحدث**

لأستاذ العزيز الأستاذ الدكتور نهاد الموسى دراسة مميزة ، نحا فيها نحو توصيفٍ جديد للغة في ضوء اللسانيات الحاسوبية ، جاء فيها مثل دالٌّ على حضور التفكير العلمي في منهج اللسانيات الحاسوبية ، وذلك عند توصيفه "الواو" في العربية ؛ استقرى موقعها على صورة قاعدة ومثال ، فقال عن وقوع الكلمة يسار الواو :

«عن اليسار

- |                                     |                        |
|-------------------------------------|------------------------|
| صدر القرار وقد وزعت الصحفة          | ١- تقع قبل قد          |
| الاقتصاد مزدهر ولكن المديونية عالية | ٢- تقع قبل لكن         |
| .....                               | ٣- تقع في فواع الفقرات |
| .....                               |                        |
| وأضاف الوزير .....                  | (في سياق النص)         |

ويرى المراقبون

ولم يختلف المؤمن

إما أن تأتي إلينا وأما أن تأتي إليك

أنت حرٌ في أن تكون إما فناناً وأما طبيباً.

لا في الصحيفة خبر ولا تعليق.

٤- تقع قبل إما

٥- تقع قبل لا

وفي المثل : فلان لا في العير ولا في النفير

٦- يكثر مجئها بعد (بين) هل تنفرج العلاقات بين الشرق والغرب<sup>(٣٦)</sup>

من الواضح أن أستاذي الدكتور نهاد الموسى قد صدر عن استقراء لموضع الواو في العربية ، آية ذلك الأحكام التقنية التي ابتدأها بقوله "تقع" و"يكثر" . ثم جاء بهنال يوضح الحكم المقتضى ، فيكون قد تجاوز الاستقراء إلى التصنيف والتقيين والتمييز والتنظيم ، أي إلى التحليل .

ثم استثمر أستاذي توصيفه ليكون عياراً ودليلًا يميز الصواب من الخطأ ، فقال :

«ويكون من هذا أن يستوعب "العيار" الواقع التالية يدلّ بها على أن الواو تكون مفعمة ، ويكون ورودها فيها من "الأخطاء الشائعة" :

\* بين الفعل الماضي و"إن" ، كما في : سبق وأن ذكرنا ....

\* بين "كما" والفعل ، كما في : تشكر المؤسسة وزارة الإعلام على عنایتها بنشر الحقائق كما وتشكر وزارة المخطوطات لدعمها المشروع .

\* بعد "بل" ، كما في : لم يكتفي المسؤول بتتبّيه الموظف بل وطلب إليه الاعتذار عذراً<sup>(٣٧)</sup> .

إنَّ من نتائج تحليل المادة المستقرة الوصول إلى القانون أو القاعدة ، ومن وظائف القاعدة أنها عيار في ميز الصواب من الخطأ ؛ فيكون أستاذى قد احتوى حتى البنية العامة للتفكير العلمي مع أنه بقي ملتزماً بمتطلبات منهج علم اللغة الحاسوبى ؛ مما يعني أنَّ التفكير العلمي أعم من المنهج ، كأنه استخلاص كلٍّ منها ، أو كأنها توليد منه ؛ فقد قيل في تعريف المنهج : إنه فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة<sup>(٢٨)</sup> . وقيل : إنه طريقة تنظيم اكتساب المعرفة العلمية<sup>(٢٩)</sup> . والتنظيم علامة التفكير العلمي الفارقة .

## التفكير العلمي بين المعرفة والتنظير

لم يكن من وَكِيد البحث أن يفسح شيئاً من مساحته للمحدث عن جَدَل التفكير العلمي بين المعرفة والتنظير لو لا ضرورة الاحتراس من أمرَين منهجيين ، يمكن أن يسبق أحدهما أو كلاهما معاً إلى ذهن بعض القراء ، فلا يقع كلامنا منه الموضع الذي نرجوه ، ونصبو إليه ، وهذا الأمرين هما :

الأمر الأول : كيف يدرس التفكير العلمي في النحو العربي مع أنَّ منهج البحث العلمي الحديث الذي تعارفه بعض الباحثين منهج غربي ، ثُبَّ ظهوره إلى الفيلسوف الإنجليزي فرنسيس بيكون F.Bacon (١٥٦١-١٦٢٦) المتوفى في القرن السابع عشر الميلادي بعد أن كان النحو العربي قد قطع قروناً من تاريخه ينمو ويتطور ويترسخ؟

الأمر الثاني : ليس من الفطنة والإنصاف الاستعانة بتنظير فلاسفة العلم في الغرب للتفكير العلمي ومنهج البحث العلمي الحديث ، لأنَّ المسلمين سبقوا الغرب إلى اكتشافه قبل عصر بيكون بقرون عديدة .

فالأول يخفي تهمة الإسقاط ، والثاني يخفي تهمة جهل الذات الحضارية ؛ ولأجل هذين الأمرين لا بد من شيء من التنويه والتوضيح .

إنَّ التنظير ليس من قبيل الاختراع بل هو أقرب إلى منطق إعادة الاكتشاف ؛ ذلك أنَّ المعرفة قد تكون متحققة بالفعل على سبيل الإدراك من غير أن يصرَّح بإطارها التنظيري النظري ، ثمْ يأتي من يصوغها على شكل منهج أو نظرية ، فتنسب إليه نسبة

لا تبني أنها كانت متحققة بالفعل قبله ، ولكن فضل المكتشف يكون بتسليط الضوء على الجانب النظري الذي لم يكن بعض الناس يعيرونه الاهتمام وهم يطبقونه خطوة خطوة ، فـ (بيكون) حول مأمور المعرفة إلى منهج في بيته ومحيطه في إنجلترا نتيجة تفكيره بمنطق أرسطو ونقده ، وتحليله لبنية العلم<sup>(٤١)</sup> .

أما في العالم الإسلامي فقد كان التفكير العلمي معروفاً بالفعل عند الفلاسفة الذين أضاف بعضهم للمنطق الأرسطي الحد الرابع في القياس ، واشترطوا التجربة والبرهان<sup>(٤٢)</sup> ، وغيّر أسلوبهم العلمي بالانتقال من الملاحظة إلى الوصف ثم التحليل ثم القياس ثم الاستخلاص وفق رؤية إسلامية تجاه العلم والمعرفة ، فجمعوا إلى الدقة في التفكير ، والوضوح في العرض ، السلامة في الاستنتاج<sup>(٤٣)</sup> .

وقد أشار بعض المفسرين إلى منهج التفكير العلمي عند تفسيرهم قوله تعالى : ﴿وَلَا تُقْرِئُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُلًا﴾ [سورة الإسراء ، الآية ٣٦] ، فذكر أبو حيان الغنawi أنّ في قوله تعالى : ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ﴾ دليلاً على أنّ العلوم مستفاده من الحواس ومن العقول ، وجاء على هذا الترتيب القرآني في البداية بالسمع ثم يليه البصر ، ثم يليه الفؤاد ، وأولئك إشارة إلى السمع والبصر والفؤاد ، وهو اسم للجمع المذكر المؤثث العاقل وغيره ... وعبر عن السمع والبصر والفؤاد بـ (أولئك) لأنّها حواس لها إدراك ، وجعلها في هذه الآية مسؤولة فهي في حالة من يعقل<sup>(٤٤)</sup> .

وقال سيد قطب في خلال هذه الآية : «وهذه الكلمات القليلة تقيم منهجاً كاملاً للقلب والعقل ، يشمل المنهج العلمي الذي عرفته البشرية حديثاً جداً ، ويضيف إليه استقامة القلب ومراقبة الله ، ميزة الإسلام على المذاهب العقلية الجافة . فالتشتت من كل خبر ، ومن كل ظاهرة ، ومن كل حركة قبل الحكم عليها هو دعوة القرآن الكريم ، ومنهج الإسلام الدقيق . ومتى استقام القلب والعقل على هذا المنهج لم يبق مجالاً للموهم والخرافات في عالم العقيدة ... ولم يبق مجال للأحكام السطحية والفرضيات الوهمية في عالم البحوث والتجارب والعلوم»<sup>(٤٥)</sup> .

وليس من وُكّد البحث الافتخار بأنّ الإسلام قد وضع أسس المنهج العلمي

الحدث ، وإنما تأكيد أن النهجية العلمية في التفكير يمكن أن تكون إدراكاً سابقاً على التنظير له ؛ مما يعني أننا سندرس التفكير العلمي في النحو العربي بوصفه عارسة مدركة عند علماء العربية على العموم ، وهذا ما استشعره الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في رده على الذين زعموا أن علماء العربية وقفوا موقفاً غير علميًّا تجاه اللغة ، فقال : «أما أن يقال بأنهم - علماء العربية - وقفوا من اللغة موقفاً غير علميًّا فلا ؛ لأنَّ العلم لا يتحدد بالغاية التي يرمي إليها أصحابه انتفاعيَّة كانت أم غير انتفاعيَّة ، بل بمقاييسِ الشَّين ، هما : المشاهدة والاستقراء ، والاختبار من جهة ، والصياغة العقليَّة من جهة أخرى ، فكلما دقت مناهج المشاهدة والصياغة وأفادت معلومات جديدة ، وكشفت بذلك عن أسرار الظواهر والأحداث ، كانت أخرى بأنَّ توصف بأنَّها علميَّة»<sup>(٤٥)</sup> .

## العقل العلمي.. هل كان الإناء فارغاً؟

ما دام للتفكير العلمي تمثيل قديم في عالم الإدراك ، فإلى أي مدى يمكن الذهاب في نسبة نشأة النحو العربي إلى العقلية العربية المسلمة بعيداً عن التأثر بالمناهج السابقة والتجارب الناجزة كتجربة النحو اليوناني؟

لقد كان هذا السؤال المتصوَّغ بسؤال استفهامي صارخ : هل كان الإناء فارغاً محور حديث شائق تبادلته مع صديقي العزيز الأستاذ الدكتور شكري الماضي قبل سنتين ، قاد إليه أنا نفاجأاً في القرن الثاني الهجري بكتاب ناضج في النحو ، فما سرُّ هذا النصوح؟ وهل كان مفاجئنا؟ هل كان عقل العرب والمسلمين في مسبات أيقظهم منه الإسلام فإذا هم يبدعون في شتى مجالات المعرفة حضارةً عظيمةً وارفةً الظلال على الإنسانية كلها؟

لقد اتفقت مع صديقي أنذاك أنَّ هذا الإنجاز لم يكن مفاجئاً فهناك محاولات في التأليف النحوي لعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ / ٧٣٥م) ، ولعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ / ٧٦٦م) ، ولأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ / ٧٧٠م) ، وهذه المحاولات تمثل فيما يبدو بدايات التأليف ، أو لنقل إنها الطريق الموصلة إلى الإنجاز الناضج في كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ / ٧٩٦م) .

لا بد أن الإسلام هو الحافز الأول لإبداع العرب المسلمين في العلوم كلها ، والحفز مشجع قوي على إبراز القدرات والمواهب ، لأن العقلية العلمية تبدو قديمة ، تظهر في إبداعات العرب قبل الجاهلية في الجزيرة العربية والهلال الخصيب ، فهناك أخبار عن حضارات اليمن والعراق وبلاد الشام ، وهي حضارات ذات فضل على البشرية جموعا ، ولا علاقة وجوبية استلزمية بين التفكير العلمي ودرجة التطور التقني ، فالذى اكتشف الخبز أو النار فكر بطريقة علمية ، لأن الأم قد تمر بطور كله اختراع واجتهاد وإبداع ، ثم يستقر نشاطها الخلائق بل يتوقف لعدة قرون ، ويتقهقر ، وقد يكتشف العالم أشياء ، ثم تخفي ، ثم يعود شعب آخر إلى اكتشافه من جديد<sup>(١)</sup> ، فأهل اليونان وروما قدمو للبشرية إبداعات كثيرة توقفت في العصور الوسطى إبان ازدهار الإبداع العربي المسلم ، ثم استأنفوا في العصر الحديث إبداعهم ، فالعقل الحديث لديهم في هذا العصر ما هو إلا إعادة تشغيل واكتشاف للذات .

إذن ، فبدهاهة العقل ، لم يكن الإناء فارغا ، لأن العقلية العلمية موجودة ، لكن السؤال الخطير : لماذا يبدع الإنسان هنا ولا يبدع هناك؟ ولماذا أبدع في الأمس ولم يبدع اليوم؟ من الأخبار المروية أن الأكديين عندما هاجروا من الجزيرة العربية إلى بلاد العراق ، وزاحمو السومريين فيها اشتربوا معهم في صراع لغوي ، بين اللغة الأكادية ، واللغة السومرية تبع عنه إخضاع الطلبة آنذاك إلى حفظ قواعد النحو والمصطلحات اللغوية والأدبية بالاعتماد على ما تم إنجازه من معجمات لغوية ، منها معجم مقارن يثبت العلامة المسماة وفي إزائها ما يقابلها في اللغة الأكادية<sup>(٢)</sup> .

إن هذه الأخبار عن عقلية علمية لغوية على نحو ما في العراق -والعراق مهد الدراسات اللغوية الأولى - تشير إلى أن التفكير العلمي كان أمراً مدركاً في العراق ، والحضارة السومرية والأكادية من الحضارات الشرقية التي سبقت بالظهور الحضارة اليونانية ، من هذا نفهم هشاشة جعل النحو العربي في شأنه ومصطلحاته الأولى ظلاً للنحو اليوناني والمنطق اليوناني<sup>(٣)</sup> ، ولا سيما أن بحث مسألة استفادة الحضارة اليونانية من حضارات الشرق القديم في العراق والشام ومصر من المسائل التي يندر أن يتناولها الباحثون ، كان الإناء قبل اليونانيين كان فارغا .

إن للإبداع شرطين : العقلية العلمية في التفكير ، والخافز المؤدي للإبداع . أما الأول فقد كان موجوداً ، وأما الثاني فقد كان هو الإسلام .

## أصول النحو والبحث عن نظرية علمية للنحو العربي

العلوم عند المسلمين مستفادة من الحواس ومن العقول<sup>(٤١)</sup> وهو ما عُرف في تاريخنا الثقافي باسم "السماع والقياس" ، فقد كان علم أصول الدين - فيما يبدو - أول العلوم التي اتّخذت من السمع والقياس وما حُمِل عليهما منطلقاتٍ منهجيةٍ في البحث والتنظير ، ثمَّ حاول النحاة تقليل علماء أصول الدين فاستعار بعضهم هيكل علم أصول الدين ليكون مرجعية لهيكل نظري في النحو العربي<sup>(٤٢)</sup> ، ولا سيما القياس<sup>(٤٣)</sup> ، والنحو كله قياس كما قيل<sup>(٤٤)</sup> .

والسماع والقياس منهج عام في العلوم الإسلامية العربية كلها تقريباً ، وهو في هذه العمومية غير قادر على التعبير عن خصوصية أي علم في الجانب التنظيري باستثناء علم أصول الفقه الذي تطور فيه منهج السمع والقياس ، فوضعت له أسس وضوابط وقواعد أصولية توضحه وتضبط شروطه ، بل إنَّ الفقهاء الأصوليين كتبوا فيه دراسات مختلفة بحثت جوانبه بحثاً مرضياً عنه ، أمَّا النحو ، فكتب علم أصوله قليلة ككتاب "الخصائص" لابن جنبي (ت ٣٩٢ هـ / ١٠٠١ م) ، وكرسالتي : "مع الأدلة" و"الإغراب في جدل الإعراب" لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ / ١١٨١ م) ، وكتاب "الاقتراح" للسيوطى (ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م) وغيرها القليل<sup>(٤٥)</sup> . ولم يتجاوز جمهور النحاة السمع والقياس إلى وضع نظرية عامة واصحة المعالم للنحو العربي ، وإن كانت النظرية مدركة تماماً في أذهانهم ، لكنها لم تتحول من إدراكٍ عُرفيٍّ تعارفه المشتغلون بالنحو إلى صياغة متکاملة يتجاذب أهل العربية الحديث فيها ، للتطویر والتتعديل ، بل إنَّ في تاريخ النحو العربي ، اتحاداً بين صورتين : الأولى صورة النحوي المعلم ، والثانية صورة النحوي المنظر ، فعالم النحو معلم لستوى ما من النحو ، وكم كان التعليم مشوهاً لصورة النحوي في العربية أو مجتملاً لها ، فالرماني (ت ٢٨٤ هـ / ٩٩٤ م) قيل في ثلبه إن طبته في النحو لا يفهمون منه شيئاً على حين قيل في مذبح السيرافي (ت ٣٦٨ هـ / ٩٧٨ م) إن طبته يفهمون منه كل كلمة في النحو<sup>(٤٦)</sup> . وكلاهما غير مدفوع عن تميز واقتدار وفطنة وذكاء .

والثابت علمياً أنه ليس من شروط عالم اللغة أن يكون معلماً ، لأن التعليم في يحتاج إلى تدريب خاص ، بل إن المعلم المتميز إنسان موهوب بالتعليم ، لكن من شروط المعلم أن يكون قابلاً لآراء عالم اللغة العلمية ومدركاً لها<sup>(٥٥)</sup> .

إن السؤال البسيط في شكله الجوهرى في أبعاده وخطورته هو: ما نظرية النحو العربي؟ قد يتبدّل إلى ذهن بعض العارفين بال نحو أن نظرية النحو العربي هي نظرية العامل ، ولكن ، أين المنهج النظري القائم خلف تقسيم النحو إلى أبواب ، أو بنية الجملة ، أو الحروف غير العاملة ، أو التعلييل ، أو جدل السماع والقاعدة؟

إن نظرية النحو أوسع من حدود نظرية العامل ، ولكن سحر نظرية العامل غطى العيون عن الجوانب النظرية الأخرى في نظرية النحو العربي ، وكم نسمع في المناقشات من يقول : «هذا يتعارض مع نظرية النحو» من غير أن نقع على تحديد دقيق جداً لقصده بمصطلح «نظرية النحو»؛ لهذا يترجح في الذهن أن نظرية النحو مفهوم غرافيّ ما يزال في حاجة إلى من يقدمه مكتوباً بلغة علمية؛ ليكون محور نقاش بين الباحثين الذين سيرفدون تلك الصياغة لنظرية النحو العربي بأرائهم المفيدة وصولاً إلى اتفاق أو شبه اتفاق على مفهوم نظرية النحو ، لكي لا تبقى بعض الدراسات أسيرة الخلط بين النحو ونظريته ، أي بين القاعدة والتفعيم .

وقد كان التعليم السبب الرئيسي في عدم انفصال نظرية النحو عن النحو ، أو عدم التمايز بينهما؛ إذ إن كتب النحو العربي في عمومها كتب تعليمية تقدم المادة النحوية درساً للمتعلمين على مختلف مستوياتهم ، وقد يتخلل هذا الدرس ملاحظة نظرية هنا وهناك ، فيظن المتعلم أنه يتعلم النحو وحده ، وهو في الحقيقة يجمع إليه شيئاً من نظرته ، فإذا كان في الجانب النظري مسحة من الصعوبة ، جعلت تلك الصعوبة سبباً على النحو كله ، كما في انتقاد شروح الألفية والكافية والحوashi والتعليق .

إن السمة التعليمية لمعظم كتب النحو العربي تجعل من تجميع الخطوط النظرية المشابكة مع القاعدة النحوية أمراً عسيراً ، لكن محاولة التجميع هذه أمر لا مفرّ منه إذا ما كانت هناك إرادة لاستئناف حيوية البحث النحوي بشرط أن تعيد القراءة الجديدة صياغة ضوابط السماع وفق تصور واضح لشروط صياغة النظرية العلمية .

أما القياس فمشكلته أكثر صعوبة ، لأنَّه متغلل في كافة أنحاء النحو العربي عدا علاقه واسعة مع علوم أخرى كالنطق ، وأصول الفقه ، وعلم الكلام ، لأنَّ علماء العرب أمنوا - إلى حدَّ كبير - بأنَّ قواعد القياس قابلة للتطبيق في كلِّ العلوم ما دامت معنَّية بصورة الفكر لا مضمونه<sup>(٦)</sup> إلى حدَّ كبير ، وقد وصف تفكير العرب في اللغة العربية بأنه بصورة أساسية قياسيَّة<sup>(٧)</sup> .

وثمة سؤال تدعو إلى طرحه آفاق التعلُّق العلمي بين تراثنا النحوي وعلم اللغة الحديث الذي طورته الحضارة الغربية ، وهو : لماذا استطاعت الحضارة الغربية بناء علم اللغة يؤثِّر جوانبها النظرية من غير أن يكون جزءاً من الدرس الصرفِي أو النحو في أقلِّ من أربعة قرون من نهضتها الأخيرة ، ولم تستطع الحضارة العربية الإسلامية طوال ما يقرب من اثنين عشر قرناً أن تقدم تأطيراً واضحاً للنظرية الملغوية بجوانبها كلَّها؟

عندما ظهر كتاب سيبويه قبيل أEnd القرن الثاني الهجري تجربة عملاقة في التفكير النحوي والصرفِي والصوتِي أدرك النحاة آنذاك أنه كتاب في تعليم التفكير العلمي في اللغة عدا تعليم قواعد اللغة؛ لهذا قال المازني: من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد سيبويه فليستحي ، وكان المبرد يعبر عن دقة كتاب سيبويه بقوله لمن يريد دراسته عليه: هل ركبَت البحْر؟

إنَّ جمعَ سيبويه بين النحو ونظريته أمرٌ طبيعيٌ لأنَّ التجربة الناضجة الأولى ، ولكن النحاة بعده استثمروه لأهدافهم التعليمية<sup>(٨)</sup> ، فنمت جوانب كتاب سيبويه التعليمية في المؤلفات اللاحقة به بعده في حين بقيت الخطوط النظرية تتضاءل شيئاً فشيئاً ، فلم ينجح النحاة في استخلاص نظرية للنحو بعد كتاب سيبويه ، وإن حاول ابن جنَّي في الخصائص أن يسير في هذا الطريق ، لكنَّ النحاة وقفوا عند محاولته أيضاً موقفهم من كتاب سيبويه ، وهو موقف الانبهار.

ومألوف أنَّ زمن الانبهار هين يسير ، ولكنه في تاريخ النحو العربي يمتد طويلاً ، وقد منع هذا الانبهار النحاة من أداء واجب كانت الضرورة العلمية تدعوه إليه ، فبقيت كتب النحو على وجه الإجمال تجارب تعليمية ، ولو تجاوز بعض النحاة الغاية التعليمية وحالة الانبهار لكنوا قد قدموا للبشرية هيكلَّاً نظرياً لعلم اللغة من أمة أفرغت جلَّ طاقتها في خدمة كتاب الله سبحانه وتعالى ، ثمَّ لغته الخالدة بخلوده .

ولكن ، بما يزرع شجرة الأمل ، ويبعد طيف التمثي والألام أن نشهد توافر علد من الباحثين على دراسة التراث النحوي ، ومدارسته ، والانشغال به ، والاشغال به لاستئناف مسيرة النحو العربي بعيون مفتوحة على الماضي والحاضر ، ومتطلعة إلى المستقبل ، ولكن بعض الباحثين خلطوا بين القواعد والتقييد ، كما أشار إلى ذلك الدكتور كمال بشر<sup>(٥٤)</sup> .

## جناحا الموروث النحوي

لعل الاتفاق قد انعقد على أن الموروث من النحو العربي يتكون من قسمين : أولهما قواعد النحو العربي التي تثل أحکامه الضابطة للصواب في التعبير اللغوي . وثانيهما الخيوط المنهجية التي تمثل في مقولات الأصل والفرع والتعليق والباب والاختصاص والعامل والإعراب والشكل والمضمون ..... إلخ ، وهذا القسمان جناحا النحو العربي في شكله الموروث .

### القاعدة .. النحو

القاعدة وسيلة توبـ العرواب في التعبير ومقاييسه فاحکامها تعليمية ، مثل القواعد التفصيلية لباب "الحال" مثلاً التي توضح مفهومه ، وحكمه الإعرابي ، وأشكاله التعبيرية ، وشروطه ، وحكمه في التقديم والتأخير ..... إلخ من الأحكام الخاصة بالحال في العربية ، وهذه الأحكام تعبير مجرد ومزيّ عمّا ثبت بالسماع أي أنها تستند إلى اللغة باعتبارها نقلًا يحافظ على استمرار اللغة حيّة متداولة بين أبنائها .

والقاعدة جزء لا يتجزأ من نسيج اللغة ، وهو الجزء الضابط لخواصها ، والمرشد إلى كيفية توظيفها ، وهي بهذا المفهوم "لا تيسّر ولا تُسهل" بالحذف ، أو الإهمال ، أو الاستغناء عن بعض جوانبها ؛ ذلك أنها تسرى في جسم اللغة ، ولا تنفك عنها شيئاً لم نشأ<sup>(٥٥)</sup> ، ومجموعة القواعد هي التي تستحق اسم "النحو" .

### التقييد .. نظرية النحو ومناهجه

وسائل إنتاج القاعدة وتفسيرها منفكة عن القاعدة ، فالفاعل مرفوع ، وكل بحث

يتجاوز هذه القاعدة بالتعليق أو التفسير بعدَ من التقييد لا من القاعدة ، ومن هذا التقييد بحث شروط السِّماع وأبعاده وتأويله ، أى أنَّ التقييد هو الجانب النظري - في الموروث النحوي - من السِّماع والقياس ، وهو الذي ينتمي إلى نظرية النحو ومناهجه فيكون مناط الاجتهاد ، ومدخل التفسير ، إذ قال الدكتور كمال بشير «إنما التفسير العلمي الدقيق يكون في نظرنا بتفسير التقييد»<sup>(٦١)</sup> .

إنَّ توكيد الفرق بين القاعدة والتقييد توكيد لإمكانية وجود صفين من المشغلين بالعربية أحدهما ينتمي إلى القاعدة النحوية ، والأخر ينتمي إلى التقييد النحوي ، والفرق بينهما هو الفرق بين البناء والمهندس .

## البناء والمهندس .. المغرب والنحو

قد يستطيع البناء بخبرته أن يبني غرفة صغيرة ، أو أن يقيم بيتاً صغيراً ، ولكنه لا يستطيع بخبرته مهما طالت أن يبني بناية ضخمة في عشرين طابقاً ، لهذا تراه ينفذ تعليمات المهندس بدقة . إنَّ الفرق بين المهندس والبناء أنَّ المهندس يعرف علة كل شيء في البناء ، يعرف علة الطول والمساحات والمقاسات وعلاقتها بالزمن وغيره ، أمَّا البناء فهو مُنفَد لا يستطيع أن يُجري حسابات دقيقة يحدُّد بنتائجها توزيع المساحات والمقاسات ؛ ذلك أنَّ المهندس يصدر في عمله عن تصور نظري علمي لتأسيس البناء ، أمَّا البناء فلا يملك سوى الخبرة مع شيء من المعرفة القليلة غير المؤسسة على نظرية علمية دقيقة .

إنَّ التفرقة بين البناء والمهندس حاصلة على وجه المقاربة بين النحو والمغرب ، فقد كان ابن هشام (ت ٧٦١هـ / ١٣٥٩م) ينزل معلمي النحو منزلة المغاربة الذين يتلقون صنعة الإعراب ، لأنَّها العلم الذي يعرفون ، ولذلك كان من المألف أن يقعوا من غير قصد في الخطأ والخلط ، لأنَّهم قلماً يتبعون على صوابية قواعدتهم التي يعلمونها ، فهم يحفظون القواعد ويطبقونها على أمثلة مقدودة على قدِّ القاعدة ، فإنَّ قال أحدهم : إنَّ النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة<sup>(٦٢)</sup> ، لم يتفكر في أمر الأعشار الأربع في نحو : «في النحو كتابات كثيرة» ، أو «جاءت رجال كثيرة» ، لأنَّ عمله تعلم القاعدة النحوية ، أمَّا النحو ف فهو يدقق في القاعدة كأنَّه يجري اختباراً لمعرفة صوابيتها في الصياغة

والتطبيق ، لهذا فالشاغلون بالعربية صنفان : معربون ونحويون أي مختصون في النحو ومحتصون في نظرية النحو ، وبالضرورة يجيد الثاني صنعة الأول لكن الأول لا يشرط فيه أن يتتجاوز المعرفة العامة بأسرار صنعة الثاني .

ولعل المدقق في آراء "بعض النحاة" في المطلولات النحوية ، أو القارئ في كتب ترجم النحاة لن يجد صعوبة كبيرة في التفاظ أمثلة تدل على أن "بعض النحاة" ينتسبون إلى طبقة "المغاربة" لا طبقة "النحاة" ، لأن النحوي مهندس لغة لكن المغرب بناء لغوي ، وشَّان بين المهندس والبناء على فضل الاثنين معاً ، وهذا الذي يفسر تناقض آراء "بعض النحاة" مثل أبي العباس ثعلب<sup>(١٢)</sup> ، وهو الذي كان يقول : قال الغرّاء ، وقال الكائني ، فإذا سُئل عن الحجّة والحقيقة في ذلك لم يعرف في النظر ؛ إذ لم يكن مستخرجًا للقياس ولا مطالبًا له<sup>(١٣)</sup> .

## النحو والتطور

لا مرأء في أن اللغة كائن حي ، تسرى عليها سنة التطور والتغير ، ولا مرأء في أن القاعدة النحوية ظل للغة ، فإذا تغيرت اللغة أو طرأ عليها تطور تاريخي ما فإنه ينبغي - من الناحية النظرية - للقاعدة النحوية أن تساير هذا التطور ، لكي تبقى حية في الاستعمال ، لا يشعر الذين يتقيدون بها بنوع من العزلة اللغوية عمّا يسمعون في محیطهم اللغوي ، وهذا الكلام صحيح إذا كانت اللغة زاوية النظر والتحليل ، لكن لو نظرنا إلى التطور من زاوية القاعدة النحوية فنجد أن القاعدة يوصفها معياراً تمثل كابحاً من كوابح التطور اللغوي ؛ لهذا فالتطور - ولا سيما في النظام النحوي - بطيء ، نتيجة عارسة القاعدة سلطة ما يجب أن يكون لا ما هو كائن بالفعل أحياناً مع أن التطور حاصل كيف دار الأمر ، لهذا تبدو أنظمة النحو على شكلين :

### ١- النحو المتغير:

وهو النظام النحوي الذي تستجيب قواعده لما يطرأ من تغيير في استعمال اللغة من الناحية النحوية ، فتخضع القاعدة فيه إلى التطور والتعديل والزيادة والإلغاء وغيرها من نتائج إعادة النظر في مصداقية ما تنتجه القاعدة النحوية ، ولعل من الأمثلة الدالة على

هذا الشكل من الأنظمة النحوية نحو اللغة الإنجليزية ، فاللغة الإنجليزية المستعملة في أيامنا هذه تختلف نوعاً ما عن اللغة الإنجليزية التي كانت سائدة قبل ستة قرون في الدلالة والتحوّر بما في شيء من الأصوات ، نستدل عليه بما يسمى بالأحرف المهملة صوتياً في اللغة الإنجليزية مثل حرف الناء (T) في كلمة (listen) فهو لا يلفظ ، لكن الذي يغلب على الظن أنه كان في الأصل ملفوظاً مكتوباً ، فحصل تطور في اللفظ من غير أن يوازيه تطور في الكتابة .

ولا يعني هذا أنَّ اللغة الإنجليزية اليوم تختلف جذرياً عن اللغة الإنجليزية الشكسبيرية مثلاً ، ولكن قراءة لغة شكسبير كما كتبها فيها صعوبات كثيرة تتجاوز صعوبة معاني الكلمات .

إنَّ سرَّ تقبُّل القاعدة للتغيير الطبيعي في مثل هذا الشكل من التحوُّل لغته غير مرتبطة بثوابت تمنع إجراء أي تغيير جذري على القاعدة .

## ٢- النحو الثابت

وهو النظام النحوي الذي يكون الأصل في قواعده المبنية على الوصف والاستقراء عدم الاستجابة لما يطرأ من تغيير في استعمال اللغة من الناحية النحوية ، فتخضع القاعدة فيه إلى إعادة النظر في أساليب تعميدها لا في ذاتها ، كما في قواعد النحو العربي ، ذلك أنها مرتبطة بثابت يقوم عليه كيان الأمة ، وهو القرآن الكريم<sup>(١٥)</sup> لهذا ما تزال القواعد النحوية تؤدي وظيفتها في إنتاج كلمات وجمل صحيحة لا تختلف عمّا يألفه المرء في القرآن الكريم أو الكتابات المعاصرة في الشعر والنشر ، فما يزال الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً ، والمضاف إليه مجروراً .

والشبهة التي تشار في هذا التحوُّل ، الاختلاف - إلى حدٍ غير كبير - بين اللهجات الدارجة واللغة الفصيحة ، فيقال إنَّ اللهجات العربية تتحفظ من قواعد الإعراب ، وهذا خلط خطير بين اللغة الفنية التي تعبر عن وجدان الأمة في ميدان الحياة واللغة الإيكالية التي تستخدم أداة للتواصل السريع بين المخاطبين في نطاق محدود من الموضوعات ؛ لأنَّ اللهجات الدارجة قاصرة عن الارتقاء الحضاري في التعبير ، آية ذلك

أن المواطن العربي إذا تعرض إلى سؤال من صحفي فإنه يحاول بصورة تلقائية الحديث باللغة الفصيحة وإن كان لم يدخل مدرسة أو جامعة في حياته ، وتزداد هذه التلقائية عندما يتحدث مع أجنبي أعمى يتقن شيئاً من اللغة العربية ، عدا أنه يفهم الفصحي الفصيحة من غير الحاجة إلى "مترجم" ، وأخطر ما في اللهجات أنها تفرق ، ومن أحسن ما في النحو الموروث أنه يوحد ، وشنان بين التفرق والتوحد .

ويسبب تساوق التراث العربي الإسلامي مع قواعد النحو العربي كأن التطور فيه محدوداً جداً ، ويتمثل في بروز ظاهرة ، وأنواع أخرى ، فمثلاً كان من الشائع أن يقع المفعول لأجله بعد فعله الذي يعلمه فيقال : "درستَ التحوَّ حبَّاً فيه" واحتلَّ النحاة في تقديم المفعول لأجله لعدم شيوخه في النصوص التي بنيت عليها القواعد التحوية وإن كان موجوداً كقول الكعبية :

طربت وما شوفا إلى البيض أطرب

ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب؟

إذ قدَّم المفعول لأجله (شوفا) على الفعل (أطرب) ، ويظهر لي من غير إحصاء أن بعض الشعراء - ولا سيما في الشعر الحر - يقدمون المفعول لأجله<sup>(٦٦)</sup> مما يعني نحو هذه الظاهرة .

ويكلمة أخرى فإن رحمة الأمة في اختلاف أئمة النحو ، فقد نرجح رأياً بصريتاً أو كوفيأً كتب له الشيوخ كتقديم خبر (ليس) عليها نحو قولهم : "كاذباً ليس زيد" ، فكل تطور نحو يعتمد إلى شيء مسموع مقبول إذ لم يتعارض مع سنت العربية ، كتقعيد باب المصدر الصناعي في الصرف ، فشلة شواهد فصيحة قد يمكِّن أن تُحمل على المصدر الصناعي مثل "الجاهليَّة" و"الرهبانيَّة" وغيرها ، وقد شاعت شيوخاً جعل مجمع اللغة العربية في القاهرة يرى أن حاجة العلم ماسة إلى المصدر الصناعي للتعبير عن المفهومات العلمية الحديثة ، فأصدر فراراً بقياسية المصدر الصناعي على ما ورد من كلام العرب<sup>(٦٧)</sup> .

ويمكن أن يكون التغيير في النحو الثابت في اقتراح مسميات جديدة كتسمية (ناصب الفاعل) التي حلَّت محل المصطلح القديم (فاعل مالم يسم فاعله) .

إن الوحدة اللغوية في التراث العربي الإسلامي هي التي شجعت بعض الأدباء على استحضار رموز الماضي كاستحضار الروائي نجيب الكيلاني شخصية عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في رواية (عمر يظهر في القدس) إذ كانت الألفة اللغوية جامدة بين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - من القرن الهجري الأول ، وشخصيات الرواية من العصر الحديث .

وكان الشاعر المصري حافظ إبراهيم قد استحضر شخصية جاهلية وهي شخصية (الكافن سطيف) في مقامته أو روايته (اليالي سطيف) وحاوره وناقشه وجعله ينتقل بيننا من غير أن يستشعر بونا لغويًا .

فلو لم يكن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ، والكافن سطيف يمثلان اللغة العربية تثليلاً لا يختلف عن اللغة العربية في واقعنا المعاصر لما كان لاستحضارها مسوغ مقبول ، فلو أراد أديب ما أن يستحضر في رواية خيالية شخصية (نبيخذ نصر = يختنصر) لكان عليه أن يستحضر دلالة الشخصية لا لغتها لأن (يختنصر) لم يكن يتكلّم العربية ، وهذا يعني أن النحو ما يزال يفرض سلطان قواعده على المتحدثين بالعربية والكتابين بها ؛ وإن كنا نسمع صوتاً ناشزاً بين مدة وأخرى هنا أو هناك .

## سؤالات الدراسة

الحكم على شيءٍ فرع نصّوره ، فلا يمكن أن تقع أحکامنا على شيءٍ ما مواقعها من الصواب إلا إذا كانت مستندة إلى فهم صحيح نسبياً للشيء المحکوم عليه ، لهذا ليس من الإنصاف لأنفسنا أو لتراثنا اتخاذ موقف الدفاع أو الانتقاد من غير فهم صحيح وثبتت وروية ، والفهم لا يكون صحيحاً إذا كان يمثل وجهة نظر الباحث الذي يدرس الموضوع ، لأنَّ وجهة النظر حكم ، والفهم في جوهره صورة الإدراك الصحيح نسبياً للموضوع قبل المحکوم عليه وبيان وجهة النظر فيه ، ذلك أنَّ فهم الموضوع - وهو في هذه الدراسة جناحاً الموروث النحوي : القاعدة والتقييد - هو القاعدة الأساسية التي ينبغي أن تكون مرجعية الباحثين جميعاً : قدامي ومحدثين في المحکوم على الموروث النحوي ، لهذا تفسح هذه الدراسة صفحاتها لعرض فهم يمتاز بالنسبة لبنية التفكير العلمي في

النحو العربي ، وميزة النسبية احتراس لازم للفهم ؛ لأنَّ الفهم المطلق تجاوز لسمات القصور في الکم والكيف في المقل البشري ، وهذه النسبية هي التي تفتح باب الاختلاف المستمر الذي يجعل العلم في حركة دائمة من النشاط البحثي .

والسؤال الرئيس في الدراسة يتظر إلى بنية التفكير العلمي على أنها فراغات أو خانات تعلوها العلوم المختلفة بالشروط التي تحافظ على التوازن بين عمومية بنية التفكير وخصوصية مادة (علم) التفكير ، فكيف تدرج نحاة العربية وهم يعلون صرح النحو العربي في تفكيرهم العلمي من المواقف النسبية للاستقراء العلمي إلى المشي في عقول العرب واستخلاص نظرية تفسيرية لبنية لغة العرب الفصحاء مروراً بسلسلة من إجراءات التحليل العلمي؟

وليست إجابة هذا السؤال إلا انعكاساً لصورة يمكن وصفها بـ "الأدبية" فلو اجتمع نحاة العربية في صعيد واحد يتناقشون في المسالك المنهجية التي سلكوها في سبيل النحو العربي ، فهل يمكن أن يكون محصلة نقاشهم إجابة عن السؤال الرئيس الأول؟

لعل كلَّ واحد من الجوابين : النفي أو الإثبات وارد محتمل ، مما يعني أننا أمام فرضية التحقق من إثباتها إنماز ، وقيام الأدلة على نفيها إنماز أيضاً ، وللتتحقق من الفرضية على الاحتمالين نجزئ الدراسة أجزاء نحسب أنَّ فيها تكاملاً ، فنفحص كل جزء على حدة ، حتى إذا ما اكتملت الأجزاء تكاملت الصورة ، وانتهت هذه الدراسة على وعد معلق بمشيئة الله سبحانه وتعالى أن يكون الحكم التفصيلي الموسع ميداناً لدراسة أو دراسات لاحقة ، أمَّا الحكم الأولى إنماز فسوف تتفلت كلماته في هذه الصفحة وتلك من صفحات الدراسة لتكون منارات على طريق الدراسة اللاحقة .

والسؤالات التي تتحقق فيها من فرضية الدراسة هي :

- هل ثمة خطة منهجية تهدى بها علماء العربية الأوائل وهم يجمعون مادة نحوه الأولى في تحديد المكان والزمان والأشخاص وبناء العينة؟

- ما مواصفات جامع اللغة؟

- ما مواصفات صاحب اللغة الذي تؤخذ منه اللغة؟

- ما دور مؤسسة الدولة في دعم مشروع بناء النحو؟
  - كيف فُرِزَتِ المادةُ اللغویةُ التي قام العلماء باستقرارها؟
  - ما نتائج فرز تلك المادة؟
  - ما أنسَنَ النَّظَامَ التَّفْسِيرِيَّ الذي استبَطَهُ النَّحَاةُ لِتَفْسِيرِ نَتَائِجِ تَحْلِيلِ المَادَةِ اللَّغُوِيَّةِ تَحْلِيلًا نَحْوِيًّا؟
- إنَّ هَذِهِ السُّؤَالَاتُ الْفَرعُونِيَّةُ وَغَيْرُهَا مَا سَكَتَنَا عَنْهُ اقْتَصَارًا لَا اخْتَصَارًا هُمْ عَلَمٌ مُؤْرَقٌ لَنَا لِسَبَبِينَ :

أوليهما : خطورة الأحكام التي يمكن أن يقيِّم على ضوئها النحو العربي إنْ بُنيَت على جهل بالإجابة الصحيحة نسبياً عن هذه السُّؤَالَاتِ أو على الخطأ في الفهم .

ثانيهما : عدم إيجابة بعض الدراسات التي وقفنا عليها عن هذه السُّؤَالَاتِ كُلُّها أو بعضها .

وقد قوى هذين السببين وجود دراسات جادة نطمِعُ أن تكون دراستنا بإذن الله استكمالاً لها بفعل الزمن أو بسبب تجاوز تلك الدراسات لمخور أو أكثر -حسب ما رأى كاتبواها (والفضل كلَّ الفضل للمتقدّم) .

## الدُّرُّاسَاتُ السَّابِقَةُ

جعل الدكتور فؤاد زكريا "التراثية" أولى سمات التفكير العلمي<sup>(١٨)</sup> ، إذ إنَّ المعرفة العلمية لا تبدأ من فراغ ، واهتمام الدراسات بمجموعة من الدراسات اللغویة الحديثة ليس علامة نقص فيها ، ولا في دراستنا هذه ، لأنَّ النَّقص «إِنَّمَا يَكُمنُ فِي تَلْكَ النَّظَرَةِ الْفَاصِرَةِ الَّتِي تَنْحِسُورُ أَنَّ الْعِلْمَ الصَّحِيحَ هُوَ الْعِلْمُ الثَّابِتُ وَالْمُكْتَمِلُ»<sup>(١٩)</sup> وأنَّه ليس بالإمكان أبدع ما كان ؛ لهذا فكلُّ دراسة تمت إلى تاريخ النحو العربي بظواهره وأئمته ومصادره رافداً من روافد هذه الدراسة ، مثلها مثل الدراسات المتعلقة بأصول النحو العربي ، أو دعوات تيسير النحو وتجديده .

والدراسة مدینة بشكر مضاعف للدراسات التي كان فيها خلط أو نقص أو سوء فهم

-من وجهة نظرنا- لأن اكتشاف العيوب دليل على معرفة الصواب ، وقد يكون شيء من الصواب من مأثور ما اعتاده المرء ، فعندما يرى من يجنبه يدرك ضرورة عدّه واجبًا يتحتم ظهوره في الدراسة ، بل إن مجانبة الصواب أحيانا حافز من حوافر الكتابة عند الباحثين بشكل عام .

وقد أفادت هذه الدراسة من عدد من الدراسات الحديثة عدا مصادر النحو العربي الأصول التي تظهر في الموسوعات وقائمة المصادر ، ولكن الاعتراف بالفضل يدعو إلى ذكر عدد منها ، من ذلك بعض دراسات الدكتور علي أبو المكارم ، مثل : أصول التفكير النحوي ، ونظام الفكر النحوي ، وتاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ، وبعض دراسات الدكتور محمد خير الحلواني ، مثل : المفصل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه ، والخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ، وبعض دراسات أستاذ الأستاذ الدكتور نهاد الموسى ، مثل : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، والعربية : نحو توصيف جديد في ضوء المسائلات الحاسوبية ، عدا دراسات أخرى للباحثين مثل الدكتور : عبدالرحمن الحاج صالح ، والدكتور : إبراهيم السامرائي ، والدكتور : حمزة بن قبلان المزياني ، والدكتور : عز الدين مجذوب ، والدكتور : عبدالله الخشان ، والدكتور : سعيد الزبيدي ، والدكتور : محمود سليمان ياقوت ، وغيرهم من كانوا بدراساتهم مشاعل تهدي إلى الصواب ، والله أعلم بالصواب؟

## هــوامش التمهيد

- (١) الغزالى ، معيار العلم ، ص ٥٩ .
- (٢) فؤاد زكريا ، التفكير العلمي ، ص ٨ .
- (٣) انظر في صفة "العلمية" ما كتبه : فوزي الشايب ، في كتابه "محاضرات في اللسانيات" ، ص ٢١ .
- (٤) انظر : رجاء وحيد دويدري ، البحث العلمي : أساساته النظرية ومارسته العملية ، ص ١٤٨ .
- (٥) انظر مثلاً :
- رجاء وحيد دويدري ، البحث العلمي : أساساته النظرية ومارسته العملية ، ص ٣٠ ، ٦٦ .
- محمود سليمان باقوت ، منهج البحث اللغوي ، ص ٩٦ .
- محمد زيان عمر ، البحث العلمي : مناهجه وتقنياته ، ص ٤٤ ، ٤٦ .
- (٦) للتوسيع ، انظر المقدمة التي قدم بها الدكتور فؤاد زكريا ، كتابه : التفكير العلمي ، ص ١٨-٧ .
- (٧) الدسوقي ، حاشية الدسوقي على مفهــي الليــبــ ، ج ٢ ، ص ٤٥٩ .
- (٨) انظر : تيريس مورر وكريستين كارلــنــ ، فهم اللغة ، ص ١٢ .
- (٩) انظر : رجاء وحيد دويدري ، البحث العلمي ، أساساته النظرية ومارسته العملية ، ص ٢٨ .
- (١٠) المرجع نفسه ، ص ٢٨ .
- (١١) انظر ما كتبه مجموعة من المختصين في كتاب : قراءات في فلسفة العلوم ، ص ٢٣ ، ٢٥ ، ٣٥ .
- (١٢) انظر : روبرت دي بوجراند ، النص والخطاب والإجراء ، ص ٧٤ .
- (١٣) انظر : عبد الشــعمــ بلــعــ ، صناعة التــقــدــمــ ، ص ٢٢ .
- (١٤) انظر قوله بيكون المشهورة في وصف الجزرــياتــ فيما ذكرته عنه الدــكتــورةــ يــنســ طــريفــ الخــوليــ ، في كتابها : فلسفة العلم في القرن العــشــرينــ ، ص ٧٢ .
- (١٥) محمد زيان عمر ، البحث العلمي : مناهجه وتقنياته ، ص ٤٤ .
- (١٦) المرجع نفسه ، ص ٤٤ .
- (١٧) انظر مثلاً الفسحة التي أثارها بعض النــحــاةــ على أبي العباس البرــدــ لأنــهــ أجاز إغــامــ اسم المــفــعــولــ من الفــعــلــ الأــجــوــفــ الــثــلــاثــيــ عندــ الــضــرــورةــ ، إذــ لمــ يــدــقــقــ بــعــضــ النــحــاةــ فيــ اــشــرــاطــ البرــدــ الــضــرــورةــ فــرــمــاهــ بــعــضــهــمــ بالــشــذــوذــ وــالــخــطاــ .
- انظر : البرــدــ ، المقتضــبــ ، ج ١ ، ص ١٠١-١٠٣ ثم تــفــكــرــ فيــ مــنــاقــشــهــ الــحــقــقــ : محمد عبد الحــالــقــ عــضــيــةــ ، موقفــ بــعــضــ النــحــاةــ منــ البرــدــ فيــ هــذــهــ الــمــســأــلــةــ فيــ حــاشــيــةــ الصــفــحــاتــ المــشــارــ إــلــيــهــ .
- (١٨) انظر : رجاء وحيد دويدري ، البحث العلمي : أساساته النظرية ومارسته العملية ، ص ٣٢ .
- (١٩) انظر : رجاء وحيد دويدري ، البحث العلمي : أساساته النظرية ومارسته العملية ، ص ٣٢ .
- (٢٠) المرجع نفسه ، ص ٣٢ .
- (٢١) انظر ص ١٢٢ وفصل "الأسلحة المعاذية" الذي كتبه سلفيان برومبرجر ضمن كتاب : قراءات في فلسفة العلوم .

- (٢٤) انظر: عبد المنعم بلبع، صناعة التقدم، ص ٢١.
- (٢٥) أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ٧٨-٧٩.
- (٢٦) الأزهري، تهذيب اللغة، ج ١، ص ١٩.
- (٢٧) انظر في هذه الشروط ما كتبه مؤلفو كتاب: قراءات في فلسفه العلوم، ص ٢٧-٢٨.
- (٢٨) انظر: الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص ٨٢.
- (٢٩) انظر: تمام حسان، الأصول، ص ١٤-١٩.
- (٣٠) انظر المرجع السابق، ص ٦٣-٦٧.

وانظر: محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة، ص ٦٢-٦٥ إذ بحث السمات الفرعونية للدراسة العلمية، وهي الوضوح والدقة والنظمية والموضوعية، وهي شروط أساسية في وصف الدراسات اللغوية بأنها علمية.

- (٣١) محمود فجال، الإصلاح في شرح الاقتراح، ص ٢١. وانظر سائر حدود التحو فستجد أن جلها يعرف التحو بأنه "علم"، المرجع السابق، ص ٣١-٣٣.
- (٣٢) انظر تحليل الدكتور عز الدين مجدوب لمشروع إبراهيم مصطفى وتمام حسان، في كتابه: المنهج التحوي العربي: قراءة لاسمية جديدة، ص ١٣-٢٤، ٣٧-٤٨.
- (٣٣) انظر: محمد زيان عمر، البحث العلمي: منهاجه وتقنياته، ص ٤٧.
- (٣٤) انظر في هذه الرواية مع اختلاف في الألفاظ والصوغ ما ذكره أبو البركات الأنباري في كتابه: نزهة الآلباء، ص ١٨. والقططي في كتابه: إنباء الرواة، ج ١، ص ٣٩.
- (٣٥) ابن أبي الحميد، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ٢٠.

وقد عدَ الحيدرة اليمني هذا التقسيم المروي عن الإمام علي رضي الله عنه أول الأدلة على صحة انقسام الكلام إلى ثلاثة أقسام.

- انظر كتابه: كشف المشكّل في التحو، ج ١، ص ١٦٧-١٦٨.
- (٣٦) انظر الرواية عند السيوطي في رسالته: الأخبار المروية في سبب وضع العربية، ضمن كتاب: رسائل في الفقه واللغة، ص ١١٣.
- (٣٧) انظر: ابن فلاح اليمني، المغني في التحو، ج ١، ص ٨٠.
- (٣٨) نهاد الموسى، العربية: تحو توصيف جديد في ضوء المسانيات الخاسورية، ص ١٤٣.
- (٣٩) يُمنى طريف الحولي، فلسفة العلم في القرن العشرين، ص ١٣٤.
- (٤٠) انظر في تحليل منهج العلم عند بيكون ودوره فيه ما كتبته الدكتورة: يُمنى طريف الحولي في كتابها: فلسفة العلم في القرن العشرين، ص ٦٣-٧٥.
- (٤١) راجع ما وصا به نور علي سامي النشار في كتابه: مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتاف المهج النسبي في الحديث في العالم الإسلامي، ص ٣٥٢-٣٥٧.

- (٤٢) انظر ما كتبه مؤلفو كتاب : تاريخ العلوم العام - العلم القديم والوسط ، ص ٤٥٥ . ثم انظر ما كتبه الدكتور عبد الحليم متصر في كتابه : تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدمه ، ص ٩٠ .
- (٤٣) أبو حيـان الغـنـاطـيـ، تـقـسـير الـبـحـر الـخـبـطـ ، ج ٦ ، ص ٣٣ .
- (٤٤) سـيد قـطبـ ، فـي ظـلـال الـقـرـآنـ ، ج ٥ ، ص ٣٢٦ .
- (٤٥) عبد الرحمن الحاج صالح ، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي ، ضمن كتاب : تقدم اللسانيات في الأقطار العربية ، ص ٣٧٤ .
- (٤٦) انظر المرجع السابق ، ص ٣٦٩ .
- (٤٧) انظر : عامر سليمان ، التراث اللغوي ، ضمن كتاب : حضارة العراق ، ج ١ ، ص ٢٨٩ . وفائل عبد الواحد علي ، العلوم الإنسانية في حضارة العراق القديم ، مجلة صدى التاريخ ، ع ٧ ، ص ١٢ . أكد الدكتور جواد علي أن للبابليين ولغتهم من أهل العراق أساساً في النحو دراسة اللغة . انظر كتابه : الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، ج ٩ ، ص ٥٠ .
- (٤٨) لا ننكر استفادة النحو العربي من المنطق بعد نشأته الأولى في القرن الرابع الهجري عندما بدأت ترجمة الكتب اليونانية تزكي شارها ، لكن بحث هذا التأثير في القرن الثاني الهجري بل في القرن الأول على عهد أبي الأسود الدؤلي مجاوزة لافتراضيات التفكير العلمي في سيرة العلوم ومسيرتها . انظر في هذا الخطأ المنهجي ما كتبه الدكتور كيس ثيرستينج ، في كتابه : عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي ، ص ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٢ ، ٢١٤ . إذ طرق ببحث عن أي تشابه عام أو خاص بين النحو العربي والنحو اليوناني في النهج أو التقنيات أو المصطلح أو التاريخ ناتجاً كل ذلك إلى تأثر النحو العربي بالنحو اليوناني وفلسفته ومنظمه .
- (٤٩) أبو حيـان الغـنـاطـيـ، الـبـحـر الـخـبـطـ ، ج ٦ ، ص ٣٣ .
- (٥٠) ثمة دراسات عديدة تناولت أصول النحو وفق رؤى مختلفة . انظر مثلاً :
- أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم .
  - نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، حسن خميس الملح .
  - أصول النحو العربي ، محمود سليمان ياقوت .
  - محمد خير الخطواني ، أصول النحو العربي .
- (٥١) انظر دراسة الدكتور سعيد جاسم الزبيدي ، القياس في النحو العربي : نشأته وتطوره .
- (٥٢) انظر دفاع أبي البركات الأنباري عن القياس في كتابه : لمع الأدلة ، ص ٩٥-١١١ .
- (٥٣) انظر في تطور فكرة الأصل والفرع دراستنا : نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، ص ٢٧-٧٠ .
- (٥٤) انظر رواية أبي البركات الأنباري في مقدار نجاح السيرافي والفارسي والرماني في التعليم ، في كتابه : نزعة الآباء ، ص ٢٢٤ .
- (٥٥) انظر : ماريوباي ، أساس علم اللغة ، ص ٢٥٤ .

- (٥٦) يمنى طريف الخولي ، فلسفة العلم في القرن العشرين ، ص ٥٥ .
- (٥٧) جوزيف شاخت ، تراث الإسلام ، ج ١ ، ص ٢١ .
- (٥٨) انظر في اختزال المتأخرين من النحاة كتاب ميرييه ليتوافق وأهدافهم التعليمية ما كتبه الدكتور مازن الوعر ، في كتابه : جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية التحوّل العالمي لتشومسكي ، ص ٨٠-٧٩ .
- (٥٩) وأكثر ما يبرر هذا الخلط في قضية التيسير . انظر : كمال بشر ، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم ، ص ١٥٠ .
- (٦٠) انظر المرجع السابق ، ص ١٥٠ .
- (٦١) انظر المرجع نفسه ، ص ١٤١ .
- (٦٢) انظر : ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص ٥٦١ .
- (٦٣) تتبع آراءه في المطولات مثل شرح المفصل لابن عييش وهمع الهوامع للسيوطني ولا سيما في مسائل العمل .
- (٦٤) انظر : الزبيدي ، طبقات النحوين واللغويين ، ص ١٤١ .
- (٦٥) انظر : أنور الجندي ، أخطاء النهج الفرسـي الواقد في العقائد والتاريخ والحضارة واللغة والأدب والمجتمع ، ص ٢٥٧-٢٥٥ .
- (٦٦) راجع هذا الخلاف عند السيوطـي ، همع الهوامـع ، ج ٢ ، ص ١٠١ .
- (٦٧) انظر : محمد سالم محـسن ، تصرـيف الأفعال والأسمـاء في ضـوء أسـاليـب القرـآن ، ص ٣٤٥-٣٤٧ .
- (٦٨) انظر : فؤاد زكريا ، التفكـير العـلمـي ، ص ٢٠-٢١ .
- (٦٩) المرجع نفسه ، ص ٢٦ .



# **الفصل الأول**

---



# الاستقراء النحوية

ليس من معقول الأمور ، ولا سيما في العلم ، استقراء ظاهرة ما بلا مقدمات أدت إليها ، أو أسباب مهدت السبيل إلى دراستها ، ذلك أنَّ توجُّهَ الجهد نحو أيَّ عملٍ علميٍّ منظم ، تفسيره المقبول المعقول هو القصد ، وإذا عُرِفَ السبب بَطْل العجب ، فالدخول إلى تاريخ النحو العربي في نشأته الأولى وتكوينه الأولى من غير دراسةٍ مسأنية لروايات نشأته دخولٌ أعزلٌ غير متماشٍ ونواتيٌ التفكير العلمي في البحث اللغوي ، وهو مَظْهُرٌ من مظاهر "التحيز اللغوي"<sup>(١)</sup> لهذا يقتضي الإنصاف العلمي وعدم التحيز إلى لغتنا العربية أن نستضيء جوانب من حالة الصواب النحوي في العصر الجاهلي قبل الإسلام ، وفي زمن الرسول - صلى الله عليه وسلم - ثم في زمن الخلفاء الراشدين ، وخلفاءبني أمية وبعض خلفاءبني العباس في أول دولتهم؛لكي لا تبدأ الدراسة بضوء كثيف على لحن في القرآن الكريم يزداد ، ونحو في العراق يُشدَّ

## الصواب النحوي في العصر الجاهلي

لم يكن العرب في جزء منهم في العصر الجاهلي قبيل الإسلام دُمّعربيةً حالصاً ، إذ كان بينهم أحباش وفرس روم - بعضهم من أصل عربي - وبهود ، وغيرهم ، لهذا كانت حواضرهم مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة (بشر) مكاناً تتفاعل فيه اللغات واللهجات بصمت ، فلا يعقل أن تتلاقي اللغة العربية بأيٍّ لهجة كانت مع لغة الفرس أو الحبش أو الروم من غير أن يحدث شيء من مبادلة التأثير ، وإن كان بالضرورة تأثيراً خفيفاً في اللغة العربية بسبب التفوق العددي والسيادي لأنماها على غيرهم من الأمم غير الناطقة بالعربية أصلاً ، عدا أن بعض قبائل العرب كانت تناхُم<sup>(٢)</sup> الروم أو الفرس في الشام والعراق من غير انعزالٍ أو انغلاق ، مما يعني التأثر بلغة الفرس أو الروم آنذاك .

وقد كان العرب يتَّجرُون في الشام والعراق واليمن<sup>(٣)</sup> ، فيتعادُون مع أهلها عرباً أو غير عرب ، ثم يعودون .

إن رحلة الاستعمار باب من أبواب تأثير لغة العرب بلغات الأقوام المجاورة لهم ، وهذا

يشير إلى وجود ثابتين منهجهين لهما دورهما في دراسة الصواب النحوي في العصر الجاهلي : الأول : وجود عناصر غير عربية بين العرب في جزيرتهم ، والثاني : مخالطة العرب أثناء التجارة لأمم ناطقة بغير عربتهم على حدود الجزيرة العربية . ويضاف إلى هذين الثابتين أنَّ الجزيرة العربية بالمفهوم الجغرافي الذي يضم اليمن لم تكن لساناً واحداً ، فعربية حمير جنوبِيُّ الجزيرة لم تكن كعربية قبائل الوسط أو الشمال مثل قريش ، قال أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ / ٧٧٠م) «مالسان حمير وأقصى اليمن بلساننا ولا عربتهم بعربيتنا»<sup>(٤)</sup> .

ينتشرق من هذه الثوابت الثلاثة أسئلة أحسب أنها على جانب كبير من الموضوعية في البحث ، هي :

- كيف كان غيرُ العربي يتعلم العربية في الجزيرة ، ولا سيما إذا كان من استرقهُ العرب؟

- ما تأثير وجود غير العرب في أبناء العرب الناشئة؟

- كيف تأثر لأهل الشام والعراق وفارس فهمُ كلام العرب أثناء تبادل التجارة؟

لعلَّ الذي يسبق إلى الذهن أنَّ العبيد من غير العرب يتَّعلَّمون العربية تدريجياً بسبب المخالطة ، كما قد يتَّعلَّم العربي اللغة الإنجليزية إذا أقام في الولايات المتحدة الأمريكية - مثلاً - مدة طويلة نسبياً ، ويبدو هذا الاحتمال مقبولاً ، لكنَّ ذلك الأعمى لن يصل إلى درجة عالية من الدقة في التعبير اللغوي دفعه واحدة؛ لهذا سيخطئ مرة بل مرات ، وسيجد من يقيم كلامه ويصححه بناءً على السليقة والطبع ، فالعربيُّ غير الصغير يحمي لسانه بالسليقة ، بل ويصحح من يخطئ ، لكنَّ الطفل الصغير من أبناء العرب إذا شبَّ بين الجواري غير العربيات أتى له أن يصحح إذا أخطأ ، بل أتى له أن يحمي لسانه من التأثر بلكرة الجواري؟ لهذا كان معظم القرشيين يرسلون أبناءهم إلى الbadia من أجل الرَّصاعة في بيئَة أكثر نظافة يمكن أن يتمُّ فيها الطفل نموَّلغويَاً وجدياً؛ إذ يتَّعلَّم العربية من الأعراب البعيدين عن بيئَة الحواضر ، وما فيها من تداخل اللهجات واللغات ، كما في تربية الرسول - صلى الله عليه وسلم - في بني سعد عند حلِّمة السعدية<sup>(٥)</sup> . وليس بلازم من التربية في الbadia أن يعود العربيُّ

فصححاً كامل الفصاحة ، إذ الفصاحة درجات ، «وليس العرب متساوين»<sup>(٦)</sup> فيها ، حتى ذهب أبو حيّان إلى أنَّ الفصاحة من مواهِب الله تعالى<sup>(٧)</sup> .

فإرسالُ الأبناء إلى البدائية ليس حلًا جذرًا لمشكلة عدم نقاء اللغة في الحواضر ، ولكنه ضرب من خروب تسكين الألم يفي إلى حدٍ ما بحاجة المرء إلى الشعور بقوَّة لغته وسلامتها .

وئمة ظاهرة ثابتة لافتة في العصر الجاهلي قبيل الإسلام ، وهي وجود المعلمين والكتابية<sup>(٨)</sup> ، فالمعلمون بحُكْم مهنتهم يصوّرون الخطأ في المعلومة ولغة المعلومة . أمّا الكتابة فتعلّمها يحتاج إلى شيء من الإدراك النحووي للتفرقة في العلامة الإملائية بين (عمرو وعمر) ، أو (مؤمنو ولم يؤمنوا) أو (يرجو ولم يرج) ... إلخ من الظواهر الإملائية التي لها علاقة بالنظمومة النحووية على نحوِ ما .

«وكانت الكتابة في الجahليّة تدرس وتعلّم في الكتاب»<sup>(٩)</sup> ، وقد رُوي «أنَّ بعض اليهود قد علم كتابَ العربية ، وكان يعلّمه الصبيان بالمدينة في الزمان الأول ، فجاء الإسلام وفي الأوسِ والخرج عدّة يكتبون»<sup>(١٠)</sup> ومن أمثلَّ العرب المشهورة التي تشير إلى معرفتهم الكتابة في زمان بعيد قولهم : «إنما خدش الخدوش أتوش»<sup>(١١)</sup> .

وئمة مدارس (مراكز) تعلم العربية على نحوِ ما في الخبرة وعين التمر في العراق<sup>(١٢)</sup> ، وقد ذكر الطبراني<sup>(١٣)</sup> أنه «حين نزلَ خالدُ بن الوليدُ الأنبارَ رأهم -أيَّ أهلها- يكتبون العربية ويتعلّمونها»<sup>(١٤)</sup> .

ووجود المعلمين والكتابية وتعليم العربية لا يعني بالضرورة وجود مرجعية نحوية واحدة لهم جميعاً ، لها مصطلحاتها وتقسيماتها ، ذلك أنَّ هذه الجهود كانت فردية أو شبه فردية لا تدعمها دولة ، بل إنَّ التعليم قد يكون قائماً على الخبرة بلغة العرب لا على الاتِّنَاك ، على رؤيةٍ منهاجيةٍ لعلم النحو ، فالنحو بالمعنى الاصطلاحي لم يكن موجوداً قبل الإسلام ، لأنَّ الدواعي إلى ظهوره لم تتكامل ، لكنَّ إرهاصاتِ المشكلة النحوية كانت موجودة في العصر الجاهلي .

وهذا الكلام لا يقدحُ في تمييزَ العرب بالفصاحة والبلاغة ، إذ قال أبو حيّان الغرناطي<sup>(١٥)</sup> (١٣٤٤هـ) : «وليس العرب متساوين في الفصاحة ، ولا في إدراك المعاني ، ولا

في نظم الشعر ، بل فيهم من يكسر الوزن ، ومن لا ينظم ، ولا بيتاً واحداً ، ومن هو مقلّ  
في النظم ، وطبعاً لهم كطباع سائر الأم في ذلك ، حتى فحول شعرائهم يتفاوتون في  
الفصاحة ، وينفع الشاعرُ منهم القصيدة حولاً يسمى قصائده الحوليات ، فهم مختلفون  
في ذلك<sup>(١٤)</sup> ، يدلّ على هذا أنَّ قريشاً لما رأى أصحابَ رسولِ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يزيدون ويكترون ، نظرتُ أعلمها في السحر والكهانة والشعر وهو عتبة بن ربيعة  
نَارِسَلَتُهُ إِلَى الرَّسُولِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يكلمه ، فقرأ عليه من سورة "فُصِّلتْ" ما  
علم منه أنَّ القرآن في أعلى درجاتِ الفصاحة ، وليس بـشـعـرـ ولاـ كـهـانـةـ ولاـ سـحـرـ<sup>(١٥)</sup>.

ووصف الوليد بن المغيرة لقريشِ القرآن ، فقال : «إِنَّ لَهُ لَحْلَوَةً ، وَإِنَّ عَلَيْهِ لَطَلَوَةً ،  
وَإِنَّ أَعْلَاهُ لَشَمْرٍ ، وَإِنَّ أَسْقَلَهُ لَغَدْقٍ ... فَخَالَفُوهُ ، وَقَالُوا : هُوَ شَعْرٌ ، فَقَالَ : وَاللهِ مَا هُوَ  
بِشَعْرٍ ، قَدْ عَرَفْنَا الشَّعْرَ هَرْجَهُ وَسَيِّطَهُ قَالُوا : فَهُوَ كَاهِنٌ ، قَالَ : وَاللهِ مَا هُوَ  
بِكَاهِنٍ ...»<sup>(١٦)</sup>.

فcriش ميزت عتبة بن ربيعة والوليد بن المغيرة في معرفة الشعر والفصاحة ، وهذه  
المعرفة لها أصولها عندهما ، كما أنَّ قريشاً لم تصل كلُّها إلى هذا المستوى من إدراكِ  
الفصاحة ، وإنْ كان بعضها غير مدفوع عن عَكْنِ من البلاغة والفصاحة ، فإذا كان من  
شهدت له قريش بعلم الشعر والكهانة والسحر قد عجز عن النيل من القرآن ، وأقرَّ  
بتميُّزه ، فكيف سائر العرب بل سائر الأم؟

وأمر اللهجات (اللغات) في الجاهلية يدعو للتفكير<sup>(١٧)</sup> ، فشيء التنون في الأفعال  
الخمسة رفعاً ونصباً وجزماً لغة ، والمطابقة العددية بين الفعل المقدم والفاعل المؤخر  
(أكلوني البراغيث) لغة ، والقصر في الأسماء الخمسة والاسماء المثنية لغة ، وذو الطائفة  
لغة ، وما الحجازية لغة ، وعدم حذف حروف العلة في جزم المضارع المعتل الآخر لغة ،  
و... يليغ من اللغات (الشاذة) في النحو العربي ، فلو استعمل شاعر لغة (أكلوني  
البراغيث) أيكون قد ارتكب لحنًا في عُرُوفِ اللغة الأخرى ولا سيما إذا سمعه من لا  
يعرف لهجته (لغته)؟

إنَّ اختلاف اللغات العربية في العصر الجاهلي في بعض الظواهر النحوية يدلّ على  
وجود مشكلة نحوية على مستوى اللسان ، أحسب أنَّ العرب عالجتها بشكل عمليٍّ غير

مقصود ، وهو اللجوء إلى معايير اللغة المسيطرة<sup>(١٩)</sup> عند الحاجة إلى التواصل مع القبائل ، وهو العلاج الذي أبقى المشكلة النحوية تحت السطح ، لأنَّ القبائل العربية في معالجتها لهذه المشكلة لم تصل إلى درجة الإحساس بضرورة وجود علم يرکن إليه العرب كافة في خبط لغتهم .

ويبدو أنَّ الشعراء كانوا أكثر فئات المجتمع الجاهلي حرصاً على سلامة اللغة ، وتحوّلها من الخطأ فيها ، لهذا كانوا ينتقدون كلامهم كما في تنقيح زهير شعره في حول كربلاء ، وكانتوا يرجعون إلى الصواب إذا ما عرّبوا عليهم شيء من شعرهم كما في ظاهرة الإقواء ، فلما سمع النابغة جارية تغتنيه من شعره - بقصد التنبية - قوله :<sup>(٢٠)</sup>

أمن آل ميسة رائح أو مفتدي      عجلانَ ذا زادِ وغيرِ مزؤدٍ  
رَعَمَ البوارُخُ أَنَّ رحلتنا غداً      ويداكِ حدَّثنا الغرابُ الأسودُ

فطن إليه ، وعافه ولم يرجع إليه<sup>(٢١)</sup> .

والإقواء في البيت الثاني ليس هنا نحوياً لأنَّه من مقتضيات المطابقة بين الصفة والموصوف ، ولكنه خطأ عروضي في فن القافية بدلَّ على عدم توازن الشاعر بين متطلبات القاعدة النحوية من جهة ، والقاعدة العروضية من جهة أخرى .

وتراجع الشعر عن الإقواء بسرعة أحد الأسباب التي أبقيت صفة السلامة اللغوية في الشعر ، ومن ثم صلاحيته ليكونَ مادةً من مواد الاستقراء فيما بعد ، إذ لو تساهل الشعراء كلَّهم لانفلتَ موازينُ الكلام ، بل لشاعر المحنُ بكثرة قبل الإسلام ، فمن طبيعة الشاعر أن يسعى إلى التمييز في الأداء اللغوي عدا الصورة الشعرية ، لكي لا يكون كلامه مضاهياً كلام عوام الناس من لا يتماطلون صنعة الكلام المنظوم ، من هنا كان الشعر المشكُل الأول للغة الأدبية<sup>(٢٢)</sup> الفصحي الواحدة ، وإن تخلَّ بعضه فلتات من اللهجة الأصلية للشاعر مثل إجراء الاسم الموصول (الذين) مجرى جمع المذكر السالم في اللهجة : بيل<sup>(٢٣)</sup> والجر بـ "متى"<sup>(٢٤)</sup> وغيرها من مهام اللهجة هذيل مثلاً .

إذن ، فهناك ناطٌ نحوٌ غير علمي في العصر الجاهلي نشأ بسبب الاختلاط ،

وتفاوت الفصاحة ، وتعذر اللهجات (اللغات) ، والحرص على السلامة اللغوية للناشرة في المخواضر ، وللشعراء في نظم الكلام ، ولم تظهر حاجة ملحة إلى تحويل هذا النشاط إلى علم مُفْتَنٍ - وإن قال ابن فارس بذلك<sup>(٢١)</sup> - فيقي غير علمي ، وبقيت المشكلة اللغوية تحت السطح .

## الصواب النحوي في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم -

بنزول القرآن الكريم على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بلسان عربي مُبِينٍ حَدَثَ تحوّلَانِ كبيرانِ في المسألة اللغوية ، سيكون لهما أثرهما البالغ في توجيه الدراسات اللغوية للمعربية ، وهما :

أ- ارتباط اللغة العربية بالإسلام ارتباطاً وثيقاً لا انفصام بعده ، ذلك أن اللغة العربية لم تعد لغة قوم يتواصلون بها بتغيير بنيتهم ، وتنمو بنحوهم ، ويمكن أن تموت وتندرس بونهم ، بل أصبحت لغة دين عالمي ، لا يفرق بين العربي والأعجمي إلا بالتفوي . وزاد من قوة هذا الارتباط أن المعجزة القرآنية التي تحدى الله سبحانه وتعالى بها البشر أجمعين عرباً وعجماً تجلّى في نسق التعبير القرآني المعجز حقاً ، قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مَا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مُّثْلِهِ ﴾ [سورة البقرة ، آية ٢٣] ، وقال : ﴿ قُلْ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلَهِ وَادْعُوا مَنْ أَسْتَطَعْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [سورة يونس ، آية ٢٨] .

ولا ريب أن قريشاً قبل أن تسلم لو وجدت في القرآن مطعنةً لغويةً في المستوى الصرفي أو الصوتي أو النحوي أو الدلالي أو الأسلوبية لاذاعت به ، ففي آياتين متتاليتين من سورة طه ، وهي مكية بلا خلاف<sup>(٢٢)</sup> ، تعبيران نحويان رأى النحاة فيهما شذوذًا عن معيارهم العام فيما بعد ، وهما في قوله تعالى : ﴿ فَتَنَازَعُوا أَمْرُهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسْرَوْا النَّجْوَى \* قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لِسَاحِرَانِ ﴾ [سورة طه ، الآيات ٦٣-٦٤] ، ففيه إجراء الفعل مجرى لغة "أكلوني البراغيث" في قوله "أَسْرَوْا" ، وفيه لغة القصر في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَانِ لِسَاحِرَانِ ﴾ .

إن سكوت قريش عن أي لزِ صريح في لغة القرآن الكريم اعتراف منها بأنه فصيح

صحيحٌ في نسقه اللغوي جارٌ وفقَ اللسانِ العربيِ المأثورِ ، وإنْ كانَ فِيهِ شَيْءٌ مَا عَدَهُ النَّحَاةُ شَادًا ، بل إنَّ اللافتَ أَنَّ قَرِيشًا في افتراطِها عَلَى الرَّسُولِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ، لَمْ تَقْدُحْ فِي فَصَاحَتِهِ وَلَا فِي فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ هُدًى لِهَا وَلِلنَّاسِ .

بـ- لم تكن اللغة العربية قبل الإسلام تتبع كياناً سياسياً موحداً، يدافع عنها ويترقبها، ويحافظ عليها، لأنها إذ ذاك كانت لغة قبائل متفرقة في جزيرة العرب، لكنها بمحض الإسلام أصبحت لغة الدولة الإسلامية الأولى في المدينة المنورة، وأصبح أمر حمايتها والحفاظ عليها واجباً من واجبات تلك الدولة، ولا سيما أن أساس الدولة القرآن الكريم الذي لا تجوز ترجمته كما هو، ولا يجوز تحريره أو تغيير سمعته لرعاة أي تطور يطرأ على اللغة العربية لاحقاً.

إنَّ هذين التحويلين هما اللذان سيؤتيان أكلهما فيما بعد عندما تتهيأ الظروف والأسباب للتعمير العملي عن ارتباط اللغة العربية بالإسلام، وأهمية وجود الدولة في الحفاظ على اللغة والدفاع عنها، وحينئذٍ ستظهر الجهد اللغوية في مستويات اللغة كلها .

على أنَّ من عاجل نتائج هذين التحويلين مسألة الكتابة، إذ أذنَ الرَّسُولُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لِمَنْ كَانَ كَاتِبًا مِنْ أَسْرِي بَدْرَ أَنْ يَفْدِي نَفْسَهُ بِتَعْلِيمِ عَشْرَةِ مِنْ صَبَّيَانِ الْمُسْلِمِينَ الْكِتَابَةَ وَالْقِرَاءَةَ<sup>(٢٦)</sup> ، وهذا الإذن له دلالات عدَّةٌ، منها:

١- أنَّ إتقانَ كتابةِ العربيةَ أمرٌ مهمٌ في الإسلام ، تحرَّصَ عَلَيْهِ الدُّولَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ ، فَالرَّسُولُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَهُوَ رَأْسُ الدُّولَةِ آنذاك- حَثَّ عَمَلِيَّاً عَلَى الْكِتَابَةِ وَالْقِرَاءَةِ عَنْدَمَا جَعَلَ تَعْلِيمَهُمَا مِنْ وَسَائِلِ فَدَاءِ أَسْرِي بَدْرَ رَغْبَةً فِي نَشْرِ الْكِتَابَةِ وَالْقِرَاءَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، لَأَنَّ مِنْ وَسَائِلِ حَفْظِ الْلُّغَةِ وَحِمَایَتِهَا إِمْكَانِيَّةُ كِتَابَتِهَا وَقِرَاءَتِهَا ، عَدَا وَجُودِ دُعْوَةٍ صَرِيقَةٍ إِلَى الْكِتَابَةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، وَهِيَ آيَةُ الدِّينِ<sup>(٢٧)</sup> الَّتِي لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ أَحْلُدَ عَلَى وَجْهِ الدَّفَقَ زَمْنِ نَزْولِهَا ، وَلَكِنَّ الْعَمَلَ يَمْتَضِيَا بِمَقْتضَاها يَقْتَضِي مَعْرِفَةَ الْكِتَابَةِ .

٢- أَنَّ الَّذِينَ قَامُوا بِالْتَّعْلِيمِ لَمْ يَكُونُوا بِالْحُرْصَةِ مُعْلِمِينَ ، يَتَحَدَّثُونَ مِنَ التَّعْلِيمِ مَهْنَةً لَهُمْ ، لِهَذَا فَإِنَّ قِيَامَهُمْ بِهَمَّةِ التَّعْلِيمِ سَيَكُونُ اجْتِهادًا مُحْضًا مِنْهُمْ بِكِيفِيَّةِ التَّعْلِيمِ

مع اعتماد الخبرة الشخصية في تفسير بعض القضايا الإملائية في الكتابة والقراءة .

٣- أنَّ تعليم الكتابة يستدعي ملحوظات نحوية كعدم تنوين المتنع من الصرف ، بل إنَّ نظام الكتابة العربية يطرح أسئلةً تفتح باب التفكير النحوي كالواو الزائدة في عمرو ، وكالألف ، الفارقة بين جمع المذكر السالم عند الإضافة في حالة الرفع والأفعال المجزومة والمنصوبة عند اتصال ولو الجماعة بها ، وكألف الوصل والقطع ، وكإثبات أحرف العلة وحذفها لأسباب مختلفة ، عدا الظواهر الصوتية كالإدغام والإبدال . ولا نعلم كيف كان من يقوم بالتعليم يواجه هذه الأسئلة إلا أنَّ المؤكَّد أنه كان يقدم إجابةً على نحوِ ما .

وينسب إلى الرسول -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مجموعة من الأحاديث في فضل العربية والإعراب والبحث على إصلاح اللسان ، وهي في جملتها تدعو إلى إعراب القرآن عند قراءته ، وتجنب اللحن ، وتعلم العربية ، وستانمها النحو ، فاللسان زينة الإنسان ، واقامته من المروءة ، وهو من الجمال في الرجل ، كما في الأحاديث والأخبار التي مهد بها أبو بكر الأنباري (ت ١٤٢٨هـ / ٩٣٩م) لكتابه "إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل" (٢٨) إذ عدَّ من تمام معرفة إعراب القرآن ، ومعانيه وغريبه معرفة الوقف والابتداء فيه (٢٩) ، فقد « جاء عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ] وعن أصحابه وتابعهم رضي الله عنهم من تفصيل إعراب القرآن ، والمحض على تعليمه ، وذم اللحن وكراهيته ما وجب به على قراء القرآن أن يأخذوا أنفسهم بالاجتهاد في تعلمه » (٣٠) .

وقد أفرد الطوفي (ت ١٤٥٩هـ / ١٣٦١م) في كتابه "الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية" فصلاً في الدلالة على فضل علم العربية من الكتاب والسنة والأثار وصریح العقل (٣١) ، جمع فيه عدداً من الآيات والأحاديث والأثار والأخبار؛ ليصل إلى صياغة منطقية لعلاقة علم العربية بعلم الفقه ، فقال : « وإذا ثبت أنَّ من شروط الفقيه الحقيقي معرفة أصول الفقه ، فقد أجمع الأصوليون والفقهاء على استمداد أصول الفقه من ثلاثة أشياء : علم الكلام . . . والعربية : لتوقف فهم معاني كلام الله وسنة رسوله عليها . . . ومعرفة شيء من الأحكام الفرعية . . . » (٣٢) .

والحقيقة أنَّ الأحاديث المستندة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في فضل الإعراب والمحث على تحبُّ اللحن لم تصح، فهي موضوعة أو منكرة أو ضعيفة<sup>(٣٣)</sup>، وهي مظهر من مظاهر التحيز اللغوي<sup>(٣٤)</sup>، والسؤال الذي يلعن علينا: ما الهدف من وضعها؟ وهل وضعت من غير تحققِ مضمونها في عهدِ الرسول صلى الله عليه وسلم؟

لعلَّ الهدفَ من وضع هذه الأحاديث هو التشريع على المتساهلين بمقاييس الصواب اللغويِّ الذين لا يتحرّجونَ من كسر قوانين اللغة في النحو والصرف بربط إتقانِ الإعراب بمعنى إيقاعه حقَّه النحويِّ والصرف في الشوابِ الدينيِّ، وتدلُّ هذه الأحاديث - عدا الأخبار والأثار - على وجود اللحن وجوداً لا يجعل منه ظاهرة سلبية متفشية ، فرأى الدكتور حمزة بن قيلان المزياني : «أنَّ هذه الأخبار والأثار بمجموعها تدلُّ على أنَّ اللحن لم يظهر بتأثير الأعاجم ، بل إنَّ العرب أنفسهم ، وقبل أن يختلطوا بهم ، كان في أداء بعضهم للقرآن خروج عن قوانين لغته مما أصبح يعدُّ خنا فيما بعد»<sup>(٣٥)</sup> .

وأحالَ أنَّ عدم تقييد النحو أيامِ الرسول صلى الله عليه وسلم راجعاً إلى أنَّ حدود الدولة الإسلامية آنذاك لم تصل إلى الاختلاط بغير العرب اختلاطاً كبيراً في العراق والشام وفارس يستدعي تقييد العربية ، مما يعني تأجيل مشروع تقويمِ العربية وتقييدها نتيجة عدم الحاجة الملحة لذلك آنذاك .

## الصواب النحوي في عهد الخلفاء الراشدين والأمويين

ابتداءً من عهدِ الخلفاء الراشدين بربت حفرياتٍ تاريخيةٍ وضعفت الشكلة اللغوية بمستوياتها كلها أمام الخليفة ، من هذه الحقائق أنَّ الإسلام قد بسط سلطانه على بلاد الشام والعراق ومصر وفارس وغيرها ، وهذه البلاد لم يكن أهلها كافة فصحاءً يتقنون العربية إتقانَ أعراب الجزيرة العربية لها ، ومن الحقائق أنَّ الدولة الإسلامية قد بدأت تستقر لتنطلق في بناء حضارتها بعد اتساع رقعتها ، ودخول الناس عربياً وعجمياً في الإسلام أزواجاً .

ومن الحقائق بروز التصور الديني للعلاقة بين الإسلام والعربية ، قال الطوفي : «الله تعالى كلف عباده بما ضمن كتابه من الأحكام ، وشرع لهم فيه من بيان المحرّم والمحلّل ،

وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببيانه ، فبيّنه بالسنة ، وهما -أعني الكتاب والسنّة- عربيان ، وهما أصل الشريعة ومعتملها ومصدرها ومواردها وعمادها ومتندّها ، إذ الإجماع والقياس -عند القائلين بكونهما دليلاً- ثابتان بهما ، فهما فرعٌ عليهما ، نازعان في الحقيقة إليهما ، ولا يمكن امتناع مأمور الله تعالى في كتابه ، ورسوله عليه السلام في سنته ، إلا بعد معرفة مقتضاهما ، ولا يمكن فهم مقتضاهما إلا بمعرفة اللغة التي ورد بها ، وهي العربية ، وحيثـتـ: امتناع التكاليف الواجبة متوقف على معرفة العربية ، وما توقف عليه الواجب ولـم يـتمـ إلاـ بهـ وكانـ مـقدـورـاـ فهوـ واجـبـ ، كالـوضـوءـ في الصـلـاةـ . . . وأقربـ منـ هـذـاـ أـنـ الـأـعـاجـمـ مـنـ أـمـةـ مـحـمـدـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ يـجـبـ عليهمـ مـعـرـفـةـ الـقـدـرـ الـذـيـ يـفـهـمـونـ بـهـ مـاـ يـجـبـ عـلـيـهـمـ مـنـ أـحـكـامـ الشـرـيـعـةـ مـنـ الـلـغـةـ ، لـكـونـهـ شـرـطاـ فـيـ إـمـكـانـ الـامـتـالـ لـلـأـوـامـرـ<sup>(٣)</sup> .

فمشروع الدراسات اللغوية المتنوعة مُسٌتندٌ إلى هذه الحقائق إضافة إلى التحوكين اللذين طرأ على العربية بظهور الإسلام ، ولكن المصادر التاريخية المتنوعة تربط نشأة الدراسات اللغوية ، ولا سيما النحو ، بقضية اللحن ، وهو ربط غير علمي ، قد يكون سببه رغبة المؤرخين في إضفاء النقاء المطلق على العربية قبل اللحن ؛ إذ كان نشوء النحو ضرورةً من ضرورات تدعيم بناء الدولة الإسلامية بعد استقرارها واسعها ودخول غير العرب في دين الله أزواجا<sup>(٧)</sup> بدليل أن روایات نشأة النحو العربي يحملها ترتيب شخصية خليفة أو أمير أو وال يرجع إليه أبو الأسود الدؤلي .

**فسمة رواية تشير إلى أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أمر أن لا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة ، وأمر أبا الأسود ، فوضع التحويل<sup>(٢٨)</sup> .**

وثمة روایات تشير إلى أنَّ عليًّا بن أبي طالب -رضي الله عنه- رسم لابن الأسود الدؤليِّ منهاجَ النحوِ، وأمره باتخائه<sup>(٣٩)</sup>.

وَثُمَّ رَوْيَةٌ يَكْلِفُ فِيهَا زَيْدُ بْنُ أَبِيهِ أَمِيرِ الْبَصْرَةِ أَبَا الْأَسْوَدِ بِوْضُعِ النَّحْوِ<sup>(٤٠)</sup> وَأَخْرَى  
تَجْعَلُ التَّكْلِيفَ صَادِرًا مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَالِّي الْبَصْرَةَ إِلَى أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّؤْلَى<sup>(٤١)</sup>.

وليس من وکد هذه الدراسة تحقیق واضح النحو العربي؛ إذ يظهر أن الرواة تلاعبوا في الخبر، فتسیه كل واحد منهم إلى عهد لغایة أرادها<sup>(٤٦)</sup>.

ولم تكن نشأة النحو معزولة عن نشأة سائر الدراسات اللغوية ، فثمة شخصيات متواصرون سارتا بشكل عملي وعلمي في مسار التقين العلمي للدراسات اللغوية ، وهما : عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - المتوفى سنة (٦٨٧هـ / ١٤٧م) وأبو الأسود الدؤلي المتوفى سنة ٦٩٦هـ / ١٢٨م ، أمّا الأولى فاتجها إلى المعاني والدلالات فكان «أول من أتى إلى التفسير اللغوي»<sup>(٤٣)</sup> للقرآن الكريم ، يساعدته في ذلك إحاطته بالآثار الأدبية التي يمثلها الشعر وروايته<sup>(٤٤)</sup> . وأمّا الثانية فاتجها إلى المباني والتراكيب .

ويبدو أن أبي الأسود الدؤلي كون فريق عمل لغويًّا تحت إشرافه من تلاميذه<sup>(٤٥)</sup> الذين حفظت لنا الكتب أسماء بعضهم ، مثل : عنبرة الفيل ، وميمون الأقرن ، ونصر بن عاصم ، وعبد الرحمن بن هرمز ، وبهبي بن يعمر<sup>(٤٦)</sup> ، عدا عطاء وأبي حرب أبي أبي الأسود الدؤلي<sup>(٤٧)</sup> وهم من أوائل النحاة ، وبعضهم قد أستاذة فكان له تلامذة يتعلمون منه ويتابعون مسيرته جيلاً بعد جيل حتى بزوج نجم الخليل بن أحمد الفراهيدي في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري .

ويعتَبَرُ أنَّ البصرة منذ أيام أبي الأسود الدؤلي كانت أشبه بمركز بحث علمي ، فيه فرقٌ بحثٌ علميٌّ ، تعمل بجدٍ على بناء صرح النحو العربي ، حفظت لنا كتب التاريخ والترجم أسماء بعضهم ، لأنَّ المؤكَّد أنَّ ثمة مشتغلين بال نحو غابَ عن التاريخ النحوي ذكرُهم لتطاول الأمد ، وعدم وجود مؤلفات نحوية لهم ، وأحسب أنَّ جهود هؤلاء الباحثين لمدة قرن من الزمان تقريباً كانت بتمويل من الدولة الأموية التي كانت «تعمل بعقيدة راسخة في سبيل حماية العربية الفصحى ترقياً لنشأة - يعني اكمال الإنشاء - النحو العربي الضامن لكسب العربية على قواعدٍ سليمة»<sup>(٤٨)</sup> .

ثمَّ أكملت الدولة العباسية رعاية المشروع وتمويله ابتداءً من سنة ١٣٢هـ / ٧٤٩م .

## رعاية العباسيين لنشأة النحو

عُرف عن العباسيين عامة حبِّهم للعلم وأهله ، وتشجيعهم للعلماء بالهبات والعطايا والصلات ، وحرصهم على تقريب صفة العلماء منهم حتى كانت قصورهم منتديات علم تجمع العلماء من شتى المناطق في مجالس علمية رفيعة المستوى يتباحثون فيها العلماء بعض مسائل العلم بحضور الخليفة ومشاركته كالرشيد والمؤمن .

وعامة علماء قصور العباسين صنفان : علماء الدين الإسلامي : كالملفرين والمحدثين والقراء والأصوليين والفقهاء . وعلماء اللغة : كاللغويين والنحاة والصرفيين . عدا الأدباء والشعراء .

إن حرص معظم خلفاء العباسين على تقرير هؤلاء العلماء والأدباء والشعراء منهم ، وعقد مجالس علمية لهم في قصورهم يحمل دلالة واضحة على رعاية الدولة العباسية لهم ، وباركتها لشاريعهم العلمية ، وإدراها أن إبراز رعايتها وعنايتها بعلماء الدين الإسلامي ولغته ضرورة من ضرورات المحافظة على أسس الدولة ، وأهمها الإسلام ، ثم لغته ؛ لهذا استحضر الخلفاء العباسيون الكسائي ، والفراء ، والأصمعي ، والبيزيدي وابنه ، والمازنوي ، وابن السكري ، والبرد ، وثعلباً ، وغيرهم ، ولهم معهم مجالس مذكورة<sup>(٤٨)</sup> ، عدا أن بعضهم عمل في تأديب أبناء الخلفاء وتعليمهم ، فالكسائي علم الرشيد والأمين من بعده<sup>(٤٩)</sup> ، وكان أبو محمد يحيى بن المغيرة البيزيدي مؤذب المؤمنون<sup>(٥٠)</sup> .

وبلغ من أهمية إدراك المؤمن للمسألة النحوية أنه أمر الفرّاء أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو ، وما سمع من العرب ، وأمر أن يُفرد في حجرة من حجر الدار ، ووكل به جواري وخداماً يقمن بما يحتاج إليه حتى لا يتطرق قلبه ، ولا تشرف نفسه إلى شيء ؛ حتى إنهم كانوا يؤذنونه بأوقات الصلاة ، وصيَّر له الوراقين ، وألزمهم الأمانة والمنفقين ، وكان يُملي والوراقون يكتبون ، حتى صنف "الحدود" في سنتين ، وأمر المؤمن بكثبه في المخزائن<sup>(٥١)</sup> .

فالمؤمن هيئاً للفراء كل أسباب البحث العلمي ، وكفاه كل ما يحتاج إليه مدة سنتين مع أن الفراء كان شديد طلب المعاش فلا يستريح في بيته<sup>(٥٢)</sup> .

لعل من دلالات تأليف الفراء كتاب "الحدود" حرص الدولة العباسية على وجود كتاب تعليمي في النحو ، فيه منهجة واضحة في تمييز أبواب النحو بعضها من بعض مع عنابة بضبط حدود الأبواب ، ويربط هذه الحدود بأمثلة (شواهد) دالة مما سمع عن العرب ؛ لهذا قال ثعلب غير مرّة : «لو لا الفراء ما كانت عربية ، لأنّه خلصها وضبطها ، ولو لا الفراء لسقطت العربية ، لأنّها كانت تُتنازع ويدعوها كل من أراد»<sup>(٥٣)</sup> .

وهكذا فإنَّ تاريخ المسألة اللغوية من العصر الجاهلي إلى القرن الهجري الثالث في العصر العباسي تاريخ حافل بجهود لغوية متنوعة نحسب أنها كانت بنهجية علمية قائمة على الاستقراء ، ثم التحليل ، ثم التفسير في الغالب الأعم ؛ لأنَّها لم تكن جهود أفراد نذروا أنفسهم لخدمة العربية بقدر ما كانت توجهات أمَّةٍ جعل الله اللغة العربية لغة قرآنها المعجز بدليل تشجيع الخلفاء الموصول بجهود البحث اللغوي في مختلف مستوياته تشجيعاً جعل اللغويين والنحاة يتفرَّغون لعملهم العلميَّ من غير أن يشغلوا بأيِّ هم آخر من هموم الدنيا ، بل إنَّ كتب التراجم لا تذكر لكثير من النحاة واللغويين عملاً يعتاشون منه سوى العمل اللغوي .

## الاستقراء النحوي

الاستقراء لغة : التتبع من استقررت الشيء إذا تتبعه . واصطلاحاً هو الحكم على كلِّ لوجوده في أكثر جزئياته . وقيل : هو تصفُّح الجزئيات لإثبات حكم كلِّي لا يخلو من التسامح<sup>(٥٤)</sup> فيكون الاستقراء تبعاً منهجيًّا لجزئيات ظاهرة ما تتبعاً استقصائياً ويسمى بالاستقراء الكامل ، أو جزئياً ويسمى بالاستقراء الناقص ، والأول منها عزيز نادر صعب تحقُّقه في الدراسات النحوية التوصل إلى قوانين مطردة أو شبه مطردة للظواهر الجزئية للغة عامةً لا استقصاء الشواهد والأمثلة ؛ فالنحو علم بقوانينه وقواعد توضِّحها الشواهد وتثبت صحتها لا العكس .

والاستقراء وسيلة ، والأصل في الوسائل أن يستعملها مُستعملٌ مؤهَّلٌ في شيءٍ ما لغرضٍ ما استعمالاً مناسباً ، فيصبح من شرط النجاح في استعمال الوسيلة أن يكون المستعمل ناجحاً في استعمالها ، وأن يكون الشيء المستعمل فيه الوسيلة قابلاً للتاثير بذلك الوسيلة ، وأن يكون الغرض في النهاية مما يمكن تحقيقه بذلك الوسيلة .

## هدف الاستقراء النحوي في العربية

لم يصبح النحو مشكلةً حقيقةً تستلزم التقنيات والتقييد إلاَّ بعد ظهور الإسلام ونزول القرآن الكريم باللغة العربية ؛ إذ حصل ارتباط استلزامي ، أصبحت العربية بموجبه من لوازم الإسلام ، وكان الهمَّ الأول للمعنيين بالعربية سلامَة القرآن الكريم في بنائه

اللغوي نحواً وصراحتاً ودلالة ، ولتحقيق هذه السلامة كان الصواب المنهجي في الاستقراء أن ينطلق من النص القرآني لا من لغات العرب أو لغة قبيلة بعينها ، فيكون الهدف من الاستقراء تقريب نحو للعربية يتواافق مع عربية القرآن الكريم التي رأى اللغويون الأوائل أنها تمثل العربية الفصحى الجامعة للعرب على اختلاف قبائلهم ، وتبعاً ل أماكن سكناهم داخل الجزيرة العربية بدليل فهم العرب العام لنص القرآن الكريم .

ونصل إلى أنَّ القرآن الكريم لا يمثل لغة قبيلة بعينها ، ففيه ظاهر صوتية وصرفية ونحوية ودلالية وأسلوبية<sup>(٦٥)</sup> من عدة لهجات عربية كلها شاف كاف ، نحو "ما" الحجازية و "ما" التميمية ؛ لهذا توافق الدكتور أحمد محمد قدور في قوله : « ومن هنا يبدو خطأ من يطالب النحاة واللغويين بتسجيل كل لهجة على حدة<sup>(٦٦)</sup> إذ إنَّ الدراسات النحوية انطلقت من نص واحد واضح مفهوم لتقريب نحو واحد واضح مفهوم يمتاز بوحدة من ميزات النص القرآني وهو أنه جامعٌ موحد ، فلو قُعِدَ النحاة واللغويون كل لهجة على حدة لكان لدينا بدل النحو الواحد أنيحاء عديدة ، فوق أي نحو سيكون تعليم العربية بغایة فهم النص القرآني؟ »

لقد قادَ غضْنَ البصر عن انطلاق الدراسات النحوية من النص القرآني الذي تتمثل فيه عدة لهجات قاد بعض الباحثين إلى انتقاد الاستقراء النحوي ، فقال الدكتور حلمي خليل : « ولكن ، ثمة خطأ أساسياً وقع فيه هؤلاء العلماء عندما حكموا هذه المبادئ الثلاثة - الجنس (العروبة) والمكان والزمان - في المادة اللغوية المسموعة ، وهو خلطهم بين المستويات اللغوية المختلفة التي كانوا يأخذون عنها ، إذ اعتبروا كل ما يسمعونه ينتمي إلى مستوى واحد هو العربية الفصحى ، ولم يفطنوا إلى أنَّ ما يسمعونه ينتمي إلى مستويات متعددة ينبغي التفرقة الخامسة بينها . وهناك مستوى اللغة الفصحى أو المشتركة ، وهناك مستوى اللهجات ، وهناك مستوى الاستعمال اللغوي في بيئات معينة . . . وهكذا أصبحنا نقرأ في كتب النحو عن "ما" الحجازية ، و "ما" التميمية<sup>(٦٧)</sup> . »

وقد أخذَ الدكتور محمد يوسف حبلص على محاولة سيبويه المبكرة في الكتاب

عبيدين منهجهين ، منها «أن هذه المادة تنتهي إلى أكثر من عصر بحسب توزع تاريخياً على أكثر من ثلاثة قرون ، وهو حيز زماني يجعل المادة غير متجانسة ، فارة لاختلاف المكان أو البيئة ، وتارة لاختلاف الزمان أو العصر الذي قيلت فيه»<sup>(٥٨)</sup> .

إن حديث النحاة عن «ما» الحجازية و «ما» التميمية انعكاس لتمثيل هذين الشكلين من عمل «ما» في القرآن الكريم ، فلو كانت «ما» في القرآن الكريم على شكل واحد : حجازي أو تميمي لما عنى النحاة أنفسهم بالحديث عن الشكلين ، وتفسير كل واحد منها ، ولا سيما أن التجانس المطلق خرافه ، قال جون ليونز تحت عنوان خرافه التجانس *Fiction of homogeneity* : «وهي التلجم أو الافتراض بأن أعضاء جماعة لغوية معينة يتكلمون جميعهم اللغة نفسها ... فمن المعروف أن هناك فوارق واضحة إلى درجة ما في طريقة النطق *accent* ، وفي اللهجة *dialect* في كل الجماعات اللغوية في العالم ، ذلك إذا استثنينا الجماعات الصغيرة جداً منها»<sup>(٥٩)</sup> ولذلك عندما نصف المادة التحويية بالتجانس فإننا نقصد التجانس النسبي لا المطلق<sup>(٦٠)</sup> . ولا يبعد أن يكون التجانس التاريخي كالخرافة ، لأن اللغة لا تتطور دفعه واحدة في وقت واحد في كل أماكن وجودها .

### نواة الاستقراء: العينة الأولية

من المأكول في الاستقراء قبل تحديد حجم العينة تحليل نواة تحليلًا أولياً يتم على إثره الإعداد لدراسة العينة الموسعة الممثلة للظاهرة ، ويمكن تسمية هذه النواة بالعينة الأولية ، ولا شك أنها في الدراسات التحويية القرآن الكريم ، لهذا كان اللغويون الأوائل في جلهم من قراء القرآن الكريم ، مثل أبي الأسود الدؤلي ، وعبدالرحمن بن هرمة الأعرج ، وعبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وعيسي بن عمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، والكسائي ، ويعيد عن الفطن أن يتخيّر هؤلاء القراء النحاة من لغات العرب ما يخالف قراءتهم للقرآن الكريم بنية وتركيباً<sup>(٦١)</sup> .

من أهم النتائج الأولية لتحليل النواة - النص القرآني - ما يأتي :

- ١- القرآن الكريم نص عربي في لغته ، فكلماته عربية وضعاً أو استعمالاً أو وضعاً

واستعملاً ، ولغته ليست هجينة مولدة من لغتين أو أكثر بعدها عن التأثر بلغات الحوار الجغرافي للجزيرة كالفارسية والخطبانية والنبطية والسريانية وغيرها<sup>(٦٣)</sup> .

٢- القرآن الكريم نصّ مُعرَبٌ إعراباً مطرداً ، فيطرد فيه رفع الفاعل ونصب المفعول ، وجبر المضاف إليه ، وما شابه من ظواهر العربية في الإعراب .

٣- ثمة ظواهر تركيبية غير معتردة في القرآن الكريم ، مثل : لغة أكلوني البراغيث .

٤- القرآن ثابت بالنقل الصحيح عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تلقاه وحيًا عن طريق جبريل عليه السلام .

لقد حدد اللغويون الأوائل والنحاة مادة الاحتجاج وفق النتائج السابقة ، فعلى هذى النتيجة الأولى استبعد اللغويون الأوائل والنحاة لغات القبائل المجاورة لغير العرب ، قال ابن فلاح اليمني (ت ١٢٨٠هـ / ١٢٨١م) : «فساد لغة همدان ، وحمير ، والأزد ، وخولان من عرب اليمن بمحاورتهم لبني حام . وفساد لغة لخم ، وجذام ، وغضان بمحاورتهم القبط بمصر والنصارى بالشام . وفساد لغة تغلب ، والنصر بن قاسط بمحاورتهم للروم . وفساد لغة غيم ، وعبد قيس بمحاورتهم فارس . وفساد لغة بكر بن وائل ، وبني حنفة بمحاورتهم للنبيط . وفساد لغة طيء بمحاورتهم للروم بالشام»<sup>(٦٤)</sup> وهذا الاستبعاد مشروط بمحاورة غير العرب ، في بعض هذه القبائل كبني غيم كانت تنتشر على مساحة كبيرة من الجزيرة العربية ، لهذا تكون المجاورة شرط الاستبعاد لا التمييمية مثلاً .

وعلى هذى النتيجة الثانية استبعد اللغويون والنحاة للهجات العربية التي تماهلت بالإعراب وأخلت به كل هجات أهل الحضر عامة ، قال ابن جنبي : «كلام أهل الحضر مضاء لكلام فصحاء العرب في حروفهم ، وتأليفهم إلا أنهم أخلوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح»<sup>(٦٥)</sup> والمحظى على لغة أهل الحضر معلول بفساد الإعراب ، قال ابن جنبي : « ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شيء من الفساد لغتهم ، لوجب الأخذُ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوير»<sup>(٦٦)</sup> .

وعلى هذى النتيجة الثالثة حرص اللغويون والنحاة على البحث عن شواهد تؤيد الطواهر التركيبية غير المطردة في القرآن الكريم وعزوه هذه الشواهد إلى قبائلها .

وعلى هذى النتيجة الرابعة اهتم اللغويون والنحاة بصحّة الشواهد النحوية ، فالشاهد الموضع ليس حجّة ، لأنّ هذه الشواهد شواهد على صحّة الظواهر اللغوية عامة في القرآن الكريم ، ولهذا لم يكن -إن صحت الرواية- أبو عمرو بن العلاء -أحد القراء- يحتج بأيّ بيت إسلامي . قال الأصمعي : «جلست إلى أبي عمرو عشر حجاج ، فلم اسمعه يحتج ببيت إسلامي»<sup>(٦٦)</sup> .

## مادة الاستقراء: العينة الموسعة

يمكن أن تعدّ النتائج الأوليّة لتحليل العينة الأوّلية -القرآن الكريم- أساساً منهجيّة تهدّى بها جامغو العربيّة ، ولا سيّما العروبة والإعراب ، في تحليل مادة ضخمة من الشعر ، والأمثال والحكم والأقوال السيّارة وغيرها من أشكال التعبير الشعري والنشري ، مع أنَّ الشعر استأثر باهتمام جامعي اللغة أولاً والنحاة ثانياً ، لأنَّه محمي بقوانين العروض ، ويمثل النشاط الأدبي الأوسع انتشاراً بين العرب .

وثمة قولة خطيرة تناقلتها الكتب قديماً وحديثاً في تبيان القبائل التي شملها الاستقراء الموسّع لمادة العربيّة ، وهي قولة أبي نصر الفارابي : «والذين نُقلْتُ عنهم اللغة ، وبهم اقتدي ، وعذبهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب ، هم قيس ، وقيم ، وأسد ، فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ و معظمهم ، وعليهم انكش في الغريب ، وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كتابة ، وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجملة ، فإنه لم يؤخذ عن حضريٍّ قطٍّ...»<sup>(٦٧)</sup> .

إنَّ خطورة هذا النصّ أنه يصدر عن شيخ الفلسفة الحكيم أبي نصر محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ التوكي الفارابي المخطوفي<sup>(٦٨)</sup> المتوفى سنة ٩٥٠هـ/٢٣٩م ، وهو على علمه وجلالة قدره ليس نحوياً ، وإنْ كان له اشتغال بالعربيّة ، وقولته لا تمثّل إلا اجتهاداً منه في تحديد القبائل التي احتاج اللغويون والنحاة بكلامها ، والاجتهداد قد يصيب وقد يخطئ ، لهذا ليس من الإنصاف في التفكير العلمي انتقاد هذا النصّ مقاييساً تُقاس به الأعمال النحوية السابقة عليه ككتاب سيبويه ، ولا سيّما أنَّ أبي نصر الفارابي في كتابه "كتاب الحروف" -والنصّ فيه<sup>(٦٩)</sup>- لم يوضح منهجه في الوصول إلى هذه النتيجة الخطيرة ؛ لهذا من الضروري بالبحث أن يفرغ باحث ما للدراسة الجغرافية النحوية في كتاب

سيبوه أو كتاب معاني القرآن للفراء ، أو المتنصب للمبرد ؛ فقوله أبي نصر الفارابي غير دقيقة<sup>(٧٠)</sup> .

فسيبوه تقيد بالنتائج الأولية التي أخذنا إليها سابقاً ، ولم يتقيّد بالقيد الذي اجتهد في صوغه أبو نصر الفارابي بعده بقرن ونصف ، فالضابط العام المنبع من تلك النتائج قول سيبوه : «فاستعمل من هذا ما استعملت العرب ، وأجز منه ما أجازوا»<sup>(٧١)</sup> لهذا استشهد بلغة الحجاز<sup>(٧٢)</sup> ووصفها بأنها «اللغة العربية القديمة الجيدة»<sup>(٧٣)</sup> في عدم الإدغام في نحو : اردد ، ولا تردد ، واستشهد بلغة أهل المدينة ، وبني تميم ، والعالية ، وبني سعد ، وبني مسليم ، وهذيل ، وقبس ، وطيء ، ومذحج ، وأسد ، وبكر بن وائل ، وخشم ، وباهلة ، وبني ضبة ، وأزد السراة ، وبني طهية ، وأهل عمان ، وبشر ، وفرازة ، وبني مازن<sup>(٧٤)</sup> .

ولا يعني استشهاد سيبوه بلغات هذه القبائل أنها متساوية ، بل يعني أنها تماطل في بنيتها التركيبية والصرفية والدلالية والصوتية للغة العربية كما يمثلها القرآن الكريم ، وعليه تصلح أن تكون عينة موسعة للتقعيد النحوي ، ولا سيما إذ أشحنا النظر عن قوله أبي نصر الفارابي<sup>(٧٥)</sup> .

## الاستقراء النحوي في ضوء الاستقراء العلمي

### درجة الدقة

ترى الدكتورة رجاء وحيد دويدري أن مستوى درجة الدقة والثقة بالنتائج التي يسعى الباحث إلى تحقيقها يتناسب تناسباً طردياً مع رغبة الباحث أو الباحثين في الحصول على نتائج دقيقة يوثق بها ، فكلما كان الباحثون راغبين في درجة عالية من الدقة والثقة كان عليهم زيادة حجم العينة المختارة للبحث ، لكن تكون نتائج العينة مقاربة أو مطابقة لنتائج عينة أخرى من الظاهرة ، وغير محتملة في الوقت نفسه للانحراف عن التمثيل الفعلي للظاهرة<sup>(٧٦)</sup> .

ومن الواضح أن درجة الدقة قد تحققت عندما كانت النصوص المنتجة بالقواعد

والقوانين التياكتشفها النحاة عائلة في بنيتها التركيبية والصرفية لنصوص عينة الاستقراء بسبب حرص النحاة على تحقيق أعلى قدر من التجانس بين نوأ العينة - القرآن الكريم - وغاذج العينة الموسعة ، ولا يعني هذا أن النحاة صاغوا النتيجة قبل المقدمة عندما استبعدوا شيئاً من كلام العرب ، لأن اللغات التي شعلها الاستقراء ليست قليلة ، فلم يكن من الممكن أن ينبع اللغويون والنحاة في صياغة خوذج نحوياً يضم لهجة حمير ولهجة تميم مثلاً للبيون الواضح بينهما في النظام النحوي ، ولم يكن من الممكن أن يفتن النحاة كل لهجة على حدة مع تثليع عدة لهجات في القرآن الكريم ، مثل : "ما" الحجازية و "ما" التميمية .

في ضوء عدم إمكانية تقبل هذين الاحتمالين يبدو اجتهاد النحاة مقبولاً وسليماً من وجهة نظر البحث العلمي ، بل هو زيادة على ذلك منسجم تماماً مع الانسجام مع هدفهم من تقوين العربية .

### درجة التعميم

لدرجة التعميم علاقة طردية مع حجم العينة<sup>(٧٣)</sup> ، فلا يمكن الوثوق بنتيجة مبنية على شواهد قليلة ، لأن تعميم تلك النتيجة سوف يتعارض مع ما هو ثابت من الظاهرة المدروسة ، لهذا يصبح التعميم قوياً علمياً عندما يتكون على توزيع منتظم في الظاهرة ، يقول هاريس : طالما أنه لا يوجد توزيع منتظم لصوت معين ، إذن يمكن أن تبعد ذلك الصوت باعتبار أنه ليس بصوت لغوي<sup>(٧٤)</sup> .

إن رغبة اللغوين والنحاة في تعميم نتائج استقراراهم جعلت بعضهم يرتحل إلى مواطن قبائل العرب في الجزيرة العربية لكي يعاين الظاهرة اللغوية في بنيتها الطبيعية ، فيسجلها تسجيلاً علمياً ينفي عن عمله فيما بعد صفة صنع القاعدة النحوية ، كما أن تلك الرغبة هي التي جعلت بعض النحاة يتحدون الأعراب ، والرواة للتوفيق من إنقاذهم للغربية التي ينشدون إقامة نظام نحوبي وصرفياً لها .

### درجة التباين

تحقق درجة التباين عندما ينصّ جامعو اللغة على وصفها كما هي ، فإن التباين

ظاهرة طبيعية ، لهذا يجب عزو بعض الظواهر التركيبية اللهجية إلى أصحابها ، إذ من الحال عدم وجود تباين مقبول في تثلاث الظاهرة ، كما في النص على وجود (ذى) الطائية ، وإجراء (الذين) مجرى جمع المذكر السالم في لهجة هذيل ، وغيرهما .

قال ابن جنّي : «إِنْ قَلْتَ : زَعَمْتَ أَنَّ الْعَرَبَ تَحْتَمِعُ عَلَى لُغَتِهَا فَلَا تَخْتَلِفُ فِيهَا ، وَقَدْ تَرَاهَا ظَاهِرَةً الْخِلَافِ ؛ أَلَا تَرَى إِلَى الْخِلَافِ فِي (مَا) الْحِجَازِيَّةِ ، وَالْتَّمِيمِيَّةِ ، وَالَّتِي الْحَكَايَةُ فِي الْاسْتِفَهَامِ عَنِ الْأَعْلَامِ فِي الْحِجَازِيَّةِ ، وَتَرَكَ ذَلِكَ فِي التَّمِيمِيَّةِ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، قَيْلٌ : هَذَا الْقَدْرُ مِنَ الْخِلَافِ لِقُلْتَهُ وَتَزَارَتْهُ مُحْتَقِرٌ غَيْرُ مُحْتَفِلٌ بِهِ ، وَلَا مُعِيجٌ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْفَرْوَعِ يَسِيرٌ . فَأَمَّا الْأَصْوَلُ وَمَا عَلَيْهِ الْعَامَةُ وَالْجَمِهُورُ ، فَلَا خِلَافٌ فِيهِ ، وَلَا مَذْهَبٌ لِلْطَّاعِنِ بِهِ . . . وَمَعَ هَذَا فَلَيْسَ شَيْءٌ مَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ - عَلَى قُلْتَهُ وَخَفْتَهُ - إِلَّا لِهِ مِنَ الْقِيَاسِ وَجْهٌ يَؤْخَذُ بِهِ . وَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْلُّغَةُ حَشْوًا قَلِيلًا وَحَشْوًا مَهِيلًا لِكَثْرَ خِلَافِهَا وَتَعَادُتِ أَوْصَافِهَا ، فَجَاءَ عَنْهُمْ جَرْ الفَاعِلُ ، وَرَفِعَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ وَالْمَفْعُولُ بِهِ وَالْجَزْمُ بِحَرْوَفِ النَّصْبِ ، وَالنَّصْبُ بِحَرْوَفِ الْجَزْمِ ، بَلْ جَاءَ عَنْهُمُ الْكَلَامُ سَدِيٌّ غَيْرُ مَحْصُلٌ وَغَفْلًا مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَلَا مُسْتَغْنَى بِإِرْسَالِهِ وَاهْمَالِهِ عَنِ إِقَامَةِ إِعْرَابِهِ وَالْكُلُّفُ الظَّاهِرَةُ بِالْحَمَامَةِ عَلَى طَرْدِ أَحْكَامِهِ»<sup>(٢٩)</sup> .

فابن جنّي أدرك أن درجتي التعميم والتباين متكمالتان ، فالتفهم يعكس الاطراد ، والتباين يعكس الشذوذ غالباً ، وهو ما لا يمكن استبعاده من أي نظام لغوي ، فالاستقراء يحتوي الشوّع ويقبله .

وتصبح درجة التباين سلبية عندما ينبع عن تحليل العينة نتائج متناقضة ، أي وجود قاعدة قاتلة لقاعدة أخرى كتعييد أن الفاعل منصوب ومرفوع في وقت واحد .

## النجاح في الاختبار

من شروط استحقاق عينة البحث لأي ظاهرة صفة "العلمية" أن تكون النتائج التي نحصل عليها من تحليل العينة معاشرة لنتائج تحليل عينة أخرى من الظاهرة نفسها وبالشروط نفسها ، وهذا يتحقق بعدة طرق : منها اختبار النتائج على نصوص لم تدخل العينة ، لكنها تمثل الظاهرة نفسها ، يقول هاريس : «يصبح تحليل عينة لغوية للذين

يهمون بالنتائج اللغوية Linguistic Results مسألة تدعو إلى الاهتمام عندما يكون متمائلاً عملياً مع التحليل الذي يمكن الحصول عليه بطريقة مشابهة من أي عينة كبيرة للمادة اللغوية المأخوذة من اللهجة نفسها . . . عندما تكون هذه هي الحالة ، إذن يمكن أن تعد العينة التي تم تحليلها أنيذجاً وصفياً كاملاً للغة . . . عندما يجد عالم اللغة بأن إضافة مادة جديدة على عينته اللغوية لا ينبع عنها شيء غير موجود في تحليله الأول ، عندما يمكن أن تعد عينة ملائمة ومناسبة<sup>(٨٠)</sup> .

لعلنا لا نجاوز الصواب إذ ذهبنا إلى أن نحاة العربية حققوا هذا المعيار من معايير الاستقراء العلمي غير مرّة ، فهم لم يذهبوا إلى الجزيرة العربية دفعة واحدة ، مما يعني أن كل من كان يذهب كان يستطيع عينة ما ويأتي بها ليقوم هو أو زملاؤه بتحليلها ، وتتكرر الرحلات إلى البيانات اللغوية الطبيعية وتشكر النتائج من غير تسجيل اختلاف جذري أو جوهري حتى بدأت محاولات التأليف النحوي التي أنت أكلها في كتاب سيبويه .

وكتاب سيبويه لا يمثل نهاية الاستقراء ؛ لأن جهود الكوفيين بدأت مع ظهوره ، إذ ذهب الكسائي إلى البادية يشافه الأعراب ، وعندما رجع لم يخرج بنتائج تعميدية ذات جدوى علمية تؤدي إلى تغيير النتائج التي توصل إليها البصريون ، والمقصود بالنتائج النتائج الوصفية لا المعيارية ، فتصنيف جملة : «زيد حضر» عند البصريين ضمن الجمل الاسمية ، على حين أنها عند الكوفيين من الجمل الفعلية ، ولكن هذا الاختلاف في التصنيف اختلاف معياري لا وصفي فالجملة هي هي لم تتغير في صيغتها أو نطقها ، ولعل من أسباب انزواء النحو الكوفي أنه لم يقدم أدلة كافية على وجود أنخطاء علمية تتجاوز سمة التباين في العينة التي اعتمدتها البصريون للتقنين والتعميد .

## كفاية الاستقراء الناقص

كتب باروخ برودي في مقدمة كتاب "قراءات في فلسفة العلوم" : «يظن كثير من الناس أن ما يشغل العلماء أساساً هو جمع المعلومات حول أشياء وواقع بعضها ، لكن المطلع على أي كتاب تدرسي في العلم يجد عوضاً عن ذلك كثيراً من القوانين والنظريات ، كما يجد أن عدد المعلومات المتعلقة بأشياء أو وقائع بعضها أقل بكثير مما

يتوقعه ذلك الفلان ، هكذا يستبيان أن مهمة العلم الأساسية إنما تكمن في صياغة القوانين ، وفي طرح شواهد تشدّ من أزرهما<sup>(٨١)</sup> .

إن الاستقراء التام الكامل للظاهرة اللغوية أمر متعذر عدا أنه غير مطلوب لإقامة  
نموذج مقعد مفترض للظاهرة ، ذلك أن العينة اللغوية يمكن أن تكون من راوٍ واحد فقط<sup>(٨٧)</sup>  
لأن أي راوٍ يحمل فيما يرويه سمات النظام اللغوي للجماعة اللغوية كاملة ، وإن وُجد  
تباین فهو في حدود الوصف الإيجابي الذي لا يُميّز بعض القواعد ، لكنَّ الأمر في  
تقنيات النحو العربي جرى على درجة أعلى من الدقة ، فسمع المغويون والنحاة من جمِّ  
غفير من أعضاء الجماعة اللغوية التي تُرْتَضى عربتها ، وهذا الجمِّ مما يحال عليه الكذب  
أو الوضع ، ولا سيما أننا نستطيع أن نعدَّ المدة الزمنية بين أبي الأسود الدؤلي المتوفى  
سنة ٦١٩هـ والخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى في حدود سنة ١٧٥هـ مدة طويلة نسبياً  
للتوافق من دقة المادة التي شملها الاستقراء ، مما يجعل القرن الهجري الأول من تاريخ  
النحو العربي قرن الاستقراء ، وهذا الاستقراء يتبيّن له أن يتوقف عند حد ما لا يكفي  
مرحلة صياغة القوانين التفصيلية للظاهرة وما يصاحبها من ظهور النماذج التفسيرية  
المتمثلة بالنظريَّة النحوية ؛ لأنَّ الاستقراء نفسه ليس هدفاً بل هو وسيلة لتحقيق الهدف  
الاسمي وهو الصياغة العلمية للظاهرة أي تحويل الوصف إلى معيار ، لأنَّ حلول مرحلة  
الوصف أو عدم تجاوزها يُبقي النشاط النحووي في أول درجاته بل قد يتضاءل حد  
الانقراض ، كما في آنزواء النحو الكوفي .

وفي كتب النحو إشارات إلى الاستقراء، كما في قول الكثيسي: «ال المعارف خمس  
بالاستقراء»<sup>(٨٣)</sup> و«العدل والوزن لا يجتمعان بالاستقراء»<sup>(٨٤)</sup>.

الشاهد النحوى

ما من شك أن مادة الاحتجاج هي الشاهد على صحة نتائج تخليل عينة الاحتجاج ، ولكن هذا لا يعني أن يحمل النحوي معه بصفة دائمة أحتمالاً كبيرة من الشواهد يشتمل بها كتابه أو درسه ، فالهدف من الشاهد النحوي في العربية الاستشهاد به على صحة القاعدة النحوية ، والقواعد النحوية تجاه هذا الهدف على نوعين :

النوع الأول : القواعد النحوية العامة مثل قاعدة رفع الفاعل أو نصب المفعول أو جزم الفعل المضارع ، وهي القواعد التي تسمى بأصل الباب .

النوع الثاني : القواعد النحوية التفصيلية التي تبحث في تفضيلات دقيقة للمظاہرة النحوية قد لا تكون شائعة في الاستعمال ، مثل حلف صاحب الحال أو حركة المفعول به بين التقديم والتأخير أو المبدأ بين المدح والتأخير جوازاً ووجوباً ، أو ... إلخ .

إن الأصل أن النوع الأول مستغن عن الشاهد لأنَّه ثابت بالضرورة لكثره تواتره في النصوص ، أمّا النوع الثاني فقد يكون مثلاً شيء نادر أو شاذًا فيفتقر حينئذ لشاهد تتکون عليه القاعدة ؛ لهذا لا يشترط في الكتب التعليمية أن تكون معتمدة اعتماداً تاماً على الشواهد ، لأنَّ القاعدة العامة ليست متهمة حتى يأتي الشاهد عليها ليبرئها ، ويرفع ما لحق بها من تهمة ؛ لهذا ندعو بصدق إلى عدم تحويل مادة النحو العربي إلى مادة في دراسة الشواهد تشرح وتحلل ويمتحن الطلبة فيها كأنَّ النحو العربي منظومة من الشواهد وحسب ، إذ يمكن أن تكون مادة النحو العربي مادة حية بنصوص حية تمثل القواعد العامة مع الاحتفاظ بالشواهد شواهد على ما شدَّ أو ندر من أساليب العربية ، أو التنويع في عرض الشواهد<sup>(٨٥)</sup> ، لأنَّ الذي يبدونا أنَّ النحاة عندما اختبروا القواعد التي توصلوا إليها بالاستقراء وجدوا قواعد يمكن أن تولد عقلياً بطريقة رياضية فبحثوا عن شواهد تؤيدها أو تنتفيها ، ووجدوا نماذج شاذة مفتقرة إلى الشاهد ، أو توصلوا إلى قواعد ذات توزيع منتظم قليل فدللوا على وجوده بالشواهد<sup>(٨٦)</sup> أي أنَّ الشاهد كان وسيلة لا غاية<sup>(٨٧)</sup> .

## العصمة اللغوية

تتكون أي جماعة لغوية من مجموعة من الناس تتدالون فيما بينها لغة مشتركة في المستوى الدلالي والصوتي والصرفي والنحوي ، وهذه الجماعة اللغوية قد تُعد بالأفراد القليلين ، وقد تكون معدودة بعمر الأفراد ، فليس العدد أساس اشتراك أي جماعة لغوية في لغة ما ، لكنَّ العدد يحمل بالضرورة دلالات متباعدة ، منها أنَّ الجماعة اللغوية كلما زاد عدد أفرادها المتكلمين بلغتها زاد احتمال ظهور التباين اللغوي بينهم ، وقد

يأخذ هذا التباين شكل لهجات ضمن إطار اللغة الجامحة ، كما في لهجات اللغة العربية . وقد يؤدي هذا التباين لأسباب مختلفة إلى تكون لغة جديدة أو لغات جديدة ، كما في القول المتداول عن انتشار اللغات الأكاديمية والبابلية والفنيقية والكتعانية وحتى العربية من أصل سامي واحد هو اللغة السامية الأم .

ومن دلالات العدد أنه كلما زاد عدد أفراد الجماعة اللغوية زاد احتمال ظهور عيوب النطق بينهم لأسباب مختلفة ، فسيكون بينهم "المقص" الذي يوضع عمما يريد بلغة "سليمة" دلائلاً وصوتياً وصرفياً ونحوياً ، وسيكون بينهم "المعوق لغويًا" الذي يعاني عيوباً نطقياً ما ، مثل الحبسة ، وقد ذكر العوتبي من القرن الخامس الهجري مجموعة من علل النطق وعيوبه مثل الرثة والتسممة والتآثأة والفافأة والعقلة والحبسة واللطف والمغمضة والطمطمدة وغيرها<sup>(٨٨)</sup> وهذه عيوب نطقية ينبغي على جامع اللغة أن يكون على وعي بها ليتجنب عدّها شكلاً من أشكال النطق الصحيح .

ومن دلالات العدد الكبير تفاوت الناطقين في الصفات العقلية والخلقية والخلقية ، فمنهم الذكي اللبيب ، والعنيي الغريب ، والكبير والصغير ، والذكر والأنثى ، والخجول والخيي والجريء ، ومنهم الذي يميل إلى العزلة والانطواء على نفسه ، ومنهم الذي يصل الناس ويشاركهم في شؤونهم ، ومنهم المريض السقيم ، والصحيح السليم ، ومنهم ... .

ومن دلالات العدد الكبير صعوبة الاستقراء الكامل النام للغة إن لم نقل استحاله الاستقراء .

ومن أهم دلالات العدد الكبير للمتكلمين باللغة الواحدة أنهم غير معصومين من الخطأ الذي قد يقع فيه واحد منهم أو أكثر في المستوى الدلالي أو الصوتي أو الصرفي أو النحوي ، لكن من الحال أن يجمعوا على خطأ واحد ، لهذا هناك عصمة عامة تعم المتكلمين باللغة تعصّمهم من الإجماع على خطأ ما : قال ابن جنبي : «افتُجِمِعْ كافَةُ الْلُّغَاتِ عَلَى ضَعْفٍ وَنَفْسِهِ»<sup>(٨٩)</sup> وهذا يعني أنه يمكن أن يخطئون عربين أو أعرابين إذ أفرد ابن جنبي في خصائصه باباً عنوانه "باب في أغلاط العرب"<sup>(٩٠)</sup> وقبله الفراء عدّ من يقول في "ربا" "ربا" من غير أن يقصد الربضة غلطًا ، واعتذر من العرب فيه بقوله :

« فهو من غلط قد تغطّه العرب»<sup>(١)</sup> ، وقبلهما قال سيبويه : «واعلم أنَّ ناساً من العرب يغطّون . . .»<sup>(٢)</sup> .

وقد وافق علمُ اللغة الحديث جامعي العربية ونحوتها في الإقرار بإمكانية "غلط" المتكلم على المستوى الجرئي أو الفردي من الجماعة اللغوية ، فقد عدَّ ماريوباي من الخطأ الأيدولوجي ما يقال عن المتكلم الوطني والاعتقاد بأنه لا يخطئ<sup>(٣)</sup> ، فالخطأ الفردي أمرٌ واقعٌ مقبولٌ يعالج النحوة بفرز الجماعة اللغوية ، وباختبار أفرادها بهدف الوصول إلى أقصى ما يمكن من الثقة بالعادة اللغوية ، وقد علل أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ / ٩٨٧م) الخطأ الفردي الجرئي بقوله : «إِنَّمَا دَخَلَ هَذَا النَّحْوَ فِي كَلَامِهِمْ، لَا نَهْمَ لِيَسْتَ لَهُمْ أَصْوَلٌ يَرْجِعُونَهَا، وَلَا قَوَافِنٌ يَعْتَصِمُونَ بِهَا، وَإِنَّمَا تَهْجُمُ بِهِمْ طَبَاعُهُمْ عَلَى مَا يَنْطَقُونَ بِهِ، فَرِبَّمَا اسْتَهْوَاهُمْ الشَّيْءُ، فَرَاغُوا بِهِ عَنِ الْفَصْدِ»<sup>(٤)</sup> لهذا لم يست Finch ابن جنبي فتح الحرف الخلقي في نحو (يعدو) من أبي عبدالله الشجري الأعرابي ، فحدثت فائلاً : «وسمعت الشجري أبا عبدالله غير دفعه يفتح الحرف الخلقي في نحو (يعدو) ، وهو محموم ، ولم اسمعها من غيره من عُقَيل ، فقد كان يرد علينا من يُؤْنس به ، ولا يبعد عن الأخذ بلغته . وما أظنَّ الشجري إِلَّا استهواه كثرة ما جاء عنهم من تحريك الحرف الخلقي بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم على مذهب البغداديين»<sup>(٥)</sup> .

ولا يعني اختبار النحوة بهدف التوثيق والاطمئنان للأعراب ولغتهم أنَّهم يجعلون من مقاييسهم أصلًا يفرّعون عليه كلام العرب ، فالاصل بخلافه تماماً ، فجمهور النحوة يقرُّون أنَّ الأصل في الحرف المختص بالاسم أن يعمل الجر ، وقد وجدوا العرب أطبقت على النصب "بيان وأخواتها" مع أنها مختصة بالاسم<sup>(٦)</sup> ، فما دعاهم هذا إلى تخطيء العرب ، بل جلَّ ما فعلوه أن التمسوا للعرب وجهاً لأنَّ كلام العرب أصل ، غيره لاحق به ومستمدٌ منه .

وجامع اللغة ومن بعده النحوي إنَّ وثق بكلام ينبغي أن يبني عليه ، لا يراوح مكانه لا يفعل شيئاً سوى التشكيك ، وقد استهل ريتشارد جفري مقاله عن "النقوص الفروض العلمية وقبولها" بقوله رونز : «من البين أنَّ العلماء يصدرون أحكاماً معيارية ، ذلك أنه ليس هناك فرض يتم التتحقق منه كليًّا ، ولذا فإنَّ العالم حين يقبل فرضًا إنَّما يقوم

يأخذ قرار ، مفاده أن الشواهد على درجة كافية من القوة ، أو أن احتمال الفرضي عالٍ لدرجة توسيع قبوله<sup>(٩٧)</sup> . وقد أدرك هذا المغربي ابن جنّي ، فقال : «فإذ قلت : فما يؤمنك أن تكون كما وجدت في لغته - الأعرابي - فسألاً بعد أن لم يكن فيها فيما علمت أن يكون فيها فساداً آخر فيما لم تعلمه؟ فإن أخذت به كنت أخذنا بفاسد عروض ما حدث فيها من الفساد فيما علمت . قيل : هذا يوحشك من كل لغة صحيحة ، لأنَّه يتوجَّه (يلزم) منه أن تتوقف عن الأخذ بها مخافة أن يكون فيها زيف حادث لا تعلمه الآن ، ويجوز أن تعلمه بعد زمان ، كما علمت من حال غيرها فساداً حادثاً لم يكن فيما قبلُ فيها . وإنْ أتجه هذا انحراف عليك منه ألا تطيب نفساً بلغة ، وإنْ كانت فصيحة مُشحونة ، فإنْ كان أخذتك بهذا مؤدياً إلى هذا رفضته ولم تأخذ به ، وعملت على تلقي كل لغة قوية معرونة بقبولها واعتقاد صحتها ، وألا توجه ظنةً إليها»<sup>(٩٨)</sup> .

لقد كان النحاة الأوائل على وعي بما يمكن أن يوجه إلى قوانينهم البنية على الاستقراء من انتقاد ، فنصوا على وثاقة المسموع ، وفصاحته ، وسلامته وعربته وقبولهم لها ، ورضائهم عنها ، ففي كتاب سيبويه : «وسمعنا من العرب من يقول مَنْ يوثق به» ، و«سممناه مَنْ يوثق بعربته» ، و«أنَّ ناساً من العرب يوثق بعربتهم» ، وقال قوم من العرب ثرثري عربتهم «وسممنا العرب الفصحاء» و«سمع من العرب المؤتوق بهم» و«سمع هذا البيت من أفواه العرب» و«هذا قول جميع من ثق بعلمه وروايته عن العرب»<sup>(٩٩)</sup> فالنصل على معايير السلامة حماية للقاعدة التحويَّة حتى إذا ما اطمأنَّ العرب والنحاة إلى سلامة معاييرهم تخففوا من النصل على معايير سلامة النقول ؛ إذ لا نفع على هذه التعبيرات في كتب المؤلفين كشرح الألفية .

وعلماء اللغة عامة ليسوا بمعصومين من الخطأ ، لكن يجب أن توضح أمرين اثنين :

أولهما : علماء اللغة الذين جمعوا اللغة ووصفوها معصومون في عامتهم من الخطأ ، فليس من الإنفاق العلمي أن نظن أنَّ الفاعل كان مختوماً بفتحة لكنَّ علماء اللغة هم الذين اخطأوا وذهبوا إلى أنه مختوم بالضمة لأنَّ في هذا اتهاماً أخلاقياً لهم قبل أن يكون علمياً ، ولا نصيّب له من الصحة ، فقد أفرد ابن جنّي باباً في خصائصه عنوانه «باب في صدق النقلة وثقة الرواة والحملة» أثبت فيه صدقهم في النقل عن العرب<sup>(١٠٠)</sup> .

ولا يُشترط في ناقل اللغة أن يصبح نحوياً متميزاً في الغوص على أنحاء كلام العرب ، فقد كان أبو عبيدة (ت ٢٠٧ هـ / ٨٢٢ م) من أحفظ الناس لغة والأخبار لكنه كان مُضطعفاً في النحو والصرف ، قال أبو عثمان المازني ، قال لي أبو عبيدة : ما أكذبَ النحويين ! يقولون : إنَّ هاء التأنيث لا تدخل على ألف التأنيث ، وسمعت رؤبة ينشد :

### فَكَرْ فِي عَلْقَى وَفِي مُكْوَرْ

فقلت له : ما واحد العلقى ؟ فقال : علقة . قال أبو عثمان : فلم أفسره له ، لأنَّه كان أغاظَ من أن يفهم مثل هذا<sup>(١٠١)</sup> ؛ لهذا قيل : اللغة اتباع والنحو ابداع ، فاللغوي يقلد العرب في كلامها ، ويقول : قالت العرب ، والنحوي يقول : هذا على القياس وهذا وفق القاعدة ، سمعه من العرب أم لم يسمعه .

ثانيهما : يمكن أن يقع الخطأ بقلة في تحليل اللغة وتفسيرها ، لهذا كان من فرق له عن علة صحبيحة وطريق نهجها على مذهب صحيح سليم ، فقد حُكِي أنَّ الفراء على جملة قوله فسَرَ "الجَرَّ" بأنَّه "أَصْلَ الجَبَلِ" ، وهو تصحيف منه وسهو ، فالصواب أنَّ "الجَرُّاَصِنْ" هو الجبل<sup>(١٠٢)</sup> .

وهكذا يكون من قام بإيفاء الاستقراء النحوي حقه في خصء الاستقراء العلمي البحث في صفات العلماء الذين قاموا بالاستقراء والتحليل ، وردف هذا البحث باستضافة أشكال الاختبارات اللغوية التي اتخذتها أولئك العلماء وسيلةً للوصول إلى أقصى درجة ممكنة من التوثيق العلمي .

## الشخصية العلمية لعلماء اللغة والنحو

ليس من السهل تحريف مجموعة من الصفات يلتقي فيها المشتغلون بالبحث اللغوي من جامعي اللغة واللغويين والنحاة ، ذلك أنَّ هؤلاء المشتغلين بالبحث اللغوي يَشَرُّ تتجاوزهم ما تتجاوزه البشر كافة من هموم وأحزان وأفراح ومبول وأمزاجة ؛ لهذا تتجاوز في دراسة الشخصية العلمية لهم الصفات غير العلمية كالبغسل أو الكرم ؛ لأنَّه من المأثور أن يكون بين الله شخصية العلمية والشخصية الاعتبادية الحياتية للمشتغلين في البخل اللغوي شيءٌ من تباين ، وإن كان العلم يؤثر في أهله على نحو ما .

وتفاقم الدكتور فؤاد زكريا في إقراره بأمررين يتبعهما الاعتراف بهما في دراسة شخصية العالم ، أو كهما : أن هناك دائمًا استثناءات ، وثانيهما أن هذه الصفات هي الحد الأدنى المشتركة ، ولا يعني تحقّقها أن يصبح المرء عالماً بحق<sup>(١٠٣)</sup> فإذا استطعنا - وهو يمكن - أن نخزن موسعة لغوية على قرص مدمج يشغله الحاسوب فلا يعني هذا أن الحاسوب أصبح عالماً .

ويُبَهِّلُنَا أنَّ صفات المشغلين بالبحث اللغوي - ولا أجاوز القرن الرابع - تتعدد على ضوء التفطن لأبعاد الأسئلة الآتية :

- هل ثق بما ينسبه المشغل بالبحث اللغوي إلى العرب والعلماء من آقوال وأراء؟
- هل تقر بالمعروفة اللغوية التي حصل لها ذلك المشغل بالبحث اللغوي؟
- هل كان المشغلون بالبحث اللغوي أبناء من تهمة التحيز العلمي بأشكاله المختلفة؟
- وعلى هذِي الأسئلة السابقة تبحث في الموثوقية ، والمعرفية ، والموضوعية بوصفها - فيما نرجح - أبرز خصائص الباحث العلمي .

### الموثوقية

الموثوقية أو الثقة مصطلح يستعمل للدلالة على براءة المشغل بالبحث اللغوي من الكذب في النقل أو الخلط أو الوضع أو ما شابه ، مما يقع في دائرة الريبة والشك ، وعادة لا يصدره العلماء إلا عن تحرر ونقص سيرة المشغل بالبحث من الناحية العلمية بالدرجة الأولى ؛ لهذا لا يؤخذ على محمِّل الشك إلا إذا وقع اختلاف في توثيق شخص ما ، أمّا الاتفاق على توثيق شخص ما فهو دليل يمكن الاطمئنان إليه والبناء عليه ما لم يظهر في سيرة الشخص شيء لم يطلع عليه أولئك العلماء الموثقون له ، ويندر أن يحدث ، ولهذا مستعرض موقف العلماء من توثيق علماء اللغة والنحو .

كان أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ / ٦٨٨ م) بصرى ثقة في الحديث واللغة والنحو<sup>(١٠٤)</sup> ، وهو شاعر فصيح عن يفتح بشعره في اللغة والنحو<sup>(١٠٥)</sup> .

وكان نصر بن عاصم القيسي (ت ٨٩٦هـ / ٧٠٩م) فارئاً فقيهاً عالماً بالعربية فصيحاً غير  
مشتم (١٠٦).

وكان عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ / ٧٣٥م) إماماً ملماً بالعربية  
والقراءة عالماً بكلام العرب ولغاتها شديد التجريد للقياس (١٠٧).

أما عيسى بن عمر الشفقي (ت ١٤٩هـ / ٧٦٦م) فقد كان ثقة فصيحاً عالماً بالعربية  
والنحو والقراءة، شافه الأعراب وأخذ عنهم، ولم يكن يدع الإعراب شيء، وله كتابان  
في النحو: أحدهما الإكمال، والأخر الجامع (١٠٨)، وهما فيما يبدو محاولة أولية لتحليل  
كلام العرب بعد جمعه، إذ بني قوانينه النحوية في كتابيه على الأكثر المطرد (١٠٩)، قال  
ابن جنبي: «فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الأعراب وغيره من مواضع  
الصناعة مطرداً، وجعلوا ما فارق عليه بقية بايه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاداً (١١٠)»  
وهو ما كان يسميه عيسى بن عمر «اللغات» (١١١).

وأما أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ / ٧٧٠م) فكان من جلة القراء والموثوق بهم واسع  
العلم بكلام العرب ولغاتها وغيرها (١١٢)، قال فيه يونس: «لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ  
بقوله كله في شيء واحد لكان ينبغي لقول أبي عمرو أن يؤخذ كله» (١١٣).

أما الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ / ٧٩١م) فمام العربية الثقة الذي يصرخ  
به المثل (١١٤)، قال أبو حيان الغرناطي في مدحه (١١٥):

إمام الورى ذاك الخليل بن أحمد      أقر له بالسبق في العلم حاسداه  
 وبالبصرة الغراء قد لاح فجره      فشارت أدانيه وضاعت أباعده  
 ذكي الورى ذهناً وأصدق لهجة      إذا ظنَّ أمراً قلت ما هو شاهده  
 هو الواضع الثاني الذي فاق أولاً      ولا ثالث في الناس تصمي مقاصده  
 فقد كان رئاني أهل زمانه      صيوم قيوم راكع الليل ساجده

وكان تلميذُ الخليل بن أحمد عمرو بن عثمان المعروف بسيبوه (ت ١٨٠هـ / ٧٩٦م)

ثقة غير متهم سمع الأعراب في البصرة ، والثقات من العلماء أمثال عيسى بن عمر ، وأبي الخطاب الأخفش ، ويونس بن حبيب ، وأبي زيد الانصاري ، والخليل<sup>(١١٦)</sup> .

وكان يونس بن حبيب البصري (ت ١٨٣هـ / ٧٩٩م) أميناً في النقل صادقاً في القول مختصاً للعلم<sup>(١١٧)</sup> (سمع من العرب كما سمع من قبله)<sup>(١١٨)</sup> .

وكان المفضل بن محمد الصبّيَّ من أكابر الكوفيين علامة راوية للأداب والأخبار وأيام العرب موثقاً في روایته عند الكوفيين والبصرىين<sup>(١١٩)</sup> .

وكان علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ / ٤٨٠م) من القراء السبعة ، لقى الخليل ابن أحمد ، وجلس في حلقة ، فقال رجل من الأعراب : تركت أسدًا وتميمًا وعندما الفصاحة ، وجئت إلى البصرة؟ وقال للخليل بن أحمد : من أين علمك هذا؟ فقال : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة . فخرج الكسائي ، وأنفذ خمس عشرة قبضة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظه<sup>(١٢٠)</sup> ، وقد وصفه تلميذه الفراء ، فقال : «وكان والله ما علمته إلا صدوقاً»<sup>(١٢١)</sup> .

وكان أبو محمد يحيى بن المغيرة البزري (ت ٢٠٢هـ / ٨١٧م) صحيح الرواية ثقة صدوقاً ، ومع ما يشاع عنه من تحيز للبصرىين إلا أنَّ له قصيدة في رثاء محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ، والكسائي ، منها قوله<sup>(١٢٢)</sup> :

أسيت على قاضي القضاة محمد  
فأذرت دمعي والقواد عميد  
وأفلقني موت الكسائي بعده  
وكادت بي الأرض الفضاء تبعد  
همساً عالان أو ديا وتخربما

وكان محمد بن المستير المعروف بقطرب (ت ٢٠٦هـ / ٨٢١م) موثقاً فيما يتعلمه عن الأعراب والعلماء<sup>(١٢٣)</sup> .

وكان الفراء (ت ٢٠٧هـ / ٨٢٢م) إماماً ثقة ، وثقة الكوفيون والبصرىون ولهم سمعان عند العرب وبعض العلماء<sup>(١٢٤)</sup> ، وكان يشترط الوثاقة فيمن ينقل عنه من العلماء ، فضى تحديد معنى كلمة "فضحكت" من قوله تعالى : ﴿وَإِرْأَاهُ قَائِمَةٌ فَضَحَّكَتْ﴾ [سورة

هود ، الآية ٧٦] ذكر أنه يقال : «فضحكت» : حاضرت ، فعقب قائلًا «فلم نسمعه من ثقة»<sup>(١٢٥)</sup> .

وأما الأصمعي عبد الملك بن قرط (ت ٢١٥هـ / ٨٣٠م) فقد وصفه الذهبي بأنه «الإمام العلامة الحافظ ، حجة الأدب ولسان العرب»<sup>(١٢٦)</sup> وكان صدوقاً<sup>(١٢٧)</sup> ثقة<sup>(١٢٨)</sup> .

وكان أبو زيد الانصاري سعيد بن أوس (ت ٢١٥هـ / ٨٣٠م) ثقة ، وهو المقصود بقول سيبويه «سمعت الثقة»<sup>(١٢٩)</sup> ، وقد نص في أول نوادره على سماعه عن فصحاء العرب ، فقال : «لست أقول : قالت العرب إلا إذا سمعته من هؤلاء : يكر بن هوازن ، وبني كلاب ، وبني هلال ، أو من عالية السافلة أو من سافلة العالية»<sup>(١٣٠)</sup> .

وقد تحول اللغويون والنحاة في القرن الثالث الهجري إلى ملاقاًة أعراب أفحاح في البصرة والكوفة وبغداد ، فكانوا إذا اطمأنوا إلى فصاحتهم أخذوا عنهم اللغة ، مثل ابن السكريت (ت ٢٤٢هـ / ٨٥٧م) وابن جنني (ت ٣٩٢هـ / ١٠٠١م) وقد عمل الدكتور محمد حسين آل ياسين مسرداً بأسماء الأعراب الذين تُقلّت عنهم اللغة حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، ضم ستة وسبعين أعرابياً ، بينهم خمس أعرابيات ، وعامة هؤلاء الأعراب من قيس وقيم وأسد<sup>(١٣١)</sup> .

فعامة علماء اللغة والنحو الأوائل من الثقات ، ارتحل بعضهم إلى البوادي ، وسمعوا من فصحاء العرب ، ولقي بعضهم الأعراب الرواة في حواضر العراق الثلاث ، مما يعني أنهم قد تزودوا بما يسمى بالراوي اللغوي<sup>(١٣٢)</sup> Informant بالارتحال إليه أو الالتفاء به في الحواضر ، وبهذا أبعدوا عن أنفسهم وعن القواعد التي بنوها على سماعهم شبيهة الوضع أو التحلل أو تقويل العرب ما لم تقل .

## المعرفة

تُنخر كتب الترجم والأخبار بروايات كثيرة عن سعة حفظ اللغوين والنحاة ومعرفتهم باللغة وغيرها ، وفصيحها وعليلها ، وبالشعر والشعراء ، وتاريخ العرب وقبائلها ومنازلها ، من ذلك ما يقال من أن «الأصمعي» كان يحفظ ثلث اللغة ، وكان أبو زيد يحفظ ثلثي اللغة ، وكان الخليل يحفظ نصف اللغة ، وكان أبو مالك عمرو بن كركرة يحفظ اللغة كلها<sup>(١٣٣)</sup> .

ورُوي عن الأصمسي أنه قال: «احفظ عشرة آلاف أرجوزة»<sup>(١٣٤)</sup> ، وفي رواية ثانية «أربعة عشرة ألف أرجوزة»<sup>(١٣٥)</sup> ، وفي ثالثة: «ست عشرة ألف أرجوزة»<sup>(١٣٦)</sup> .

وكان أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦هـ / ٨٢١م) حافظاً للغة عالماً بأشعار القبائل ، جمع أشعار نيفاً وثمانين قبيلة<sup>(١٣٧)</sup> . أمّا علي بن المبارك الأحمر (ت ٢٠٦هـ / ٨٢١م) مؤذن الأمين فقد كان يحفظ أربعين ألف بيت شاهداً في النحو سوى ما كان يحفظه من القصائد وأبيات الغريب<sup>(١٣٨)</sup> .

وكان الرياشي العباس بن الفرج (ت ٢٥٧هـ / ٨٧٠م) يقول: «تحفظت كتب أبي زيد ودرستها إلا أنني لم أجالسه مجالستي للأصمسي ، وأمّا كتب الأصمسي فإنني حفظتها»<sup>(١٣٩)</sup> .

وكان أبوا العباسين : المبرد وشاعر موصوفين بسعة المعرفة وغزاره العلم .

أمّا المبرد فقد «كان من العلم وغزاره الأدب وكثرة الحفظ وحسن الإشارة وفصاحة اللسان وبراعة البيان ومُلوكيَّة المجالسة وكرم العترة وبلاعنة المكابحة وحلوة الخطابة وجودة الخط وصحة القراءة وقرب الإفهام ووضوح الشرح وعذوبة النطق على ما ليس عليه أحدٌ من تقدمه أو تأخر عنه»<sup>(١٤٠)</sup> .

فالمبرد لغوياً أخباريًّا عالم بالفرق الإسلامية وأيام العرب وشعرها وأدبها وبلاعتها وتاريخها في الجاهلية والإسلام كما يظهر في كتابه المعروف باسم "الكامل" وهو إلى جانب هذا نحوه من أبرز أئمة النحو البصريين ، وله الكتاب المعروف باسم "المقتضب" ، وقد بلغ من تمكنه بمسالك النحو والنحو أن تلقي بالزجاج وابن الخاتك عندما أرسلاهما إليه ثعلب لفضح حلقاته في بغداد ، «قال له إبراهيم بن السري (الزجاج) : أنا ذن - أعزك الله - في المفاتحة؟ فقال له أبو العباس : سل عما أحببت ، فسأله عن مسألة فأجابه فيها بجواب أقنعه ، فنظر الزجاج في وجهه أصحابه متعجبًا من تحديد أبي العباس للجواب . فلما انقضى ذلك قال له أبو العباس : أقنت بالجواب؟ فقال : نعم ، قال : فإن قال لك قائل : في جوابنا هذا كذا ، ما أنت راجع إليه؟ وجعل أبو العباس يوهن جواب المسألة ويفسده ويعتزل فيه . فبقي إبراهيم مادراً لا يغير جواباً ، ثم قال : إنْ رأى الشيخ - أعزه الله - أن يقول في ذلك؟ فقال أبو العباس : فإن القول على

نحو كذا ، فصحيح الجواب الأول ، وأوهن ما كان أفسده به ، فبقي الزجاج مبهوتاً ؛ ثم قال في نفسه : قد يجوز أن يتقدّم له حفظ هذه المسألة واتفاق القول فيها بنحو فعله في المسألة الأولى حتى والى بين أربع عشرة مسألة ، يجيز عن كلّ واحدة منها بما يُقنع ، ثم يُفسد الجواب ، ثم يعود إلى تصحيح القول الأول . فلما رأى ذلك إبراهيم بن السري قال ل أصحابه : عودوا إلى الشيخ ، فلست مفارقاً هذا الرجل ، ولا بدّ لي من ملازمته ، فعاتبه أصحابه : ... فقال لهم : ... ولكنني أقول بالعلم والنظر<sup>(١٤١)</sup> .

أما أبو العباس ثعلب فقد كان «من الحفظ والعلم وصدق اللهجة والمعرفة بالغريب ورواية الشعر القديم ومعرفة النحو على منصب الكوفيين على ما ليس عليه أحد»<sup>(١٤٢)</sup> . وكان ثعلب يقول : «وبلغت خمساً وعشرين سنة وما بقي على مسألة للفراء إلا وأنا أحفظها وأحفظ موضعها من الكتاب ، ولم يبق شيء من كتب الفراء في هذا الوقت إلا وقد حفظته»<sup>(١٤٣)</sup> .

وفي وصف سعة معرفة أبي عمر محمد بن عبد الواحد المعروف بعلام ثعلب (ت ٩٥٧هـ/١٤٤٥م) أنه أملأ من حفظه ثلاثين ألف ورقة لغة ، وجميع كتبه التي بين أيدي الناس إنما أملأها من حفظه بغير تصنيف ، وسعة حفظه اثنهم بالكتب ، وكان يُسأل عن الشيء الذي يقدر السائل أنه قد وضعه فيجيب عنه ، ثم يسأله غيره بعد سنة على مواعظه ، فيجيب بذلك الجواب بعينه<sup>(١٤٤)</sup> .

واللافت في معارف اللغويين والنحاة أنها محوطة بمعرفة عامة خارج اللغة والنحو ، مثل الفقه والتفسير والحديث والتاريخ والفلسفة -المنطق والرياضيات- وأخبار الأدباء والشعراء ، وغيرها من المعارف ؛ لأنّ اللغوي أو النحوي غير مستغنٍ عن مثل هذه المعرفة ، مما يعني أنّ من قام أدوات البحث العلمي والتفكير فيه قدّيناً وحدّيناً أن يأخذ الباحث نفسه بثقافة جامعة في هذه العلوم وغيرها حسب الاستطاعة عدا ضرورة تمكّنه من علوم اللغة .

## الموضوعية

الموضوعية كلمة شديدة التعقيد تحتمل جوانب وأوجهها مُتباينة<sup>(١٤٥)</sup> أهمّها في

الاستقراء إقصاء الخبرة الذاتية ، لأنَّ العلم قوامُه الأوليَّ وصفُ الأشياء وتقرير حالتها<sup>(١٤٤)</sup> ، فاللغويون والتحاة الذين أدركوا عصر الاحتجاج كأبي الأسود الدؤليِّ وأبيه وتلامذته ، وعبدالله بن أبي إسحاق الحضرميُّ ، وعيسى بن عمر الثقفيُّ ، وأبي عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد الفراهيديُّ ، وغيرهم وصفوا اللغة العربية متناسين أنهم داخل دائرة الوصف ، فلم يجعل أيًّا واحدًا من نفسه حجَّةً وشاهدًا ، بل كان يقول : تقول العرب : كذا ، كأنَّه ليس العربيُّ العارف بكلام العرب أصلًا .

ومن الموضوعية التواضع ، فقد قال الأصمسيُّ : «كان أبو عمرو بن العلاء يحسن علوماً إذا أحسنَ إنسانٌ فنَّا منها قال : مَنْ مثلي أولاً يعتقد أبو عمرو بذلك ، وما سمعته يتمدح قطُّ»<sup>(١٤٥)</sup> ، وأبو عمرو هو الذي وصف الأصمسيُّ علمَه بقوله : «سألت أبا عمرو عن ثمانية آلاف مائة ما أحصيتُ عدَّها من أشعار العرب ولغاتها غير ما لم أحصي ، فكأنَّه في قلوب العرب»<sup>(١٤٦)</sup> .

وكان الخليل بن أحمد الفراهيديُّ ، زاهداً متقدِّساً متواضعاً تروى عنه الأخبار العجيبة في الرزد والتواضع العلمي مع أنه ما هجم بعقله على علم إلا ضبطه<sup>(١٤٧)</sup> .

ومن الموضوعية الإقرار بعدم المعرفة عندما يجهل المرء الإجابة ، ففي حديث الفراء عن قوله تعالى : «(يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنْاسٍ بِإِمَامِهِمْ) [سورة الإسراء ، الآية ٧١] سأله هشيم ، فقال : هل يجوز (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنْاسٍ) رَوَاهُ عَنِ الْحَسْنِ ، فأخبرته أني لا أعرفه ، فقال : قد سألتَ أهلَ الْعِرْبَةِ عَنْ ذَلِكَ فلم يعْرَفُوهُ»<sup>(١٤٨)</sup> ، وقد ينسى العالم شيئاً من علمه ، فيكون من الموضوعية أن يقرَّ بذلك فقد حكى أبو الفضل الرياشيُّ قال : جئتُ أبا زيدَ لِأَقْرَأَ عَلَيْهِ كِتَابَهُ فِي النَّبَاتِ فَقَالَ : لَا تَقْرَأَ عَلَيَّ ؛ فَلَمَّا أَنْسَيْتُهُ<sup>(١٤٩)</sup> .

وليس أدلَّ على الموضوعية من التراجع عن الخطأ ، فقد كان أبو العباس المربرد تتبع كلام سيبويه في الكتاب ، وعمل فيه كتاباً مسائل الغلط ، ثمَّ اعترَرَ عَمَّا سبق قلمه إليه فيه ، وقال : هذا شيءٌ كَنَا عَمِلْنَاهُ فِي أَوَانِ الشَّيْبَةِ وَالْخَدَائِةِ<sup>(١٥٠)</sup> .

وقال أبو عمرو بن العلاء - رحمة الله - : ما زدتُ في شعر العرب إلا بيتاً واحداً . يعني ما يرويه للأعشى من قوله :

وأنكرتني وما كان الذي نكرت من الحوادث إلا الشيب والصلع

فعلق ابن جنبي : ألا ترى إلى هذا القدر الطالع الباهر ، والبحر الزاخر الذي هو أبو العلماء وكهفهم ، وبده الرواة وسيفهم ، كيف تخلصه من تبعات هذا العلم وتحرجه وتراجعه فيه إلى الله وحبيبه <sup>(١٥٣)</sup> .

وقدم الفراء في معاني القرآن أنموذجاً مميزاً على موضوعية علماء العربية ، فاحترم المسموع ، وإنْ كان مَا لا يشهده ، فعقب على قراءة : «بِكَادْ سَا بِرْفَهْ يَدْهَبْ بِالْأَبْصَارْ» [سورة النور ، الآية ٤٢] بضم الباء والباء في الكلام «ولَسْتُ أَسْتَحْبَ ذَلِكَ لِقَلْتَهْ» <sup>(١٥٤)</sup> .

وعقب على قراءة «علمت» بالضم من قوله تعالى : «قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلْتَ هُنْلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» [سورة الإسراء ، الآية ١٠٢] فقال : «وَالْفَتْحُ أَحَبُّ إِلَيَّ» <sup>(١٥٥)</sup> .

وفي قراءة النصب لقوله تعالى : «وَمَا أَمْرَنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلِمَةٌ بِالْبَصَرِ» [سورة القمر ، الآية ٥٠] قال : «وَلَا أَشْتَهِي نَصِيبَهَا فِي الْقِرَاءَةِ» <sup>(١٥٦)</sup> .

و بما أنَّ نصَّ الاحتجاج مقدَّم على القاعدة في الأصل فقد حرص الفراء على إقرار النصَّ الثابت ، فقال : «وَقُولُهُ «إِنْ هَذَا لِسَاحِرَانِ»» [سورة طه ، الآية ٦٣] قد اختلف فيه القراء ، فقال بعضهم : هو لحن ، ولكنَّه يفضي عليه لثلا تحالف الكتاب ... ولَسْتُ أَشْتَهِي أَنْ أُخَالِفَ الْكِتَابَ ... فَقَرَأْتُهَا بِتَشْدِيدِ (إِنْ) وَبِالْأَلْفِ عَلَى جَهَتِينَ :

إِحْدَاهُمَا : عَلَى لِغَةِ بَنِي الْخَارِثَ بْنِ كَعْبٍ ، يَجْعَلُونَ الْأَثْنَيْنِ فِي رَفْعِهِمَا وَخَفْضِهِمَا بِالْأَلْفِ . وَأَنْشَدَنِي رَجُلٌ مِّنَ الْأَسَدِ عَنْهُمْ ، يَرِيدُ بَنِي الْخَارِثَ :

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشَّجَاعِ وَلَوْ بِرِى مَسَاغًا لَنَابَاهُ الشَّجَاعُ لَصَّا

قال : وَمَا رَأَيْتَ أَفْصَحَ مِنْ هَذَا الْأَسْدِيَّ ... <sup>(١٥٧)</sup> .

وَعِنْدَمَا لَمْ يَعْرِفْ وَجْهَ قَرَاءَةَ «عَسِيْتَمْ» [سورة محمد ، من الآية ٢٢] بـ كسر السين ، قال : «وَلَعَلَّهَا لِغَةٌ فَانِدَرَةٌ» <sup>(١٥٨)</sup> .

ولم يمنعه إقراره وجهاً الكلام في القرآن الكريم أن يقرَّ وجهاً آخر في غيره من كلام

العرب ، فقال : «(عاد) مجرى - مصروف- في كل القرآن لم يختلف فيه ، وقد يترك إجراؤه ، يجعل اسماء الأئمة التي هو منها ، كما قال الشاعر :

أَحَقُّ أَبْنَادَ اللَّهِ جَرَأَةً مُخْلَقٍ عَلَيْ وَفَدَ أَعْيَتْ عَادَ وَبَئْمَا

وسمع الكسائي بعض العرب يقول : إن عاد وتبع أمتان»<sup>(١٥٩)</sup> .

ومن الموضوعية ما اشتهر به النحاة من مخالفات بعضهم ببعض في الرأي أو التعليل أو التوجيه ، وهو خلاف علمي يحترم فيه النحاة (غالبا) بعضهم ببعض ، ويفسرون في كتبهم مكانا للرأي الآخر ، وقد تتعدد الآراء ، وتصل حدّا يجعل الطالب المبتدئ في حيرة من أمره ، لا يستطيع أن يقطع برأي ، وما ذلك لضعف في علم النحو ، بل لصفة أساسية في العلم والعلماء ، وهي قبول الرأي الآخر ، فإن لم يكن قبول تسلیم واقرار ، فهو قبول معرفة واحترام ، كما في مخالفة سببوبة لشيخه الخليل في بعض المسائل .

والخلاف في مسائل العلم يولّد ظاهرة الاختيار والترجيح والتوصيب والتخصي ، وقد قال أحد الحكماء لتلميذه : لا تقل لي : أخطأت ، بل قل : أصبت ورأيك خطأ ، لأن النحاة كأبناء العلات .

ومن الموضوعية الروح النقدية<sup>(١٦٠)</sup> التي كانت تتفق في النحاة فتجعلهم في بحث دائم عن الدليل والتعليق ، فلا يتحرّج جمهورهم من قدم صار مشهورا ، أو دليل أصبح مأثرا ، فالهادي الموضوعي في العلم هو الصواب لا القديم ولا الشهرة ، وليس أصر على البحث العلمي من مقوله «ليس بالإمكان أبدع مما كان» إذ قال ابن شرف الاندلسي<sup>(١٦١)</sup> :

فَلَمَنْ لَا يَرِى الْمَعَاشِرَ شَيْءًا  
وَيَرِى لِلْأَوَانِيلِ التَّقْدِيمَ  
إِنَّ ذَكَرَ الْقَدِيمَ كَانَ جَدِيدًا  
وَسِيَغُدُو هَذَا الْجَدِيدُ قَدِيمًا

وتوصل عالم الكيمياء الشهير ماكس بيروتز في دراساته في العلم والعلماء إلى نصيحة دالة ، فقال للعلماء الشباب : «لا تأخذوا بأي نصيحة ينصحكم بها الأكبر سنا منكم»<sup>(١٦٢)</sup> وقد وضع هذه النصيحة في إطارها الصحيح من الاحترام والتقدير ، إذ لا

ينقص من احترام التلميذ لاستاذه أن يقترح التلميذ فرضية مبنية على المخالفة ذلك أن اختبار الفرضية قد سفر عن اكتشاف جديد يخدم الناس والعلم .

فالموضوعية تبدأ بـنكران الذات ، لكنها تنتهي بـتأكيدتها ، لكي يبقى العلم ابتداعاً جديداً لا يبلل ، ولا يصير إلى تقليد جامد ، ففي سيرة اللغويين والنحاة حتى القرن الرابع سيرورة مروج نقدية علمية في إطار من الموضوعية في البحث والمنهج وتاريخ العلم ، وليس أدل على ذلك من كثرة الناظرات والخلافات آنذاك ، وهي خلافات علمية أتت إلى تصفية النحو من شوائب عدم الدقة في الاستقراء أو التحليل أو التفسير .

## التحقق والاختبار

أن للغويين والنحاة وقد اطمأنوا إلى حد ما إلى استقرارائهم أن يتحققوا من صحة الاستقراء ونتائجـه بطرق مختلفة تقـيس مدى الانسجام بين عينة الاستقراء الموسعة وسائلـ كلامـ العربـ الفصـحـ التـمـثـلـ فيـ الـمـرـجـةـ بـالـنـصـوصـ الـأـدـبـيـةـ :ـ الشـعـرـ وـالـخـطـبـ .ـ ومنـ أـهـمـ مـظـاهـرـ هـذـاـ التـحـقـقـ مـاـ يـأـتـيـ :

### ١- الشروح اللغوية للنصوص الأدبية

إنـ منـ دـوـاعـيـ التـحـلـيلـ الـمـنـطـقـيـ لـأـيـ ظـاهـرـةـ أـنـ يـتـولـىـ عـبـ درـاسـتـهاـ وـتـحـليلـهاـ مـنـ هـمـ مـعـنـيـونـ بـهـاـ ،ـ وـالـأـدـبـ بـشـفـقـيـهـ :ـ الشـعـرـ وـالـنـشـرـ مـادـةـ جـمـالـيـةـ ،ـ أـصـحـاحـ الـبـحـثـ قـيـهـاـ فـيـ الـأـصـلـ لـاـ الـوـاقـعـ الثـقـادـ ،ـ وـهـمـ فـيـ تـحـلـيلـهـمـ لـلـأـدـبـ يـتـبـغـيـ أـنـ يـتـجـاـزـاـ الـاـكـنـفـاءـ بـالـظـواـهرـ الـلـغـوـيـةـ فـيـ الـأـدـبـ ،ـ لـأـنـ أـيـ أـدـبـ هـوـ فـيـ الـمـحـصـلـةـ نـسـيجـ لـغـوـيـ ،ـ لـكـنـ الـمـطـلـعـ عـلـىـ شـرـوحـ الـنـصـوصـ الـأـدـبـيـةـ سـيـلـاحـظـ بـسـرـعـةـ سـيـطـرـةـ الـاتـجـاهـ الـلـغـوـيـ فـيـ الـشـرـحـ ،ـ وـهـذـهـ السـيـطـرـةـ فـيـمـاـ يـدـوـ اـسـتـمـراـرـ لـاـكـنـفـالـ الـلـغـوـيـنـ وـالـنـحـاـةـ نـصـوصـ الـأـدـبـ الـعـرـبـيـ ،ـ وـلـاـ سـيـماـ فـيـ الـقـرـونـ الـأـرـبـعـةـ الـأـوـلـىـ ،ـ فـالـأـصـمـعـيـ ،ـ وـالـفـرـاءـ ،ـ وـابـنـ السـكـبـيـتـ ،ـ وـثـلـعـبـ ،ـ وـالـمـبرـدـ ،ـ وـأـبـوـ بـكـرـ الـأـنـبـارـيـ ،ـ وـابـنـ جـنـيـ ،ـ وـغـيـرـهـمـ ،ـ لـهـمـ يـدـ طـولـيـ فـيـ شـرـحـ أـشـعـارـ الـعـرـبـ وـخـطـبـهـاـ ،ـ وـهـوـ شـرـحـ لـغـوـيـ ،ـ يـرـاعـيـ فـيـ الشـارـحـ شـرـحـ غـرـبـ الـأـلـفـاظـ ،ـ وـإـعـرـابـ الـكـلـمـاتـ الـمـلـبـسـةـ ،ـ وـالـوـقـوفـ عـلـىـ الـعـنـىـ الـعـامـ لـلـبـيـتـ .ـ

لما يروى أنَّ الأَخْفَشَ الْأَكْبَرَ شِيخُ سَيُونِهِ كَانَ أَوَّلَ مَنْ فَسَرَ الشِّعْرَ تَحْتَ كُلَّ بَيْتٍ ، وَمَا كَانَ النَّاسُ يَعْرَفُونَ ذَلِكَ قَبْلَهُ ، وَإِنَّمَا كَانُوا إِذَا فَرَغُوا مِنَ الْفُصِيْلَةِ فَسَرُوهَا<sup>(١٦٣)</sup> وَيَبْدُو أَنَّ مِنْهُجَ الْأَخْفَشِ الْأَكْبَرِ سَرِّيَ بَيْنَ الْلَّغُوَيْنَ وَالنُّحَوَيْنَ ، وَهُوَ مِنْهُجٌ تَعْلِيْمِيٌّ فِي جَانِبِ ، وَاحْتِبَارِيٌّ لِتَنَاهُجِ الْاِسْتِقْرَاءِ النَّاقِصِ فِي جَانِبِ أَخْرِيٍّ؛ لَأَنَّ الْلَّغُوَيْنَ وَالنُّحَوَيْنَ فِي جَمِيعِهِمْ أَشْعَارُ الْعَرَبِ وَأَمْثَالُهَا وَخُطُوبُهَا كَانُوا يَقْوِمُونَ بِاِحْتِبَارِ مَوْسَعٍ لِمَقَايِيسِهِمْ وَمُعَايِرِهِمْ ، وَقَدْ عَبَرُوا عَنْ هَذَا الْهُدْفَ بِتَفْسِيرِ غَرِيبِ الْأَلْفَاظِ ، وَبِإِعْرَابِ مَا تَدْعُوا الْحَاجَةَ إِلَيْهِ ، فَأَبْوَ بَكْرُ الْأَنْبَارِيُّ (ت ٢٤٨هـ / ٩٣٩م) فِي كِتَابِهِ "شِرْحُ الْفَصَائِدِ السَّبْعِ الْطَّوَالِ الْجَاهِلِيَّاتِ" قَالَ فِي شِرْحِ بَيْتِ عَنْتَرَةَ :

لَوْ كَانَ يَدْرِي مَا الْمُخَاوِرَةُ اَشْتَكِيَّ      أَوْ كَانَ لَوْ عَلِمَ الْكَلَامَ مُكَلَّمِي

«اسْمٌ كَانَ مُضْمِرٌ فِيهَا ، وَالْخَبِيرُ مَا عَادَ مِنْ يَدْرِي ، وَالْمُخَاوِرَةُ رَفْعٌ بِهَا وَمَا بِهَا ، وَاشْتَكِيَّ جَوابٌ لَوْ ، وَاسْمٌ كَانَ الثَّانِيَةُ مُضْمِرٌ فِيهَا ، وَمُكَلَّمٌ خَبِيرُهَا ، وَالْنِصْبُ لَا يَتَبَيَّنُ فِيهِ ؛ لَأَنَّ الْيَاءَ لَا يَكُونُ الَّذِي قَبْلَهَا إِلَّا مُكْوَرًا»<sup>(١٦٤)</sup> فَأَبْوَ بَكْرُ الْأَنْبَارِيُّ يَكْتُبُ عَنْ جَمَالِ الْبَيْتِ بِهَذَا الشِّرْحِ النُّحُويِّ ، لَأَنَّهُ فِيهَا يَظْهُرُ لَمْ يَكُنْ مَعْنَيًّا بِالْتَّحْلِيلِ الْجَمَالِيِّ لِلْبَيْتِ فَلَمْزَ عَنْيَاتِهِ بِإِثْبَاتِ تَوْافُقِ هَذَا الْبَيْتِ مَعَ مَا تَوَصَّلَ إِلَيْهِ الْلَّغُوَيْنَ وَالنُّحَوَيْنَ مِنْ مَقَايِيسِ وَمُعَايِرِ .

وَقَدْ شَجَرَ خَلَافٌ بَيْنَ الْلَّغُوَيْنَ وَالنُّحَوَيْنَ مِنْ جَهَةِ ، وَالنَّقَادِ وَالْأَدْبَاءِ مِنْ جَهَةِ أُخْرَى عَمَّنْ يَتَولَّ شِرْحَ نُصُوصِ الْأَدْبِ الْعَرَبِيِّ ابْتِداً مِنَ الْقَرْنِ الثَّالِثِ الْهِجْرِيِّ اِنْتَهَى بِفَوْلَةِ اِبْنِ الْأَثْيَرِ فِي أُولَى الْقَرْنِ السَّابِعِ الْهِجْرِيِّ : «أَسْرَارُ الْفَصَاحَةِ لَا تَؤْخُذُ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَإِنَّمَا تَؤْخُذُ مِنْهُمْ مَسَأَلَةً نَحْوِيَّةً أَوْ تَصْرِيفِيَّةً ، أَوْ نَقْلَ كَلْمَةً لَغُوَيْةً ، وَمَا جَرِيَ هَذَا الْحَرْيُ ، وَأَمَّا أَسْرَارُ الْبَلَاغَةِ فَلَهَا قَوْمٌ مُخْصُوصُونَ بِهَا»<sup>(١٦٥)</sup> .

وَلَمْ يَكُنْ هَذَا الْخَلَافُ نَاتِحًا عَنْ ذَهَابِ الْلَّغُوَيْنَ وَالنُّحَوَيْنَ إِلَى أَنَّهُمْ هُمْ أَرِيَابُ فَهِمِ الْشِّعْرَ ، وَإِنَّمَا كَانَ مَذْهَبُ الْلَّغُوَيْنَ وَالنُّحَوَيْنَ أَنَّ سَلَامَةَ الشِّعْرِ مَعيَّنَةٌ سَلَامَةٌ قَوَاعِدِهِمْ فِي الْلُّغَةِ وَالتَّصْرِيفِ وَالنَّحْوِ؛ لِهَذَا بَدَأَ مَعَ أَفْوَلِ الْقَرْنِ الثَّالِثِ الْهِجْرِيِّ وَبِزُوْغِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ يَظْهُرُ نَوْعٌ مِنَ التَّخَصُّصِ فِي مَجَالَاتِ الْلُّغَةِ وَالْأَدْبِ وَالنَّقْدِ كَاخْتِصَاصِ قَدَّامَةَ بْنَ جَعْفَرِ وَأَبِي هَلَالِ الْعَسْكَرِيِّ بِالنَّقْدِ وَالْبَلَاغَةِ ، وَاخْتِصَاصِ أَبِي عَلَى الْقَارَسِيِّ بِالنَّحْوِ وَالْلُّغَةِ ، وَلَا سِيمَّا أَنَّ النُّصُوصَ الَّتِي كَانَ الْلَّغُوَيْنَ وَالنُّحَوَيْنَ مَعْنَيَيْنَ بِهَا قَدْ تُرْسَتْ لَغُوَيْاً بِشَكْلِ مَرْضِيِّ

عنه نسبياً ، وهي نصوص عصر الاحتجاج عدا شعر الشعرا المؤذين كأبي ثام والبحتري وغيرهما .

بيد أن ثمة نصاً يقى اللغويون والنحاة متمسكين به يدرسوه ويتدارسوه ، ويقيمهون دراساتهم حوله ، ومن أجله ، وهو القرآن الكريم .

## ٢- مجالس العلماء

تبعد مجالس علماء العرب في قصور الخلفاء وغيرها مؤتمرات علمية رفيعة المستوى ، يختبر فيها العلماء معارفهم المختلفة ، من ذلك أن عيسى بن عمر جاء إلى أبي عمرو بن العلاء وعندته أبو محمد البزريدي ، فقال عيسى : ما شيء بلغني أنت تجيئه؟ قال : وما هو؟ قال : بلغني أنت تجيئ «ليس الطيب إلا المسك» بالرفع . فقال له : نعم يا أبا عمر - عيسى - وأدفع الناس ، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ، ولا في الأرض غيمي إلا وهو يرفع . ثم اختر البزريدي كلام أبي عمرو وأرسل من يستوقي من الكلام ، فكان الرأي موافقاً لقول أبي عمرو حتى إن الأعرابي الحجازي أبي الرفع ، والتميمي أبي النصب . فقال عيسى لأبي عمرو بن العلاء : بهذا والله فقت الناس (١٦٦) .

وسأله أبو عبد الله وزير المهدى أبي محمد البزريدي ، فقال : ما تقول يا أبا محمد في الشراء؟ مقصور أو ملود؟ فقال : ملود . ثم سأله أبو عبد الله الكسائي ، وكان حاضراً ، فقال : مقصور . فقال أبو محمد : أخطأ الكسائي . واستدل بجمع (شري) على (أشرية) لأن كل ملود جماعه بالباء مثل كفاء وأكية ، وبناء وأبنة . فاعتراض الكسائي بالسماع فرد البزريدي بالاستدلال بالأعراب فوافقوه ، فخرج الكسائي (١٦٧) .

ومن المجالس المشهورة المجلس الذي تناظر فيه سيبويه مع الكسائي في المسألة الزنبوية المعروفة ، وهذه المنازلة ليست من باب الترف العلمي بل هي منشى حميد من رجالات الدولة العباسية البرامكة : يحيى وجعفر والفضل للوقوف على مستوى التقديم الذي أحرزته الدراسات اللغوية عامة في البصرة والковفة ، وقد انتهت هذه المنازلة بنصرة بعض الأعراب الكسائي ضد سيبويه الذي شعر وكأنه أخراج جهود قرن كامل من الدراسات اللغوية المتعددة لعلماء البصرة ، وقد حل السخاوي (ت ٦٤٣هـ)

(١٢٤٥م) موقف سيبويه فقال : «فإماماً أن يكون سيبويه قد بلغته هذه اللغة فلم يقبلها ، ولا عرج عليها ، لأنَّه ليس كُلُّ ما سمع منه - أي الأعرابي - أصلًا عنده للقبول منه والحمل عليه ، ألا ترى أنَّهم قد حكوا أنَّ من العرب من ينصب بـ "الم" ويجزم بـ "الن" وـ "كِي" ، حكى ذلك اليعاني ، وليس ذلك مما يلتفت إليه»<sup>(١٦٦)</sup> ، وهذا ما جعل علماء البصرة يعدون العدة لرد الاعتبار كما في مناظرات البيزيدي والمازني والبردي مع الفراء وابن السكري وثعلب<sup>(١٦٧)</sup> .

وللأصممي مناظرات ومجالسات كثيرة يظهر فيها الخرص على التوثيق من صحة الرواية<sup>(١٦٨)</sup> .

### ٣- كتب الرد

تشكل كتب الرد على اللغويين والنحاة ظاهرة لافتة في تاريخ العربية ، لها جوانب متعددة ، منها أنها شكل من أشكال التحقق من صحة رواية ، أو صياغة ، أو قاعدة ، أو تفسير ، أو معنى ، وما شابه إلى ذلك ، وهي ظاهرة صحية تحافظ في الغالب على نقاء العلم من اختفاء الملاحظة أو الاستقراء أو التحليل أو التفسير ؛ لكنَّها قويةً متماسكاً غير متناقض ، مع أنها في أحيان قليلة بناءً مبنيًّا على الهوى والميل في المذهب أو الفكر .

ومن المشهورين بالرد على اللغويين والنحاة ابن درستويه عبد الله بن جعفر (ت ٩٥٨/٩٣٧) ، فله كتاب الرد على المفضل في الرد على الخليل في كتاب العين ، وصفه الققطني بأنه «كتاب مفيد» ، وكتاب الرد على ثعلب في اختلاف النحوين ، وكتاب الرد على ابن خالويه في الكل والبعض ، وكتاب الرد على الفراء في المعاني ، وكتاب الرد على أبي زيد البلخي في النحو .

ومن كتبه في الرد كتاب نقض الرواندي على النحوين ، وكتاب النصرة لسيبوه على جماعة النحوين ، وكتاب الانتصار لكتاب العين وأنه للخليل<sup>(١٦٩)</sup> .

وما رمى ابن درستويه اللغويين والنحاة في ردوده عن جهل ؛ إذ كان نحوياً جليلاً القدر مشهور الذكر جيداً التصانيف ، فتصانيفه في غاية الجودة والإتقان ، لكنَّه كان شديد الانتصار لمذهب البصريين في اللغة والنحو<sup>(١٧٠)</sup> .

وفي رَدَّ ابن ولاد أبي العباس أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ (ت ٣٢٢هـ / ٩٤٣م) على المبرد في كتابه "الانتصار لسيبوه على المبرد"<sup>(١٧٣)</sup> تيرز أهمية الود في تحمل آراء المبرد في تغليط سيبويه ، ذلك أنَّ ابن ولاد دَقَّ في أدلة المبرد فوجدها مفتقرة إلى السَّماع الصَّحيح ، أو النَّقل الدقيق عن العرب وعن سيبويه ، أو التفسير<sup>(١٧٤)</sup> ، لأنَّ المبرد كان في أوانِ الشَّبيبة ، فعندما نضجت خبرته في اللغة والنحو تراجع عما كتب واعتذر<sup>(١٧٥)</sup> .

#### ٤- اختبار الأعراب

لم يكن جمهور اللغويين والمعاهة يأخذون عن الأعراب إلَّا إذا وثقوا بسلامة لغتهم وفصاحتهم ، وكانوا يصلون إلى الثقة بطرق متباعدة ، كالانطباع ، أو معرفة مكان السكن ، أو المخالطة ، أو الاختبار<sup>(١٧٦)</sup> .

فابن جنَّى سأله يوماً أبا عبد الله الشجري الأعرابي ، فقال له : كيف تجمع (دَكَانَا)؟ فقال : دَكَاكِين . فقال : فسِرْحَانَا؟ قال : سِرَاحِين . فقال : فقُرْطَانَا؟ قال : قِرَاطِين . فقال : فعُثْمَانَا؟ قال : عُثْمَانُون . فقال له ابن جنَّى : هلاً قلت أيضاً عُثْمَانِين؟ فقال أبو عبد الله : أَيُّشِ عُثْمَانِين أرأيت إنساناً يتكلَّم بما ليس من لغته ، والله لا أقولها أبداً<sup>(١٧٧)</sup> .

وسأله ابن جنَّى أبا عبد الله الشجري ومهما ابْنَ عَمْ لَه دونه في الفصاحة ، وكان اسمه غصنا ، فقال لهما : كيف تحرَّقان (حمراء)؟ فقالا : حُمَيْرَاء . فقال : فسُوداء؟ قالا : سُوَيْدَاء . ووالى من ذلك أحْرَفَا وهم يجيئان بالصواب ، ثمَّ دَسَّ في ذلك (علباء) ، فقال غصن : عُلَيَّباء ، وتبَعَه الشجري ، فلَمَّا هُمْ بفتح الباء تراجع كالذَّعور ، ثمَّ قال : آه ، عُلَيَّبيَ ، ورَامَ الضمة في الباء<sup>(١٧٨)</sup> .

وسأله أبو عمرو بن العلاء أبا خيرة الأعرابي عن قول العرب : "استأصل الله عرفاتهم" ، فتصبَّ أبو خيرة النساء من (عِرَفاتِهم) ، فقال له أبو عمرو : هيهات أبا خيرة ، لأنَّ جلدُك . وذلك أنَّ أبا عمرو استضعف التصبَّ بعدمِ ما سمعها منه بالجر<sup>(١٧٩)</sup> .

ونقل الفراء عن أبي الجراح الأعرابي أنه قال في كلامه : ما منْ قوم إلَّا وقد سمعنا لغاتهم ، ينصب النساء ، ثمَّ رجع عن كلامه ، وعَدَ الفراء هذا الانحراف من التوهم<sup>(١٨٠)</sup> .

ويبدو أن النحاة لم يشقوا بكلام الأعراب بعد أن بدأ الانحراف اللغوي يظهر في  
كلامهم ، فتوقفوا عن الاحتجاج بعد القرن الهجري الرابع .

فالشرح اللغوية للنصوص الأدبية ، ومحالس العلماء ، وكتب الرد ، واختبار  
الأعراب ، كانت في وجهٍ من وجهها وسائل علمية استعان بها نحاة العربية في تحمل  
استقرارهم وتوسيعه والتحقق من قائمته بدرجة مرضي عنها من البحث العلمي الصحيح ،  
والتفكير العلمي السليم ، لكي تكون مسالكهم في تحليل المادة المستقرة مرتکزة على  
أساس علمي قوي .

## هواش الفصل الأول

- (١) انظر في التحيز اللغوي بحث الدكتور حمزة بن قبلان المزني ، التحيز اللغوي : مظاهر وأسبابه ، مجلة جذور ٥ ، ٢٠٠١ م ، ص ٥٤-١٢٩ ، ثم أنعم النظر في تناوله العلمي لشأن التحيز العربي في ضوء التحيز اللغوي ، ص ٩٣-١٠٠ .
- (٢) انظر : محمود فجال ، الإصلاح في شرح الأفتراح ، ص ٩١-٩٢ .
- (٣) انظر في الصلات بين العرب وغيرهم قبل الإسلام ما كتبه الدكتور علي أبو المكارم في كتابه : تقويم الفكر النحوي ، ص ١٤-٢٧ .
- (٤) انظر : ابن سلام ، طبقات فحول الشعراء ، ص ١١ .
- (٥) انظر كتب السيرة النبوية في ذكر إرضاع حليمة السعدية الرسول - صلى الله عليه وسلم - وحديث افتخاره عليه الصلاة والسلام بفضاحته الذي ذكره أبو الطيب الخليبي ، في كتابه : مراتب التحويين ، ص ٦ .
- (٦) أبو حيان الغناطي ، البحر المحيط ، ج ١ ، ص ١١٠ .
- (٧) انظر : المصدر السابق ج ١ ، ص ١١٠ .
- (٨) انظر : ناصر الدين الأسد ، مصادر الشعر الجاهلي ، ص ٥٠-٥٢ .
- (٩) المرجع نفسه ، ص ٥١ .
- (١٠) انظر : المرجع نفسه ، ص ٥١ .
- (١١) الخدش : الأثر ، وأنوش هو أنوش بن شيث بن أدم ، والمثل يُضرب فيما قدم عهد ، ومعناه أنَّ أنوش أول من كتب وأثر بالخط في المكتوب . انظر : الميداني ، مجمع الأمثال ، نسخة محمد محبي الدين عبدالحميد ، معج ١ ، ص ١٩ .
- (١٢) انظر : جواد علي ، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، ج ٩ ، ص ٤٩ .
- (١٣) الطبرى ، تاريخ الرسل والملوك ، ج ٤ ، ص ٢٠ ، والخبر عند الدكتور الأسد في كتابه : مصادر الشعر الجاهلي ، ص ٥١ .
- (١٤) أبو حيان الغناطي ، البحر المحيط ، ج ١ ، ص ١١٠ .
- (١٥) انظر مختصر تفسير ابن كثير ، ج ٣ ، ص ٢٥٤-٢٥٦ .
- (١٦) جاءت القصة بروايتين مختلفتين في اللفظ لكن المعنى متقارب . انظر القصة عند أبي حيان الغناطي ، البحر المحيط ، ج ١ ، ص ١١٠ ، ج ٨ ، ص ٢٦٦ .
- (١٧) تفكير الدكتور جواد علي قبلنا في هذا الأمر . انظر كتابه : المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، ج ٩ ، ص ١٧ .
- (١٨) ليس من شرط اللغة المسيطرة أن تكون الأرقى والأقوى في معايس علم اللغة ، إذ إنَّ لسيطرة لغة ما وشيوعها أسباباً غير لغوية كالقوة الاقتصادية والسياسية ، ولهذا قد تجد شيئاً من الشاذ

في العربية أو الضميف عند النحاة ، وهو في الحقيقة الأصل التاريخي أو الوجه الأكثر انسجاماً مع نواميس اللغة .

- (١٩) انظر : ديوانه ، ص ٩٣ .
- (٢٠) انظر : ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ، ص ٨٣ .
- (٢١) انظر : حمزة بن قيلان المزني ، التحيز اللغوي ، مجلة جذور ، ع ٥ ، ٢٠٠١ م ، ص ٩٨ .
- (٢٢) انظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج ١ ، ص ٢٦٩ .
- (٢٣) انظر : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٧٥ .
- (٢٤) انظر : ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص ١٠ .
- (٢٥) أبو حيان الغناطي ، البحر الخيط ، ج ٦ ، ص ٢١١ .
- (٢٦) انظر الخبر عند ابن سعد في الطبقات الكبرى ، ج ٢ ، ص ٢٢ . وراجع ربطه بصلة الكتابة في العصر الجاهلي عند أستاذنا الدكتور ناصر الدين الأسد في كتابه : مصادر الشعر الجاهلي ، ص ٥٢-٥٤ .
- (٢٧) راجع آية الدين من سورة البقرة ، آية رقم ٢٨٢ .
- (٢٨) انظر كتابه ، ج ١ ، ص ١٤-١١٠ .
- (٢٩) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٠٨ .
- (٣٠) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٤ .
- (٣١) انظر كتابه ، ص ٢٤٥-٢٧٩ .
- (٣٢) المصدر نفسه ، ص ٢٧٨ .
- (٣٣) انظر تعریف هذه الأحادیث في حواشی التحقیق على کتاب الطوفی ، الصمعة الفضیلیة ، ص ٢٣٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ .
- (٣٤) انظر : حمزة بن قيلان المزني ، التحيز اللغوي : مظاهره وأسبابه ، مجلة جذور ، ع ٥ ، ٢٠٠١ م ، ص ٧٥-٧٩ .
- (٣٥) المرجع نفسه ، ص ٩٤ .
- (٣٦) الطوفی ، الصمعة الفضیلیة ، ص ٢٦٦ .
- (٣٧) انظر : حمزة بن قيلان المزني ، التحيز اللغوي : مظاهره وأسبابه ، مجلة جذور ، ع ٥ ، ٢٠٠١ م ، ص ٩٨ .
- (٣٨) انظر رواية أبي بكر الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ج ١ ، ص ٢٩ .
- (٣٩) انظر بعض الروایات بصیغة مباینة عند : السیرافی ، أخبار النحوین البصیرین ، ص ٣٤ . وأبی البرکات الأنباری ، نزهة الآلیاء ، ص ١٧-١٩ ، ٢١-٢٢ . والقطنی ، إبانہ الرواۃ ، ج ١ ، ص ٣٩-٤٤ . والطوفی ، الصمعة الفضیلیة ، ص ٢٢٧-٢٣١ .
- (٤٠) انظر : السیرافی ، أخبار النحوین البصیرین ، ص ٢٥-٢٦ . والسيوطی ، الاخبار المرؤۃ في سبب وضع العربية ، ضمن کتاب رسائل في الفقه واللغة ، ص ١٦٧ .

- (٤١) انظر: **السيوطى**، **الأخبار المروية في سبب وضع العربية** ، ص ١٦٧ .
- (٤٢) جواد علی ، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، ج ٩ ، ص ٤٥ . وانظر في اختلاف الباحثين في تحقيق هذه الروايات الدراسات الآتية :
- علي أبو المكارم ، **تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري** ، ص ٢٢-٧٩ .
  - محمد خير الحلواني ، المفصل في تاريخ النحو العربي ، ج ١ ، ص ٣٧-٦١ .
  - السيد حسن الصدر ، **تأسیس الشیعة لعلوم الإسلام** ، ص ٤٠-٦١ .
  - السيد هاشم محمد ، **أبو الأسود الدؤلي** ، ص ١٣٤-١٤٥ .
  - عصام نور الدين ، **تاريخ النحو : المدخل** ، ص ١٢-٧٣ .
  - كمال إبراهيم ،  **واضح النحو الأول** ، مجلة البلاغ ، ع ٨ ، ١٩٦٧ م ، ص ١٥-٢١ .
  - ع ١٠ ، ٢٢ ، ص ٣٢-٣٥ .
- (٤٣) محمود سليمان ياقوت ، **أصول النحو العربي** ، ص ٣٢-٣٣ . وانظر كتاب : **لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم للقاسم بن سلام** ، وقد جاء على الفلاف أنها رواية عن الصحابي الجليل ابن عباس رضي الله عنهما .
- (٤٤) انظر: عصام نور الدين ، **تاريخ النحو ، المدخل** ، ص ٨٧-٨٨ .
- (٤٥) أبو البركات الأنباري ، **نزهة الألباء** ، ص ٢٢ .
- (٤٦) انظر: **القططى** ، **إباء الرواة** ، ج ١ ، ص ٥٦ . والسيد هاشم محمد ، **أبو الأسود الدؤلي** ، ص ١٦٣ .
- (٤٧) محمد التجي الصيادي ، التعریف وتنسیقہ في الوطن العربي ، ص ٤٢ .
- (٤٨) انظر: **الزجاجي** ، **محالس العلماء** ، ص ٤٢-٤١ ، ٢٥٥-٢٥٦ ، ١٠-٨ .
- وانظر ما كتبه الدكتور سامي عابدين عن الانجذابات اللغوية والبلاغية في قصر المأمون ، ص ٢٨١-٣٩ .
- (٤٩) أبو البركات الأنباري ، **نزهة الألباء** ، ص ٦١ .
- (٥٠) المصدر نفسه ، ص ٦٩ .
- (٥١) انظر: **القططى** ، **إباء الرواة** ، ج ٤ ، ص ١٦ .
- (٥٢) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ١٥ .
- (٥٣) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٩ . وللتوضیح في تعلیل كتاب الحدود للفراء ، انظر كتابنا : **نظريۃ الأصل والمفرع في النحو العربي** ، ص ٣٨-٤٣ .
- (٥٤) انظر: **التهانوي** ، كتاب اصطلاحات الفنون ، مادة (الاستقراء) .
- (٥٥) انظر: علي أبو المكارم ، **أصول التفكير النحوی** ، ص ٢٧٥-٢٧٦ . ومحمد خير الحلواني ، **الخلاف النحوی** ، ص ٦١-٦٩ .
- (٥٦) انظر كتابه : **مدخل إلى فقه اللغة العربية** ، ص ١٢٤ .
- (٥٧) انظر كتابه : **من تاريخ النحو العربي : دراسة ونصوص** ، ص ٢٨-٣٩ .

- (٦٨) انظر كتابه : من أسس علم اللغة ، ص ٢١٧ .
- (٦٩) انظر ترجمة الدكتور حمزة بن قيلان المزياني لكتابه : مدخل إلى اللغة واللسانيات ، في مجلة كلية الأداب ، جامعة الملك سعود ، ١٩٨٧ م ، ع ١٤ ، مع ١٤ ، ص ١٨٩ .
- (٧٠) لهذا عذر الدكتور حمزة بن قيلان المزياني تعميم النهاة . انظر كتابه : مراجعات لامية ، ج ٢ ، ص ٢١٩-٢٢٠ .
- (٧١) انظر كتابنا : نظرية الأصل والفرع في التحوّل العربي ، ص ١٤٥-١٤٦ .
- (٧٢) نسبة الكلمات غير العربية في أصلها في اللغة العربية ٢٠٪ حسب تقدير الأب رفائيل نحالة اليسوعي ، بينما تصل نسبة الكلمات غير الفرنسية في أصلها ٥٥٪ من اللغة الفرنسية حسب تأكيد باحث لغوي محدث .
- انظر : الموسوعة العربية العالمية ، ج ٢١ ، ص ١٣٢ ، مادة اللغة العربية .
- (٧٣) انظر كتابه : المبني في التحوّل ، ج ١ ، ص ٥٣-٥١ .
- (٧٤) انظر كتابه : الخصائص ، ج ٢ ، ص ٣١ .
- وانظر : حمزة بن قيلان المزياني ، التحرير اللغوي . مظاهره وأسبابه ، مجلة جذور ، ع ٥ ، م ٢٠٠١ ، ص ٩٦-٩٥ . ومحمد إبراهيم عبادة ، عصور الاحتجاج في التحوّل العربي ، ص ٧٦-٧٨ .
- (٧٥) انظر كتابه : الخصائص ، ج ٢ ، ص ٧ .
- (٧٦) القبطي ، إحياء الرواية ، ج ٤ ، ص ١٢٢ .
- (٧٧) نقل النص السيوطي في الاقتراح .
- انظر شرحه للدكتور محمود فحال ، الإصلاح في شرح الاقتراح ، ص ٩١ .
- (٧٨) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ١٥ ، ص ٤١٦ .
- (٧٩) انظر : كتاب المعرفة ، ص ١٤٧ .
- (٧٠) توصل إلى هذه النتيجة غير واحد من الباحثين المعاصرین . انظر مثلاً :
- علي أبو المكارم ، أصول التفكير التحوي ، ص ٥٢-٥٥ .
  - محمد إبراهيم عبادة ، عصور الاحتجاج في التحوّل العربي ، ص ٢٢٠-٢٤١ .
  - محمد خليفة الدناع ، التحرير اللغوي ، ص ١٧١-١٧٣ .
- (٧١) انظر : الكتاب ، ج ١ ، ص ٤١٤ .
- (٧٢) المجاز ليس قبيلة بل منطقة فيها عدة قبائل وهي القبائل التي تعيش بين ساحل البحر الأحمر الشرقي وسلسلة الجبال العربية في الجزيرة العربية .
- (٧٣) انظر كتابه : ج ٤ ، ص ٤٧٣ .
- (٧٤) انظر : المصدر السابق في فهارس الكتاب .
- (٧٥) انظر الانتماءات التي جرتها هذه القولة على الاستقراء التحوي في كتاب صديقى الدكتور سعيد الزبيدي ، القياس في التحوّل العربي ، ص ٤٩ . إذ أورد آراء ثلاثة من الباحثين في الاستقراء التحوي .

- (٧٦) انظر كتابها : **البحث العلمي** : أساساته النظرية ومارسته العملية ، ص ٣٠٧ .

وانظر : محمد عبيدات وزملاءه : **منهجية البحث العلمي** ، ص ٩٧ .

(٧٧) انظر : المراجعين السابقين في الصفحات المشار إليها نفسها .

(٧٨) انظر : تيرنس مورن وكريستين كارلنج ، **فهم اللغة** ، ص ٤٤ .

(٧٩) انظر : **الخصائص** ، ج ١ ، ص ٢٤٤-٢٤٥ .

(٨٠) تيرنس مورن وكريستين كارلنج ، **فهم اللغة** ، ص ٤٣ .

(٨١) انظر : ص ٢٥ .

(٨٢) تيرنس مورن وكريستين كارلنج ، **فهم اللغة** ، ص ٤٣ .

(٨٣) انظر : الإرشاد إلى علم الاعراب ، ص ٣٩ من دراسة المحقق .

(٨٤) المصدر نفسه ، ص ٣٩ من دراسة المحقق ، وقد ذكر شواعد أخرى على التصريح بالاستقراء .  
انظر ص ٤٠-٣٩ من الدراسة .

(٨٥) انظر بحثنا : **المثال التحوي في كتاب سيبويه بين الدلالة الاجتماعية والقاعدة التحوية** ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية العربية ، ع ٢٠ ، ٢٠٠١ م ، ص ٣٤٧-٣٧٠ .

(٨٦) انظر بحثنا : **التفكير الرياضي في نظرية التحو العربي** ، **نظريّة التباديل الرياضيّة أثوذجاً** ، مجلة دراسات ، الجامعة الأردنية ، ٢٠٠١ م .

(٨٧) للتوسيع في **فلسفة الشاهد في العربية** . انظر : محمد خليفة الدناع ، **التطريز اللغوي** ، ص ٢٠١-٢٠٤ .

(٨٨) انظر كتابه : **الإبانة في اللغة العربية** ، ج ١ ، ص ٢٨-٣٩ .

(٨٩) **الخصائص** ، ج ٢ ، ص ١٧ .

(٩٠) انظر : **الخصائص** ، ج ٣ ، ص ٢٧٥-٢٨٥ .

(٩١) معاني القرآن ، ج ٢ ، ص ٢١٦ .

(٩٢) الكتاب ، ج ٢ ، ص ١٥٥ .

(٩٣) انظر كتابه : **أسس علم اللغة** ، ص ٢٦٠ .

(٩٤) انظر : ابن جني ، **الخصائص** ، ج ٢ ، ص ٢٧٦ .

(٩٥) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١ .

(٩٦) انظر : المرادي ، الجنى الدانى ، ص ٢٦ .

(٩٧) قراءات في **فلسفة العلوم** ، ص ٥٠٣ .

(٩٨) **الخصائص** ، ج ٢ ، ص ١٥ .

(٩٩) انظر : ج ١ ، ص ٥٣ ، ٧١ ، ١١٠ ، ٩٢ ، ٧٤ ، ٢٢٠ ، ٣٠٩ ، ٣٠٤ ، ٢٩٩ ، ١٨٢ ، ١٢٤ ، ٧١ ، ١١٨ ، ٣١٩ ، ٣٥٩ ، ٣٤٥ ، ٢٢٦ ، ١٥٧ ، ٢٨٥ ، ٢٩٤ ، ٣٠٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٠ ، ٥٠٣ .

(١٠٠) انظر : ج ٣ ، ص ٣١٢-٣٢٢ .

(١٠١) المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣١٢ .

- (١٠٢) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٨٦ .
- (١٠٣) انظر كتابه ، التفكير الملحمي ، ص ٢٩٢ .
- (١٠٤) انظر : ابن عاشر ، تاريخ دمشق ، ج ٢٥ ، ص ١٨١ ، ١٨٢ .
- (١٠٥) جمع له الدكتور إميل بديع يعقوب أكثر من أربعين شاهداً في اللغة وال نحو .  
انظر موسوعته : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، مجل ١٤ ، ص ٣٥٧-٣٥٨ من الفهارس .
- (١٠٦) انظر : السيرافي ، أخبار النحوين البصريين ، ص ٣٩ . وأبو البركات الأنباري ، نزهة الآباء ، ص ٢٤-٢٢ . والقطبي ، إنماء الرواة ، ج ٢ ، ص ٢٤٤ .
- (١٠٧) الزيدى ، طبقات النحوين واللغويين ، ص ٢٢ . وأبو البركات الأنباري ، نزهة الآباء ، ص ٢٦ .  
وانظر في دوره في النحو العربي : عبد العال سالم مكرم ، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، ص ١٠٢-١٢٩ .
- (١٠٨) الزيدى ، طبقات النحوين واللغويين ، ص ٤١ . وأبو البركات الأنباري ، نزهة الآباء ، ص ٢٠-٢٨ .
- (١٠٩) القطبي ، إنماء الرواة ، ج ٢ ، ص ٣٧٥ .  
وانظر : حسن خميس الملح ، نظرية الأصل والفرع ، ص ٣٧-٣٦ . ومحمد خير الخلواني ، المفصل في تاريخ النحو العربي ، ص ١٥٧-١٧٢ .
- (١١٠) المصادر ، ج ١ ، ص ٩٨ .
- (١١١) القطبي ، إنماء الرواة ، ج ٢ ، ص ٣٧٥ .
- (١١٢) الزيدى ، طبقات النحوين واللغويين ، ص ٣٥ .
- (١١٣) المصدر نفسه ، ص ٣٥ .  
وانظر : عبد العال سالم مكرم ، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، ص ١٧٩-٢٦٩ .
- (١١٤) انظر في مكانته كتاب أستاذي الدكتور جعفر عبابنة ، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي .
- (١١٥) انظر : حسن خميس الملح ، تاريخ النحو العربي شعراً : دائرة أبي حيّان الفرناطي ، مجلة تراث ، الإمارات العربية المتحدة ، ع ١٤٠٠ ، ٢٠١٠ ، ص ٢٨-٣٠ .
- (١١٦) انظر : القاضي الفضل ، تاريخ العلماء النحوين ، ص ١٠٩-١١١ . والقطبي ، إنماء الرواة ، ج ٢ ، ص ٣٤٦-٣٦٠ .
- (١١٧) عبد العال سالم مكرم ، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، ص ٢٧٢ . وللتوسيع راجع الكتاب نفسه ، ص ٢٧٠-٢٨٩ .
- (١١٨) السيرافي ، أخبار النحوين البصريين ، ص ٥١ .
- (١١٩) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج ١٢ ، ص ١٢٢ . وأبو البركات الأنباري ، نزهة الآباء ، ص ٥١ .

- (١٢٠) أبو البركات الأبياري، نزهة الآباء، ص ٥٩.
- (١٢١) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ١٠٧.
- (١٢٢) انظر ترجمته التي أوردها أبو البركات الأبياري في كتابه: نزهة الآباء، ص ٦٩-٧٢.
- (١٢٣) انظر: القسطنطيني، إنباء الرواة، ج ٢، ص ٢١٩.
- (١٢٤) أبو البركات الأبياري، نزهة الآباء، ص ٨١.
- (١٢٥) انظر: معاني القرآن، ج ٢، ص ٢٢.
- (١٢٦) سير أعلام التبلاء، ج ١٠، ص ١٧٥.
- (١٢٧) المصدر نفسه، ج ١١، ص ١٧٧.
- (١٢٨) أبو البركات الأبياري، نزهة الآباء، ص ١٠٠.
- (١٢٩) المصدر نفسه، ص ١٠١.
- (١٣٠) انظر: نوادر أبي زيد، المقدمة.
- (١٣١) انظر كتابه: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص ٧١-٧٧.
- (١٣٢) انظر: مادبوي، أساس علم اللغة، ص ١٢٠.
- (١٣٣) السراجي، أخبار التحويين البصريين، ص ٦٨.
- (١٣٤) أبو البركات الأبياري، نزهة الآباء، ص ٩٠.
- (١٣٥) الربيدي، طبقات التحويين واللغويين، ص ١٦٨.
- (١٣٦) القسطنطيني، إنباء الرواة، ج ٢، ص ١٩٨.
- (١٣٧) أبو البركات الأبياري، نزهة الآباء، ص ٧٧-٧٨.
- (١٣٨) المصدر نفسه، ص ٨٠.
- (١٣٩) الربيدي، طبقات التحويين واللغويين، ص ٩٧.
- (١٤٠) المصدر نفسه، ص ١٠١.
- (١٤١) المصدر نفسه، ص ١٠٩-١١٠.
- (١٤٢) المصدر نفسه، ص ١٤١.
- (١٤٣) المصدر نفسه، ص ١٤٧.
- (١٤٤) انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٢، ص ١٦٠.
- (١٤٥) فؤاد زكريا، التفكير العلمي، ص ٢٩٤.
- (١٤٦) انظر: رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: سياساته النظرية ومارسته العملية، ص ٣٢.
- (١٤٧) الزجاجي، مجالس العلماء، ص ٢٢.
- (١٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٢-٢٤٣.
- (١٤٩) انظر ترجمته في كتب التراجم.
- (١٥٠) معاني القرآن، ج ٢، ص ١٢٧.
- (١٥١) ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٣١٥.
- (١٥٢) انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٠٧، ج ٣، ص ٢٩٠.

- (١٥٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢١٣.
- (١٥٤) معاني القرآن، ج ١، ص ١٩.
- (١٥٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٢٢.
- (١٥٦) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١١١.
- (١٥٧) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٨٤.
- (١٥٨) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٦٢.
- (١٥٩) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٩.
- (١٦٠) انظر: فؤاد زكريا، التفكير العلمي، ص ٢٩٤-٢٠٣.
- (١٦١) انظر: محمد بن عاصم الغناطي، جنة الرضا في الشليم لما قدر الله وقضى، ج ١، ص ١٠٨.
- (١٦٢) انظر كتابه: ضرورة العلم، ص ١٨٤.
- (١٦٣) انظر: السيوطي، بقية الوعاة، ج ٢، ص ٧٤.
- (١٦٤) انظر: ص ٣٦١-٣٦٢.
- (١٦٥) انظر: المثل السائر، ج ١، ص ٤٨٠. وانظر للتوسيع كتاب الدكتور عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد الأدبي، ص ٩-٤٠.
- (١٦٦) انظر: الزجاجي، مجالس العلماء، ص ١-٤.
- (١٦٧) المصدر نفسه، ص ١٦٩-١٧٠.
- (١٦٨) قبل إن المنازرة كانت بحضور الرشيد.
- انظر: الزجاجي، مجالس العلماء، ص ٨٠-١٠٠. والخواوي، سفر المسادة وسفر الإغادة، ج ٢، ص ٥٤٩.
- (١٦٩) انظر في المنازرات كتاب صديقنا الدكتور: وحيم جبر أحمد الحسناوي، المنازرات اللغوية والأدبية في الحضارة العربية الإسلامية، ص ٨٩-١٠٣.
- (١٧٠) انظر: المرجع السابق، ص ١٢٥-١٢٢.
- (١٧١) انظر ترجمته التي أوردها القبطي في كتابه: إباء الرواة، ج ٢، ص ١١٣-١١٤.
- (١٧٢) انظر المصدر نفسه، ج ٢، ص ١١٢.
- (١٧٣) انظر: الاتصار لبيه على المبرد، ص ٤٧، ٤٨، ٥٤، ٥٢، ١٥١، ١١٦.
- (١٧٤) انظر: ابن جنّي، الخصائص، ج ٢، ص ٢٩٠.
- (١٧٥) انظر في اختبار الأعراب وموقف اللغويين والمنحة منهم:  
 - محمد عبد، الرواية والاستشهاد باللغة، ص ٣٠-٤٢.  
 - عبد الحميد الشلقاني، الأعراب الرواة، ص ٩٧-١٢١.
- (١٧٦) انظر: الخصائص، ج ١، ص ٤٤٢.
- (١٧٧) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٨.
- (١٧٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٥.
- (١٧٩) انظر: معاني القرآن، ج ٢، ص ٩٣.

## **الفصل الثاني**

---



## التحليل التحوي

مع أن التحليل في الهرم النظري للتفكير الباحثي العلمي يتلو الاستقراء إلا أنه في الممارسة العملية قد يتداخل مع الاستقراء والتفسير، وهذا التداخل في النحو العربي ناتج طبيعي؛ ذلك أن مرحلة الاستقراء امتدت إلى القرن الرابع الهجري عند بعض النحاة مع أن التأليف النحوي الذي تظهر فيه ظواهر الاستقراء والتحليل والتفسير ظهر في القرن الثاني الهجري؛ لأن الاستقراء لم يكن دفعه واحدة، وكل ذلك التحليل والتفسير، فقد حصل تداخل حميد، إذ كان اختباراً موضوعياً للاستقراء والتحليل والتفسير، تكرر غير مرّة حتى اتّخذ النحو العربي شكله الموروث في القرن الرابع الهجري فيما أرجح، فالاستقراء في حقيقته استقراءات، والتحليل تحليلات، والتفسير تفسيرات.

والتحليل تنظيم رياضيٌّ لمعطيات الاستقراء بفرز هذه المعطيات فرزاً هرمياً من العام إلى الخاص، ومن البسيط إلى المركب بتحويل المعطيات من عناصر متباعدة في مجموعة كلية إلى صفات مشتركة في مجموعات جزئية، تتحلّ صفةً صفةً، أي مجموعة مجموعة، لكي تتحول الصفة إلى معيار رمزيٍّ مجرد بسيط يدلّ على موصوفٍ غير رمزيٍّ هو مادة الاستقراء، وهذه الدلالة الاستلزمائية هي القوة التي تجعل المعيار مُؤلِّداً لنماذج كثيرة تشبه الموصوف، وإن لم تكن خصمه، فإذا كانت صيغة "فاعل" مصححة من غير إعلالٍ هي الصفة المشتركة للكلمات: "ضارب، لاعب، عامل، كاتب، شارب" فإن إعمال هذه الصفة المشتركة - صيغة فاعل - على الكلمة (زمن) سينتاج كلمة "زامن"، وهي كلمة مُشاكِلة في شكلها العام للكلمات السابقة، لكنها لم تكن منها.

إذن، فمادة التحليل هي الاستقراء، لكن نتائجه أكبر من مادة الاستقراء، لأن منطاد التحليل لا يستطيع أن يرتفع فوق منطقة الاستقراء ويطير إلى غيرها إلا إذا حول مادة الاستقراء إلى شيء يخفّ وزنه وتزداد قيمته، وهو المعيار.

لعل أصعب شيء في بناء العلوم تحديداً القاعدة المركزية الأولى في التحليل، إذ إن القواعد الأخرى الصغرى ستنتكى عليها، وتشتَّتُ منها، وإذا كان الصواب فيها يعكس

قدرة العلم ، فإن الخطأ فيها ، ولو كان بسيطاً مُؤذنًّا بانهيار ذلك العلم ، ولو بعد حين ، لهذا تُعدّ القسمة الثلاثية المعروفة للكلمة في العربية : الاسم والفعل والحرف أهم قاعدة تحليلية في النحو العربي ، إذ يدخل منها متعلمو العربية إلى عالم النحو العربي ، ومُحال أن يفهم النحو العربي من لم يميز بين الاسم والفعل والحرف ؛ لأن أبواب النحو كلها قائمة عليها .

## اللغة وسيلة

تبين المشتغلون بالعربية أن اللغة وسيلة يستعملها الناس للتتفاهم والتواصل فيما بينهم ، والأصل في الوسائل في الفكر الإسلامي تحقيق النفع ، وهذا الذي يجعل اللغة عند المسلمين - على الأقل - وسيلة نفعية ؛ لهذا نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن سجع الكهان أو سجع الأعراب كما في رواية أخرى ، ففي الحديث الذي رواه مسلم «أن أبا هريرة قال : افتنلت امرأة من هذيل ، فرمي إحداهما الأخرى بحجر ، فقتلتها وما في بطنه ، فاختصموا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية جنبتها غرة عبد أو وليدة ، وقضى بدية المرأة على عاقلتها وورثتها ولدتها ومن معهم ، فقال حمّل بن النابغة الهنّالي : يا رسول الله ، كيف أغير من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهله ، فمثل ذلك يُطلّ ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما هذا من إخوان الكهان من أجل سجعه الذي سجع »<sup>(١)</sup> وفي رواية «سجع كسجع الأعراب»<sup>(٢)</sup> .

وذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم لهذا السجع راجع - فيما يظهر - إلى أن الساجع استعمل اللغة لغير تحقيق شرط النفع بالتتفاهم والتواصل ؛ إذ جاء بمؤثرات كلامية لا تزيد في المعنى شيئاً ، فتفتح اللغة في جهة المعنى ، فإذا كان السجع جزءاً من المعنى فهو محمود مقبول بل هو من مراقي البلاغة في العربية ، لكن العكس كلفة الكهان وأصحاب الحجب مذموم ، إذ لا تحدث به منفعة التواصل والتتفاهم على وجهها<sup>(٣)</sup> . والله أعلم .

وما دامت اللغة وسيلة تحقق النفع بالمعنى ، فإن النحو المبني عليها وسيلة تحقق النفع

بالمعيار ، لأنَّه من علوم الآلة ، فمما يبرر التحولية غاباتٍ بل وسائل لغاية حدتها الفاكهيَّ (ت ١٥٦٤ هـ / ٩٧٢ م) بقوله «وغايتها الاستعانة على فهم معاني الكتاب والسنَّة ، وسائلِ الفقه ، ومخاطبة العرب بعضُهم لبعض»<sup>(٤)</sup> ، فإذا كانت الوسيلة تحقق الغاية المطلوبة منها فهي وسيلة صحيحة علميًّا .

## الطريق إلى تقسيم الكلمة

لما كانت اللغة جيشاً ضخماً مبعثراً من الكلمات ، كان تنظيمُها الخطوة الأولى لبناء منظومة نحوية قوية ؛ إذ يُروى أنَّ عليًّا بن أبي طالب - رضي الله عنه - ألقى صحفة إلى أبي الأسودِ الْذَوِيِّ - إنَّ صحتَ - فيها : «الكلام كله ثلاثة أشياء : اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنتَ عن المسمى ، والفعل ما أنتَ به وفي رواية : ما أنتَ عن حركة المسمى ، والحرف ما أنتَ عن معنى وليس باسم ولا فعل وفي رواية : والحرف ما أوجد معنى في غيره ، وقيل في رواية ثالثة : والحرف أداة بينهما»<sup>(٥)</sup> .

يبدو أنَّ القسمة الثلاثية هي الخطوة الثانية في التحليل لا الأولى ؛ لأنَّها مبنية على صفتين : أولاًهما : المعنى ، وثانيتهما : حركته أي زمانه ؛ لأنَّ المعنى شرطٌ في الاسم والفعل ، فحصل الاشتراك في الصفة ، فاحتسب إلى الزمن ب夷ئة مخصوصة لإزالة الاشتراك بين الاسم والفعل ، على حين يبقى الحرف حالياً من صفاتي المعنى والزمن على الاجتماع والانفراد . وهذا يعني أنَّ الخطوة الأولى نظرياً هي المعنى .

## التمييز بالمعنى المفرد المستقل

المعنى المفرد المستقل ما لا يدلُّ جزء لفظه على جزئه<sup>(٦)</sup> فكلمة «حسن» لا يتحقق معناها إلا بتضامن حروف الحاء والسين والتون على الترتيب ، فليس لأي حرف منها القدرة على تحقيق معنى كلمة «حسن» جزئياً ولا كلياً ، فالمعنى المفرد لا يتجزأ إلى حروف لفظه كأنَّه جوهر ، وشروط المعنى المفرد هي :

أ- وجود مجموعة من حروف العربية .

ب- تحقق معنى من تضامن مجموعة الحروف .

### جـ- استحالة تجزئة المعنى حسب الحروف أو المقاطع .

فإذا كانت لدينا الكلمة (س) ذات المعنى (ع) المتحقق في مجموعة الحروف (ن)  
فإن (ن) ليست جزءاً من (ع) إذ (ع) عنصرٌ غير قابل للتجزئة على أي نحو ، وهذا يعني  
أنَّ المعنى المفرد أصغرُ وحدة صوتية ذات معنى مستقلَّ في الت構ـ.

ويُستدلَّ على المعنى المفرد بواحدة من الطريقتين الآتتين ، أو بهما معاً :

#### ١- المعنى المعجميَّ

كلُّ كلمة لها جذر في المعجم لها بالضرورة معنى يكفله ذلك الجذر ، لأنَّ المعجم  
مرجعيةً منتظمة في المعاني . ومعانِي المعجم البنية على جذوره إما أن تكون متحققة  
استعملاً مثل (حسن) من الجذر (ح ، س ، ن) أو أن تكون متحققة عقلاً لا استعملاً  
كما في الجذور والكلمات المهملة نحو (ديز) المقلوبة عن (زيد) فجذرها الافتراضي (د ،  
ي ، ز) لكنَّ هذا الجذر غير متحقق عملياً بانتظار المعنى الذي سيدخل فيه ، فلا ينفك  
عنه ، نحو الجذر (ب ، ن ، ك) الذي تحقق بالكلمة (بنك) مع ضرورة التفريق بين  
إمكانية وجود الكلمة وسبب معناها ، فكلمة (بنك) يمكن توليدها بالتبديل الرياضي  
بين حروف العربية ، لكنَّ هذا التوليد يبقى مهملاً إلى أن يطرأ سبب يجعله ذا معنى  
مفید .

ويَنْتَجُ عن اتحاد المعجم معياراً في فرز الكلمات أنَّ الكلمات المستقلة بالمعنى هي  
الأفعال جميعاً ، ومعظم الأسماء ، لأنَّ الأفعال في العربية من شرطها أن تكون على  
 الهيئة مخصوصة ، من فوائدها إمكانية الرد إلى جذر في المعجم . أمَّا الأسماء فأبنيتها  
كثيرة ، ولا يشترط فيها على التحقيق الرد إلى جذر في المعجم مثل أسماء الاستفهام ،  
وبعض الأسماء الأعجمية غير الجارية على أبنية العربية نحو "القططينية" .

#### ٢- المعنى الدلاليَّ

وهو أن تدلُّ الكلمة في أصل وضعها واستعمالها على معنى مستقلٍ يحصل بها ،  
فتكون الكلمة دالاً ، والمعنى مدلولاً عليه ، مثل الضمائر نحو : «أنا ، هو ، أنتم» فهي تدلَّ

على معنى ، لكنَّ هذا المعنى يتحقق بالاستعمال والتواطؤ لا بصيغة معجمية لها جذرٌ متفق عليه . ومثلها الكلمات الأعجمية غير الجارية مجرى الكلمات العربية في بنائها الصرفيَّ نحو : « ترشل ، برلين ، كوبنهاجن » وغيرها ، فهي أسماء لأنها تدلُّ على ما يعادل الاسم في العربية من حيث الإشارة ، والجنس ، وبعض الواقع الإعرابية كالفاعل والمبتدأ والمفعول به .

والمعنى الدلالي هو الذي يعوض عدم قدرة المعجم على حصر الأسماء جميعها فيه وفقَ بنائه الاستيفائية .

فباستعمال التمييز بالمعنى المفرد المستقل تكون الكلمات العربية على نوعين : كلمات ذات معنى مفرد مستقل ، وكلمات ليست ذات معنى مفرد مستقل .

النوع الأول ينضوي تحته الاسم والفعل ، والنوع الثاني لا ينضوي تحته إلا الحرف . وهذه النتيجة مفتقرة إلى معيار آخر لميزة الأسماء من الأفعال ، قال ابن عصفور : « اللفظ الذي يكون جزءاً كلام لا يخلو من أنْ يدلُّ على معنى أو لا يدلُّ ، وباطلَ الْأَيْدِلُ على معنى أصلاً فإنَّ ذلك عَبْثٌ . فإنْ دلَّ فإنما أنْ يدلُّ على معنى في نفسه أو في غيره ، فإنْ دلَّ على معنى في غيره فهو حرف »<sup>(٧)</sup> .

### التمييز بالبني الصرفي

البني الصرفي هيئَة حاصلة للكلمات ذات المعنى المعجمي المفرد المستقل ، وهي تضمُّ الأفعال ومعظم الأسماء ، وقد تبيَّنَ نحَاةً العربية أنَّ البني الصرفي يتَّحدُ في الدلالة مع الزمن تارة ، وينفكُّ عن هذا الاتِّحاد أخرى ، فسمُّوا الكلمات المعجونَ معناها بالزمن أفعالاً ، والكلمات المنفكَّة ببنائها عن الارتباط الدائم بالزمن أسماء ، قال ابن عصفور عن اللفظ المفرد المفيد : « وإنْ دلَّ على معنى في نفسه فلا يخلو أنْ يتعرَّض ببنيته لزمانٍ أو لا يتعرَّض ، فإنْ تعرَّض فهو الفعل ، وإنْ لم يتعرَّض فهو الاسم »<sup>(٨)</sup> .

فالطريق إلى القسمة الثلاثية فيها محظتان : المعنى ، والبني الدال على الزمن ، وباستعمال المعنى والزمن تكون قسمة الكلمات في العربية رُباعيَّة في التحليل الرياضي ، كما يأتي :

- ١) المعنى + الزمن
- ٢) المعنى - الزمن
- ٣) الزمن - المعنى
- ٤) - المعنى والزمن

التقسيم الأول متحقق في الفعل ، والتقسيم الثاني متحقق في الاسم ، والتقسيم الرابع متحقق في الحرف ، أما التقسيم الثالث فلا وجود له في العربية ؛ إذ مرّ أنَّ الزمن يُعرف بالبنية والهيئة ، وهذه البنية من خصائص المعاني المعجمية فلا وجود للزمن إلا في المباني المعجمية التي تدلُّ بالضرورة على المعنى ؛ فيصبح تمام القسمة السابقة :

- ١) المعنى + الزمن = الفعل
- ٢) المعنى - الزمن = الاسم
- ٣) الزمن - المعنى =  $\emptyset$
- ٤) - المعنى والزمن = الحرف

وقد أغرت هذه النتيجة العقلية المتفقة مع الاستقراء بعض النحاة فعمموها ؛ إذ قال المبرد : «فالكلام كله : اسم و فعل و حرف جاء لمعنى . لا يخلو الكلام - عربياً كان أو أعجمياً - من هذه الثلاثة»<sup>(٤)</sup> . وهذا التعميم في غير محله ، لأن اللغات تختلف في أنظمتها التحوية ، ومسالكها الصرفية والصوتية .

وخلُوِّ الحرف من العلامتين المميزتين للكلمة : المعنى المستقل والاقتران بالزمن تحديداً كافٍ<sup>(١١)</sup> ؛ لأنَّ عدم العلامة علامة .

### تقسيم الفعل بين المعنى والبني

لم يغب عن ذهن النحاة ، وهم يحللون مواد العربية أنَّ فيها كلمات تدلُّ بمعناها المعجمي على الزمن ، مثل : «غد ، والأمس ، واليوم ، والآن» ، وغيرها ، لكنَّ هذه الدلالة غير مرتبطة بالبني ، فكلمة "البارحة" يعني اليوم السابق على وزن اسم الفاعل نحو :

"الخاصة" لكنَّ الأوَّل يرتبط معناها بالزمن في حين تتعلَّم الثانية من الدلالَة المطردة على الزمن، فَيَبْحَثُ النَّحَاةُ عن المبنِي الملازِم للاقتران بالزمن، ووَجَدُوا بعثِتهم في وزن "فَعَلٌ" وتصاريُفها مع مراعاة حركة الغاء والعين التبديلية.

### الطريق إلى أقسام الفعل

من الأمور التي يدركها العقلُ البشريُّ بداهةً أنَّ الزَّمَن له ثلاثة أقسام: قم مضى وانتهى، وقُسْم حاضر، وقُسْم قادم في المستقبل، وقد عَبَرُوا عن هذه القسمة العقلية بمثال يألفه العرب، قال ابنُ عَيْشَ: «لَمَا كَانَ الْأَفْعَالُ مُسَاوِةً لِلزَّمَانِ، وَالزَّمَانُ مِنْ مَقْوِمَاتِ الْأَفْعَالِ تُوجَدُ عِنْدَ وُجُودِهِ، وَتَعْدُمُ عِنْدَ عَدَمِهِ اِنْقَسْطَتْ بِأَقْسَامِ الزَّمَانِ، وَلَمَا كَانَ الزَّمَانُ ثَلَاثَةً: مَاضٍ وَحَاضِرٍ وَمُسْتَقْبِلٍ، وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنَّ الْأَزْمَنَةَ حِرَكَاتُ الْفَلَكِ، فَمِنْهَا حِرَكَةُ مَضَتْ، وَمِنْهَا حِرَكَةُ لَمْ تَأْتِ بَعْدًا، وَمِنْهَا حِرَكَةٌ تَفَصَّلُ بَيْنَ الْمَاضِيَّةِ وَالْآتِيَّةِ، كَانَتِ الْأَفْعَالُ كَذَلِكَ: مَاضٍ وَمُسْتَقْبِلٍ وَحَاضِرٍ، فَالْمَاضِيُّ مَا عُدِمَ بَعْدَ وُجُودِهِ، فَيَقُولُ الْإِخْبَارُ عَنْهُ فِي زَمَانٍ بَعْدَ زَمَانٍ وُجُودِهِ... وَلَمَّا الْحَاضِرُ فَهُوَ الَّذِي يَصُلُّ إِلَيْهِ الْمُسْتَقْبِلُ وَسِرِيَّ مِنَ الْمَاضِيِّ، فَيَكُونُ زَمَانُ الْإِخْبَارِ عَنْهُ هُوَ زَمَانُ وُجُودِهِ... وَالْمُسْتَقْبِلُ مَا لَمْ يَكُنْ لَّهُ وُجُودٌ بَعْدًا، بَلْ يَكُونُ زَمَانُ الْإِخْبَارِ عَنْهُ قَبْلَ زَمَانٍ وُجُودِهِ...»<sup>(11)</sup>.

فالقسمة العقلية للزمن أمر يقره «النظر العلمي»<sup>(12)</sup>؛ لهذا لم يكن بدعاً أن يحلل النَّحَاةُ الأوَّلَى زَمَانَ الْفَعْلِ، وفي أذهانِهم هذه القسمة ليس يقصد إثباتها أو نفيها؛ إذ هي من بدانِهِ الأمور عند المشغليِّن بالعلوم.

وقد تبيَّنَ النَّحَاةُ من استقراءِ كلامِ العرب أنَّ الزَّمَنَ يَتَحدَّى شَكْلَيْن يَظْهُرُ فِيهِما:

الشكل الأوَّل: يقعُ فِيهِ تلازُّمٌ بين المبنيِ الصَّرْفِيِّ والاقترانِ بالزَّمَنِ، نحو: «ضرَبَ بِضَرْبٍ سَنْضَرِبٍ» فالوزنُ الصَّرْفِيُّ «فَعَلٌ يَفْعَلُ سَيْفَعَلٌ» ملازِمٌ للاقترانِ بالزَّمَانِ.

أما الشكل الآخر فلا يقعُ فِيهِ تلازُّمٌ بين المبنيِ الصَّرْفِيِّ والاقترانِ بالزَّمَنِ، فَيَتَحدَّى الشكلُ الصَّرْفِيُّ مع تصرُّفِين مُخْتَلِفِينٍ مِنْ حِيثِ الاقترانِ بالزَّمَنِ، نحوَ الكلمة «كاتب» في المثالين الآتيين:

- ما كاتب زَمَانٍ قصيدةً.

- ما كاتب مخططاً وهاديه الحججه والبرهان .

فكلمة "كاتب" الأولى ذات اقتران بالزمان جعلها تأخذ كالأفعال فاعلاً ومفعولاً ، في حين جاءت كلمة "كاتب" الثانية اسمًا منفكًا عن الاقتران بزمانٍ مُحصل مع أن الكلمتين على وزن صرفيٍ واحدٍ ، فالمبني مختلف والارتباط بالزمان مختلف .

إذ الفرق بين الشكلين اللذين يظهر فيهما الزمنُ في كلمات العربية متواطٌ بالتلازم بين المبني والزمن ، فهل هو شرطٌ في الفعل أم لا؟ ذهب جمهور النحاة إلى أنه شرط دائم ، وذهب الكوفيون إلى أنه ليس شرطاً دائماً ، فننجع عن المذهب الأول أنَّ اسم الفاعل اسم عَمِلَ أم لم يَعْمِلْ ، وننجع عن المذهب الثاني أنَّ اسم الفاعل العامل عمل فعله فعلٌ ويسميه الكوفيون بالفعل الدائم ، وبلحق به اسم المفعول<sup>(١٢)</sup> .

يبدو أنَّ رأيَ جمهور النحاة أسدٌ لأنَّه لا يستدعي النظر في كل اسم فاعل ونحوه ، هل هو عامل أم لا؟ لهذا ساد وانتشر .

وقد تبيّن النحاة أنَّ الفعل الدال على الحاضر والمستقبل قد يكون على مبني صرفيٍ واحدٍ ، نحو: الوزن "يَفْعُلُ" مثل "يَنْصُرُ" فهو صالح للحال والاستقال ، وملابسات السياق هي التي تحدد جهة الزمن ، فهذه مشكلة أولى .

وتبيّن النحاة أنَّ الفعل "ادرس" يدلُّ على زمنٍ بعد زمان التكليم فهو في حكم المستقبل ، والفعل "سيدرس" يدلُّ على المستقبل ، وبين الفعلين فرقٌ في المبني الصرفي عدا الفرق في التجوز ، فالاول طلب لشيء لم يحدث زمن التكليم ، والثاني طمع بشيء سيحدث في المستقبل ، فالاول إنشاء والثاني خبر . وهذه مشكلة ثانية .

وتبيّن النحاة أنَّ الفعل المضارع معربٌ تتغير حركة آخره رفعاً ونصباً وجزماً ، وهو في حالة الجزم على معنيين :

الأول : الإخبار إذا سُبق بأدوات الجزم باستثناء لام الأمر ولا النافية .

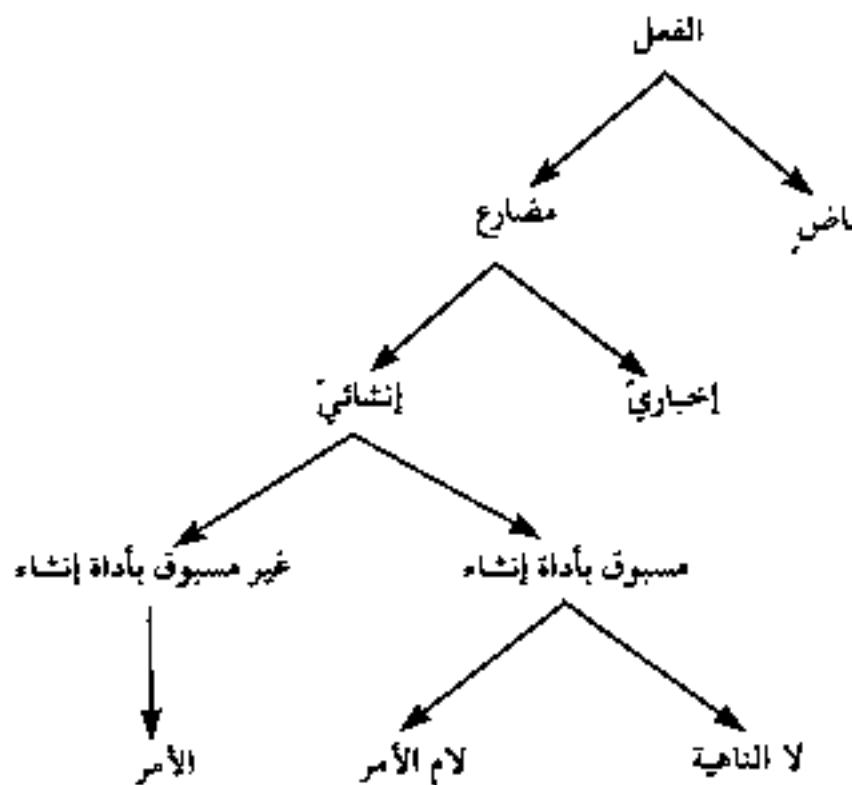
والثاني : الإنشاء إذا كان مسبوقاً بلام الأمر أو بلا النافية . وهذه مشكلة ثالثة .

وتدلُّ هذه التحليلات التي تبيّنها نحاة العربية في الفعل على ما يأتي :

- أ- ثمة إمكانية لدلالة المبني الواحد على الحال أو الاستقبال .
  - ب- ثمة فرق دلالي في الفعل غير الماضي يتمثل بانقسامه إلى خبر وإنشاء .
  - ج- لا يختص الزمن الحاضر بمعنى ما اختصاصاً دائماً .
  - د- مبني الزمن الماضي ومشتقاته التصريفية لا اشتراك فيه .

استخدم النهاية الناتجة السابقة في قسمة الفعل في العربية إلى قسمين هما :

- ١- الماضي وهو الذي يدل ببنائه على الزمن الماضي من حيث صناعة النحو .
  - ٢- المضارع وهو الذي يدل على الحاضر أو المستقبل ، وهو على شكلين اثنين :
    - ١- الفعل المضارع الإخباري ، وهو الذي يكون في حالة رفع أو نصب ، أما إذا كان مجزوماً فشرطه عدم افتراه بلام الأمر ، أو بلا النافية .
    - ٢- الفعل المضارع الإنساني ، وهو الذي يدل على طلب غير ناجز مثل الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر أو بلا النافية ، أو الدال على الطلب من غير أداة جزم ظاهرة ، وهو ما يسمى بفعل الأمر ، ففعل الأمر ليس مشتقاً من دلالة الزمن بل هو مشتق من فعل مضارع مجزوم دال على طلب ، كما في الشكل الآتي :



ويختصر النحو عادة خطاطة الشكل السابق بالقول المتدلول بين جمهورهم : «ال فعل : ماضٌ ومضارع وأمرٌ » ولعل الغاية التعليمية هي السبب في طي الخطوات السابقة على تشكيل الأمر وابتهاجه من المضارع مع أن صابط بناء فعل الأمر يدل على ارتباطه بالضارع المجزوم ؛ ذلك أنهم يقولون : «يُسْتَفْعَلُ الْأَمْرُ عَلَى مَا يُجْزَمُ بِهِ مَضَارِعَهُ ».

وقد يرتبط بالغاية التعليمية توسيع آخر يغفر لجمهور النحو اختصارهم أقسام الفعل بالثلاثية المعروفة ، وهو أن الإخبار والإنشاء من معانٍ النحو ؛ فإذا قدمت لطلبة العربية أحكام فعل الأمر معجونة بمعانٍ الأمر - وهو إنشاء طلبي - يمكن أن يحدث ليس عند الطلبة . وهذا اجتهاد يمكن أن يُقبل ، ويمكن أن يُرفض .

وتحت مشكلة تجده من تصنيف الفعل المضارع المسوق بلام الأمر أو بلا الناهية ، وفعل الأمر في خانة الإنشاء ؛ ذلك أن نفي الفعل «ادرس» «لا تدرس» باستعمال لا الناهية ، والفعل «ادرس» معادل في معناه للفعل «التدرس» المجزوم بلام الأمر ، فهل يعني هذا أن فعل الأمر ساري عليه حكم الفعل المضارع في الإعراب أم أنه منقطع عنه ؟

ربط الكوفيون فعل الأمر بالفعل المضارع فقالوا إنه مُغوب مجزوم بحرف جزم مقدر ، حذف لكترة الاستعمال على سبيل الاقتصاد والتخفيف . وربط جمهور النحو فعل الأمر بالنظرية العامة للفعل وهي قائمة على أن الأصل في الأفعال البناء ، ولا سيما أن عمل الحرف المختص بالفعل مقدراً من غير تعويض خلاف الأصل<sup>(١٤)</sup> .

قد يكون رأي الكوفيين صحيحاً من الناحية التاريخية والعملية ، لكن رأي جمهور النحو منسجم مع التصور الكلبي لعلم النحو .

إذن ، فالفعل على سبيل الإجمال : ماضٌ ومضارع وأمر ، وهي فئة غير متساوية بدقة للفئة العقلية للزمن ؛ لاحتمال دلالة المضارع على الحال الحاضر ، والمستقبل القادر .

وقد كانت الطريق إلى القسمة الثلاثية للكلمة ، والقسمة الثلاثية للفعل محفوفة مشكلة الشكل والمعنى ، لكن هذه المشكلة لم تُعِق النحو عن مواصلة جهودهم في بناء النحو العربي ، ذلك أن التفسير - وهو هرم التفكير العلمي - يتولى حل هذه المشكلة وغيرها بتفسير يجعلها منسجمة مع سائر أحكام النحو ومقولاته .

## تقنيَّ العلامات

من المتعارف عليه بين البشر تمييزُ الأشياء بعضها من بعض بعلامات فارقة تخصُّ الجزء لا الكلَّ، فتؤدي إلى توزيع الظاهرة الكلية على ظواهر فرعية جزئية ، لكلٍ منها علامة أو أكثر تميِّزها من غيرها من غير أن تفقدُها انتفاءها إلى الظاهرة الكلية . واللغة علامات تدلُّ على أوضاعٍ ومبانٍ ومغانٍ ، فكلمة (ضرب) بمعنويتها تدلُّ على معنى الضرب ، فهذه الكلمة علامة على معنى الضرب تعارفها مستعملو اللغة تعارفاً عُرفيَا اعتبراطياً ، أشار إليه عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ / ١٠٧٨م) في قوله : «فلو أنَّ واضع اللغة كان قد قال (ربض) مكان (ضرب) لما كان في ذلك ما يؤدي إلى الفساد»<sup>(١٥)</sup> .

فاللغة في الدلالة المفردة لكلَّ كلمة على حدة اعتبراطياً اجتماعيةً عُرفيةً ، لذا لا يلتزم العلماء سبباً لسمية القمر بالقمر ، لأنَّ هذا الاسم علامة اعتبراطية على الجرم السماوي المشار إليه به ، فهو من قبيل أصل الوضع الدلالي ، لكنَّ ائتلاف الكلمات لتشكيل المعاني المركبة ليس أمراً اعتبراطياً بل هو مراعاة لازمة لضوابط وقوانين ، من ذلك أنه لا يجوز أن نقول في العربية : «حضر زيداً أو زيد» لأنَّ الكلمات عندما تصادم وتتضادف تصبح مخطوطة بنظامِ العلاقات الدلالية والنحوية وأحياناً الصوتية<sup>(١٦)</sup> .

## الطريق إلى تقنيَّ العلامات

بما أنَّ العلامة أمارة على سمة ما فإنَّ اتحادها في صلاٰ في فرز المادة اللغوية المستقرة مسلكٌ علميٌّ سليمٌ في البحث ؛ ذلك أنَّ إجالة النظر في كلمة (آخر) المضافة إلى غير ياء المتكلَّم في الأمثلة الآتية :

- جاء آخرك .

-رأيتُ آخرك .

- مررتُ بأخيك .

يظهر أنَّ كلمة (آخر) عند الإضافة تتكون من عنصرين : ثابت ومتغير ؛ فإذا نظرنا إليها على أنها مجموعة من الحروف فإنَّ تحليلها الرياضي سينسجم مع نظرية المجموعات في الرياضيات ، كما يأتي :

أحوك = [أ، خ، و، ك]

أحراك = [أ، خ، ا، ك]

أخيك = [أ، خ، ي، ك]

إن العناصر المشتركة بين المجموعات الثلاث هي المجموعة [أ، خ، ك] ، وإن العناصر غير المشتركة هي المجموعة [و، ا، ي] ، فالثابت هي العناصر المشتركة ، والمتغير هي العناصر غير المشتركة بالاحتکام إلى الشكل الإملائي وإهمال الحركات الصغيرة .

لقد كان التغير متوفقاً على سبب يختص كل تغير على حلة ، فسبب وجود الواو في المثال الأول ليس سبب وجود الألف في المثال الثاني ، مما يشجع على بناء فرضية كبيرة في تحليل العلامات وتقسيمها ، وهي أن المتغير علامة .

### المتغير علامة

قال سيبويه في أول الكتاب : «هذا باب مجازي أو آخر الكلم في العربية ، وهي تجري على ثمانية مجاز : على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقف . وهذه المجاز الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أصناف : فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكل ذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف ، وإنما ذكرت لك ثمانية مجاز لافرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه من العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُنسى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العامل»<sup>(١٧)</sup> .

وقف سيبويه في هذا النص الموجز على جملة من الآثار العلمية المؤدية إلى تقسيم العلامات في العربية ، منها موقع العلامة وعلاقة العلامة بما قبلها .

### موقع العلامة

موقع العلامة ثلاثة احتمالات : أولها أن تقع العلامة في أول الكلمة ، وثانيها أن تقع في ذرّتها ، وثالثها أن تقع في آخرها .

العلامات التي تقع في أول الكلمة المفردة على ضربين :

## ١- العلامات العارضة

الضرب الأول : العلامات العارضة ؛ إذ تبيّن نحاة العربية أن الواو في الكلمتين الآتتين :

- وَقَفَ

- قَفَ

عنصر متغير ، إذ دلّ ثبوتها على أن الفعل ماضٍ ، ودلّ حذفها في الكلمة الثانية على أن الفعل فعل أمر ، لكنها لا تصلح علامة تبيّن الفعل الماضي من فعل الأمر ، ذلك أنها صفة غير مشتركة في كل الأفعال الماضية وأفعال الأمر ، كما في الكلمات الآتية :

فَرَأَ— اقْرَأُ

خَضَرَ— احْضُرَ

عَادَ— عَدَ

مَدَ— مُدَ (امْدُدُ)

وعدم الاشتراك أو الاطراد هو الذي حدا بالنحاة إلى عدم حذف الواو من فعل الأمر "قف" علامة عارضة طارئة ، كالمرض المؤقت يصيب المرأة أيامًا ثم يزول عنده ، لهذا لا يصلح المرض علامة فارقة على ذلك المرأة ، إذ هو أمر عارض له علة وتفسیر .

## ٢- العلامات الملزمة

الضرب الثاني : العلامات الملزمة ، فقد تبيّن نحاة العربية أن الفعل المضارع يبدأ دائمًا بأحد أحرف كلمة (نائي) ، فعدوا هذه الأحرف علامة ، لكنهم حملوا العلامة على تصنيف الفعل لا على موقعه ، فالفعل (يضرب) في الواقع الآتية :

- لم يضرب زيدًا خالدًا .

- لن يضرب زيد خالداً .

- يضرب زيد خالداً .

- زيد يضرب خالداً .

لم ينفك عن حرف الياء في أوله ، مما يعني أن هذه العلامة محايدة لعملية التأثر بها يسبقها أو يلحق بها من عناصر لغوية ، فالعلامة المحيدة علامة تصنف لا علامة موقع مثل (أول التعريف) في أول الاسم .

أما العلامات التي تقع في درج الكلمة المفردة الواحدة ، فهي علامات عارضة لعلة وسبب ، كما في تفسير القدماء لا بعض المحدثين حذف الألف من الفعل (عاد) في المثالين الآتيين :

- عد .

- لم يعد .

لسبب إملائي شكلي عارض يتمثل حب زعمهم في التقاء الساكنين ، وهو تفسير غير مطرد في نحو : احضر ، ولم يحضر ؛ لذا يعد تفسيراً خاصاً لعلامة عارضة ، فقاعدته فرعية خاصة لا كلبية عامة .

أما العلامات التي تقع في أواخر الكلم فهي كثيرة متشعبية مستأثرة باهتمام المشتغلين بعلوم العربية ، وهي على شكلين :

#### ١- علامات التصنيف المحيدة:

وهي العلامات التي تدل على تصنيف الكلمة ، كما في دلالة الألف المقصورة في نحو : (فتى) على الاسم المقصور ، ودلالة الياء اللاحزة لغير إضافة أو نسب في نحو : (القاضي) على الاسم المنقوص ، ودلالة التاء المربوطة في نحو : (جامعة) على الاسم المؤنث بصفة عامة وإن كان الاسم في دلالته الحقيقة مذكراً نحو : (طلحة) ، ودلالة التنوين على الاسمية إن كان للتمكن أو التعريض نحو : (حاضر ، وداع) .

## ٢- علامات الإعراب والبناء

تبين نحاة العربية أنَّ الكلمة (الكاتب) وما يشبهها متغيرة الآخر كما في الأمثلة الآتية :

- حضر الكاتبُ في موعده .
- كان الكاتبُ دقيقاً .
- رأيتُ الكاتبَ .
- إنَّ الكاتبَ دقيقٌ .
- سمعتُ عن الكاتبِ .

تشمل ثلاثة علامات زائدة على بنية الكلمة (الكاتب) ، وهي الضمةُ ، والفتحةُ ، والكسرةُ ، وهذه العلامات أثرٌ من آثار الموضع الإعرابي ، فالفاعل يحتاج إلى الضمة في نحو (الكاتب) كما يحتاج المفعول به إلى الفتحة ، والاسم المحروم إلى الكسرة ، وباستعمال التعميم والختم تتشكل مقوله : إنَّ الاسم مفتقرٌ إلى علامة تدلُّ على موقعه الإعرابي .

وفي تحليل علامة الفعل المضارع (يضرِب) في الأمثلة الآتية :

- يضرِبُ زيدٌ خالداً .
- زيدٌ يضرِبُ خالداً .
- لم يضرِبْ زيدٌ خالداً .
- لن يضرِبْ زيدٌ خالداً .

يظهر أنَّ الفعل المضارع يقبل ثلاثة تغيرات في آخره : الضمة والفتحة والسكون (الوقف) ، والمتغير علامة لهذا تعدَّ الضمة والفتحة والسكون علامات . وباستعمال التعميم والختم تتشكل مقوله : إنَّ الفعل المضارع مفتقرٌ إلى حرقة (علامة) في آخره .

وفي تحليل الفعل الماضي (ضرَب) في الأمثلة الآتية :

- زيد ضرب خالداً .

- ضرب زيد خالداً .

- ضربت خالداً .

- ما ضربت هند خالداً .

- أخطأ الأصدقاء إذ ضربوا خالداً .

يظهر أن الباء - وهو الحرف الأخير من الكلمة - قبل نلات علامات : الفتحة ، والكownik ، والضمة ، لهذا تعد علامات ، يصوغها النحاة بقوله افتقار الفعل الماضي إلى واحدة من هذه العلامات الثلاثة .

شكلت هذه العلامات على أواخر الاسم والفعل المضارع والفعل الماضي ثلاثة أسئلة تفرضها ضرورة فرز هذه الأصناف الثلاثة وفقاً مبدأ العلامة ، وهي :

- هل ظهور العلامات ناجم عن تأثير الكلمة بعنصر سابق؟

- هل ظهور العلامات منفكٌ من التأثير بعنصر سابق؟

- هل ظهور العلامات ناجم عن التأثير بعنصر لاحق بالكلمة؟

إن فائدة الاعتماد في الأسئلة الاستفهامية السابقة على الحرف (هل) أنه يجعل من كل واحد منها فرضية علمية تقبل الإثبات أو النفي .

ففي اختبار الأمثلة التي فيها كلمة (الكاتب) ظهر بوضوح أن تلك العلامات أثر من آثار تأثير الكلمة بعنصر سابق بدلالة حذف العنصر السابق ، فحذف حرف الجر يستتبع حذف كسرة الاسم بعده ، وحذف إن يستتبع حذف فتحة الاسم بعدها ، وحذف الفعل من الجملة الفعلية يستتبع حذف فتحة المفعول به ؛ فيكون وجود العلامة على أواخر الأسماء لازماً من لوازمه تأثيرها بعنصر لغوي سابق ، ولهذا تصاغ هذه النتيجة بقوله تعم نظرياً الأسماء كلها ، مفادها أن الاسم يتمتع في آخره بعلامة تدل على تأثيره بعنصر لغوي سابق .

وهذه النتيجة المصوغة بأسلوب التعميم تترك إلى مرحلة التفسير سؤالاً مهماً، وهو:  
ما سر الحركة أو لعلمة على آخر كلمة (الكاتب) في مثل: (الكاتب دقيق) مع أنها  
غير مسبوقة ظاهرياً بشيء؟

وتبدو هذه النتيجة صالحة للتفسير في خصوٍّ حقيقة أنَّ كلَّ فاعل نحوٍ مرفوع، وكلَّ  
مفعول به نحوٍ منصوب، و... إلخ.

وفي اختبار أمثلة الفعل المضارع (يضرب) يظهر تأثره بعنصر سابق ظاهر في حالتي  
الجزم والنصب، وباستعمال التعميم يتم الوصول إلى مقولٍة أنَّ الفعل المضارع متمنع  
بعلاقة ناجية عن تأثره بعنصر سابق؛ مما يترك حالة رفع الفعل المضارع مفتقرة للتفسير  
والتعليق عدماً حالتي بناء الفعل المضارع.

أما الفعل الماضي فليس متاثراً من حيث علامة آخره بأيِّ عنصر سابق كما في  
الأمثلة الآتية:

- فهم زيد المسألة.

- ما فهم زيد المسألة.

- إنْ فهم زيد المسألة فهو مبدع.

- زيد فهم المسألة.

- الذي فهم المسألة زيد.

وهذا يعني أنَّ علامة الفعل الماضي منفكةٌ من التأثر بعنصر نحوٍ سبق.

وواضح أنَّ الاسم والفعل المضارع لا يتأثران بأيِّ عنصر نحوٍ تالٍ لهما إلا على سبيل  
الطروع والعروض، كما في تحريك الفعل المضارع المجزوم بالكسر تخلصاً من التقاء  
الساكنين في نحو قولنا:

- لم يكتمل البحث.

أما التأثر بعنصر لاحق تالٍ في الفعل الماضي فحاصل وفق التفصيل الآتي:

عند إسناد الفعل الماضي إلى خصائص الرفع المتحركة يُبنى على السكون ، مثل : "قرأتُ ، درسْتُم ، فَهَمْنَا" فسبب وجود السكون إسناد الفعل إلى هذه الخصائص التي جاءت بعد الفعل على يساره بدليل أنَّ حذفها يُرجع الفتحة كما في التحليل الآتي :

- قرأ + ت = قرأتُ

قرأتُ - ت = قرأ

وكذلك بناء الفعل الماضي على الضمة عند إسناده إلى واو الجماعة ، كما في (ضربوا) ، وهو في الاختبار عند القدماء لا بعض المحدثين :

ضرب + وَا = ضربُوا

ضربُوا - وَا = ضرب

إذن ، فالأصل العام في الاسم أنه يتاثر بعنصر قبله ، والعلامة دليل التأثير . والأصل العام في الفعل المضارع غير المبني كذلك . والأصل في الفعل الماضي عدم التأثر بأي عنصر سابق أو لاحق إلا إن كان العنصر اللاحق جزءاً من الكلمة ، عدا غضون النظر عن العوارض الصوتية في الاسم والفعل المضارع والفعل الماضي ، فالمؤثر في الاسم والفعل المضارع يكون على اليمين منهما ، والمؤثر في الفعل الماضي يكون على يساره ذيلاً له ومتصلة به . وقبل نقل هذه النتائج إلى التفسير ينبغي توضيح نقطة منهجية ، مفادها : هل يمكن أن تتأثر الكلمة اسمًا كانت أو فعلًا بمؤثرين اثنين واحد على يمينها وأخر على يسارها في وقت واحد؟

الإجابة عن هذا السؤال بإنفي إمكانية اجتماع مؤثرين على جهتي الكلمة اجتماعاً يطرد تأثيره وهذا يعني أنَّ للكلمة المتأخرة بعنصر على يمينها تصنيفاً مختلفاً عن تصنيف الكلمة المتأثرة بعنصر على يسارها وإنْ كانت العلامة نفسها لحصول التضاد كما في تضاد التنوين مع آل التعريف .

فيسيويه تبيَّن أنَّ العلامات الأصلية الأربع : الكسرة والضمة والفتحة والسكون تدلُّ على الجر والرفع والنصب والجزم عند التأثر بعنصر على يمين الكلمة كالاسم والفعل المضارع ، وهذه العلامات نفسها علامات بناء عند عدم التأثر بعنصر سابق على يمين الكلمة كالفعل الماضي و فعل الأمر الذي مر تحليله في الحديث عن تقسيم الأفعال .

وقد سُمِّي جمهور نحاة العربية الكلمة المتأثرة بعنصر على يمينها بالكلمة المغربية مثل الأسماء والفعل المضارع ، وسموا الكلمة غير المتأثرة بما على حاشيتها أو جهة يمينها بالكلمة المبنية ، وألحقو بها ما تأثر منها بعنصر على يسارها لأنَّه بالضرورة نقىض النوع المغربي الأول ، مثل الفعل الماضي ، و فعل الأمر عند الجمهور ، وبعض الأسماء .

وقد سُمِّي سببوبة العنصر المؤثر المستدعي بالاقتضاء لعلامة العنصر الذي يليه بالعامل ، وأُسند إلى إحدى العلامات إحداها نحوياً صناعياً لا وضعيَا طبيعياً ، فقال : «الأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لا يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه»<sup>(١٨)</sup> .

ولكن العلامات الأربع ليست مطردة الظهور في الاسم المغربي أو الفعل المضارع المغربي ، فشمة متغيرات آخر تدخل على الاسم والفعل المضارع حاملة معها دلالة العلامات الأربع السابقة ، مثل : الواو والياء في جمع المذكر السالم ، والألف والياء في الاسم المشنى ، والواو والألف والياء في الأسماء الخمسة ، وثبتوت النون أو حذفها في الأفعال الخمسة ، والكسرة في جمع المؤنث السالم في حالة النصب ، وحذف آخر حركة من الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم ، والفتحة بدل الكسرة في حالة جر الممنوع من الصرف .

وهذه العلامات متغيرة حسب الموقع الإعرابي أو الحالة الإعرابية ، وعند تقسيمها حسب الأحكام الإعرابية الأربع يتضح أنَّ للرفع - مثلاً - خمسة علامات : الضمة ، وواو جمع المذكر السالم ، وألف الاثنين في الاسم المشنى ، وواو الأسماء الخمسة المضافة لغير ياء المتكلّم ، وثبتوت النون في رفع الأفعال الخمسة .

وقد تبيَّن النحاة أنَّ هذه العلامات ليست على درجة واحدة ، فكلَّها باستثناء الضمة مفتقرة لسبب أدى إلى وجودها يتجاوز كون الكلمة اسمًا أو فعلًا مضارعاً ، فالالف لا توجد إلا في حالة رفع الاسم المشنى ، على حين وجود الضمة لم يحتاج إلى سبب سوى موقع الرفع في الاسم المفرد أو جمع التكسير أو جمع التائين ، وهذا التباين في العلامات الدالة على الحالة الإعرابية الواحدة هو الذي أوحى للنحاة ، وهم يحللون أنواع العربية تصنيفها وفق ثانية الأصل والفرع ، فعدوا الضمة علامَةً أصليةً وغيرها من

علامات الرفع تبعاً لها بالفرعية ، وترتب على هذا التأصيل والتفرع أنَّ إعراب الكلمات الممتنعة بعلامة فرعية لا يتم إلا بذكر سبب التفرع ، فإذا قال مُغَرِّبٌ في إعراب كلمة (اللاعبون) في قولنا : «تعَبَ اللاعبون» :

اللاعبون : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو .

فإنَّ هذا الإعراب يعدَّ نادعاً لا يكتمل إلا بإضافة «لأنَّه جمع مذكور» ، على حين لو كانت الكلمة مرفوعة بالضمة ، لكان كافياً أو يُقال في كلمة «زيد» من قولنا : «حضر زيد»

زيدَ : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

وهنا نكتة ينبغي الإشارة إليها ، وهي أنَّ التنوين ليست علامة إعرابية من علامات الأحكام ، وإنما هي علامة على الصنف الذي تتبعه الكلمة ، لأنَّها لا تتغير في الرفع أو الجر أو النصب ، والذي لا يتغير ليس بعلامة إعراب ، ففي قولنا :

- جَ زيدَ .

- رأيَتْ زيداً .

- مررتُ بزيدِ .

ثبتت التنوين في آخر الكلمة صوتاً ، وإنَّ تغيير رسُمُها الإملائيَّ إذ هي عند التحقيق نونٌ ساكنة ، فالالأصل :

- جاءَ زيدَ .

- رأيَتْ زيدَ .

- مررتُ بزيدِ .

فالذي تغيير ليس النون (التنوين) وإنما العلامة التي قبلها ، لهذا يمكن وصفُ إعراب بعض المبتدئين لكلمة «زيد» الأولى : بأنها : «فاعل مرفوع وعلامة رفعه تنوين الضم» بأنه إعراب غير دقيق .

وقد عُمِّمَ النهاة العلاقة بين مُوجِد المُلَامَة ، وضرورة ظهورها فإذا لم تُوجَد فـي  
مقدمة لـعارض مُفتقر إلى التفسير ، كـاختفاء الضمة في الأمثلة الآتية :

- جاء (القاضي) .

- حضر (مصطفى) .

- مات (تأبَط شرًا) .

- هذا (رامٍ) .

وكـاختفاء الواو في نحو قولنا :

- هؤلاء (مُعْلَمَي) الذين علموني النحو .

إذن ، فقد أدى تحليل العلامات إلى تصنيف بعض الكلمات كـتصنيف كلمة (الجامعة) ضمن الأسماء لـوجود آل التعريف في أولها ، وكـتصنيف الفعل المضارع بالـزوايد الأربع في أوله ، وكـالتوصـل إلى مفهومي الإعراب والبناء . وغيرهما .

## خواص الكلم

تبين نـهاة العـربـيـة وـهم يـحلـلـون أـنـحـاءـهـاـ أـنـ لـكـلـ صـنـفـ منـ أـصـنـافـ الـكـلـمـ الـثـلـاثـ  
خـواصـ يـنـمـأـ بـهـاـ عنـ غـيـرـهـ منـ حـبـثـ الصـحـةـ وـالـاعـتـلـالـ ،ـ وـالـجـنـسـ ،ـ وـالـعـدـ ،ـ  
وـالـاخـصـاصـ بـالـاقـترـانـ بـيـنـ أـصـنـافـ الـثـلـاثـ .

## الصححة والاعتلال

من أـهـدـافـ التـحـلـيلـ النـحـويـ تحـديـدـ درـجـةـ الـانتـظـامـ لـلـصـوـتـ أوـ الـحـرـفـ ،ـ فـالـحـرـفـ (عـ)  
حـرـفـ مـنـتـظـمـ فـيـ تـصـرـفـاتـ الـصـرـفـيـةـ فـيـ الـأـسـمـاءـ وـالـأـفـعـالـ ،ـ وـمـثـلـهـ مـعـظـمـ حـرـوفـ الـعـربـيـةـ  
إـذـاـ اـسـتـشـنـيـناـ ظـاهـرـةـ الـإـبـدـالـ الـلـغـوـيـ ،ـ لـكـنـ ،ـ ثـمـةـ (ـحـرـوفـ)ـ غـيـرـ مـنـتـظـمـ فـيـ تـصـرـفـاتـهاـ  
الـصـرـفـيـةـ وـالـصـوـتـيـةـ فـيـ الـعـربـيـةـ ،ـ وـهـيـ الـأـلـفـ وـالـوـاـوـ وـالـبـيـاءـ وـهـيـ الـمـعـرـوـفـ باـسـمـ أـحـرـفـ الـعـلـةـ ،ـ  
وـهـذـهـ التـسـمـيـةـ إـشـارـةـ إـلـىـ عـدـمـ اـنـتـظـامـ هـذـهـ الـأـحـرـفـ الـثـلـاثـ بـالـمـحـافظـةـ عـلـىـ سـمـتـ وـاحـدـ

في تصارييفها كافة ، إذ تظهر تارة كالواو في (وقف) وتحتفي أخرى كما في فعل الأمر (قف) ، وقد تتقلب من ألف إلى ياء أو واو أو همزة تارة ثالثة ، نحو :

باع — بيع — باع

قال — يقول — قائل

ولعل الشكل الإملائي الكتابي هو الذي أليس على نحاة العربية فظنوا الواو والياء الصادتين إضافة إلى الألف في كل أحوالها حروفاً ، وهي في الحقيقة حركات طويلة ، لكن ليس هذا الكتاب لتقوم آراء النحاة وأفكارهم ، بل لعرضها وفق منهجية التفكير العلمي .

وكيف دار الأمر ، فقد نجح نحاة العربية في فرز الأسماء والأفعال حسب معيار الصحة والاعتلال . أما الحروف فالأصل أن الاشتغال لا يدخلها ، ومن ثم لا يمكن قياس درجة انتظام الحرف فيها باستثناء العارض الصوتي في نحو :

على — عليه / عليك / علينا

أما الأفعال فقد أعمل النحاة معيار الصحة والاعتلال في البنية المجردة لها لا المزيدة ، وخرجوا بما عُرف بالفعل الصحيح السالم والمهموز ومضعف الثلاثي والرباعي ، والفعل المعتل الأجوف ، والناقص ، والمثال ، واللفيف المفروق والمقوون . ولو أعمل النحاة معيار الصحة والاعتلال في الأفعال المعتلة والمزيدة لكان فرزهم لها غير دقيق ، ذلك أنَّ أحرف العلة من أكثر الزيادات شيوعاً في الأفعال ، وسيصبح في العربية تصنيف كلمة "تدارس" أنها فعل صحيح باعتبار الجذر ، معتل باعتبار الزيادة ، وهو ازدواج فيه تناقض لافتقاره إلى الأطراد ، فتصنيف (قال) باعتبار الجذر على أنها معتلة تصنف مطرد في كل تصارييفها إذ لا تخلوا من حرف علة ظاهر أو محذف . وتصنيف كلمة (درس) على أنها صحيحة تصنف مطرد في كل تصارييفها طرأ عليها حرف علة ألم لم يطرا ؛ لاحتماء هذا التصنيف بجوهر الكلمة وهو الجذر .

وقد نظر الصرفيون إلى الاعتلال بقياس الميزان الصرفي فتتبعوا الاعتلال في الغاء والعين واللام ، فقتلوه وفسروه . لكن النحاة اكتفوا بلاحظة ظاهرة الاعتلال في الحرف

الأخير من الكلمة كما في "يدعو، ويسقي، ويرضى، ومصطفى، والقاضي، ودعا، ومضى، ومضت، وداع، ولم يهُجَّ، ولم يرْضَ، ولم يُسْقِ" ونحوها لاحتهم إلى تقدير حركة الإعراب أو البناء على آخر الكلمة طرداً لتعديهم الذي افتضى وجود تلك الحركات على حرف الإعراب أو البناء.

## الجنس وثنائية المذكر والمؤنث

التذكير والتأنث في العربية من خواص الأسماء لا الأفعال أو الحروف<sup>(١٩)</sup> ، وإن أول ما يلفت الانتباه في ظاهرة التذكير والتأنث في العربية أنها تقوم على "الثنائية" ، فالموجودات كلها إما أن تكون مذكورة ، وأما أن تكون مؤنثة ، وليس هناك ما يقال له حيادي [أي الاسم الحيادي] ، كما في اللغات الأخرى . وهذا يعني أنه ليس ثمة تطابق بين اللغة والواقع ، وإنما يقوم التطابق بينها وبين ما كان يتخيله العربي القدم في الأشياء من مظاهر الأنوثة أو الذكورة ، أي التطابق بين اللغة والتصور الذهني<sup>(٢٠)</sup> .

إن تحليل الأسماء في العربية إلى مذكر أو مؤنث أمر شائك<sup>(٢١)</sup> ، لأنه تقدير لعرف فيه شيء غير يسير من الاعتراض ، فكلمة "معاوية" مذكورة في الاستعمال مؤنثة في الشكل ، وكلمة "هند" مؤنثة في الاستعمال مذكورة في الشكل ، حتى قبل «إن فصيلة الجنس أبعد الفصائل النحوية عن المنطق العقلي»<sup>(٢٢)</sup> لهذا استعمل نحاة العربية في تحليل الأسماء إلى مذكر ومؤنث ثلاثة معايير :

- معيار العلامة ، فالاسم المختوم بواحدة من علامات التأنيث الثلاث : النساء المربوطة ، والألف ، والألف الممدودة ، اسم مؤنث من حيث العلامة ، نحو : قائمة ، وسلمى ، وحمراء .

- معيار المطابقة الحقيقية ، فالمؤنث ما يتناسب والمذكر بخلافه نحو : فاطمة ، وسلمى ، ووعد ، ودعد ، وإيمان . . . إلخ من أسماء النساء ، وهذا المعيار فرز مفهوم المؤنث الحقيقي في مقابل المذكر الحقيقي .

- معيار الإشارة ، فما يُشار إليه باسم إشارة مذكر فهو مذكر ، وما يُشار إليه باسم إشارة مؤنث فهو مؤنث ، مثل : هذا القمر وتلك الشمس .

وتبرز إشكالية تعدد معايير فرز المؤنث من المذكر في العربية في مبحث التصغير والمنع من الصرف ، فالاسم "مَجْدٌ" علماً لذكر تصغيره "مُجَدِّدٌ" ، وهو مصروف وجوباً ، فيقال : "رأيت مَجْدًا" ، وإذا كان علماً مؤنث فتصغيره "مُجَدِّدَةٌ" ، وهو في الأصل منع من الصرف إلا أنه قد يصرف تخفيفاً لأنَّه عَلَمٌ ثالثٌ ساكن الوسط .

### تمييز الأسماء بدلالة العدد

تقسيم الاسم إلى مفرد ومتعد ومجموع من خواص الأسماء في العربية ، فالاسم الذي يعادل الرقم واحداً ويقابلة يسمى مفرداً ، والذي يعادل الرقم اثنين وبعادله يسمى متعد ، والذي يتتجاوز في دلالته العددية الاثنين يسمى جمعاً مهما كانت قيمته العددية ؛ إذ تبين النحاة أنَّ الاسم "كتاب" يعادل الرقم واحداً بجواز انتصافه به في قوله : «كتاب واحد» و الاسم "المدينتين" يعادل الرقم اثنين فيقال : «مدینتان اثنتان» . أمَّا ما سوى ذلك فلا تطرده له قيمة عددية ثابتة ، فكلمة "طلاب" تدل على أكثر من اثنين من الطلبة لكنها غير محددة تحديداً مطروحاً بمعادل رقمي ، مثل : ثلاثة ، أو أربعة ، أو خمسة أو ... إلخ ، ولهذا أميل إلى أنَّ فرز الجمع وفق ثنائية القلة والكثرة أمر غير منتجتر في العربية في أوزان القلة الأربع التي ألحق بها بعضُ الصرفين والنحوة جمع السلامة مذكراً ومؤنثاً ، فسيبويه ومن بعده البرد<sup>(٢٣)</sup> لم ينتقدا بيت حسان بين ثابت :

لنا الجفونات الغُرْ يلمعن بالضُّحى      وأسياضاً يقطرن من تجدِّد ما

فقال سيبويه : «وقد يجمعون بالثاء ، وهم يرمدون الكثير»<sup>(٢٤)</sup> .

وقد فرز النحاة وهم يحللون العربية الجمع إلى نوعين :

١- جمع التصحیح ، وهو الذي يتحقق بإلصاق زائدة في آخره ، مثل :

مُسلِّم + ون / ي ن = مسلمون / مسلمين

قارنة + ات = قارئات ————— قارئات

وهذا الجمع على شكلين يتضمنان من المثالين السابقين : جمع تذکیر ، وجمع

ثانية ، واللاحظ أنَّ جمع التأنيث تجتمع فيه ثاءان ، فتحذف الأولى<sup>(٢٥)</sup> ، لكنَّ الذي يبدولي في المستوى النظري أنَّ التاءين لا تجتمعان كما يأتي :

قارئه - ة = قارئ

قارئ + ات = قارئات

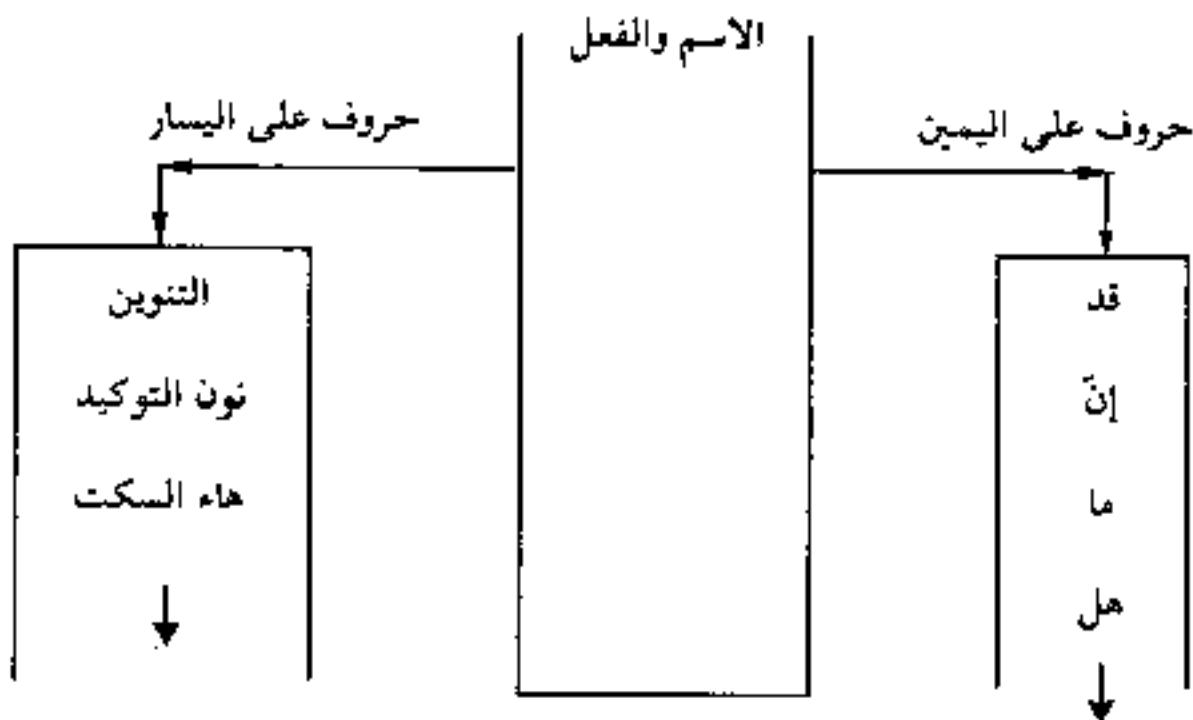
٢- جمع التكسير ، وهو الذي يتغيِّر مفرده عند الجمع زيادة أو نقصاً أو اختلاف حركات ، مثل : أَسْد ، أَسْد ، أَسْد ، أَسْد . . . إلخ .

ويبدو أنَّ معيارَ فرزِ نوعيِّ الجمع نوعُ التغيير في المفرد من حيث اطْرداد السلامة أو التكسير .

## الاختصاص بالاقتران

من خواصَ الحرف أنَّ معناه يظهر في غيره عند التركيب ، ولا يظهر في نفسه عند الانفراد ، لهذا قيل في خواصَ الحرف إنها «سلبية»<sup>(٢٦)</sup> ، فما ليس باسم ولا فعل فهو حرف . وليس المقصود بالحرف حرف الهجاء ، كالعين والغين ، بل المقصودُ الحرف الذي يدخل على الكلمة المفردة المفيدة ، أي الحروف التي تقتربن بالاسم أو الفعل ، نحو : لم ، ولن ، وإن ، وكيف ، وقد ، . . . إلخ ، وهذا الاقتران قد يكون منفصلاً إملائياً كما في الأحرف السابقة ، وقد يتصل إملائياً بالكلمة ، مثل السين الداخلة بالاتصال والاقتران على الفعل المضارع نحو : «سيحضر» ، وتُعرَفُ بزيادتها على الجذر ، وبإمكانيةِ احتفاظ الكلمة بمعنى مفرد مفید عند حذفها .

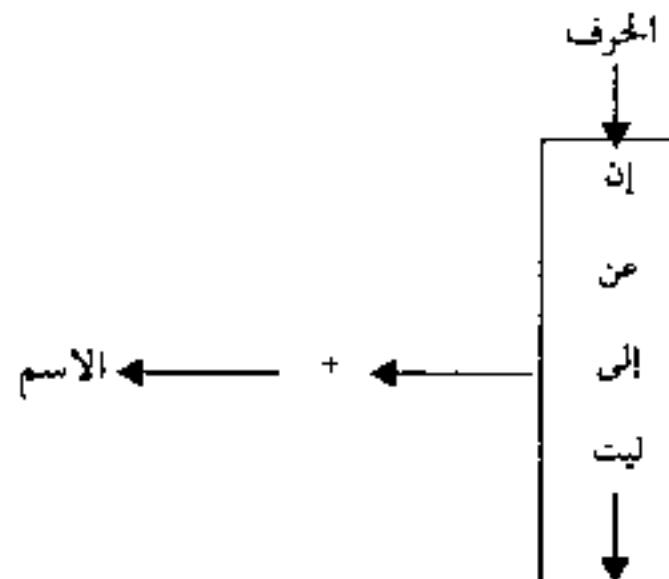
وقد كانت الخطوة الأولى في تحليل الحروف إحصاؤها تحت اسم حروف المعاني ؛ لأنَّها تؤدي إلى معنى في المدخول عليه لم يكن قبلُ ، ثم نظر النحاة إلى الحروف نظرتهم إلى العلامات ، فوجدوا أنَّ فسماً كبيراً منها يقع على يمين الكلمة ، نحو : قد ، وليت ، وسوف ، وأل التعريف ، . . . إلخ ، وسماً يقع على يسار الكلمة ، نحو : التنوين ، وناء التأنيث الساكنة ، وعلامات تأنيث الاسم الثلاث ، . . . إلخ ، كما في الشكل الآتي :

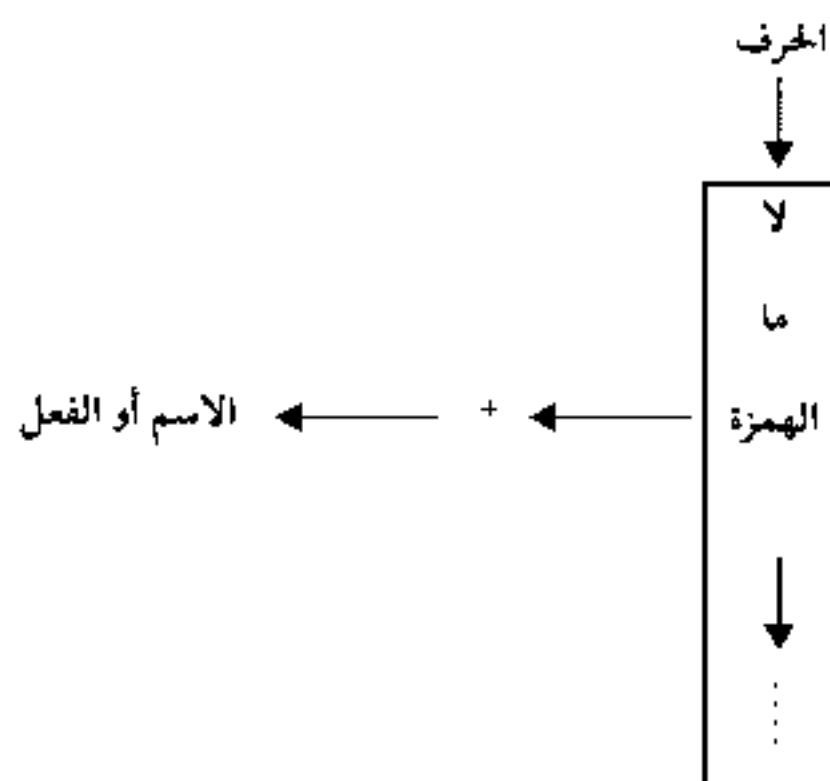
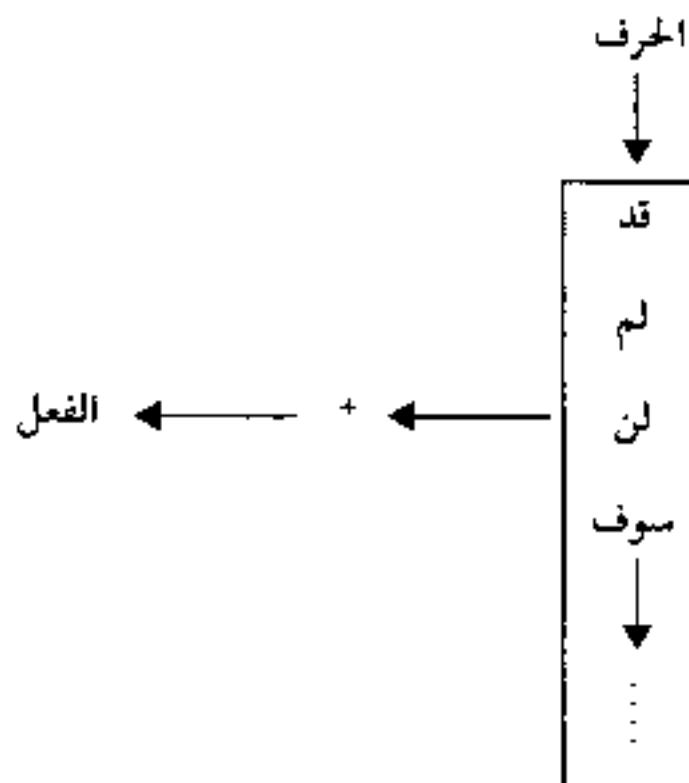


والفرقُ الأساسُ بينهما أنَّ الحروفَ التي تقعُ على يسارِ الاسمِ أو الفعلِ تتصلُ بأحدِهما فلَا استقلالٌ لها في الإملاءِ المتعارفِ عليه ، وقد تؤدي إلى تحويلِ الفعلِ المضارعِ من مُغْرِبٍ إلى مبنيٍّ عند اتصالِ نونِ التوكيدِ به اتصالاً مباشراً ، وقد تنقلُ علامةُ الإعرابِ إليها كما في ظهورِ علامةِ الإعرابِ على تاءِ التأنيثِ المربوطةِ في نحوِ :

"قائمةٍ" .

ثمَّ تبيَّن النَّحَاةُ أنَّ ثَمَّةَ حروفٍ تدخلُ على الاسمِ ، وآخري تدخلُ على الفعلِ ، وثالثة تدخلُ على الاثنينِ كما في الأشكالِ الآتيةِ :





ثمَّ ربط النحاة بين وقوع الحرف على يمين الاسم أو الفعل وتأثيره في الإعراب ، فتبينوا أنَّ حروف الجرَّ على كثرتها تقع على الاسم محدثة الجرَّ فيه ، أمَّا الأحرف التي تتصبُّ فإنَّ وأنْحواتها . ولِمَا كان الجرَّ مزية من مزايا الاسم المعرَّب لا يشركه فيها الفعل

صاغ النحاة فرضيةً تركوا تحليلها وتفسيرها إلى مرحلة التفسير والنظرية ، وهي أنَّ الأصل النظري الذي يعمُّ الحروف المختصة بالاسم أنْ تحدث الجرّ .

كما تبيّن النحاة نتيجةً معادلة عندما ذهبا إلى أنَّ الأصل النظري الذي يعمُّ الحروف المختصة بالفعل المضارع أنْ تحدث الجرم؛ لأنَّ مزنة المضارع الذي لا يشرك فيها الاسم .

أمَّا الفعلُ المبنيٌ فلا يتأثر بالحرف الذي يسبق إعرابياً باستثناء تعميم حكم إعراب المضارع ، وترك كيفية تطبيق هذا الحكم العام على المضارع في حالتي بنائه المعروفتين إلى طرائق التفسير .

وصاغ نحاة العربية فرضيةً عامة في الحروف التي تدخل على الاسم والفعل ، وهي أنها حروفٌ مُهمَلةٌ غيرُ عاملة ، وهو التعميم الذي يستدعي -إنْ صَحَّ- تفسيراً لعمل لا تنافيه للمجنس ، ولا المشبهة بليس .

يبدو جزء النحاة إلى هذه التعميمات في ضبط علاقة الحرف بالاسم والفعل أمراً علمياً توسيعه الرغبة في الوصول إلى قوانين منسجمةٍ غيرٍ متناقضةٍ قادرةٍ على ضبط تبادل الحرف مع الاسم والفعل وتفسيرها ضمن تصورٍ كليٍّ عامٍ لعلم النحو .

والاختصاص بالاقتران لا يكون بين الحرف وأحد القبيلتين : الاسم أو الفعل فقط ، بل يمكن أن يكون بين الاسم والفعل والاسم ، وهو المبحث الذي قاد النحاة وهم يحللون العربية إلى اكتشاف مبدأ الجملة .

## الطريق إلى اكتشاف الجملة

أدى اكتشاف اقتران الحرف بالاسم أو الفعل إلى تحليل اقتران الكلمات : الاسم والفعل والحرف بعضها ببعض بالانتقال من تحليل المفردات إلى تحليل المركبات بدراسة العلاقات النحوية التركيبية بين كلمات التعبير في العربية طال أم قصر ، إذ توجد تعبيرات متراكبة بعدة كلمات قد تصل إلى خمس أو ست أو أكثر من الكلمات ؛ لهذا اهتمَ النحاة بتحديد الحد الأدنى من الكلمات التي تشكل شكلاً تركيبياً له معنى صفتُه أنه متحقق بتركيب الكلمات لا بانفرادها ؛ ذلك أنَّ اللقطة المعجمية المفردة لها

معنى أساس ، توأمه الجنر المجرد ، ثم تدخل عليه زوائد لمعانٍ تفصيلية مثل : "علم ، أعلم ، اشتعل ، تعلم ، علم ، ... إلخ" فالمجرد هو الذي تكون من المحرف الأصول بلا زوائد ، وأصبح مركزاً لما طرأ عليه من الزيادة اللغوية التي أضافت للمعنى الأصل بعدها ما ، كما يأتي :

علم = ع ، ل ، م

أعلم = أ ، غ ، ل ، م

اشتعل = ا ، س ، ت ، ع ، ل ، م

تعلم = ت ، ع ، ا ، ل ، م

علم = ع ، ل ، ل ، م

إن الأصول المشتركة بين هذه الألفاظ المجموعة [ع ، ل ، م] ، وهذا النحو من النظر هو الذي أعمله النحو في تحليل الجملة الآتية :

مجتهد يجتهد في دروسه .  مجتهد في تحصيله العلمي يجتهد في تحصيل أعلى العلامات .  مجتهد في تحصيل أعلى العلامات دائمًا .	<b>الطالب</b> <b>الطالب الخلوق</b> <b>الطالب الخلوق الذي حضر</b> <b>الطالب الخلوق الذي قدم الامتحان</b> <b>الطالب الخلوق الذي قدم الامتحان</b>
--	--

إن تحليل هذه الجمل الممتدة وفق مبدأ المجموعة المشتركة يفرز المحرر الذي ينبغي أن يصبح مركز تحليل الجمل مهما طالت ، وهو أن الجملة تركيب ثانوي يفيد معنى تم إسناده للاسم بدلاله السكوت عليه .

قال الرضي الأسترابادي : «والتركيب العقلي الثاني بين ثلاثة أشياء ، أعني الاسم والفعل والحرف ، لا يعدو سنته أقسام : الأسمان ، والاسم مع الفعل أو الحرف ،

وال فعل مع الفعل أو الحرف ، والحرفان . فالاسمان يكونان كلاماً ، لكون أحدهما مستداً والأخر مسند إليه ، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مستداً والاسم مسند إليه ، ولو جعلته مسند إليه فلا مستد ، ... وال فعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاماً لعدم المسند إليه ، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه<sup>(٢٧)</sup> .

إذن ، فالجملة تركيب إسنادي ثانوي في الأصل .

### بين نواة الكلمة ونواة الجملة

ننبع عن اكتشاف نواة الكلمة المعجمية "الجذر المجرد" أنَّ حروف الجذر تدور مع تصاريف الكلمة بالفعل أو بالقوَّة ، ففي كلمة (قف) ينبغي تقدير حرف محدوف بسبب ارتباط هذه الكلمة بالجذر (و ، ق ، ف) .

وفي الجملة ينبغي أن يتحقق الإسناد بين أحد أشكالها الثلاثة :

- الاسم + الاسم ← علاقة الإسناد

- الاسم + الفعل ← علاقة الإسناد

- الفعل + الاسم ← علاقة الإسناد

فإذا حُذِفَ أحد الركينين ينبغي تقديره ، لأنَّه جزء من نواة الجملة كما أنَّ حروف الأصل جزء من تصاريف الكلمة وُجِدتْ أم حُذِفتْ لأنَّ الإسناد الثنائي أصغرُ تعبير عن فكرة ، فإذا حُذِفَ أحد ركينيه لم تتشكل الفكرة النواة الصغرى ، قال الرضي الأسترابادي : «وَجَزْءُ الْكَلَامِ يَكُونُانِ مَلْفُوظَيْنِ ، كَثِيرٌ قَائِمٌ ، وَقَامٌ زِيدٌ ، وَمَقْدَرَيْنِ كَتَعْمَمَ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ : أَزِيدَ قَائِمٌ؟ أَوْ أَقَامَ زِيدٌ؟ أَوْ أَحَدَهُمَا مَقْدَرًا دُونَ الْأَخْرَ وَهُوَ إِنَّمَا الْفَعْلُ ... أَوْ الْخَبْرُ»<sup>(٢٨)</sup> .

واعتماد الإسناد على ثنائية المسند والمسند إليه منهجٌ علميٌّ سليم إذ لا تدل الكلمة المفردة على الفكرة ، بل تدل على المعنى ، فلا نفهم من كلمة (الكاتب) أكثر من دلالتها من غير إسناد شيء لها ، وكذلك فإنَّ الاعتماد على ثلاثة العناصر أو أكثر منهجٌ غير

علمي لأن الجملة بفهم الفكرة النواة يمكن أن تتحقق بعنصرين فقط ، لهذا كان الاعتماد على ثنائية المسند والمسند إليه منهجاً علمياً سليماً .

واشتراط الإسناد هو الذي ينفي عن التركيب الإضافي أو شبه الجملة صفة الجملة ، فنحو : (علم النحو) لا يتضمن إسناد النحو إلى العلم بل يتضمن تقيد العلم بكلمة النحو ، أي أنه تحديد لدلالة المضاف وليس تحويلاً له إلى فكرة ثامة ، كذلك فإن التعبير (في الكتاب أو قبل الموعد) ناقص الدلالة على الفكرة ، فحرف الجر لم يحصل له معنى إلا في اقترانه بالاسم ، والظرف قيد زماني أو مكاني لما بعده .

### ثنائية الإسناد ونوعاً الجملة

إذا كان الإسناد يتكون من عنصرين : المسند والمسند إليه ، فإن لهما بالضرورة الرياحية شكلين لا غير ، هما :

المسند + المسند إليه ← حضر زيد .

المسند إليه + المسند ← زيد رجل .

والشكل الذي يجب توضيحه هو : هل الشكل الإسنادي (حضر زيد) معادل للشكل الإسنادي (زيد حضر)؟ يعني آخر هل الجملة الفعلية هي التي يكون فيها المسند فعلاً تقدم على المسند إليه أم تأخر ، والجملة الاسمية هي التي يكون فيها المسند اسمياً؟

ذهب جمهور الكوفيين إلى إثبات فحوى السؤال بينما نفاهما جمهور النحاة ، لأن الشكل (حضر زيد) جملة مغلقة لا حذف فيها على حين تعدّ جملة (زيد حضر) غير مغلقة نحوياً لا حتمال أن يكون الحاضر غير زيد كأن نقول : (زيد حضر أخوه) ، وهذا الاحتمال يعني أن في الجملة عنصراً ثالثاً ، فهي ليست متساوية للجملة الأولى (٢٩) .

### العمدة والفضيلة

سمى النحاة جذر الجملة (المسند والمسند إليه) العمدة ؛ ذلك أن فكرة الجملة مهما

تعدد عناصرها تعتمد عليه ، فهو ما يترتب على الأخذ بمفهوم حروف الجذر من ضرورة الوجود بالقوة أو بالفعل .

وسمى النحاة ما زاد في الجملة على المسند والمسند إليه باسم (الفضلة) وهي تسمية غير بعيدة عن مفهوم أحرف الزيادة ، لأن الفضلة هي عناصر الزيادة في التركيب الـ حويـ ، والمعروف أن حروف الزيادة تلون الكلمة بمعنى مضاد على المعنى الأصل من غير أن يترتب على حذفها تقدير شيء ، فلا يقال في تحليل الفعل (عَفَنَ) إن فيه أحرفـ محنوفة هي (ا ، س ، ت) وأنه كان في التقدير (استغفـ) ، وعلى المثل من هذا التقدير لا يقال بعد إعراب جملة (حضر زيدـ) إن فيها عناصر محنوفة هي المفعول المطلق والحال والنعت و . . . الخ ، فالفضلة تشير إلى غير المقدر في البنية النحوية الإعرابية للكلمـ ، وليس صحيحاً أنها فضلة في المعنى ، بل يمكن أن تكون الفضلة العنصر الأهم في تحديد معنى الجملـ ، كجملـ الحال في قوله تعالى : ﴿لَا تقربوا الصلاة واتـم سـكاري﴾ [سورة النساء ، آية ٤٣] .

### الإسناد بين المجاز والحقيقة

في جملـة : (حضر زيدـ) أـسنـدـ الحضورـ إلى زـيدـ ، وزـيدـ يمكنـ أنـ يـنـصـفـ بالـحـضـورـ فـيـ حـضـرـ ، فـالـإـسـنـادـ عـلـىـ الـحـقـيقـةـ ، وـلوـ قـلـناـ : (ما حـضـرـ زـيدـ) فـزـيدـ أـسـنـدـ إـلـيـهـ عـدـمـ الـحـضـورـ لـاـ حـضـورـ ، فـعـدـمـ إـسـنـادـ الـحـضـورـ الـحـقـيقـيـ إـلـىـ زـيدـ أـمـرـ عـكـنـ . وـلوـ قـلـناـ : (ولـدـ الـهـدـيـ) فـإـنـ الـهـدـيـ لـاـ يـوـلدـ ؛ إـذـ الـوـلـادـةـ مـنـ صـفـاتـ الـأـحـيـاءـ ، فـالـإـسـنـادـ غـيرـ حـقـيقـيـ ؛ لـهـذـاـ لـاـ يـشـرـطـ النـحـاـةـ فـيـ الـإـسـنـادـ الـحـقـيقـةـ بـلـ يـشـرـطـونـ الـعـلـاقـةـ الشـكـلـيـ الـلـفـظـيـ بـيـنـ مـسـنـدـ إـلـيـهـ وـمـعـنـىـ يـنـصـفـ بـهـ هـذـاـ مـسـنـدـ إـلـيـهـ اـنـصـافـاـ نـحـوـنـاـ يـكـنـ أـنـ يـطـابـقـ الـوـاقـعـ ، وـيـكـنـ أـنـ يـفـارـقـهـ ، فـالـإـسـنـادـ الـلـفـظـيـ شـكـلـيـ قـدـ يـكـونـ حـقـيقـةـ وـقـدـ يـكـونـ مـجـازـاـ ، قـالـ الـفـرـاءـ : «(ماتـ زـيدـ) ، لـوـ عـاـمـلـتـ الـعـنـىـ لـوـجـبـ أـنـ تـقـولـ : (ماتـ زـيدـ) لـأـنـ اللـهـ تـعـالـىـ هوـ الـذـيـ أـمـاتـهـ ، وـلـكـنـكـ عـاـمـلـتـ الـلـفـظـ»<sup>(٢٠)</sup> ؛ لـهـذـاـ قـالـ اـبـنـ جـنـيـ فـيـ بـاـبـ الـدـلـالـةـ الـلـفـظـيـةـ وـالـصـنـاعـيـةـ وـالـمـعـنـوـيـةـ : «فـأـقـواـهـنـ الـدـلـالـةـ الـلـفـظـيـةـ»<sup>(٢١)</sup> .

وذهب الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح إلى أن المعاني تنقسم إلى أصول وفروع ، فـأـمـاـ الـأـصـوـلـ فـهـيـ الـتـيـ تـحـلـدـ بـدـلـالـةـ الـلـفـظـ لـيـسـ إـلـاـ ، وـهـيـ مـنـ مـعـطـيـاتـ الـمـوـاضـعـةـ

الخاصة بلغة من اللغات<sup>(٣٢)</sup>. أمّا الفروع فهي تتحلّى بما يسمى في البلاغة العربية بالقرائن التي قد تكون لفظية خطية ملفوظة أو معنوية سياقية ملحوظة ، كما في الاستعارة المفردة المكنية والتصريحية ، إذ يشترط أن تكون الجملة مكتملة نحوياً أي تامة الإسناد ، فجملة (وعَدَ الْبَدْرُ) في قول الشاعر :

### وَعَدَ الْبَدْرُ بِالرِّيَاضَةِ لِيَلَأُ فَإِذَا مَا وَقَى قَضَيْتُ نَذْوَرِي

جملة تامة الإسناد ، لكن إسناد الوعد إلى البدار غير ممكن لأن القراءة اللفظية ( وعد ) تستدعي واعداً قادرًا على الوعد كالأحياء ، لهذا يحلل البصائر المستند إليه (البدار) بحمله على إرادة المحبوبة ، فكان الشاعر قال : وعدت المحبوبة التي تشتهي البدار ، فاستعار البدار للمحبوبة ؛ فالتحوي يحلل العلاقات التحوية بين الكلمات تاركًا لأهل البلاغة تحليل الأبعاد الجمالية للعلاقات بين الكلمات .

وقد أشار سيبويه إلى أن النحو يسعى لإقامة الاستقامة التحوية وافتتح المعنى أم خالفته ، فسمى الموافقة بالمستقيم الحسن ، وسمى المخالفة بالمستقيم الكذب<sup>(٣٣)</sup> .

### وضع المصطلحات

وضع المصطلحات نتيجة لازمة من تتابع فرز المادة المستقرة وفق الصفة المشتركة بين كل مجموعة منها ، ذلك أنه لا يكفي أن يشير المخلون إلى أن الكلمات الآتية لها معنى وترتبط بزمن وتبعدا بأحد أحرف الكلمة ذاتي زائداً عن بنية الجذر :

يكتب ، ندرس ، تعامل ، أقرأ ، ...

إذ يجب أن يخلع محلو اللغة أسماءً يصطدرون على دلالتها على الشيء الذي تعارفوا بهم ، لكي تكون هذه الأسماء المصطلح عليها مداخل تدل على استقلالية ما تدل عليها استقلالية ذاتية ضمن دائرة العلم الواسعة الذي تقع فيه ، مثل التمييز ، والبدل و ... إلخ .

ومصطلحات لم توضع دفعه واحدة ؛ لأن في ذلك مخالفة لطبيعة الأشياء<sup>(٣٤)</sup> ، ولا سيما أن تحليل المادة المستقرة لم يتم في مجلس واحد ، وفي وقت واحد بل تم في

أوقات متباينة نسبياً شاركَ في وضعها أجيالٌ من العلماء النحاة واللغويين؛ لهذا كان من المأثور أن تعدد المصطلحات الدالة على الشيء الواحد، ثم تجزئ بمرحلة التجربة التاريخيَّة التي تستصفى من المصطلحات ما هو مناسب دالاً على المقصود منه، ويصبح ما يقى جزءاً من تاريخ المصطلحات في العربية.

ويبدو أن المصطلحات الأولى في النحو العربي انطلقت من الدلالة المعجمية للكلمة، فقد علل ابن فلاح اليمني تسمية الفعل فعلاً بقوله: «سُمِّي باسم مدلول مدلوله، وهو الفعل الحقيقي»<sup>(٢٥)</sup>. وعلل تسمية الحرف حرفاً بقوله: «وفي وجهان أحدهما: أن الحرف في اللغة طرف الشيء، ومنه حرف الجبل، وحرف السيف، فسمى حرفاً؛ لأنَّه يقع طرفاً مما يدخل عليه، ... . والثاني: أنه سُمِّي حرفاً لأنَّ حرفه عن علامات الأسماء والأفعال. وقيل: سُمِّي حرفاً لكثرَة معانيه من قولهم: رجل محترف، إذا كان متغشاً في الصنائع»<sup>(٢٦)</sup>. وقال في تعليم تسمية المبتدأ مبتدأ والخبر خبراً: «وسمى المبتدأ مبتدأ لا ولته؛ لأنَّه من ابتدأتُ الشيء إذا فعلته أولاً. وأما الخبر فمن قولهم: أرض خبراء إذا كانت سهلة، فكان الخبر يُسهل عند السامع المعنى المطلوب»<sup>(٢٧)</sup>.

وعامة مصطلحات النحو والصرف في العربية غير بعيدة عن المعنى اللغوي المعجمي لها، فالمصدر مكان الصدور لذا سُمِّي أصل الاشتقاء عند البصريين مصدراً، واسم الفاعل من الدلالة على من قام بالفعل، واسم الإشارة من الإشارة، والمستثنى من الاستثناء وهو الإخراج، والحال من الدلالة على الشكل وال الهيئة، و... إلخ.

ومع أنَّ المصطلحات قد تختلف بين النحاة إلا أنها قد تتقارب في الدلالة اللغوية، قال ابن يعيش: «اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد، والمراد به رفع الإبهام وإزالة البس، وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظاً يحتمل وجهاً، فيتردد المخاطب فيها، فتبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبييناً للغرض، ولذلك سُمِّي تبييناً وتفسيراً»<sup>(٢٨)</sup>. وقال خالد بن عبدالله الأزهري في أول باب المفعول فيه: «وهو المسمى عند البصريين ظرفاً دون الكوفيين، لأنَّ الظرف في اللغة الوعاء، وهو متناهي الأقطار كالجراب، والعدل، والذي يسمونه ظرفاً من المكان ليس كذلك، وسماته الفراء محلها، والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات، ولا مشاحة في الاصطلاح»<sup>(٢٩)</sup>.

إنَّ مراجعةَ الأعمال النحوية في القرون الهجرية الأربع الأولى تُظهر بوضوح تعدد المصطلحات ومعايشة بعضها بعضًا، فسيبويه والمبرد وابن السراج يستخدمون مصطلحِي النسب والإضافة بمعنى واحد<sup>(٤٠)</sup>.

ويبدو أنَّ تعدد المصطلحات بعد أنْ مرَّ بمرحلة التعايش فرِزَ مع التجربة التاريخية، ففي القرن الهجري الرابع كان ابن السراج يستخدم مصطلحِي الجر والخضْس بمعنى واحد، كما في قوله: «وقولي جر وخفض يعني واحدة»<sup>(٤١)</sup>. وكان يجمع إلى مصطلح الممنوع من الصرف مصطلح «ما لا يجري»<sup>(٤٢)</sup> وهو المصطلح الذي أصبح نادراً جداً في الأعمال النحوية المتأخرة بعد القرن السابع الهجري مثلاً؛ إذ كان مصطلح الممنوع من الصرف قد اكتسب صفة الثبات والاستقرار<sup>(٤٣)</sup>.

وكيف دار الأمر فلا مشاحة في الاصطلاح إنْ كان مُحددة الدلالة بشرط أنْ تبقى المصطلحات متمايزة بعضها من بعض؛ إذ يؤدي تداخلها إلى اضطراب في فهم ذلك العلم، ويقال إنَّ المصطلحات تناسب في عددها تناسباً عكسيَاً مع قوة العلم، فمصطلاحات علم النحو قليلة إذا قيست بالصورة المتأخرة لمصطلحات علم البديع مثلاً مع أنه أصغر حجماً من النحو، ولعلَّ هذا التضخم هو الذي أقصاه أو كاد عن المشهد الشعافي في حين ما يزال النحو علماً حيوياً متكئاً على عدد مقبول علمياً من المصطلحات المتمايزة غير المتدخلة تداخلاً مذموماً يؤدي إلى الخلط والخطأ والاضطراب.

## تعريف المصطلحات

تعريف المصطلحات ضرورة علمية تفرضها الحاجة إلى حماية دلالة المصطلح ومجاله المعرفي، لكي يكون للمصطلح حدوده التي يعمل ضمنها.

وصياغة تعريف للمصطلح لا يستقر غالباً إلا بعد نضوج العلم ووضع أسسِ صياغة التعريفات، لهذا لم تصح التعريفات الأولى للمصطلحات النحوية الصياغة نفسها التي صيغت بها فيما بعد، ولا يعني هذا انتقاص العلم بل هو أمرٌ مأثور في مسيرة العلوم، لأنَّ إدراك دلالة المصطلح شيء، وصياغة هذا الإدراك شيء آخر؛ لهذا اهتمَ النحاة في

القرون الثلاثة الأولى بالوصول إلى إدراك دلالة المصطلح أكثر من اهتمامهم بصياغة ذلك الإدراك وفق الأسس العلمية لصياغة التعريفات.

وغاية الأسس العلمية لصياغة التعريفات أن تجعل تعريف المصطلح جامعاً مائعاً، ولكن تحقيق هاتين الصفتين غايةً أتفق عليها المشتغلون بالعلوم وفلسفتها، ولكنهم اختلفوا في وسائل تحقيق هذه الغاية، فظهرت أشكالاً كثيرةً للتعريفات تبادل العلماء فيها الأخذ والرد قدّها وحدّها<sup>(٤٤)</sup>.

### وأهم أشكال التعريف في القرون الأربع الأولى:

#### ١- التعريف بالمثال

قال سيبويه في تعريف الاسم: «فالاسم: رجل، وفرس، وحائط»<sup>(٤٥)</sup> فسيبوه لم يضع تعريفاً لمصطلح الاسم، بل اكتفى بإعطاء مثال دال على مصطلح الاسم، وهو مثال صحيح يؤدي القياس عليه إلى ميز الأسماء من سائر الكلمات ميزاً مقبولاً إلى حد ما، ذلك أنه يستدعي النظر في الكلمة من حيث مشابهتها الواحدة من كلمات التعريف الممثلة الثلاث، وهذا قد يصلح في نحو تصنيف كلمة: إنسان، وأمرأة، وأسد، ومتزل و... إلخ ضمن صنف "الاسم" لكنه لا يدل على أن أسماء الشرط والاستفهام من الأسماء لعدم وضوح المشابهة بينها وبين الأمثلة الثلاثة؛ إذ يفتقد التعريف بالمثال صفة التجريد فهو أقرب إلى الوصف، ومن ثم هو أقرب إلى النتائج الأولى للاستقراء، لهذا كان تعريف الاسم عند سيبويه مناسباً لمرحلة، لكنه فقد صفة المناسبة مع مرور الزمن وتطور النحو، فاستدعي إضافية أو تعديلاً كما في قول المبرد بعد سيبويه بقرن تقريباً: «أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى، نحو: رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك، وتعتبر الأسماء بواحدة: كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم»<sup>(٤٦)</sup> فالمبرد أضاف لأمثلة سيبويه مثالين آخرين مع استراتج المعنى وقبول الجر بأحد حروف الجر، ثم جاء من أعاد النظر في صياغة المبرد لتعريف الاسم<sup>(٤٧)</sup> حتى زادت تعريفات الاسم عن سبعين تعريفاً.

#### ٢- التعريف بالمعنى الوظيفي

قال سيبويه: «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنَّه غيرُ لوقعِ الأمر، فانتصب لأنَّه

موقعه ، ولأنه تفسير لما قبله لمْ كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب الدرهم في قوله : عشرون درهماً . وذلك قوله : فعلتْ ذاك حذار الشر ، وفعلت ذلك مخافة فلان ، وادخاز فلان . . . . فهذا كلُّه ينتصب لأنَّه مفعول له<sup>(٤٩)</sup> فأساسُ هذا التعريف للمفعول له (الأجله) أنه عذر (علة) ، وهو معناه الوظيفي إذ يؤتى به علة لما قبله .

### ٣- التعريف بأصل التحويل

قال ابن السراج في أول باب التمييز : «الأسماء التي تنتصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى فعل ، والمفعول هو فاعل في المعنى ، وذلك قوله : قد تفَقَّا زيدٌ شحمة ، وتنصب عرقاً ، وثبت بذلك نفساً ، وامتلا الإماء ماءً ، وضفت به ذرعاً . فالماء هو الذي ملا الإماء ، والنفس هي التي طابت ، والعرق هو الذي تنصب ، فلفظه لفظ المفعول ، وهو في المعنى فاعل»<sup>(٥٠)</sup> .

وهذا التعريف الذي جاء به ابن السراج للتمييز المحوَّل ملحوظ فيه الاتكاء على مفهوم التحويل إذ يرى أنَّ التمييز في الأمثلة التي عرض لها أصلُه فاعل في المعنى ، وإن كان في اللفظ مفعولاً أي أنه تحول من وظيفة الفاعل المرفوع لفظاً إلى الموصوب لفظاً ، فخرج عن حده وبابه فأصل جملة «تفقاً زيدٌ شحمة» تفقاً شحِم زيدٍ فتحول الفاعل إلى اسم موصوب وأصبح المضاف إليه فاعلاً لفظياً في مكانه .

### ٤- التعريف بالضد

التعريف بأحد الضدين لا يثبتُ حقيقة الضد المقابل ، فإذا قلت : عرْقني البياض ، لا يقع الجوابُ أنه ضد السود لأنك تري أن تعرف على واقع البياض من حيث هو دون معرفته عن طريق الصدقة<sup>(٥١)</sup> .

قال سيبويه في تعريف الحرف : «وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»<sup>(٥٢)</sup> . فأساس تعريف الحرف عند سيبويه أنَّ ما ليس باسم ولا بفعل فهو حرف مع تحقق معنى له في غيره ، وهذا تعريف بالضد ، وبضدُّها تُعرَّفُ الأشياء .

وقال ابن السراج في تعريف المخروف : «ما لا يجوز أن يُخبر عنها ، ولا يجوز أن تكون خبراً ، نحو : من ، والى»<sup>(٤٣)</sup> وهو تعريف بالقصد لأنَّ ما يُخبر عنها أسماء ، وما يُخبر بها أفعال ، فكأنه ينفي هاتين الصفتين عن المخروف جعلها بالتنفي والقصد مدلولاً عليها .

وقال أبو البركات الأنباري في حد المخروف : «ما جاء بمعنى في غيره»<sup>(٤٤)</sup> وهو تعريف بالقصد لأنَّ من شروط الاسم والفعل أنَّ يكون لكل واحدٍ منها معنى في نفسه ؛ لهذا قال ابن فلاح اليمني في خواص الحرف : «وكلها سلبية»<sup>(٤٥)</sup> أي ضد علامات الاسم والفعل ، وعَلَلَ هذه الصدمة بقوله : «وإنما جُعل عدم العلامة له علامة ، لأنَّه يمتاز عن قيمته ، بدليل أنه لو كان معك ثلاثة أثواب ، وعلمتَ اثنين منها لم تخرج إلى أن تعلم الثالث»<sup>(٤٦)</sup> .

## ٥- التعريف بالخاصية

الخاصية هي الصفة الملزمة للشيء ، وهي من أحسن أشكال التعريف في النحو العربي ، لأنَّ اللغة نظام من الخواص والعلامات ، فالتعريف بها تعريف بشيء من خصائصها ؛ لهذا اجتهد النحاة في حصر خواص كل مصطلح على حدة ، ويبدو أنَّ الخاصية في النحو على ثلاثة أشكال استعملها النحاة في تعريف بعض المصطلحات ، وهي :

### أ- خاصية المبني

وهي الخاصية التي لا تنفك عن الشيء فتدور معه وجوداً وعدماً ، كما في تعريف الفعل المضارع ، إذ قال ابن السراج : «والأفعال التي يسمّيها النحويون المضارعة هي التي في أوائلها الرؤائد الأربع : الألف والتاء والياء والنون»<sup>(٤٧)</sup> .

### بـ- خاصية الاقتران

وهي اقتران الكلمة بعنصر لغويٍّ على يمينها أو على يسارها اقتراناً خاصاً بواحد من أقسامها كتعريف الاسم بأنه يقبل الجرّ من يمينه والتنوين من يساره ، وهو تعريف بخاصية اقتران تعبّر عن نسبة عالية من الاحتمال يمكن تعميمها وإن كانت غير ملزمة

لكلّ ما يقع ضمن المعرف المحدود ، وهي الخاصية التي نظر إليها المبرد في قوله : «كُلَّ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْجَزِّ فَهُوَ اسْمٌ»<sup>(٥٨)</sup> فالنعميم يعبر عن نسبة عالية من الاحتمال يصبح تفسيرًا ما خرج عنها أفضل من أطراحتها ، وهو ما عبر عنه الزجاجي في دفاعه عن المبرد ، فقال : «إِنَّ حَدَّ أَبِي العَبَّاسِ هَذَا غَيْرُ فَاسِدٍ ، لَأَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَكُونُ لَهُ أَصْلٌ مُجَتَّمِعٌ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ بَعْضِهِ لَعْلَةً ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ نَاقِصًا لِلْبَابِ ، بَلْ يَخْرُجُ مَا خَرَجَ بِعْلَتَهُ ، وَيَقْبَقُ الثَّانِي عَلَى حَالِهِ»<sup>(٥٩)</sup> .

والكلمات التي تفتون في آخرها تاء التأنيث المربوطة تعدّ أسماء ، لأنّ التأنيث بها من خواصّ الاسم .

#### جـ- خاصية المعرف الإعرابيّ

قد تدلّ خاصية المعرف الإعرابيّ على تعريف لمذول مصطلح ، ففي تعريف الاسم قيل إنّ من خواصه الإسناد ، فما يقع مسندًا إليه فهو اسم ، قال ابن السراج : «فَالْاسْمُ تَخَصُّصُهُ أَشْيَاءٌ يُعْتَبَرُ بِهَا ، مِنْهَا أَنْ يَقَالُ : أَنَّ الْاسْمَ مَا جَازَ أَنْ يَخْبُرَ عَنْهُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : عَمَّرَوْ مِنْطَقَ ، وَقَامَ بِكَرَهٖ»<sup>(٦٠)</sup> أيّ أَنَّ مَوْقِعَ الْمُبَدِّدِ وَالْفَاعِلِ وَنَائِبِهِ مَوْقِعٌ اسْمِيٌّ ، وقد أخذ الزجاجي بخاصية المعرف عندما عرف الاسم بقوله : «الْاسْمُ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا أَوْ مَفْوِلًا»<sup>(٦١)</sup> ، وقد دافع ابن أبي الربيع عن هذا التعريف موضّحاً أَنَّ المفعول ينحلّ إلى خمسة مفعولات : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، والمفعول معه ، والمفعول فيه<sup>(٦٢)</sup> .

وقد شاع عند النحوين ولا سيما المتأخررين جمع أكبر عدد يمكن من الخواص في تعريف المصطلح : لمناسبة التعريف بالخواص للأغراض التعليمية<sup>(٦٣)</sup> كبيت ابن مالك في تعريف الاسم :

بِالْجَزِّ وَالْقَوْسِيِّ وَالنَّدَأِ وَالْأَنْدَلُسِ  
وَمَسْدِ لِلْاسْمِ تَمْيِيزُ حَصْنَلْ  
فَقَدْ ذَكَرَ خَوَاصَ اقْتَرَانِيَّةً وَمَوْقِعِيَّةً .

#### ٦- التعريف بالماهية

التعريف بالماهية أصعب أنواع التعريفات وأدقّها ، ويعبّر غالباً عن درجة نصوح عالية

في العلم المستعمل فيه ، كقول ابن السراج في تعريف الاسم : «الاسم ما دلّ على معنى مفرد ... وإنما قلت "مادل" لافرق بينه وبين الفعل إذا كان الفعل يدلّ على معنى وزمان»<sup>(٦٤)</sup> ، ولأنَّ التعريف بالماهية فرع إدراك المعرف إدراكاً تاماً فقد عزَّ تحقيقه ، وإنْ تحقق صَبَّغَ شرخَه وتوضيَّخَه .

## فوائد التعريف

فوائدُ تعريف المصطلحات وشرحها وتوضيحيها كثيرةٌ يهمُّنا منها في مجال تحليل العربية فائدتان :

### ١- الاستدلال

وهي أن يستدلَّ بشيءٍ من تعريف المصطلع على عوامض الكلمات فقد قال المبرُّد :

«كان الفراء ينافق ، يقول : "قائم" فعل ، وهو اسم لدخول التنوين عليه . فإنْ كان فعلًا لم يكن اسمًا ، وإنْ كان اسمًا فلا ينبغي أن تسميه فعلًا»<sup>(٦٥)</sup> ، فالمبرُّد استدلَّ على اسمية اسم الفاعل العامل عمل فعله بقبوله التنوين أولاً ، وبالتعريف بالضدَّ ثانياً ، فالاسم ضدَّ الفعل فلا يجتمعان في كلمة واحدة .

وقد استدلَّ أبو علي الفارسي (ت ٩٨٧هـ / ١٣٧٧م) على اسمية أسماء الأفعال بثلاث جهات : الأولى : نفي صفة الحرف عنها لأنَّها تسند إلى ضمائر الرفع ، وتنصب المفعول أحياناً وليس الحرف كذلك . والثانية : نفي صفة الأفعال لتجزُّدها من الزمان في الهيئة . والثالثة : أنها أسماء بناء على نفي الجهة الأولى والثانية عدا أنه وجد فيها ما يختصُّ بالاسم كتنوين التكير»<sup>(٦٦)</sup> .

### ٢- التفريع

وهي تقسيمُ الصنف إلى درجات فروع وأصول حسب توافر خواص التفصيلية فيها ، وذلك نحو (كان وأخواتها) من الأفعال فهي أفعال لتمييزها ببعض خواص الأفعال كالتصرف أحياناً وقبول علامات الفعل من نحو التاء الثالثة والساكنة . ولكنها تنقص عن الأفعال التامة من حيث الدلالة على معنى الحدث ، فأصبحت أفعالاً ناقصة لها

أحكام خاصة بها ، ولا ترقى إلى مستوى الأفعال التامة إلا إذا أصبحت تامة ، فهي من حيث الماهية ليست فعلاً على الحقيقة لهذا تسمح النحو في تسميتها ، فسماتها الزجاجي حروف<sup>(٦٧)</sup> وسماتها المناظقة أداة ، قال محمد رضا المظفر : «الأفعال الناقصة مثل كان وأخواتها في عُرف المنطقين - على التحقيق - تدخل في الأدوات ، لأنها لا تدل على النسبة الزمانية فقط ... وبعض المناظقة يسمّيها (الكلمات الوجودية)<sup>(٦٨)</sup> .

وقد أدى الإغراء في التفريع بأبي علي الفارسي أن اضطراب في تحديد تصنيف «ليس»<sup>(٦٩)</sup> .

## الكليات التحوية

الكليات التحوية هي الأحكام التي يسري مفعولها في الباب التحوي كله ، نحو : كل فاعل مرفوع ، وكل مفعول منصوب ، وكل مضاف إليه مجرور ، ... إلخ من الكليات التي تدل على تمشية الباب الواحد وتفّق أصل عام يطرد وجوده بالقوة أو بالفعل ، ففي كتاب "الجمل في النحو" النسوب خطأ للخليل بن أحمد الفراهيدي ظاهرة لافتة ، وهو أنه مصوغ وفق منهج الكليات التحوية ، فقال في أول الكتاب : «فالنصب أحد وخمسون وجهاً : نصب من مفعول به ... ونصب من حال ... ونصب بخبر كان وأخواتها ... إلخ»<sup>(٧٠)</sup> ومثل على النصب من مفعول به فقال : «قولك : أكرمت زيداً وأعطيت محمدًا»<sup>(٧١)</sup> وفي النصب على الحال مثل بقوله : «قولهم : أنت جالساً أحسن منك قائماً ، أي : في حال جلوسه أحسن منه في حال قيامه»<sup>(٧٢)</sup> ، وفي النصب بخبر كان قال : «قولهم : كان زيداً قائماً»<sup>(٧٣)</sup> .

اللافت في هذا المنهج أنه لم يذكر أشكال المفعول به أو الحال أو خبر كان .

وفي وجوه الرفع قال : «فالرفع بالفاعل قوله : خرج زيد ، وقام عمرو . وما لم يذكر فاعله : ضرب زيد ، وكسرى عمرو . والمبتدأ وخبره : زيد خارج ، والمرأة منطلقة ...»<sup>(٧٤)</sup> ولم يذكر تشكل هذه المرفوعات على أشكال غير اسمية في ظاهرها كالمصدر المؤول .

فمن طرائق تحليل قواعد النحو العربي وقوانيته فرز هذه القواعد في مجتمعتين : الأولى : مجموعة القواعد الكلية أو الكليات التحوية . والثانية : مجموعة القواعد

الفرعية التفصيلية التي تخرج في شيءٍ ما من صفاتها عن القاعدة الكلية ثم تعود إليها بضررٍ من ضروب التفسير .

والجمع في حدٍ واحد بين المجموعتين فيه تجوز ذلك أنَّ تعريف الفاعل في بعض كتب المتأخرین بـأَنَّه : اسم أو ما في تأویله أُسندٌ إِلَيْه فَعَلَ مَقْدِمٌ . . .<sup>(٧٥)</sup> . تعريف يجمع بين قاعدتين : الأولى كلية عامة ، والثانية جزئية خاصة ، فالكلية أنَّ الفاعل اسم . . . والجزئية أنَّه ما في تأویل الاسم كالمصدر المؤول ، وهذا تسوية بين مستوى القاعدتين يجعل المتعلّم يظنُّ أنَّ كُلَّ واحِدةً منهما معادلة لـالآخر مع أنَّ القاعدة الجزئية تحتاج التأویل والتقدیر حتى ترتد إلى الانسجام والاتحاد مع القاعدة الكلية .

فالاستقراء يفرز القواعد في كليات أصول وجزئيات فروع ، وهو مسلك علميٌّ حميد ومنهج تعليمي سديد ، اعتدی عليه بعض النحاة عندما سُووا بين الكليات والجزئيات وأوقعوا الطلبة في حيرة من النحو وأمره .

وطي القاعدة الكلية والجزئية في اسم واحد فيه تسوية بينهما ، نأى عنها القدماء ، ووقع فيها بعض المتأخرین كابن مالك الذي عرف الفاعل بـأَنَّه «المسندٌ إِلَيْه فَعَلَ مَقْدِمٌ . . .»<sup>(٧٦)</sup> أيَّ أنَّ كلَّ مسندٌ إِلَيْه متأخرٌ عن فعله فاعل ، وهذا تسوية منه بين أشكال الفاعل تسوية لم يتبيّن أبعادها - وهو الخبر - عندما علل تعريفه بقوله : «وَلَمْ أَصْلِرْ حَدَّ الفاعل بـ«الاسم» لأنَّ الفاعل قد يكون غير اسم»<sup>(٧٧)</sup> .

وكما فرز النحاة القواعد فرزوا الكلمات واكتشفوا ما يسمى بـأَبْنَابِ الباب<sup>(٧٨)</sup> التي تُثَلَّ في تصرفها الأصل العام للباب ، مثل «كان» التي تعدُّ أمًا لبابها وأخواتها في التصرف والعمل .

## اتجاهات تشكيل المادة النحوية

لكي تظهر ثمرة تحليل المادة المستقرة كان على النحاة الأوائل أن يقوموا بتشكيل المادة النحوية التي توصلوا إليها على شكل محاولات في التأليف النحوي بعد تحديد منهج تشكيل المادة النحوية في كتابٍ مستقلٍّ ، ذلك أنَّ من نتائج التحليل أنَّ ثمة مسائل نحوية متداخلة متشابكة ، فهل تكون الحال التي تسدِّد مسدة الخبر في باب الحال أم في

باب الخبر؟ وهل يقع معمول المصادر والمشتقات في باب الفاعل ونائه والمفعول أم في باب كل مشتق على حدة أم في باب واحد؟ وكيف يتم تنظيم العلاقة بين نظام الكلمة (الصرف) ونظام الجملة (النحو)؟ وكيف ترتب أبواب النحو ومسائله؟ وغيرها من الأسئلة التي لم تكن تحتاج جدلاً نظرياً قدر احتياجها محاولات تطبيقية تجريبية تكون أشبه بتجارب أولى في صياغة العلم.

لقد كان من نتيجة بدء الدراسات اللغوية عامة في عصر الخلفاء الراشدين وانطلاق مشروع استقراء العربية أن شار تحليل الاستقراء بدأت تظهر قبيل أول القرن الهجري الأول، قال أبو بكر الربيدي : «فكان لوئن من أصل ذلك ، وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي ، ونصر بن عاصم ، وعبد الرحمن بن هرمز . فوضعوا للنحو أبواباً ، وأصلوا له أصولاً فذكروا عوامل الرفع والنصب والخض والجزم ، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف . وكان لأبي الأسود في ذلك فصل السبق وشرف التقدم . ثم وصل ما أصلوه من ذلك التالون لهم ، والأخذون عنهم؟ فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول ، ومدة من القياس ، وفتق من المعاني ، وأوضح من الدلائل ، وبين من العلل»<sup>(٧٩)</sup>.

فهؤلاء العلماء الأوائل وضعوا أصولاً وأبواباً ومصطلحات .

وقيل إن نصر بن عاصم وضع كتاباً في العربية ، قال السيوطي في ترجمته : «وله كتاب في العربية»<sup>(٨٠)</sup> والكتاب مفقود ، ولم يقع على كتاب نقل منه شيئاً يساعد على رسم ملامح هذا الكتاب .

ولعيسي بن عمر (ت ١٤٩هـ / ٧٦٦م) شيخ الخليل بن أحمد الفراهيدي كتابان في النحو مدحهما الخليل في قوله :<sup>(٨١)</sup>

بطل النحو جميماً كله غير ما أحست عيسى بن عمر  
ذلك إكمال وهذا جامع فهم الناس شمس وقمر

وقد قال السيرافي في حق الكتابين : الإكمال والجامع : «وهذان الكتابان ما وقعا علينا ، ولا رأيت أحداً يذكر أنه راهما»<sup>(٨٢)</sup>.

وقد تحول أمر هذين الكتابين بعد قرون إلى أسطورة ذُكر فيها أنَّ عيسى بن عمر نَيَّفَ وسبعين مصنفًا في النحو، جمعها بعض أهل اليسار، ثمَّ أتَتْ عليها أفة فذهبَتْ، ولم يبقَ في الوجود سوى تصنيفين: الإكمال في بلاد فارس، والجامع في البصرة، وقيل إنَّ سيبويه أخذ كتاب "الجامع" وبسطه وحشَّى عليه من كلام الخليل وغيره، وصار يعرف باسم الكتاب<sup>(٨٢)</sup>.

وهذه الكتب -فيما يظهر- تجارب أولى في التأليف النحوي تلتَّها تجربة ناجحة لسيبوه في كتابه المعروف "الكتاب"، فليس كتاب سيبويه أول كتاب في النحو إلا بفهم التجربة الناجحة بعاجلاً باهراً.

وأتجاهاتٌ تشكيل مادة النحو العربي بعد تحليل المواد المستقرة أربعة تبرز في التجربة النحوية من عهد سيبويه قبيل انتهاء القرن الهجري الثاني إلى عهد ابن السراج في أول القرن الرابع الهجري الذي عَقَلَ النحو بأصوله. وهذه الأتجاهات هي:

## ١- نحو المسائل

وهو ينظرُ إلى النحو على أنه سلسلةٌ من المسائل فيبحثها كلَّ مسألة على حدة، فمسألة في رفع الفاعل، وثانية في ضرورة تأخيره عن الفعل، وثالثة في علاقته بالمفعول، ورابعة في استثاره، وخامسة في تقدم المفعول به عليه وجوباً و... إلخ، وهذه المسائل لا يشترط أن تعرَّض بشكل متسلسل بعضها وراء بعض، وعادة ما يظهر هذا الشكل من التشكيل النحوي في المحاولات الأولى من التأليف، ولا سيما في الأبواب الكبيرة ذات المسائل المتشعبة الكثيرة، والعلاقات المتداخلة مع الأبواب الأخرى، وذلك كما في تناول سيبويه في الكتاب باب المبتدأ والخبر؛ إذ عرف المبتدأ على شكل قاعدة كليلة في الجزء الثاني، فقال: «فالمبتدأ كلَّ اسم ابتدئ لِيُبَنِّي عليه كلام. والمبتدأ والمبنيَّ عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا ببنيَّ عليه. فالمبتدأ الأول، والمبنيَّ ما بعده عليه فهو مسند ومند إليه... وذلك قوله: عبدُ الله منطلق»<sup>(٨٣)</sup>.

وكان سيبويه قد تحدَّث في الجزء الأول عن علاقَة المبتدأ والخبر بالتعريف والتنكير، وذكر شيئاً من حالات الابتداء بالنكارة كالدعاء<sup>(٨٤)</sup>.

وتحدث في موضع سابق عن علاقة الخبر بالطلب<sup>(٨٦)</sup> ، وبعده انتقل إلى الحديث عن بعض حالات حذف الخبر جوازاً<sup>(٨٧)</sup> .

وتحدث في موضوعين من الجزء الأول بينهما ما يزيد على مئة صفحة عن حذف المبتدأ<sup>(٨٨)</sup> وجاء بمسألة ثلاثة من مسائل حذف المبتدأ في الجزء الثاني من الكتاب<sup>(٨٩)</sup> .

وأفرد طي الخبر بعد لولا بمسألة في الجزء الثاني<sup>(٩٠)</sup> وقبلها من غير فاصل تحدث عن الخبر شبه الجملة والظرف المتوسع فيه ليسدّ مسأله الخبر<sup>(٩١)</sup> .

وكان في الجزء الأول قد تحدثت عن الحال السادسة مسأله الخبر ضمن بعض مسائل الحال<sup>(٩٢)</sup> .

وسلك مسألة ورود الجملة الاسمية بعد "إلا" ضمن حديثه عن بعض مسائل الاستثناء ، فقال : «هذا بابٌ ما يكون مبتدأ بعد إلا وذلك قوله : ما مررتُ بأحد إلا زيدٌ خيرٌ منه»<sup>(٩٣)</sup> .

وسبيويه يسمى المسائل أبواباً.

ومن أغرب طرائق عرض المادة النحوية على شكل مسائل ما فعله المبرد في عرض باب الفاعل ؛ إذ صدر المقتضب بعد عرضه وجوه العربية بكلية نحوية عن رفع الفاعل ونصب المفعول وتعليق ذلك في كل واحد منها ، ثم وعد بتوفيق الباب وعداً لم ينفذ إلا في الجزء الرابع من المقتضب<sup>(٩٤)</sup> جاعلاً بعض مسائل الفاعل بينهما .

صحيح أنَّ هذا المنهج فيه شيءٌ من الغموض والصعوبة في المتابعة ، ولكنَّه يعكس أمرين مهمين :

أولهما : عدم نضج نظرية عامة لترتيب عرض المادة النحوية وهذا يناسب المرحلة التاريخية التي ظهر فيها كتاب سبيويه والمبرد .

وثانيهما : الإشارة إلى العلاقات بين المسائل كأنَّ المنهج أنَّ الشيء بالشيء يذكر ، وهو يعني إدراك وجود علاقات بين هذه المسائل وإن كانت تنتمي لأبواب مختلفة ، لهذا يمكن وصف كتاب سبيويه والمبرد بالوحدة الموضوعية الداخلية أي الوحدة الجزئية لا الكلية<sup>(٩٥)</sup> .

## ٢- نحو الأبواب

وهو اتجاه يراعي تشكيل المادة النحوية في العرض أن تكون على أبواب متعددة ، كل باب يشكل وحدة داخلية علمية تسلك فيه مسائله بمنهج علمي في ترتيبها ، وتجربة التأليف في هذا الاتجاه تظهر في الأبواب غير الضخمة في كتاب سببيويه ، والميرد ، وأبن السراج ، فجميع مسائل الاستثناء عرضها سببيويه بشكل متسلل في الجزء الثاني من الكتاب ، فبدأ أبواب (مسائل) الاستثناء بقوله : «هذا باب الاستثناء ، فحرف الاستثناء إلا . وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فغير ، وسوى . وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون ، وليس ، وعدا ، وخلا . وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى (حاشا) وخلا في بعض اللغات . وسأبين لك أحوال هذه الحروف إن شاء الله عز وجل الأول فال الأول»<sup>(١٦)</sup> .

فسببيويه استقصى أدوات الاستثناء وقسمها إلى أصل كلّي وهو "الإلا" ، وفروع فيها معنى إلا ناتي أسماء وأفعالاً وحروف جز ، ووُعَدَ بتبيينها على الترتيب ، فتحدث عن النصب بـ إلا وجوباً ، ثم جواز الإتباع والنصب في الاستثناء التام المنفي ، ثم الاستثناء المفرغ ، ثم المتصل ، ثم المقطوع<sup>(١٧)</sup> .

ثم تحدث عن علاقة "الإلا" مع "الغير" في الاستثناء والاستدراك<sup>(١٨)</sup> .

وأوضح أحكام تقدم المستثنى وتكراره ، وجواز إبداء "الإلا" الجملة الاسمية<sup>(١٩)</sup> .

وشرح أحكام غير ، وربط بينها وبين إلا في حذف المستثنى استخفافاً كقول العرب : ليس غير ، وليس إلا<sup>(٢٠)</sup> .

ثم بين أحكام سائر الأدوات<sup>(٢١)</sup> .

فسببيويه في باب الاستثناء - وهو مثال من أمثلة - قدم تجربة تأليفية ناجحة في تشكيل مادة النحو وفق الأبواب النحوية ، وهذا التشكيل يستدعي التوسيع لاحقاً في بحث علاقة هذا الباب بما قبله وبما بعده ، وهو الأمر الذي لم يتحرّه سببيويه ، فبعد الاستثناء طرق يتحدث عن ظاهرة الإضمار في العربية حديثاً مفصلاً موسعاً<sup>(٢٢)</sup> .

### ٣- نحو الأحكام

وهو تشكيل المادّة النحوية وفق الأحكام الإعرابيّة الأربع : المرفوعات والمنصوبات والمحروقات والمحزومات ، وهو النهج الذي أخذ به مؤلّف كتاب "الجمل في النحو" المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي<sup>(١٠٣)</sup> فتحذّث بعد خطبة الكتاب عن وجوه النصب ، ثمّ وجوه الرفع ، ثمّ وجوه الخفض ، ثمّ تفسير إعراب جمل الجزم<sup>(١٠٤)</sup> .

وقد حذّر مؤلّف الكتاب سبب بدعه بوجوه النصب ، فقال : « وإنما بدعنا بالنصب ، لأنّه أكثر الإعراب طرقاً ووجوهاً<sup>(١٠٥)</sup> » وهي وجهة نظر جديرة بالتقدير لاعتبارها على تعلييل سليم وهو الكثرة ، لكنّ ترتيب الأحكام له مسلك آخر وتعليق آخر وفق التصور النظري العام للنحو العربي .

وثمة مشكلات علميّة تطال هذا الاتجاه أو هذه التجربة نحو : ظاهرة التوازع ، وظاهرة الأساليب كأسلوب الاستفهام والنفي والشرط .

### ٤- نحو الظواهر

يقصد بنحو الظواهر تشكيل المادّة النحوية وفق ظواهر العربية التركيبية كالتقديم والتأخير ، والنفي ، والحدف ، وما شابه ذلك ، وقد سلك ابن السراج هذا الاتجاه في شرحه التقديم والتأخير في العربية ، فأفرد باباً عنوانه "باب التقديم والتأخير" قال فيه : «الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر سند ذكرها ، وأما ما يجوز تقديمها فكلّ ما عمل فيه فعل متصرف ، أو كان خبراً لمبتدأ سوى ما استثنى ، فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها : الصلة على الموصول ، والمضرور على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير ، والصفة وما اتصل بها على الموصوف ، وجميع تواعي الاسم حكمها كحكم الصفة ، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف ، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف ، وما شبيه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه ، والفاعل لا يقدم على الفعل ، والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها ، والصفات المشبّهة بأسماء الفاعلين ، والصفات التي لا تشبيه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه ، والحرروف التي لها صدور الكلام لا يقدم

ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه، ولا يقدم التمييز وما عمل فيه معنى الفعل وما بعد إلا، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها، ولا يقدم مرفوعه على منصوبه، ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل<sup>(١٠٦)</sup>.

ثمَّ شرح هذه الحالات الثلاثة عشرة حالةً حالةً<sup>(١٧)</sup>.

وهذا الاتجاه يجمع مسائل متفرقة من أبواب مختلفة تتفق في صفة كالتقديم أو التأخير ، أو الحذف ، أو ما شابه ، لكنها تختلف في الباب الذي تنتمي إليه .

وكيف سار الأمر بهذه الاتجاهات الأربع تجارب تاريخية في عرض مادة النحو العربي، لها حناتها وابعاجياتها لكنها لم تسلم من العيوب والسلبيات؛ لأنها طرق مختلفة تجمعها غاية واحدة، وهي تقديم النحو للمتعلمين ميزاناً للغربية.

ومعروف أنَّ اتجاهات تشكيل المادَّة النحوية قد تعددتْ واتسعتْ ابتداءً من القرن الرابع الهجريّ، وما زالتُ الجهودُ موصولةً في بحث ألغع الطرف في تشكيل المادَّة النحوية المسمَّاة بالنحو العربيّ في شقيْها: الصرفِي والتركيبِي.

#### **الاستقراء والتحليل: حدل النص والقاعدة**

إذا كان النحاة قد فرغوا تقريرياً من تحليل مادة العربية المستقرة ، واكتشفوا القواعد والقوانين ، ووضعوا الاصطلاحات والتعريفات والكلمات والجزئيات والأبواب والباحث والسائل ، فهل يبقى لهم حاجة بـ المادة المستقرة؟

بتقنيـن النـحو أصـبـحـت مـادـة الـاستـقـرـاء شـوـاهـد تـشـهـد لـلـنـحـاة بـصـحـة قـوـاعـدـهـم وـقـوـانـيـنـهـم ، وـمـادـة الـاسـتـشـهـاد هـذـه يـمـكـن أـن تـكـون وـسـيـلـةـ من وـسـائـلـ شـرـح قـوـاعـدـ النـحـو وـقـوـانـيـنـهـ لـأـنـهـا نـصـوصـ أـدـبـيةـ مـتـمـيـزـةـ من الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ وـالـشـعـرـ الصـحـيـحـ الـفـصـيـحـ وـالـأـمـثـالـ وـبعـضـ كـلـامـ الـعـربـ .

**والسؤال العلمي التعليمي** : من أين ندخل إلى النحو العربي؟ هل نعبر من النصوص إلى القواعد أم من القواعد إلى النصوص؟ والسؤال له صفة الجدل ، لكنه جدل مفيد

عبرت عنه التجربة التاريخية للنحو العربي بما عُرف بنحو الكوفيين والبصريين ، فنحو الكوفيين أقرب إلى نحو النص ، ونحو البصريين وجمهور النحاة أقرب إلى نحو القاعدة والمعيار .

## نَحْوُ النَّصِّ

نَحْوُ النَّصِّ درسٌ نحويٌ يَتَعَدَّدُ مِنَ النَّصِّ مَادَةً نَحْوِيَّةً لِشُرُحِ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ ، وَالْحُكَمِ الظَّاهِرَةِ الْمُرَادُ تَحْلِيلُهَا فِي النَّصِّ ، وَهُوَ يَرْبِطُ بَيْنَ الْقَاعِدَةِ وَالْأَسْلُوبِ الْأَدْبَرِيِّ الرَّفِيعِ ، كَمَا فِي كِتَابٍ "مَعَانِيِ الْقُرْآنِ" لِلْفَرَاءِ ، فَهُوَ سَلْلَةُ مِنَ الدُّرُوسِ "الْجَالِسُ" النَّحْوِيَّةِ التِّي شَرَحَهَا الْفَرَاءُ مُتَخَذِّاً مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مُنْتَهِلًا تَأْسِيسِيًّا فِي تَوْضِيْحِهَا ، فَاتَّخَذَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾ [سُورَةُ الْبَقْرَةِ] ، مِنَ الْآيَةِ ١٩٠ مُنْتَهِلًا لِشُرُحِ الْحُكَمِ الْمَدْحُ وَالْذَّمِّ فِي الْعَرَبِيَّةِ ، فَقَالَ : «(أَنْ يَكْفُرُوا) فِي مَوْضِعِ خَفْضِ وَرْفَعٍ ؛ فَإِمَّا الْخَفْضُ فَأَنْ يَرْدُهُ عَلَى الْهَاءِ التِّي فِي (بِهِ) عَلَى التَّكْرِيرِ عَلَى كَلَامِنِ ، كَأَنْكَ قَلْتَ : (اَشْتَرَوْا أَنْفُسَهُمْ بِالْكَفْنِ) . وَإِمَّا الرَّفْعُ فَأَنْ يَكُونَ مَكْرُورًا أَيْضًا عَلَى مَوْضِعِ (مَا) التِّي تَلَى (بِنِسِ) . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَفْعًا عَلَى قَوْلِكَ : بِنِسِ الرَّجُلِ عَبْدُ اللَّهِ ، وَكَانَ الْكَسَانِيُّ يَقُولُ ذَلِكَ .

قَالَ الْفَرَاءُ : وَ(بِنِسِ) لَا يَلِيهَا مَرْفُوعٌ مُوقَّتٌ وَلَا مَنْصُوبٌ مُوقَّتٌ ، وَلَهَا وَجْهَانٌ : فَإِذَا وَصَلَتْهَا بِنَكْرَةٍ قَدْ تَكُونُ مَعْرِفَةً بِعَدُوْثِ الْفَ وَلَامٍ فِيهَا نَصِبَتْ تَلِكَ النَّكْرَةُ ، كَقَوْلِكَ : بِنِسِ رَجُلًا عَمْرًا ، وَنِعْمَ رَجُلًا عَمْرًا . وَإِذَا أَوْلَيْتَهَا مَعْرِفَةً فَلَنْكِنْ غَيْرَ مُوقَّتَةٍ فِي سَبِيلِ النَّكْرَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَرْفَعُ فَتَقُولُ : نِعْمَ الرَّجُلُ عَمْرًا ، وَبِنِسِ الرَّجُلُ عَمْرًا ، فَإِنَّ أَنْصَفَتِ النَّكْرَةَ إِلَى نَكْرَةِ رَفْعَتْ وَنَصَبَتْ ، كَقَوْلِكَ : نِعْمَ غَلَامٌ سَفِرْ زِيدٌ ، وَغَلَامٌ سَفِرْ زِيدٌ ، وَإِنَّ أَنْصَفَتِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ شَيْئًا رَفَعَتْ ، فَقَلْتَ : نِعْمَ سَائِسٌ الْخَبِيلُ زِيدٌ ، وَلَا يَجُوزُ النَّصِبُ إِلَّا أَنْ يَضْطَرِّ إِلَيْهِ شَاعِرٌ ، لَأَنَّهُمْ حِينَ أَضَافُوهُ إِلَى النَّكْرَةِ رَفَعُوهُ ، فَهُمْ إِذَا أَضَافُوهُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ أَخْرَى أَلَا يَنْصُبُوهُ . وَإِذَا أَوْلَيْتَ نِعْمَ وَبِنِسَ مِنَ النَّكْرَاتِ مَا لَا يَكُونُ مَعْرِفَةً مِثْلًا (مِثْلُ) وَ(أَيِّ) كَانَ الْكَلَامُ فَاسِدًا ؛ خَطَاً أَنْ تَقُولَ : نِعْمَ مِثْلُكَ زِيدٌ ، وَنِعْمَ أَيِّ رَجُلٌ زِيدٌ ؛ لَأَنَّ هَذِينَ لَا يَكُونُانْ مُفَسِّرِيْنَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : لَهُ دُرُكٌ مِنْ أَيِّ رَجُلٍ ، كَمَا تَقُولُ : لَهُ دُرُكٌ مِنْ رَجُلٍ .

ولا يصلح أن تولي نعم وينس (الذى) ولا (من) ولا (ما) إلا أن تنوي بهما الاكتفاء دون أن يأتى بعد ذلك اسم مرفوع . من ذلك قوله : بئسما صنعت ، فهذا مكتفية ، وساء ما صنعت . ولا يجوز : ساء ما صنعتك . وقد أجازه الكساني في كتابه على هذا المذهب . قال الفراء : ولا نعرف ما جهته ، وقال : أرادت العرب أن يجعل (ما) بمنزلة الرجل حرفًا تمامًا ، ثم أصرروا الصنعت (ما) كأنه قال : بئسما ما صنعت ، فهذا قوله وأنا لا أجيزه .

فإذا جعلت (نعم) صلة لـ (ما) بمنزلة قوله (كلما) وإنما) كانت بمنزلة (حيثنا) فرفعت بها الأسماء ؛ من ذلك قول الله عز وجل : «إِنَّمَا تُبَدِّلُ الصَّدَقَاتِ فَنَعِمَّا هِيَ» [سورة البقرة ، من الآية ٢٧١] رفعت (هي) بـ (نعمًا) .

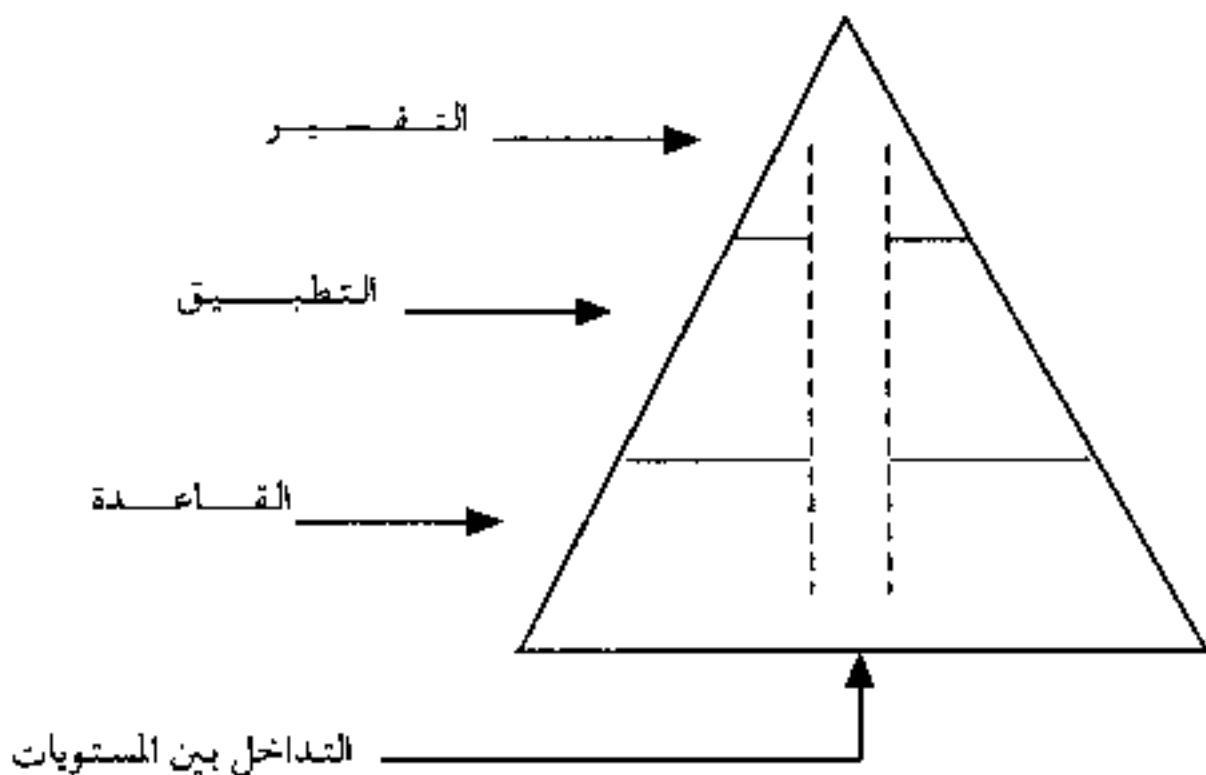
ولا تأبى في (نعم) ، ولا تشتبه إذا جعلت (ما) صلة لها ، فتصير (ما) مع (نعم) بمنزلة (ذا) من (حيثنا) إلا ترى أن (حيثنا) لا يدخلها تأبى ولا جمع ، ولو جعلت (ما) على جهة الخشو ، كما تقول : عَمَّا قَلِيلٍ أَتَيْكَ ، جاز فيه التأبى والجمع ، فقلت : بئسما رجلين أنتما ، وبئس ما جارية جاريتك . وسمعتُ العربَ يقولون في (نعم) المكتفية بـ (ما) : بئسما تزويج ولا مهر ، فيرفعون التزويج بـ (بئسما) <sup>(١٠٨)</sup> .

فالفراء شرح أحكام المدح والذم منطلقاً من الكلمة في القرآن الكريم ، وهو شرح مبسط ، كثير الأحكام والتفصيات ، وفيه عرض للأراء وترجمة بينها . فهذا نحو النص الذي يعبر إلى نحو من النصوص . وهو تجربة علمية لها حساناتها فيربط النحو بالأسلوب الرفيع بل في جعل النحو مادةً تطبيقية ، ولكنه يفقد النحو وحدته وترابطه وتسلسله إلى حد ما ، كما أنه يمزج أحياناً بين النحو والصرف واللغة والشرح أي أنه يتناول النص من المستويات اللغوية كافية إن أمكن كما في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر الأنباري الكوفي <sup>(١٠٩)</sup> .

## نحو القاعدة

وهو الشكل الذي شاع واستقر في الممارسة التأليفية والتعليمية للنحو العربي ، وقام نحو القاعدة ب تقديم القاعدة التحوية مع شرح وتخليل وأمثلة وشواهد وتعليلات ، ويؤدي

فهمها إلى السلامة في اللغة العربية من الناحية التحوية ، فتكون كتب النحو أشبه بالدستير والقوانين ، تظهر فائدتها عند التطبيق السليم الصحيح لها ، وهي تشكل فيما يبدو هرماً ثلاثة الطبقات أساسه القاعدة ، وأوسطه التطبيق وأعلاه التفسير . والتوازن بين المستويات الثلاثة هو ما يحرص عليه مؤلفو الكتب التحوية ، ولا سيما إذا ارتبط هذا التوازن بالغاية التعليمية من النحو<sup>١١٠</sup> ، كما في الشكل الآتي :

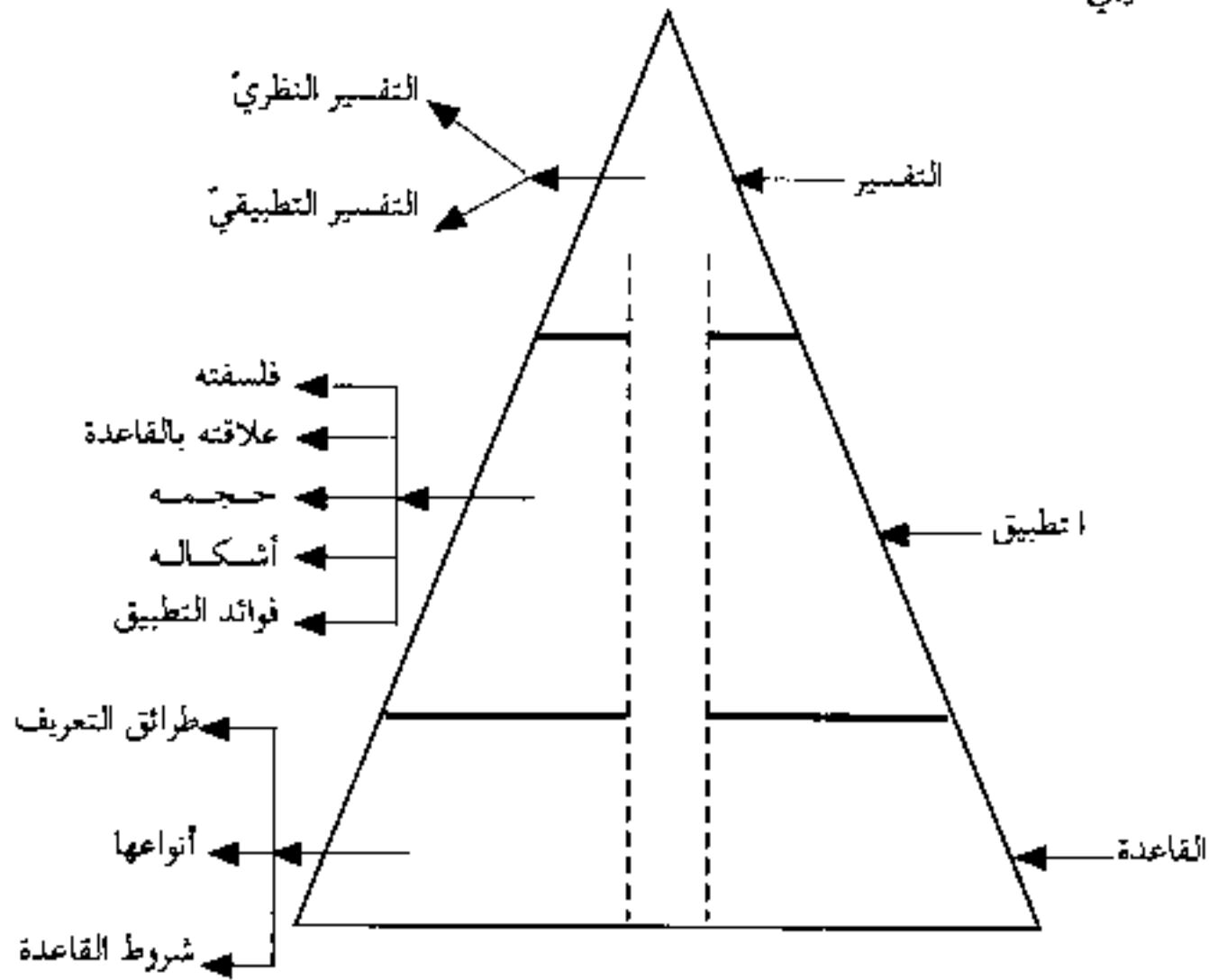


إذ تظهر في نحو القاعدة القاعدة التي يحرص فيها كل نحو على أن تكون جامعة مانعة سواءً كانت كليلة أم جزئية وفق أي شكلٍ من أشكال شرح القاعدة والتعریف بها .

والتطبيق في الكتب التحوية ينفاوت حجماً من كتاب آخر ، لكنه حاصل على شكل أمثلة وشواهد ، يراعى فيها مدارسة الانطباق مع القاعدة والدليل عليها وتوضيحها .

ثم يأتي التفسير بقسميه : التفسير التطبيقي العملي المدرك بالأمثلة كعمل التصويب التحوي . والتفسير النظري الذي يتجاوز في التفسير الوصف والتصويب .

فالنحوي أو المختص بال نحو العربي إذ يُؤلف كتاباً فيه ، فإنه يَصْدُرُ عن رغبة في إقامة التوازن بين مستويات نحو القاعدة وفلسفتها النظرية في مراعاة الشكل الأتي لهم نحو القاعدة الذي شاع الاتكاء عليه والأخذ بمعطياته على تفاوت بين النحوة فيما يُؤلفون من كتب في النحو العربي ؛ ذلك أنه يمثل إلى حد ما الموجهات الماقبلة للتأليف في النحو العربي .



إنَّ الوصول إلى نحو القاعدة يعني أنَّ نتائج التحليل قد اتَّخذتُ في صوغها وعرضها وشرحها وترتيبها صفة العمل العلمي المنظم الذي تم اختباره على عينةٍ أوسع ، كما في التحليل النحوي للنصوص المختلفة في العربية ، ومِمَّ تكوين ملامع نظام من التفسيرات التي ستحمي القاعدة ، وستسعي إلى جعل العلاقة بين القاعدة والنحو علاقة انسجام وأنسجام لا نفورٍ واحتكاف ، كما في المعالجة القادمة لمنهجية التفسير في النحو العربي .

- (١) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١١، ص ١٧٧ ، كتاب القسمة .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١١ ، ص ١٧٩ .

وفي موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف التي أعدّها محمد المعيد زغلول مجموعة من أحاديث النبي عن سجع الجاهلية والكهان والأغراط . انظر كتابه ، ج ١ ، ص ٥١٨ .

(٣) انظر في السجع الحمود والمذموم مادة (سجع) في كتاب اصطلاحات الفتوح للتهاونى .

(٤) شرح كتاب الحدود في التحو ، ص ٥٥ .

(٥) انظر هذه الروايات عند : السيد حسن الصدر ، تأسيس الثيمة لعلوم الإسلام ، ص ٤٩ ، ٥١ ، ٥٩ ، ٥٧ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٦١ ، ٥٩ .

(٦) الرضي الأستراباذى ، شرح الرضي على الكافية ، ج ١ ، ص ٢٢ .

(٧) شرح جمل الزجاجى ، ج ١ ، ص ٢٠ .

(٨) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢١ .

(٩) المختب ، ج ١ ، ص ٢ .

(١٠) انظر في تعریفات الحرف دراسة الدكتور خليل إبراهيم السامرائي ، حروف الحجر وتعلقاتها ، مجلة الأحمدية ، ع ٧ ، ص ٢٩٥-٢٩٩ .

(١١) شرح المفصل ، ج ٧ ، ص ٤ .

(١٢) إبراهيم السامرائي ، الفعل زمانه وأبياته ، ص ١٧ .

(١٣) انظر في المذهب الثاني المراجع السابق ، ص ١٩-٢١ ، ٢٤-٤٧ .

(١٤) راجع هذه المسألة عند :

- أبي البركات الأنباري ، الإنصاف ، ج ٢ ، ص ٥٢٤-٥٤٩ .

- العكيري ، التبيين ، ص ١٧٦-١٨٠ .

(١٥) دلائل الإعجاز ، ص ٤٠ .

(١٦) انظر المصدر نفسه ، ص ٤٠-٤٤ .

(١٧) الكتاب ، ج ١ ، ص ١٣ .

(١٨) الكتاب ، ج ١ ، ص ١٣ .

(١٩) انظر : ابن فلاح اليمني ، المفتني في التحو ، ج ١ ، ص ١٠٦ .

(٢٠) محمد خير حلواني ، المفتني الجديد في علم الصرف ، ص ٤٣٠ .

(٢١) تفرّغ لدراسة هذه الظاهرة عدد من الباحثين ، منهم أستاذى الدكتور إسماعيل أحمد عبادرة في دراسته : ظاهرة التأثيث بين اللغة العربية واللغات السامية .

(٢٢) إن سوب لي ، الفصائل النحوية في اللغة العربية ، رسالة دكتوراه ، ص ١٠٨ ، وانظر في الكتاب نفسه ، ص ١٠٦-١٢٠ .

- (٢٣) انظر : الكتاب ، ج ٢ ، ص ٥٧٨ . والمتضب ، ج ٢ ، ص ١٨٨ .
- (٢٤) الكتاب ، ج ٢ ، ص ٥٧٨ .
- وانظر في الاعتراض على وجود ثنائية جمع الفلة والكثرة ما كتبه الدكتور محمد خير حلواتي ، في كتابه : المغني الجديد في علم الصرف ، ص ٣٩٦-٣٩٨ .
- (٢٥) انظر : ابن بعيسى ، شرح المفصل ، ج ٥ ، ص ٦ .
- (٢٦) ابن فلاح اليعتى ، المغني في التحوى ، ج ١ ، ص ١٧٦ .
- (٢٧) شرح الرضي على الكافية ، ج ١ ، ص ٣٣-٣٤ .
- (٢٨) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٣١ .
- (٢٩) انظر بسط هذا الرأى في بحثنا : التفكير الرياضى في نظرية التحوى العربى ، مجلة دراسات الجامعة الأردنية .
- (٣٠) انظر : القبطى ، إنباء الرواية ، ج ٤ ، ص ٩ .
- (٣١) الخصائص ، ج ٣ ، ص ١٠٠ .
- (٣٢) انظر بحثه : المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي ، ضمن كتاب ، تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية ، ص ٢٨٧ .
- (٣٣) انظر : الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٥-٢٦ .
- (٣٤) انظر : عبد الله بن حمد المختران ، مراحل تطور الدرس التحوى ، ص ١٠٢ .
- (٣٥) المغني في التحوى ، ج ١ ، ص ١٢٨ .
- (٣٦) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٧٨ .
- (٣٧) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٥٠ .
- (٣٨) شرح المفصل ، ج ٢ ، ص ٧٠ .
- (٣٩) شرح التصریح على التوضیح ، مع ١ ، ص ٥١٥ .
- (٤٠) انظر : الكتاب ، ج ٢ ، ص ٣٢٥ . إذ قال سیبویه : «هذا باب الإضافة وهو باب النسبة» ، والمتضب ، ج ٢ ، ص ١٣٣ . إذ قال المبرد : «هذا باب الإضافة ، وهو باب النسب» . والأصول ، ج ٣ ، ص ٧٦-٧٧ .
- وانظر هذه الظاهرتين عند الدكتور مجدى ابراهيم يوسف في دراسته : الجهد اللغوي لابن السراج ، ص ٣٢٦-٣٢٩ .
- (٤١) الأصول ، ج ١ ، ص ٤٠٨ .
- (٤٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٥٠ .
- (٤٣) انظر في المصطلحات التحوية الأولى :
- علي النجدي ناصف ، سیبویه إمام التحاة ، ص ١٧١-١٧٥ .
  - مهدي الخزومي ، مدرسة الكوفة ، ص ٣٠٣-٣١٦ .
  - عوض حمد القوزي ، المصطلح التحوى : نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري .
  - سعيد جاسم الزبيدي ، مصطلحات لیت کوفیة .

- (٤٤) انظر مثلاً، محمد محمد طاهر الخاقاني، عناصر العلوم، ص ٣٠١-٧.
- (٤٥) الكتاب، ج ١، ص ١٢.
- (٤٦) المقتضب، ج ١، ص ٤. وانظر تحقیقات المرحوم محمد عبد الخالق عضیمة لهذا التعریف في حاشیة الصفحة نفسها.
- (٤٧) انظر: الزجاجی، الإیضاح فی علل النحو، ص ٥١.
- (٤٨) انظر ما ذکرہ أبو البرکات الأتباری فی کتابه: أسرار العربیة، ص ٢٧.
- (٤٩) الكتاب، ج ١، ص ٣٦٧-٣٦٩.
- (٥٠) الأصول، ج ١، ص ٢٢٢.
- (٥١) محمد محمد الخاقاني، عناصر العلوم، ص ١١٠.
- (٥٢) الكتاب، ج ١، ص ١٢.
- (٥٣) الأصول، ج ١، ص ٣٧.
- (٥٤) أسرار العربیة، ص ٢٨.
- (٥٥) المعني فی النحو، ج ١، ص ١٧٦.
- (٥٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٧٦.
- (٥٧) الأصول، ج ١، ص ٤٩.
- (٥٨) المقتضب، ج ١، ص ٢.
- (٥٩) الإیضاح فی علل النحو، ص ٥١. وحاشیة تحقیق المقتضب، ج ١، ص ٤-٣.
- (٦٠) الأصول، ج ١، ص ٤٧.
- (٦١) الجمل فی النحو، ص ١.
- (٦٢) البسط فی شرح جمل الزجاجی، ج ١، ص ١٦٢.
- (٦٣) ذکر النیلی أنّ حلامات (خواص) الاسم تنتهي إلى سبعين علامه. انظر کتابه: الصفوۃ الصفیۃ فی شرح الدرة الالفیۃ، ت ١، ج ١، ص ٥٢.
- (٦٤) الأصول، ج ١، ص ٣٦.
- (٦٥) انظر: الزجاجی، مجالس العلماء، ص ٣٤٩.
- (٦٦) انظر: المسائل الخلیجیات، ص ٢١٨-٢١١.
- (٦٧) انظر: الجمل فی النحو، ص ٤١.
- (٦٨) المنطق، ص ٥٠.
- (٦٩) انظر: المسائل الخلیجیات، ص ٢١٩-٢٨٣.
- (٧٠) الجمل فی النحو، ص ٦٤.
- (٧١) المصدر نفسه، ص ٦٥.
- (٧٢) المصدر نفسه، ص ٦٩.
- (٧٣) المصدر نفسه، ص ٧٢.

- (٧٤) المصدر نفسه ، ص ١٤٤ .
- (٧٥) انظر : ابن هشام ، أوضح المالك ، ج ٢ ، ص ٨٢ . ولم يعرض خالد الأزهري في التصريح على هذا التعريف .
- انظر : شرح التصريح على التوضيح ، مج ١ ، ص ٣٩٢ .
- (٧٦) شرح الكافية الشافية ، ج ١ ، ص ٢٥٧ .
- (٧٧) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٥٧ .
- (٧٨) انظر في ذلك كتابنا : نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، ص ٩٧-١٠٢ .
- (٧٩) طبقات النحوين واللغويين ، ص ١١-١٢ .
- (٨٠) بغية الوعاء ، ج ٢ ، ص ٢١٢ .
- (٨١) السيرافي ، أخبار النحوين البصريين ، ص ٤٩ .
- (٨٢) المصدر نفسه ، ص ٤٩ .
- (٨٣) راجع القصة عند القسطنطي ، إنماء الرواية ، ج ٢ ، ص ٣٦٧ .
- (٨٤) الكتاب ، ج ٢ ، ص ١٢٦-١٢٧ .
- (٨٥) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٢٤-٢٢٨ .
- (٨٦) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٣٨ .
- (٨٧) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٤١-١٤٣ .
- (٨٨) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٤١ .
- (٨٩) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٣٠ .
- (٩٠) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٢٩ .
- (٩١) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٢٨ .
- (٩٢) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤٠٢-٤٠٣ .
- (٩٣) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٤٢ .
- (٩٤) انظر : المقتضب ، ج ١ ، ص ٩-٨ . ج ٤ ، ص ١٢٨ .
- (٩٥) انظر : رمزي منير بعلبكي ، الوحدة الداخلية في كتاب مسيوته ، ضمن كتاب : بحوث عربية مهدأة إلى الدكتور محمود السمرة ، ص ١١١-١٣٦ .
- (٩٦) الكتاب ، ج ٢ ، ص ٣٠٩ .
- (٩٧) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣١٠-٣٢٥ .
- (٩٨) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٢٥-٣٢٩ .
- (٩٩) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٣٥-٣٤٢ .
- (١٠٠) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٤٢-٣٤٧ .
- (١٠١) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٤٧-٣٥٠ .
- (١٠٢) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٥٠-٣٩٧ .

- (١٠٣) ليس تحقيق نسبة هذا الكتاب للغيليل بن أحمد أو لابن شقرير محطة من محطات طريقنا هنا الكتاب ، لهذا أكتب الموضع فيه .
- (١٠٤) راجع كتاب الجمل في النحو .
- (١٠٥) انظر المصدر نفسه ، ص ٦٢ .
- (١٠٦) الأصول ، ج ٢ ، ص ٢٢٢-٢٢٣ .
- (١٠٧) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٢٢-٢٤٧ .
- (١٠٨) معاني القرآن ، ج ١ ، ص ٥٦-٥٨ .
- (١٠٩) راجع كتاب شرح القصائد السبع الطوالي الجاهليات .
- (١١٠) انظر في هذا الهرم بحثاً : منهاج النحو التعليمي عند ابن فلاح اليمني ، دراسة في كتابه "المغني في النحو" ، ضمن أعمال الملتقى اليمني المنعقد في رحاب جامعة آل البيت ، وهو منشور في مجلة البيان ، ع ٢٠٠١ ، م ١٢٥ ، ص ١٢٥-١٤٦ .



## **الفصل الثالث**

---



## النفسير النحوية

لم يغب عن ذهن جمهور نحاة العربية أن التفسير مطلب أساس من مطالب إكمال الصياغة العلمية للنحو العربي؛ ذلك أنهم كثيراً ما لا يقنعون بمنهج المواصفة والتحليل، فيحاولون النفاذ بالقضية العلمية إلى أسرارها ومقوماتها داخل منظومة الكلام، وذلك بتخلي منهج علمي في التفسير والتعليق والتحليل الباطني<sup>(١)</sup>؛ إذ أوجب عليهم الإيمان بالتعتميدات تقديم تفسيرات علمية ماعمّمه ونظموه من موارد النحو العربي في مقولاته وتفسيراته ومسائله وأبوابه، وهذه التفسيرات تبقى صحيحة مأخذوها بها إلى أن يثبت خلافها بأدلة علمية تشق من النحو نفسه في صورته التي سبقت التحليل بالاتكاء على مواد الاستقراء، أو في صورته المخللة بقواعد وباحكامه.

والأصل في التفسير العلمي أنه يعبر عن علاقة سببية يفترض فيها السبب بالسبب والمسبب، وهذه العلاقة تكون في أول أمرها تفسيراً جزئياً لظاهرة جزئية من العلم، تنتج عن تعتميدات تقوم بين الواقع الجزئي بعد أن تكتشف ما بينها من ارتباطات سببية علية Causal Connections<sup>(٢)</sup> فتعتمد أن "الاسم ما دل على معنى في ذاته غير مفترض بزمان محض" يسلك اسم الإشارة والضمائر والاسم الموصول والأسماء العربية وغير العربية في ملك واحد، هو الاسم بسبب توافر علاقتي الاستقلال في الدلالة، والتجرد من الاقتران بالزمن.

ثم تؤول العلاقة السببية إلى تفسير كلي يعبر عن تعتميدات بين القوانين العلمية بغية توحيد أكبر عدد منها في نظرية واحدة<sup>(٣)</sup> كما في رد قوانين الإعراب إلى نظرية العامل التي تسلك فيها علّ المرووعات والمنصوبات واللغزومات وال مجرورات، لتكون أثراً من آثار عامل لفظي أو معنوي سبق المعمول وأحدث فيه الرفع أو النصب أو الجزم أو الخبر حقيقة أو تقديرأ.

ونفس الشيء ليس ذاته، فتفسير رفع الفاعل بتأثيره بفعل سببه لا يعني الإحداث الطبيعي الحقيقي لعلامة الرفع، بل يعني الإحداث الصناعي الذي يفسر اطراد رفع

الفاعل باطراد وجود فعل قبله؛ لأنَّ النظر إلى دقة اطراد قوانين اللغات يشير إلى حقيقة علمية قد يتجاهلها بعض الباحثين، وهي أنَّ النظام اللغوی في المستوى النحوی والصرفی «نوع من النظام الحسابي»<sup>(٤)</sup> ذلك أنَّ علاقة الجمع بين العددين ثلاثة وستة تؤدي إلى النتيجة تسعة، أي أنَّ افتراض العددين ثلاثة وستة بخاصية الجمع يؤدي بالضرورة إلى النتيجة السابقة. وهذا القول غير بعيد عن قولنا: إنَّ إسناد الاسم (زيد) إلى الفعل (حضر) يؤدي إلى جملة (حضر زيد) فافتراض الكلمتين بخاصية الإسناد أدى إلى تكوين الجملة على الصورة السابقة، ويمكن الاستدلال على صواب الجمع الحسابي بالالجوء إلى الإنفاس، فإنما العدد ثلاثة من المجموع تسعة يظهر العدد ستة، وهو معادل علمي لإنفاس كلمة (زيد) من جملة (حضر زيد) إذ ستمود كلمة (زيد) إلى حالة مطلقة غير مرتبطة بخاصية ما.

وقد يكون النظام الصرفی أقرب في الدلالة على خاصية الانضباط الحسابي للغة، فحذف (الألف) من اسم الفاعل (كاتب) يسلب من الكلمة دلالتها على اسم الفاعل، وهو معادل علمي لحقيقة أنَّ حذف أي عدد من القيمة العددية تسعة، يفقدها بالضرورة الدلالة على هذا الرقم؛ فالتفسير يرتبط ببعد حسابي رياضي، وهذا الذي يفسر لنا ارتباط النحو بالمنطق والحساب والرياضيات قديماً وحديثاً، فقد كان ابن السراج (ت ٣١٦هـ / ٩٢٨م) والسيرافي (ت ٣٦٨هـ / ٩٧٨م) متعمرين بالحساب والرياضيات والمنطق<sup>(٥)</sup>، كما أنَّ اللغوي الأمريكي تشومسكي متعمز بالرياضيات، وتسارع التقدم في المسابقات الحاسوبية عائد بالدرجة إلى إدراكه الخاصة الحسابية الرياضية في النظام اللغوی.

وتحمة مشكل في الخاصية الحسابية الرياضية للغة تظهر في الخلط بين طبيعة اللغة وكيفية اكتسابها من جهة، ووجود علاقات منتظمة في النظام اللغوی على مستوى الكلمة والتركيب؛ ذلك أنَّ «طبيعة اللغة وعملية اكتسابها غير قابلة للتفسير إلا على سبيل الافتراض»<sup>(٦)</sup> أمَّا النظام الصرفی والنحوی فقابل للتفسير العلمي لإمكانية اكتشاف قوانين ضبطه.

والتفسير العلمي يحرر العلم والمشغلين به من الوقوع في الخرافات والأوهام؛ لأنَّه

يعدّهم بحمايةٍ شبه دائمة من الإيمان بالاعتباطية ، أو الخوف من إسناد الظواهر إلى أسباب ترتبط بها ، ولا سيما أنَّ عامتهم يؤمنون بمبدأ الحتمية Determinism أو السببية العامة Universal Causality وهو من أهم خصائص التفكير العلمي في البحث<sup>(٧)</sup> .

وللتفسير النحوي في العربية بنية هرمية تبدأ من الكلمة التي تشكل عناصر الجملة ، ثم تنتهي بالجملة نفسها .

## تفسير تقسيم الكلم

مرّ في التحليل النحوي أنَّ جمهور النحاة ارتفعوا القسمة الثلاثية للكلمة : الاسم والفعل والحرف . وهي قسمة عامة فيها تعميم يستدعي تفسيراً مناسباً ، ففي باب الاسم جاءت الأسماء العربية وغير العربية وأسماء الإشارة والوصل والضمائر وغيرها . وفي باب الفعل لم يرتفع جمهور النحاة عدَّ الاسم المشرق العامل كاسم الفاعل والمفعول فعلأً ، كما لم يرتفعوا عدَّ (لكن) ذات الأحرف الخمسة اسمأً أو فعلأً في الوقت الذي بنوا فيه الاسم والفعل عددياً على النظرية الثلاثية في الأحرف مع جواز أن يكون الجذر رباعياً . وصنّوا هذه القسمة بتفسير صرفيٍّ ونحويٍّ .

### ١- التفسير الصرفي

توصل النحاة في استقرائهم أشكال الكلمة العربية إلى فكرة الجذر ، وهو أصغر مجموعة أصوات لغوية مشتركة بين عدة كلمات ، تدور حول معنى عام واحد من غير إخلال بترتيب حروف الجذر . ولما كان الجذر مفتاحاً لفكرة المجرد والمزيد فإنَّ النحاة تبيّنوا أنَّ ثمة تلازمًا مضبوطاً في الشكل والدلالة بين المجرد وما زيد عليه ، ففي التصاريف الآتية :

علم = ع ، ل ، م

عالم = ع ، ا ، ل ، م

علوم = م ، ع ، ل ، و ، م

علم - ع ، ل ، ي ، م

أعلم = أ ، ع ، ل ، م

استعلم = ا ، س ، ت ، ع ، ل ، م

تعلّم = م ، ع ، ل ، م

جاءت الأحرف {ع ، ل ، م} جذراً مجرداً اضافاً إليه حرف أو أكثر لمعنى مقصود زائد على المجرد ولو باللفظ ، ولهذا أصبحت العلاقة بين الجذر المجرد وموقع آخرف الزيادة منه علاقة مقصودة منتظمة ناجمة عن التلازم بين البنية الجديدة وحرف أو حرف الزيادة ، وهذا التلازم يعد أساس التفسير الصرف لظاهرة الاستدراك في العربية ، لأنَّه يفسِّر العلاقة بين المجرد والمزيد .

قال الشعائيني (ت ٤٤٢ هـ / ١٥٠٥ م) في توضيح مفهوم التصريف : «والتصريف في النحو ، والتصريف فيه : هو أنْ تأتي إلى مثالٍ من الحروف الأصول فتشتق منه بزيادة أو بنقص أمثلة مختلفة ، يدلُّ كلَّ مثال منها على معنى لا يدلُّ عليه المثالُ الآخر . مثال ذلك أنْ تأتي إلى مثال "ض . ب" فإنِّي اشتققت منها فعلاً ماضياً قلت : (ضرَبَ) ، وإنِّي اشتققت منه فعلاً مستقبلاً قلت : (يضرُبُ ) ، وإنِّي اشتققت منه أمراً قلت (ضرَبَ) ... وإنِّي اشتققت مصدراً قلت (ضرِبًا) و(ضرَبَةً) ، وإنِّي اشتققت منه اسمًا للزمان أو للمكان اللذين يقع فيهما الفعل قلت (ضرِبَةً) ، وإنِّي اشتققت منه اسم الفاعل قلت : (ضارِبٌ) ، وإنِّي اشتققت منه اسم مفعول قلت : (ضرَبُوب) ، وإنِّي اشتققت منه مثلاً ليدلُّ على التكثير والتكرير قلت : (ضرَبَ) ، وإنِّي اشتققت منه مثلاً للمفعول الذي لم يذكر فاعله قلت : (ضرَبَ) ، فإنِّي اشتققت منه مثلاً ليدلُّ على استدعايه الفعل قلت : (استضرَبَ) ... فقد رأيت كيف تصرفت في المثال الواحد بأنَّ اشتققت منه هذه الأمثلة الكثيرة ، ودللت بكلِّ بناءٍ منها على معنى لا يدلُّ عليه الآخر»<sup>(٨)</sup> .

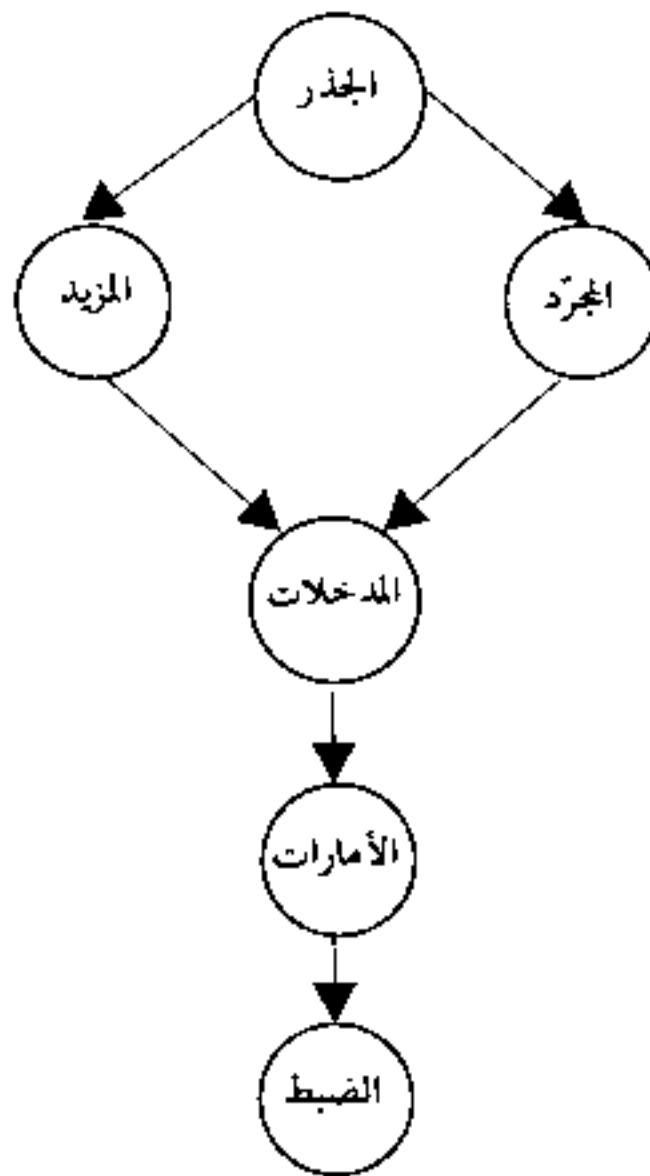
لقد عدَ الشعائيني التصريف (الصرف) جزءاً من النحو ، وهو رأي علمي يشجع على قبوله قوَّة العلاقة بين الصرف والمفهوم الضيق للنحو : إذ النحو بالمفهوم العام يشمل الصرف والإعراب معاً .

والجذر ليس بنية فعلية أو اسمية؛ ذلك أنه أشبه بالهيولى أو لنقل إنه أشبه بعطلق مادة الخشب لا بأي شكل من الأشكال التي يمكن أن يتشكل عليها الخشب، وقرب منه قول ابن السراج في توضيح أن البناء يكون غير البناء والأصول واحدة؛ «ونصرت بذلك مثلاً ما يتخذه الناس من الذهب كالخاتم والحلقة وغير ذلك، فالصور مختلفة والجنس واحد»<sup>(٤)</sup>. وهذا يعني أن التصارييف أشكال مختلفة لحقيقة واحدة هي الجذر، لكن هذه التصارييف بعد أن تنطلق من الجذر تأخذ شكلها من أحد المصنعين المعروفيين: مصنع المجرد، أو مصنع المزيد؛ فكل واحد منهما مسؤول عن توليد أشكال منتظمة مطردة من المجرد أو المزيد، فالأشكال: (ضرب، وضرب، ويضرب، واضرب، ومضرب، ...) يتم توليدها في مصنع المجرد. أما الأشكال: (ضرب، واستضرب، واضطرب، ...) فيتم توليدها في مصنع المزيد، والمدخلات في المصنعين هي الحروف اللغوية، لكن المخرجات هي الأشكال أي أبنية الأسماء والأفعال، فمراحل إنتاج اسم الفاعل (ضارب) هي:

- ١- تحديد المصنع، وهو مصنع المجرد.
  - ٢- إدخال مدخلات الإنتاج، وهي: (ض، ر، ب) من غير سبکها في أي بنية أو شكل.
  - ٣- إضافة أمارة الشكل المراد إنتاجه، وهي الألف في موقعها الصحيح من عناصر الكلمة وكسر ما قبل الآخر.
  - ٤- توليد الكلمة المطلوبة وضبطها باستثناء حركة الحرف الأخير مع إجراء أي تغيير صوتي تستدعيه البنية المطلوبة.
- وفي توليد كلمة (ملاكم) غير بالمراحل الآتية:
- ١- تحديد المصنع، وهو مصنع المزيد.
  - ٢- إدخال مدخلات الإنتاج، وهي (ل، ا، ك، م) من غير سبکها في أي بنية أو شكل.
  - ٣- إضافة أمارة الشكل المراد إنتاجه، وهي الياء المضمومة في أول الكلمة وكسر ما قبل الآخر.

٤- توليد الكلمة المطلوبة ، وضبطها باستثناء حركة الحرف الأخير مع إجراء أي تغيير صوتي تتناسب مع البنية المطلوبة .

والشكل الآتي يوضح حركة الاستفاض في العربية .



وأمثلات الأبنية الصرفية هي التي تحدّد من الناحية الشكلية صنف الكلمة الصرفية ، فكلمة (قارئ) اسم فاعل لوجود أمارة اسم الفاعل فيها ، وهي ألف وكسرة الحرف قبل الأخير .

ويمتاز الأمارة الصرفية بأنها موجودة بالقوة والفعل في الكلمة ، فكأن الشكل الفارغ لاسم الفاعل من المفرد هو :

فالالف والكسرة ثابتان لكن الأحرف الثلاثة الأخرى متغيرة ، فيمكن أن تُملاً بالدخلات (ب، ح، ث) فتتولد كلمة (باحث) ، كما يمكن أن تُملاً بالدخلات (ع، م، ل) فتتولد كلمة (عامل) ، وهكذا يمكن توليد عدد كبير من الكلمات .

مزية هذا التجريد التفسيري أنه يتبع إنتاج كلمات قد لا تكون مستعملة في العربية ، فإذا خال المدخلات (ب، ع، ل) إلى الشكل السابق لاسم الفاعل ستتولد عنه كلمة (بانك) وهي كلمة غير مستعملة في العربية ؛ مما يعني أن هذا التفسير أصبح قادراً على التنوّع بكلمات لم تكن مستعملة ، والتنوّع من أهم وظائف التفسير العلمي .

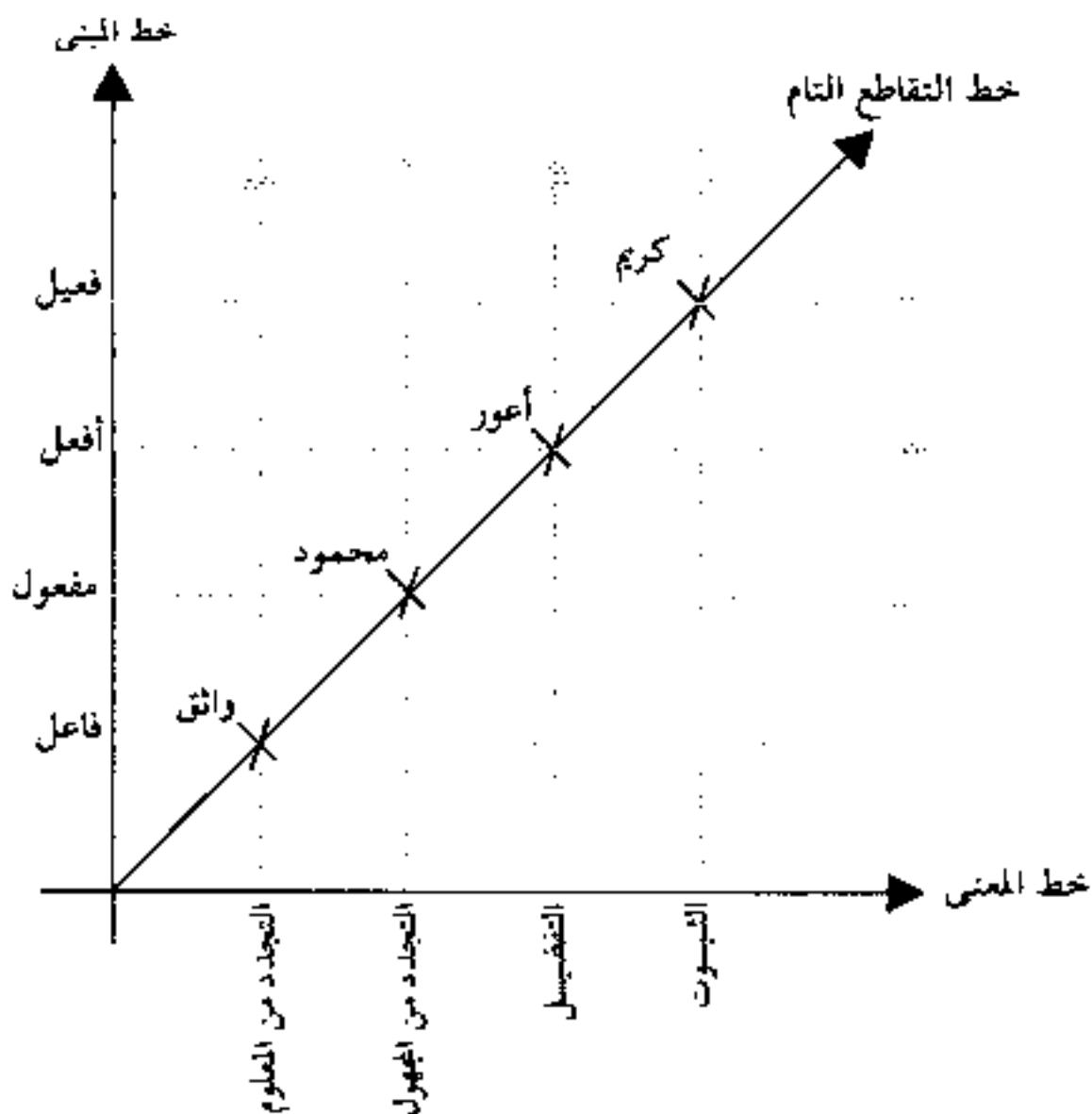
وقول جمهور النحاة بالإعلال والإبدال تفسير للتعيم الذي بنوه من تتبع الصحيح من الأسماء والأفعال ، فمعنى رد الفعل (قال) إلى الجذر (ق، ع، ل) أن أصله (قول) ، قال ابن جنّي : « وإنما نريد بذلك أن هذا لو نطق له على ما يوجبه القياس (التعيم) بالحمل على أمثاله لفيل (قوم) و(بيع)<sup>(١٠)</sup> » وتفتقر أهمية الأمارة الصرفية في الإعلال في اختلاف النحاة والصرفيين في المذوف من اسم المفعول (تبיע، ومقبول) هل هو العين أم واو المفعول؟ ، وقد رجح أبو الحسن الأخفش والمازني أن المذوف هو العين لا الواو؛ لأنها أمارة على الوزن ، فوجودها جاء لمعنى في البنية<sup>(١١)</sup> .

وفي الاستدلال على أصول الطاء في (اضطراب) يقال إنها مُبدلة من التاء ، ذلك أن التاء من أمارات الوزن .

إذن ، فالamarat تفسير شكليّ وصوتيّ لتصنيف أبنية الكلم في العربية ، ولكنها تفتقر إلى الدلالة ، فالكلمات (عوبل، وكرم، وعليم) على وزن صرفي واحد ، والباء فيها أمارة على الزيادة لكنها ليست أمارة على التصنيف لاشتراط وزن (فعيل) في عدة أبواب صرفية ، وهذا ما يحول الأمارة المشتركة إلى أمارة ذات دلالة احتمالية ، إذ يصبح لهذا الوزن عدة احتمالات ، مثل : المصدر ، والصفة المشبهة ، وصيغة المبالغة . ولكن يتحول الاحتمال من عام إلى خاص يُضاف إلى شرط الشكل المبني "شرط الدلالة والمعنى" ، فالصفة المشبهة تدل على ثبوت ، وصيغة المبالغة تدل على مبالغة في اسم

الفاعل ، والمصدر يدلّ على أشياء منها التوكيد ، فتشمل العلاقة المشتركة بين الكلمات الثلاثة السابقة إلى علاقة خاصة بعد ربط المبني بالمعنى ، وتصبح كلمة (عویل) مصدراً ، و(كریم) صفة مشبهة ، و(علیم) صيغة مبالغة .

وهذا يقودنا إلى أنَّ الأصل في التصنيف الصرفِي للكلمات اجتماع دلالتين دلالة الشكل ، ودلالة المعنى ، فيكون التصنيف تقاطعاً بينهما ، كما في الشكل البسيط لبعض الأبنية الآتية من المفرد .



ففي الجملة الآتية :

- أنا واثقُ أنَّ الكریمَ محمودَ خلقَه .

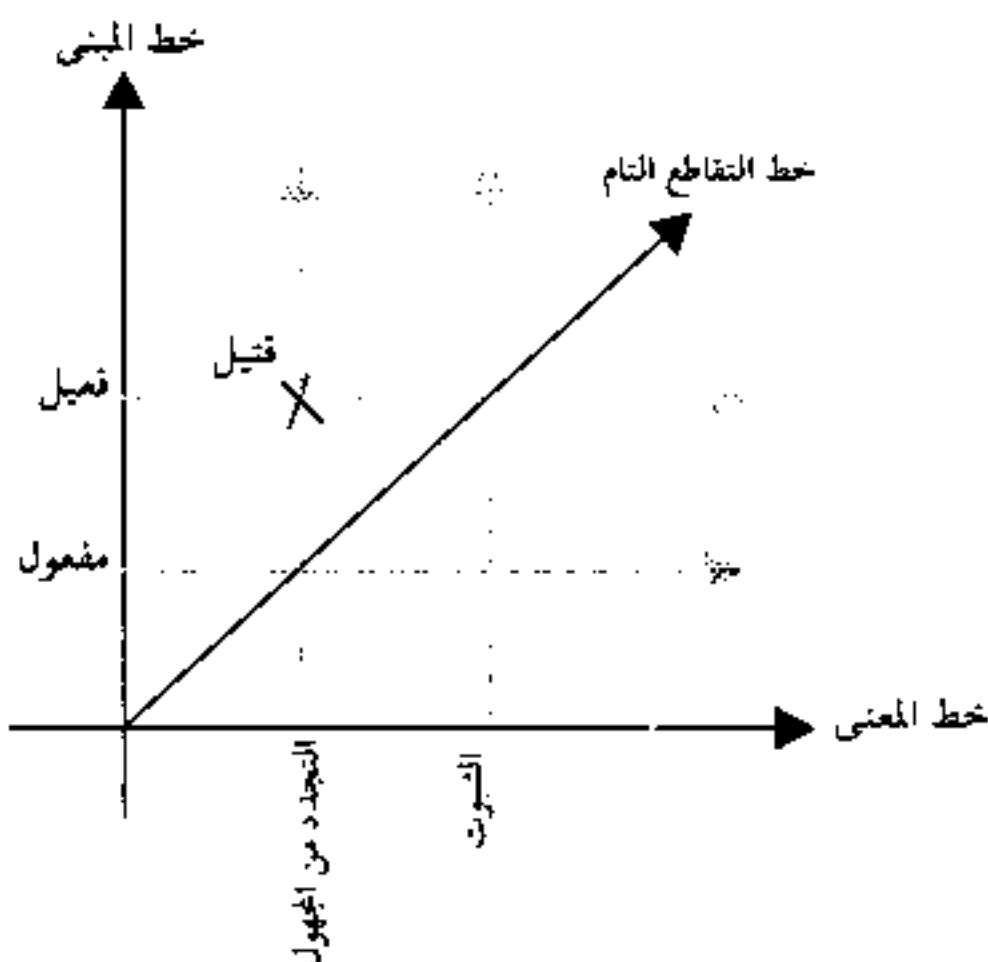
توافق الكلمة (واثق) الصيغة (فاعل) التي تنطلق في خط أفقى يتقاطع مع دلالة التجدد من المعلوم ، فتكون اسم فاعل في الشكل والدلالة ، وكذلك الكلمة (كرم) التي تتوافق الصيغة (فعيل) المتقاطعة مع معنى الثبوت ومثلها في التقاطع التام الكلمة (محمود) التي تقع في تقاطع صيغة (مفعول) مع معنى التجدد من المبني للمجهول .

وفي الجملة الآتية

- كان ابن جنّي أعزور .

جاءت الكلمة (أعزور) موافقة للصيغة (أفعل) التي تنطلق في خط أفقى يتقاطع مع دلالة الثبوت لا دلالة التفضيل ، وهذا التقاطع خارج الخط التام .

وهذا الخروج عن التقاطع مع الخط التام جعل جمهور الصرفين يقولون بحلول بعض الأبنية مكان بعض ، فصيغة (فعيل) في نحو (فتبيل) تتقاطع مع الدلالة على التجدد من المبني للمجهول فتكون الكلمة ناتية عن اسم المفعول ، كما في الرسم الآتى :



فقد جاءت الكلمة (قتيل) خارج خط التقاطع النام فكانت نائبة عن اسم المفعول .

فإذا حللنا الجملة الآتية :

- رأى خالد محموداً وجميلاً .

وجدنا أن الكلمات (خالد ومحمود وجميل) لا تدل على معانٍ صيغها الصرفية ، ولا تدل على الثبوت الدائم المفترض بصيغ مخصوصة لتصبح كلّها من الصفات المشبهة ؛ لهذا قال العيني : «إنَّ حدَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مُثْلًا أَعْمَّ ، لَا شَتَّالَهُ عَلَى مَا لَهُ إِنْشَاءٌ وَمَا لَيْسَ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ كَانَ»<sup>(١٢)</sup> والسبب في الانتصار للتفسير الشكلي الذي يعتمد وجود الأمارة اللفظية أنَّ النظر في المعنى يحتاج إلى إدراكه ، ولا يشترط في كل مُتعلّمي العربية أن يساواً في الإدراك ، لهذا مع أنَّ الأصل في التفسير الصرفي تضافرُ المبني والمعنى لأن الغاية التعليمية ترجح جانب المبني ، فالشكل أقوى من مضمونه أحياناً ، قال ساوير «الشكل اليوم باقٍ في الحياة أكثر من مضمونه المعنويُّ الخاص»<sup>(١٣)</sup> .

وهذا يجعل من جانب المعنى مرجحاً عند تساوي الأشكال أو التباسها كما في تعدد أبواب (أفعى) أو (فَعِيل) أو (فَعُول) في الصرف العربي .

## ٢- التفسير النحوی

يقدم التفسير النحوی تفسيراً للتعريفات الأصولية الآتية :

- الأصل في الأسماء الإعراب .

- الأصل في الأفعال البناء .

- الأصل في عمل الحرف المختص بالاسم الجر ، وبال فعل الجزم .

- الأصل في الاسم والفعل الدلالة المفردة .

## ٣- تفسير أصول الاسم

تُظهر المواصفة النظرية الثالثية للاسم أنه يتكون من ثلاثة أحرف فأكثر ، ويتمتع بدلاله مستقلة قبل دخوله في التركيب ، وينأى عن سمة الافتراق بالزمن فلا يعمل

عمل الأفعال المقتنة بالزمن . وقد خرج عن هذه المواصفة المثالية أسماء جاءَ تصنيفُها في بابِ الاسم ، لكنها فارقتُهُ في شيءٍ أو أشياءٍ من مُواصفةِ الاسم في نحوِ العربيةِ الموروث ، مما استدعاي تفسيراً علمياً يُعيدُ إلى هذه الأسماءِ انسجامَها مع المواصفةِ العامةِ للاسم في العربيةِ بوحدةٍ أو أكثرٍ من أساليبِ التفسير الآتية :

#### ١- فضل الشكل عن المعنى

والمقصود به أن يُعطي الاسم حكمين : حكماً من جهةِ الشكل ، وحكمـاً من جهةِ المعنى . وهذاـن الحكمان يخرجان من بنية واحدة على شكل خطـئـين متوازيـين فلا يتـقاطـعـان ؛ إذ يـتـجـعـعـ عن تـقـاطـعـهـما التـناـقـضـ .

من ذلك عـمـلـ المصـادـرـ وـالـمـسـتـقـاتـ عـمـلـ أـفـعـالـهـاـ ،ـ فـيـ جـمـلـةـ

- ما قارئ زيد الكتاب .

يقعـ (ـصـيـفـ كـلـمـةـ (ـقـارـئـ)ـ فـيـ خـانـةـ الـأـسـمـ لـاـشـتـعـالـهـ عـلـىـ عـلـامـةـ التـنـوـنـ فـيـ آخرـهـ ؛ـ وـلـكـونـهـ عـلـىـ صـيـغـةـ صـرـفـيـةـ اـسـمـيـةـ ،ـ وـهـيـ اـسـمـ الـفـاعـلـ ؛ـ لـكـنـهـ فـيـ الـوقـتـ نـفـسـهـ تـحـلـ دـلـالـةـ الـفـعـلـ الـمـصـارـعـ بـدـلـيلـ جـواـزـ الـاسـتـبدـالـ ،ـ فـيـصـحـ أـنـ تـقـولـ

- ما يـقـرـأـ زـيـدـ الـكـتـابـ .

وتحـوـيلـ الـأـسـمـ إـلـىـ فـعـلـ لـمـ يـؤـثـرـ عـلـىـ الـعـلـامـةـ الإـعـرـابـيـةـ لـلـكـلـمـتـيـنـ التـالـيـتـيـنـ لـهـ ،ـ مـاـ

ـ جـعـلـ اـحـتـمـالـ بـقـائـهـ عـلـىـ الإـعـرـابـ نـفـسـهـ فـيـ الـخـالـتـيـنـ قـوـتاـ .

إـذـنـ ،ـ فـكـلـمـةـ (ـقـارـئـ)ـ شـكـلـهـ شـكـلـ الـأـسـمـ ،ـ وـمـعـنـاهـ وـتـصـرـفـهـ تـصـرـفـ الـأـفـعـالـ ،ـ

وـهـذـاـ تـنـاقـضـ فـيـ الـاسـتـعـدـادـ لـاـ تـنـاقـضـ فـيـ الـذـاتـ ،ـ فـإـلـإـنـسـانـ يـحـمـلـ أـحـيـانـاـ صـفـتـيـنـ

مـتـنـاقـضـتـيـنـ ؛ـ الـخـيـرـ وـالـشـرـ ،ـ فـهـوـ مـهـيـأـ لـكـلـ وـاحـدـ مـنـهـماـ ،ـ لـكـنـهـ عـنـدـمـاـ يـعـمـلـ عـمـلـاـ مـاـ فـيـ

عـمـلـهـ يـصـنـفـ بـالـضـرـورةـ فـيـ خـانـةـ الـخـيـرـ أـوـ الـشـرـ ،ـ وـإـذـ اـخـتـلـفـ النـاسـ فـيـ التـصـنـيفـ فـلـانـهـ لـاـ

يـمـكـنـ أـنـ يـجـعـلـوـاـ عـمـلـهـ فـيـ وـقـتـ وـاحـدـ خـيـرـاـ وـشـرـاـ ؛ـ لـهـذـاـ لـيـسـ مـنـ التـنـاقـضـ الـعـلـمـيـ أـنـ

تـكـوـنـ الـكـلـمـةـ عـلـىـ جـهـتـيـنـ مـتـنـاقـضـتـيـنـ ،ـ لـكـنـ التـنـاقـضـ أـنـ تـخـرـجـ الـجـهـتـانـ مـنـ سـمـةـ وـاحـدـةـ

فـيـ الـكـلـمـةـ ؛ـ لـهـذـاـ يـرـىـ جـمـهـورـ نـعـاـةـ الـعـرـبـيـةـ أـنـ اـسـمـ الـفـاعـلـ كـمـاـ فـيـ المـثالـ السـابـقـ لـاـ

يعمل بـشكله بل يعمل بمعناه ، وهذه الرؤية تقوم على أساس فصل الشكل عن المعنى ، وهذا الفصل أحد المعايير الرياضية الثلاثة في بناء القواعد التي تقوم على عنصرين هما : "الشكل والمعنى" واحتمالات تبديلهما الموجبة ثلاثة هي :

$$\text{أ- القاعدة} = \text{الشكل} + \text{المعنى}$$

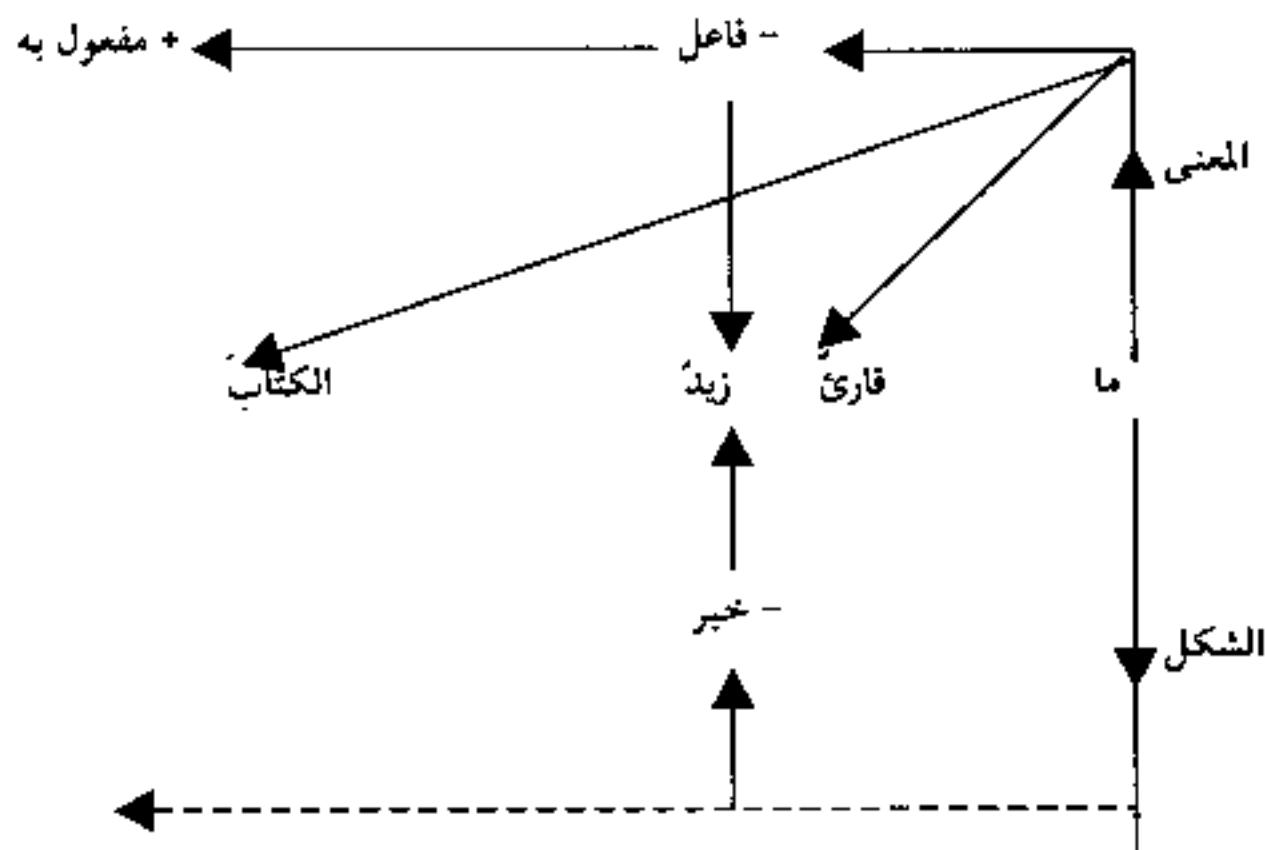
$$\text{ب- القاعدة} = \text{الشكل} - \text{المعنى}$$

$$\text{ج- القاعدة} = \text{المعنى} - \text{الشكل}$$

ففي قولنا في الخبر الصادق : (حضر زيد) يكون الفعل (حضر) فعلاً ماضياً في شكله وفي دلالته أي معناه .

وفي قولنا : (ما حضر زيد) يكون الفاعل (زيد) فاعلاً في الشكل لا المعنى لأن الفعل لم يحدث أصلاً .

وفي قولنا : (ما قارئ زيد الكتاب) جامت الكلمة (قارئ) فعلاً في المعنى لا الشكل لأنها من حيث الشكل اسم ، كما في الرسم الآتي .



فخط المعنى احتاج إلى الفاعل والمفعول فأخذهما ، وخط الشكل احتاج إلى أن يحدد موقع (قارئ) فكانت مبتدأ ، والابداء من علامات الاسمية ، وقد احتاج المبتدأ إلى الخبر ، فأخذ كلمة (زيد) التي احتاج إليها المعنى فاعلاً؛ فجمع النهاة بينهما فقالوا : فاعل مسداً الخبر ، أي فاعل من جهة المعنى خبر من جهة الشكل .

ومن سائل الفصل بين الشكل والمعنى عمل اسم الفعل ، فعنوان "اسم الفعل"<sup>١٤</sup> يدل على اجتماع سطحي لضدين : الاسم والفعل ، قال الرضي الأسترابادي عن تقني النهاة لأسماء الأفعال : «والذى حملهم على أن قلوا : إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معانى الأفعال أمر لفظي ، وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال ، وأنها لا تتصرف تصرفها ، وتدخل اللام - يعني أداة التعريف - على بعضها ، والثنين في بعض ، وظاهر كون بعضها ظرفاً ، وبعضها جاراً ومحروراً»<sup>١٤</sup> فقد تبين الرضي الأسترابادي وجمهور النهاة أن معنى أسماء الأفعال لا يتساوق مع لفظها ففصلوا بينهما وأعطوهما حكمين يجعلانها ضمن الأسماء ، وهما إجراء العمل على المعنى ، وتحصين الاسم على المبني .

وقد تتبه خذاف النحوين إلى أن معنى اسم الفعل هو الفعل الماضي و فعل الأمر ، أما الفعل المضارع فلا يصح أن يكون من معانى أسماء الأفعال لأن أسماء الأفعال مبنية ، والفعل المضارع مُغرب ، والإعراب والبناء من أحكام اللفظ فلا يمكن اجتماعهما في لفظ واحد لأنهما من جهة واحدة ، لهذا قال الرضي الأسترابادي : «اعلم أنه إنما بني أسماء الأفعال لشبيتها مبني الأصل ، وهو فعل الماضي والأمر ، ولا تقول إن "صه" اسم لـ "لا تتكلم" ، و"مه" اسم لـ "لا تفعل" ؛ إذ لو كانا كذلك لكانتا مُغربتين ، بل هما يعني : اسكت ، واكف ، وكذا لا تقول إن "آف" يعني : أقضجر ، و"أوه" يعني : أتوجع ، إذ لو كانتا كذلك لأعربا كمسماهما ، بل هما يعني : تضجرت وتوجعت الإنسائين»<sup>١٥</sup> . وما يقال عن اسم الفعل المعادل لل فعل المضارع تيسير تعليمي ليس غير .

## ٤- الشبه

جاء القول بالشبه تفسيراً لبناء بعض الأسماء كالضمائر وأسماء الإشارة والوصل

وبعض الظروف . والأصل في الشبه الاتفاق بين المشبه والمشبه به في وجه يكون أصلاً في المشبه به ، كغير بناء الضمائر بالشبه الوضعي إذ معظمها يشبه الحرف في وضعه على حرف أو حرفين .

وفكرة الشبه فكرة ذكية جداً تدل على أن النحاة أحاطوا أحكامهم بسياج من العلل المفسرة لها ، تجعلها في غاية الوثاقة<sup>(١٢)</sup> ، لأن مبدأ جمع الأشياء وفق الصفة المشتركة بينها مبدأ علمي سليم ، وقد تحمل الكلمة صفتين : واحدة من جهة الاسم وأخرى من جهة الحرف أو الفعل ، فيجمع بين الصفتين بإبقاء دلالة الاسمية ونفي صفة الإعراب .

### ٣- الاستبدال

يعني الاستبدال التعميّض عن بناء الفعل بإعرابه إعراباً محلّياً ، فنقول (كذا في محل كذا) أي أنّ الاسم المعرف لو كان في موضع الاسم المبني لكان على ذلك الوجه من الإعراب ، كما في إعراب اسم الإشارة (هذا) من قولنا :

- هذا نحوُ العربية .

فـ "هذا" : اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، والهاء للتبيّه .  
وقولنا (في محل رفع مبتدأ) تعبير عن إمكانية استبدال اسم الإشارة ، إذ يمكن أن يقع محله قولنا :

- الإعرابُ نحوُ العربية .

فكلمة (الإعراب) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

ويشير صواب الاستبدال إلى تساوي الكلمات المستبدلة بعضها ببعض في أمرين :

الأول : صنف التقسيم فكل ما يستبدل بالاسم اسم .

والثاني : وحدة الموقع الإعرابي ، فما يستبدل بالمبتدأ مبتدأ<sup>(١٣)</sup> .

وللمعترض على الإعراب المعلى الاستبدالي مأخذٌ ملبيس يتبعه توضيحه ، وهو أن الإعراب المعلى الاستبدالي يساوي بين ما بعد تناقضاً من جهة الخبر والإنشاء كإعراب

أسماء الاستفهام - وهي إنشاء - إعراب ما يقع محلها - وهو الخبر - أو كتفيد حرية القاعدة النحوية كما في منع تأثير الضمير المتفصل عن الخبر إن كان في محل رفع مبتدأ مقدم وجوباً .

وللانفصال من هذا المأخذ للمعترض نوضح أنَّ إعراب اسم الاستفهام (من) في قولنا : (من رأيت؟) لا يعني أنه مساوٍ في المعنى لقولنا (زيداً رأيت) بل يعني أنَّ حلو الاسم المعرف محلَّ اسم الاستفهام (من) سيكون حلولاً في موقع المفعول به ، فالاستبدال للموضع موقع بمعنى بدليل أنَّ من ثام إعراب اسم الاستفهام (من) في المثال السابق أن نقول : من : اسم استفهام مبنيٌ في محلَّ نصب مفعول به مقدم وجوباً . على حين يكون من ثام الإعراب لكلمة (زيداً) في قولنا : "زيداً رأيت" : زيداً : مفعول به مقدم جوازاً منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والتنوين للتمكن من الاسمية .

فالإعرابُ الاستبداليُ يشير إلى الموضع لا إلى المعنى بدلالة أنه لا يتمتع إعرابياً بحقوق الاسم المعرف في جواز التقديم أو التأخير ، وهذا دليل عده استبدالاً لفظياً يسِّرُ التحليل الإعرابي للجملة ، فتفيدُ حرية القاعدة النحوية عندما يكون المقدم اسمًا مبنياً تأكيداً لعدم المساواة في المعنى عند الاستبدال .

#### ٤- الشذوذ

الشذوذ بيت كبير يتسع لكل ما شدَّ عن الانصياع لعمومية القاعدة النحوية ، ويؤكد أنَّ القاعدة لا تسيق الاستعمال ، ولهذا قد يكون بعضُ المستعمل غير منضوي تحت لواء القاعدة النحوية ، كأسماء الأصوات التي جاءت من محاكاة أصوات الحيوانات أو الطبيعة ، أو من تلفظ الإنسان بها بالطبع والقصد ، أو من الإشارة لشيء محبب أو مكره<sup>(١٦)</sup> . وقد دلل جمهور النحاة على شذوذها بقولهم «إنها لا عاملة ولا معمولة»<sup>(١٧)</sup> ولكنها أقرب للأسماء لتحقق دلالة لها . فهي دالٌّ لمدلول عليه لكنها خالية من الافتراض المنظم بالزمن ، لهذا ألحقت بفصيلة الاسم ، ولم تلحق بالفعل أو الحرف .

## **بـ تفسير أصول الفعل**

تتسم العربية في مجال الأفعال بما يسميه الدكتور نبيل علي بـ **وحدة المخصوصية الصرفية**؛ ذلك أنّ أفعال العربية تميّز بدرجة عالية جدًا من الاطراد المنتظم الذي حدا إلى وصفها بالجبرية تعبيراً عن شائنة انقياد كلماتها انقياداً منتظماً لما أصبح فيما بعد قانوناً وقاعدة<sup>(٢٠)</sup>. وجُلّ ما أحاط به النحاة الفعل من تفسير يهدف إلى توضيح علل إعراب المضارع، وكيفية تمييز الفعل المحوّل إلى اسم عن الفعل غير المحوّل إلى اسم، وتفسير بعض الكلمات الشاذة في الإعلال.

### **١- إعراب المضارع .. منطقة الأعراف**

يبدو الفعل المضارع المعرّب همزة وصل بين الاسم المعرّب والفعل المبنيّ، فقد أخذ من الاسم ظاهرة الإعراب، وتبادل معه المحوّل في بعض الواقع وشبيهه أحياناً في الوزن من حيث توالي الحركات والسكنات، وصلح للدلالة على الحال والاستقبال كاسم الفاعل. ثم أخذ من الفعل مزاياه في التعدد والتزوم والدلالة على الزمن والبناء في حالتي الاقتران المباشر بينون النسوة أو إحدى نوني التوكيد، فَعَلَّ إعرابه كلها مثالك في تفسير وقوعه في منطقة الأعراف بين الاسم الخالص الاسمية، والفعل الخالص الفعلية<sup>(٢١)</sup>.

### **٢- تحول الفعل إلى اسم .. الحسافية السباقية**

من العلل المعروفة في المنع من الصّرف أن يكون العلم على وزن خاص بالفعل، أي متحوّلاً عن فعل بعد إفراغه من خصائص الفعل في الدلالة على الزمن، والافتقار إلى مسند إليه، وذلك كما في تسمية شخص باسم : تغلب، ويحيى، ويعمر، ويعيش، ويشكر، و... الخ.

وهذا التحوّل تسيطر عليه قوانين العربية بما وصفه الدكتور نبيل علي بـ **الحسافية السباقية** التي تعني تأثير العناصر اللغوية مع ما يحيط بها، أو يرده عنها<sup>(٢٢)</sup> لتمييز المشبهات في العربية، كما في عد الكلمات التي تحتتها خط من الجمل الآتية أفعالاً بدلالة الحسافية السباقية :

- يعيشُ يعيشُ .

- يحيى بن يعمر نحوي مشهور .

- رأيت شمر .

- فرأى عن قبيلة تغلب ويشكر .

- يعجبني يزيد .

فالكلمة الثانية من الجملة الأولى اسم لا كتمال الجملة بها إذ لا يوجد ما يشير إلى فاعل محدود للفعل الأول ، كما أن اسم "يعيش" من الأسماء التي عرفها العرب . وفي الجملة الثانية دلت الكلمة (بن) على أنها بين اسمين ، وفي الجملة الثالثة تكفل موقع المفعولية بالدلالة على اسمية الكلمة (شمر) ، كما كان ذكر الكلمة (قبيلة) مفتاحاً لمعرفة اسمية ما وراءها . وفي الجملة الأخيرة جاء الفعل مسندًا إليه وهو من موقع الاسم .

فهذه القرائن في تحديد اسمية الكلمات المنقوله تشبه أن تكون أدوات حساسة لا تقبل الاقتران إلاً بالاسم عدا بعد غير النحو في الجمل المتمثل بالمعرفة العامة .

### ٣- الشذوذ

الاعتراف بالشذوذ مظهر علمي من مظاهر الاعتراف بالما قبليات التي تسبق القاعدة ، فتسكين عين الفعل (نعم ويش) من الشذوذ لأنّه على غير مقتضى تعليم القياس : إذ نظيره من الأفعال متحرك العين .

ومن الشذوذ الفعل "استجحود" ، فالأصل "استحاذ" مثل "استفاد" <sup>(٢٢)</sup> .

وعد النحاة دخول ألل التعريف على الفعل المضارع تصرفاً شادداً يأبه القياس المؤسس على الاستعمال المطرد ، كما في قولهم "البيجدع" <sup>(٢٤)</sup> وأخواتها <sup>(٢٥)</sup> .

وتحديد الشاد خطوة علمية يسيطر بها النحاة على ظواهر الشذوذ لئلا تفسد قوانين التعميمات ؛ ذلك أنها تصنف المادة التحوية في صنفين : الأول هو صنف العام المطرد

الكثير التثبّت ، والثاني صنف القليل المحصر وهو الشاذ ، والفصل بينهما يُعفي الشاذ حيًّا لكنه لا يسمح له بالتوسيع .

#### ٤- الضرورة الشعرية واللهجات

الشعر موطن الضرورة المستحبة الجائزة كصرف الممنوع من الصرف ؛ لأنَّه رد إلى الأصل . وهو كذلك موطن الضرورة التي فيها خروج عن حدِّ القاعدة ، وهذا الخروج مخصوص بالشعر يختلف النحاة العروضيون في إجازته استحباباً أو استكراراً ، لأنَّه على خلاف القاعدة ، ولكنهم جميعاً يتتفقون على أنَّ الضرورة محصورة بحالة الاضطرار لإقامة الوزن بعد تحقق التمكُّن من فنِّ الشعر ، أمَّا الإكثار من ارتكاب الضرورة فهو عيب في الشاعر يجعل علماء اللغة يردون شعره ، فللضرورة حدود ، ضابطها ألا تصبح أكثر من الحالة الأصلية التي ينبغي أن يُصاغ وفقها الكلام ، فإذا أجاز النحاة عدم حذف حرف العلة عند جزم المضارع المعتل الآخر ، فلا تعني هذه الإجازة أن يهمل الشاعر أصل القاعدة ، بل تعني خصَّه بجواز ارتكاب هذه الإجازة للضرورة مرَّة أو اثنتين في القصيدة كلُّها ، لأنَّها في الأحوال كلُّها نقطة ضعفٍ في الأداء الشعري اللغوي عند الشاعر .

وإنَّا جمهور النحاة على الضرورة الشعرية في تفسير ظاهرة المطل في الفعل ، نحو :  
(فأنتظُر) في قول الشاعر :<sup>(٢٦)</sup>

وأنَّى حيشما يشي الهوى بصْرِي من حيشما سلَّكُوا أدنو فأنْظُرُ  
إذ مطل الشاعر خسنة الظاء للضرورة الشعرية .

وفسرَ جمهور النحاة بإبقاء حرف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة المجزوم بالضرورة الشعرية ، قال سيبويه : «أنشدنا من نشق بعربيته :

أَلم يأتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنِي يَا لَاقْتُ بِبُونُ بْنِ زَيْادٍ  
فجعله حين اضطر مجزوماً (يأتِكَ) من الأصل<sup>(٢٧)</sup> .

وقد تكون الضرورة من بقايا اللهجات وأثارها ؛ ذلك أنَّ النحاة عدُّوا ثبوت نون

الأفعال الخمسة رفعاً على الأصل ونصباً وجزماً على خلاف الأصل ضرورة ولهمجة ، كما في قول الشاعر :<sup>(٢٨)</sup>

أن تقرآن على أسماء ويعكما مني السلام وأن لا تثمنوا أحدا

### جـ- تفسير أصول الحرف

الأصل في حروف المعاني في العربية أن تكون في وضعها على أقل من ثلاثة أحرف ، وإذا عملت عملت بالاختصاص بأحد القبيلين الاسم أو الفعل المضارع ، وعملها إذا ذاك جرّ الاسم وجذم الفعل ، لكن الحروف في العربية خرجت عن مقتضى هذا الأصل العام ، فاحتاط النحاة في جمهورهم هذا الخروج بinterpretations مختلفه ، منها :

#### ١- دعوى التركيب

قال ابن يعيش في حديثه عن الحروف : «ولا يجيء من الحروف ما هو على أربعة أحرف ، إلا وأن يكون الرابع حرف لين ، نحو : «حتى ، والأ ، وأما» لأن حرف اللين يجري مجرى الحركة والزيادة للإطلاق . لأن ذلك لنقص الحروف عن درجة الأفعال ، كما نقصت الأفعال عن درجة الأسماء »<sup>(٢٩)</sup> .

ثم فسر ابن يعيش مجيء «كأن ولعل ولكن» على أكثر من ثلاثة أحرف ، وليس فيها حرف لين ، واعتمد في تفسيره القول بالتركيب فإذا «كأن» مركبة من الكاف التي زيدت عليها «أن» ، وذكر تفسيراً قريباً في «العل» ، و«الكن» .

ودعوى التركيب فيها خلاف إذا أخذت على أنها حقيقة تاريخية ، لأن النحاة في قولهم بالتركيب كانوا يستجيبون للأصل الذي عمّمه في الحروف ، فالمقصد التفسير لا يحرّي الحقيقة التاريخية<sup>(٣٠)</sup> .

#### ٢- الامتزاج بالاسم أو الفعل

يقصد بالامتزاج أن يتّحد الحرف بالاسم أو الفعل اتحاداً تاماً يصبح معه الحرف كالجزء الأصيل من الاسم أو الفعل بدلالة عدم التأثير على الإعراب ، ففي الجملتين الآتيتين :

- سِبْحَرُ زِيدٌ .

- يَحْضُرُ زِيدٌ .

لم يتأثر الفعل المضارع إعرابياً بدخول السين أو حذفها مع أنها مختصة به ، وهذا يدل على امتزاجها به ؛ ذلك لأن شرط التأثير الإعرابي أن يتوقف ظهور العلامة الإعرابية على ظهور ذلك الحرف ، فعلامة الجزم للفعل المضارع تظهر غالباً بوجود أداة جزم ، كذلك النصب يفتقر إلى أداة تحدده .

وقد فسر النحاة بالامتزاج عدم عمل السين وسوف وأل التعريف<sup>(٢١)</sup> .

## ٣- الانفكاك وتفسير الاختصاص

فسر النحاة في جمهورهم عمل بعض الحروف بما عرف بالاختصاص في العمل ، والمفتقر إلى التفسير في ذلك إن وآخواتها ؛ لأنها تنصب المبتدأ والأصل في عملها الجر . ثم الحروف المشبهة بـ "ليس" التي تجدد رفع المبتدأ وتنصب الخبر على خلاف الأصل . ثم حروف النصب التي تنصب الفعل المضارع .

وقد جلأ النحاة إلى مبدأ التشبيه في تفسير هذا الضرب من الاختصاص ، فيجعلوا إن وعائلتها مشبهة بالفعل ، وجعلوا آخرات ليس مشبهة فيها بجامع النفي ، وجعلوا أحرف النصب مشبهة بياناً وآخواتها .

وليس المقصود من القول بالتشبيه أو الشبه إلا تفسير خروج بعض الحروف عن الأصل العام لها ؛ إذ التفسير صناعي لا طبيعي أو حقيقي ، وهو ضرورة من ضرورات ضبط أنحاء الظاهرة اللغوية في المستوى النحوي<sup>(٢٢)</sup> .

## ٤- الشذوذ

نرجع مرة ثالثة إلى التفسير بالشذوذ لتأكيد حقيقة علمية ، مفادها أن التفسير العلمي النحوي يقوم على عمل عقلية ونقلية ثبتت عند جمهور النحاة أنها قوية مستحكمة في غاية الوثاقة ، ذلك أن التصرف النحوي الذي لا تغدر للنحاة من دراسته علة قوية يعدونه شادداً ، فالقول بالشذوذ اعتراف بعدم وضوح العلة ، كما في دخول الكاف على هو وأخواتها من الضمائر على حد قول الشاعر :

**فلا ترى بعلولاً ولا حلائلاً      كهؤ ولا كهؤ إلا حاظر**

فهي دخول الافتراض كافٍ التشبيه على الضمير وهو مبهم إلغاؤه والباس<sup>(٢٣)</sup>.

## **تفسير الجملة**

علامة الجملة الفارقة أنها تركيبٌ إسناديٌ ، فالإسناد شرط الجملة في العربية ، ذلك أنَّ الجملة فكرة ، وال فكرة توضح موضوع؛ لهذا انبثت الجملة العربية في جوهرها على ثنائية المسند والمسند إليه في الوجود ، وعلى ثنائية العمدة والفضلة في الطول .

### **الموجود بالقوة والمحظى في الظاهر**

الأصل أن تنهض الجملة في العربية على دعامتين : المسند والمسند إليه ، أي الفعل والفاعل أو الفعل ونائب الفاعل ، أو المبتدأ والخبر؛ لكي تكون الفكرة الصغرى التي يمكن أن يفهمها متداولو اللغة ، فالهدف من وجود المسند والمسند إليه إفهام المتلقى فكرة ما أو إيصالها إليه ، وهذا الهدف يمكن أن يتحقق بحذف أحد العنصرين الأساسيين أو حذفهما معاً اتكاءً على ملابسات الموقف الكلامي وعناصره السياقية واللفظية على سبيل الاقتصاد بإنجذب اللغو.

لكنَّ حذف العمدة (المسند أو المسند إليه) لا يلغى وجوده بالقوة ، ذلك أنَّ وصول الفكرة الصغرى إلى المتلقى يدلُّ على أنَّ المسند والمسند إليه قد قاما فعلاً بوظيفتهما ، فيكون تقديرهما أو تقدير واحد منها واجباً دلُّ على وجوبه حصول الفائدة التي من الحال أن تتحقق من غير كلام -في النظام التحويي- أو بكلمة واحدة ، فكلمة (ضرب) لا يفهم منها المتلقى شيئاً سوى معنى الضرب ، حتى إنَّه ليسأل مستفهمـاً : من الذي ضرب؟ فيقال له : فلان . فيفهم فكرة ما . كذلك إذا قلنا (الرجل) لم يفهم المتلقى شيئاً يصلح أن يكون فكرة إلا إذا أستدنا ، فيقلنا : (الرجل قادم) . وهذا يعني أنَّ المتلقى إذا فهم فكرة مالـم يتحقق وجود عنصريـها الأساسيـين فإنه بالضرورة قدر المـحـذـوف .

إذن ، فتقدير مبتدأ محلوف أو خبر أو فاعل مستتر أو نائب فاعل أو فعل تقدير صناعي يُراد منه إرجاع ما حذفه الموقف الكلامي ليأخذ حقه في التحليل ؛ لأنَّ الأصل

أن الموقف الكلامي يتم بتمام عناصره اللغوية في الجملة ، والنحو يقعدون الجملة العربية كما لو كان المتكلمي غير قادر على الاتكاء على الموقف الكلامي وحده في بناء فهمه للكلام ، فلو قال أحدهما لآخرين من أصدقائه : (حضر) فقال الأول : نعم . والثاني : من الذي حضر؟ فإن إجابة الأول تدل على فهم السياق أو الموقف الكلامي ، لكن إجابة الثاني لا تشير إلى ذلك ؛ ولهذا لا يمكن تعميم إجابة الأول والذهاب إلى عدم التقدير ، لكن يمكن تعميم إجابة الثاني بارجاع المعنوف وتقديره ليحصل له الفهم ، كما سيحصل للأول تأكيد لفهمه .

وإذا اطُردَ وضُرِّبَ المُذْهَفُ جعل النحو حذفه واجبًا لأمن اللبس ، كما في حذف خبر المبتدأ بعد «لولا» الامتناعية ، نحو : (لولا التحوُلْ لفسدت العربية) فالخبر ممحض وجرياً تقديره حاصل أو موجود . وهذا التقدير لا يعنى في إدراكه أحدًا لوضوحه وأطراوه . أمّا إذا كان المذهوفُ غير ما تعارف عليه العرب من كلمات الكون والوجود والخصوص فيجب ذكره ، قال ابن هشام «يجب ذكره - الخبر - إن لم يُعلم ، نحو : «لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة»<sup>(٢١)</sup> فذكر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الخبر لعدم تعينه بالوجود بل بالخداثة .

### الفضلة والمعانٰي الإضافية

في جملة :

- جاء زيداً .

أشدَّ معنى الجيء إلى (زيد) ، ف تكونت الفكرة الصغرى ، وينتهي تحليلها التحوي عند حدّ إعراب الفعل والفاعل ، ولا يتتجاوز ذلك إلى تقدير ظرف أو حال أو مفعول معه أو ما شابه ؛ إذ ثمة فرق في المعنى بين الجمل الآتية :

- جاء زيداً .

- جاء زيداً مساءً .

- جاء زيداً راكباً .

- جاء زيداً وغروبَ الشمسِ .

فالجملة الثانية أضافت معنى الزمن زمن الجيء ، والجملة الثالثة أضافت هيئة الجائى (زيد) ، والرابعة حددت المصاحبة والمعية .

فلو قدر النحاة في الجملة الأولى الظرف والحال والمفعول معه لما كان ثمة فرق بين هذه الجمل الأربع؛ لهذا يعد عدم تقدير الفضلة في العربية -إلا في حالاته القليلة- مظهراً من مظاهر احترام المعنى وعدم تحويل النص فوق ما يحتمل ، لأنَّ جمهور النحاة عندما يقدرون أو يؤذون لا يتجاوزون المعنى ، وبما أنَّ أبوابَ الفضلة في العربية أبوابٌ معانٍ إضافية فإنَّ التفكير العلمي يقتضي عدم تقديرها احتراماً لحدود الكلام ونصله .

أما المعاني الموجودة في العمدة فهي ليست زائدة على الكلام أو نصه؛ لأنَّها موجودة بالفعل أو بالقوة فتقديرها موجود ، لكنَّ تقدير الفضلة تقدير معدوم الوجود .

### التقاطعات الإعرابية

الإعراب عملية تحليل نحوى للكلام أو النص بتصنيف كلمات النص حسب الباب النحوى ، أي أنَّ الإعراب تفكك شكلى للجملة أو الجمل يُراد منه توزيع كلَّ كلمة في بابها لاختبار انسجامها معه أو لتأكيد هذا الانسجام ، ففي جملة :

- النحوُ مفيدٌ .

تصنَّف كلمة (النحو) في باب المبتدأ ، وكلمة (مفید) في باب الخبر ، وتصبح العلاقة التحليلية بين المبتدأ والخبر لا بين لفظتي (النحو) و(مفید) بتلليل إمكانية الاستبدال مع المحافظة على التصنيف نفسه أو بتعبير اللسانين مع المحافظة على التوزيع نفسه ، كما في جملة :

- الطقسُ معتدلٌ .

فكلمة (الطقس) تصنَّف في باب المبتدأ ، وكلمة (معتدل) تصنَّف في باب الخبر ، مما يعني أنهما متساويان نحوياً كما في الرسم الآتي :

خانة الخبر	خانة المبتدأ
مُعْتَدِلٌ	الظفَرُ
مُفْتَدِلٌ	النَّحْوُ
↓	↓

وهذا يعني أنَّ الخانة هي الموضع العميق للكلمة ، فالكلمة من ظواهر البنية السطحية والخانة من بواطن الموضع العميق . والأصل في الإعراب تساوي بنية السطح مع موقعها العميق ، ففي تحليل جملة :

- قرأ زيدَ الكتابَ مسأَ .

نجد أنها تكونت من خط مستقيم يمكن اختصاره بقولنا :

قرأ زيدَ الكتابَ مسأَ = فعل ماضٍ + فاعل + مفعول به + مفعول فيه  
وفي تحليل جملة :

- العصافورُ يطيرُ .

نجد أنها تكونت من خط مستقيم غير متجانس يمكن اختصاره بقولنا :

العصافورُ يطيرُ = مبتدأ + فعل مضارع + فاعل مستتر

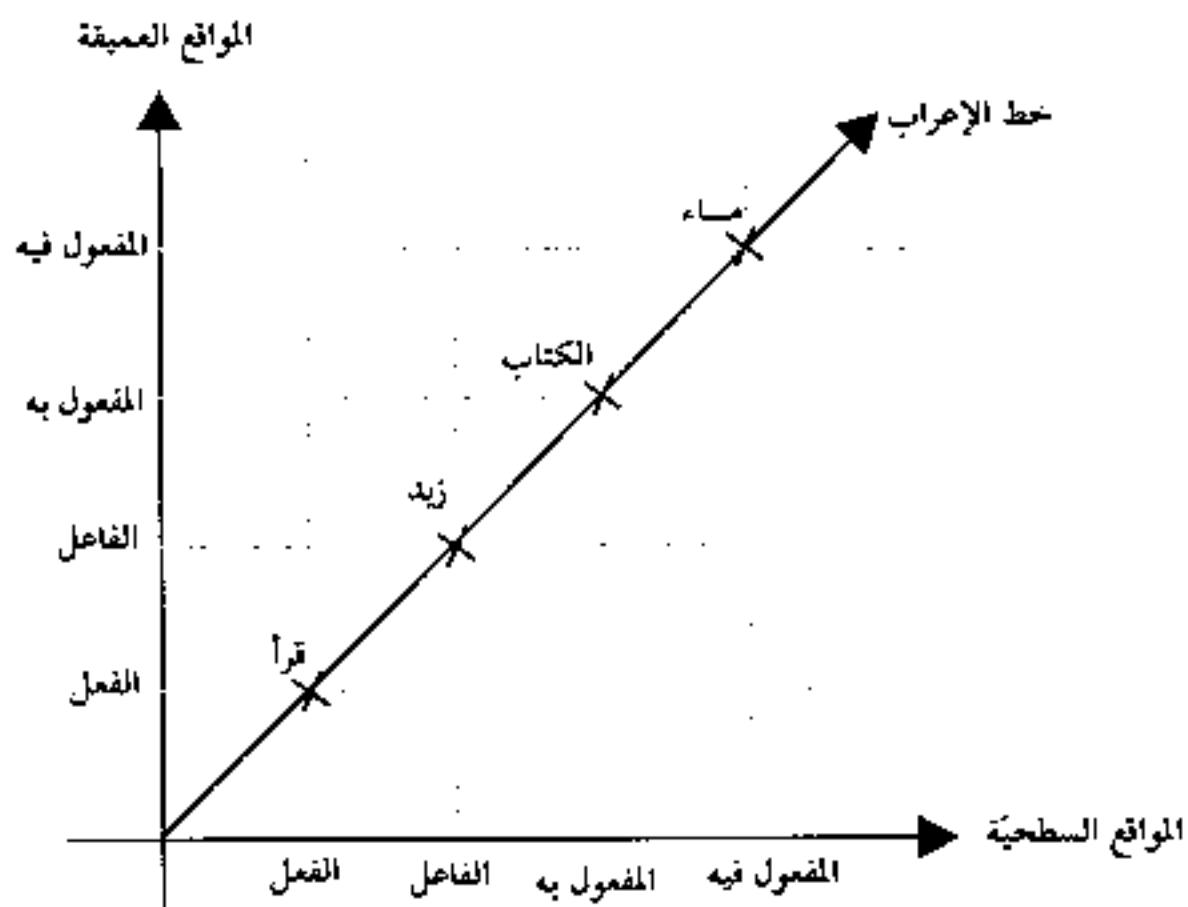
والمعادلة هنا غير موزونة بتعبير الكيميائيين ، ولا قامة الوزن نقول :

العصافورُ يطيرُ = مبتدأ + فعل مضارع + فاعل مستتر

فعل مضارع + فاعل = الخبر

إذن ، العصافورُ يطيرُ = مبتدأ + خبر

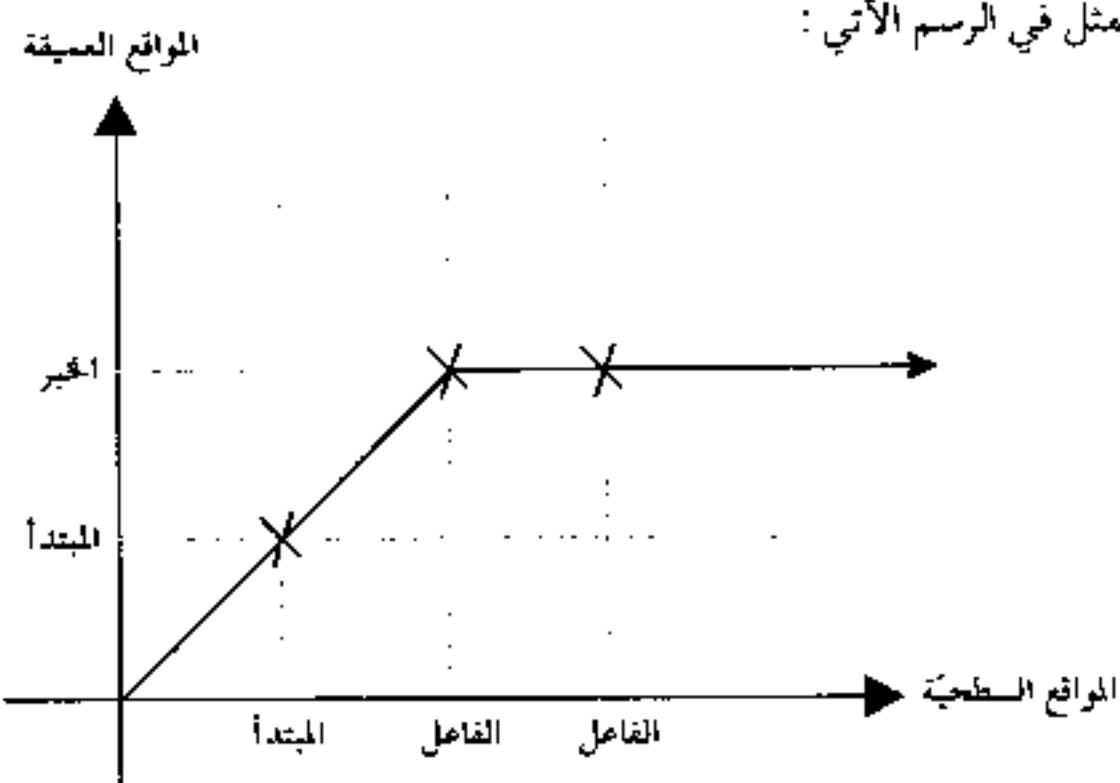
ويمكن تحويل الخط المستقيم إلى رسم بياني ، فيكون شكل جملته كما يأتي :



وشكل جملة :

- العصافير يطير .

يتمثل في الرسم الآتي :



من ملاحظة الفرق بين الشكلين يمكن أن نقول : إنَّ كُلَّ مَا يقع على خطٍّ مستقيم واحد يعادل موقعاً عميقاً واحداً ، وهذا يعني أنَّ العناصر الأفقية في جدول التقاطعات يمكن أن تبدل بكلمة واحدة ، وهذا الذي قاد النحاة إلى اكتشاف مبدأ الجمل التي لها محل من الإعراب ، وهي الجمل التي يمكن استبدالها باسم مفرد مشتق منها ، وهذا التفسير نسميه الاستبدال المعجمي .

### الاستبدال المعجمي

عند استبدال الضمير المنفصل باسم ما يكون الموضع جامعاً بين الضمير المنفصل والاسم ، لكن في جملة :

- زيدٌ ينام .

يمكن استبدال الجملة الفعلية (ينام) باسم مشتق منها ، فنقول :

- زيدٌ نائم .

والعلاقة بين (ينام) و(نائم) علاقة موقعة إذ يقع كل واحد منها في موقع الخبر ، وهي أيضاً علاقة معجمية لاتحاد الكلمتين (ينام) و(نائم) في المعنى المعجمي لصدرها عن جذر واحد .

فكلاً استبدال معجمي استبدال موقعي نحوه والعكس بالعكس ؛ ذلك أنَّ تأويل الجملة بالفرد تأويلٌ شكلٌ من المعنى بشكلٍ آخر من أشكاله ؛ إذ تدخل الجملة بمعناها ، لأنَّ قولنا :

- هو محترم .

لم يقع فيه المبتدأ (هو) بدلolle المعجمي لأنَّ مناط معنى الجملة في الخبر ، فجاز استبدالها بأيِّ اسمٍ معربٍ مناسبٍ ، لكنَّ الحال في جملة :

- عادَ زيدٌ وهو يبتسم .

عنصر معنى فلا يمكن استبداله إلا بما يحمل معناه ، لهذا لا يعادل إلا قوله :

- عاد زيدٌ مبتسمًا .

والاستبدال المعجمي استبدال جزئي فلا يجوز أن تستبدل الجملة كاملة ففي قولنا :

- حضر زيد .

لا يمكن استبدال هذه الجملة بأي مفرد قد يشتق منها ، لأنَّ هذه الجملة جملة واحدة ، والاستبدال المعجمي استبدال جزئي من جملة كبرى ، فجملة :

- عاد زيدٌ وهو مبتسم .

جملة كبرى واحدة تتكون من الجمل الصغرى الآتية .

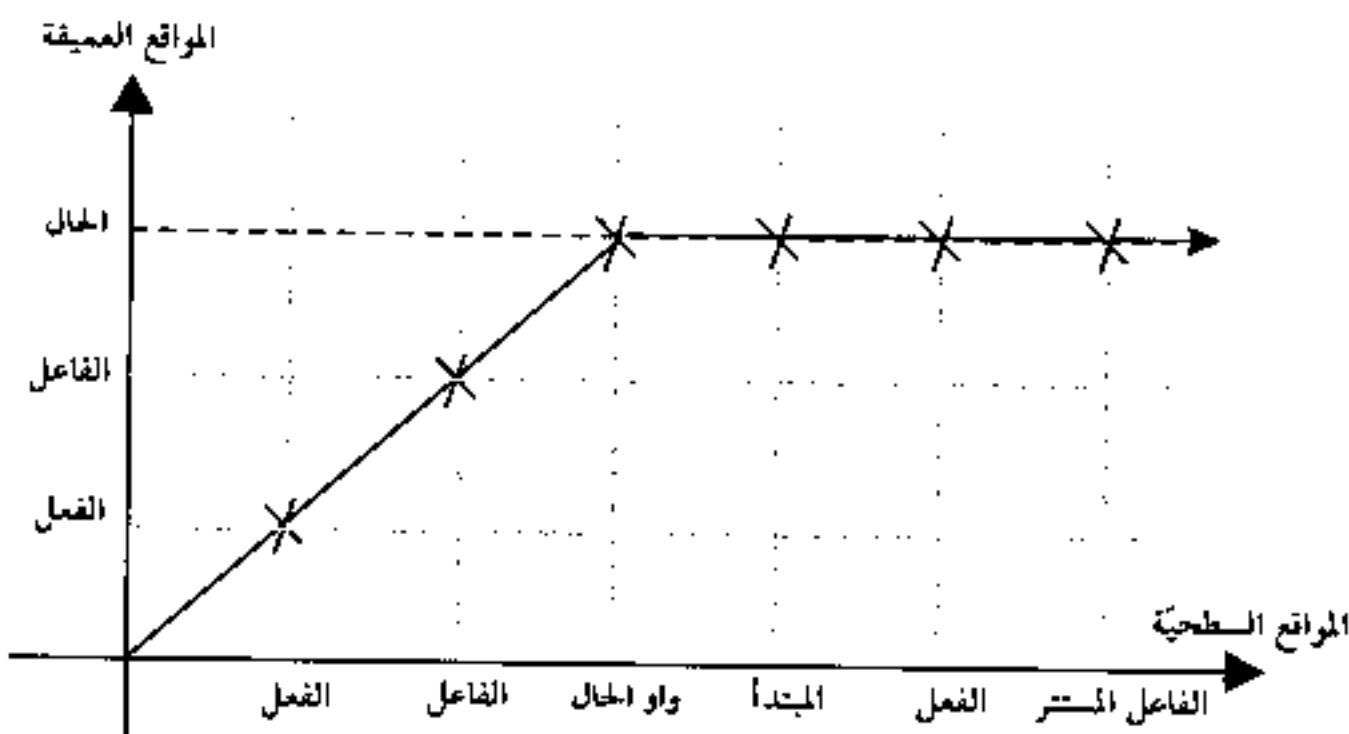
الجملة الأولى : عاد زيد .

الجملة الثانية : هو مبتسم .

الجملة الثالثة : مبتسم .

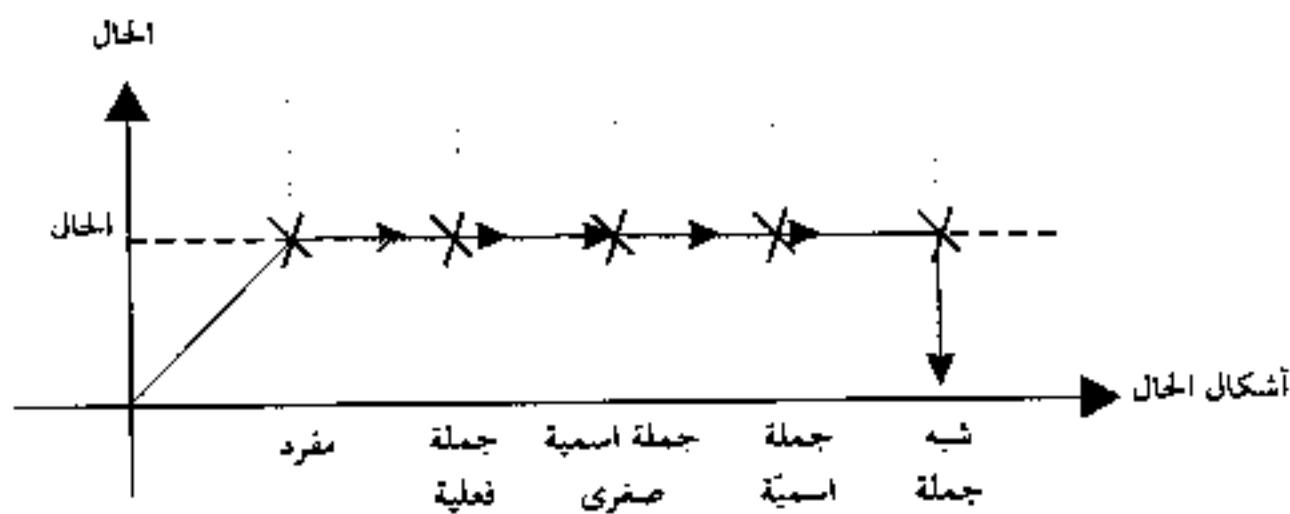
إذن فالجملة الكبرى تساوي مجموع الجملتين أو الجمل الصغرى .

والذي يدل على أنَّ الجملة جملة كبرى واحدة إمكانيات الاستبدال ، فشكل الجمل الكبير السابقة كما يأتي :



يدلُّ هذا الرسم على أنَّ وادِ الحال والبِنْدَأ والفعل مع فاعله المستتر في تأويل موقع عميق واحد ، وهو الحال .

وبحا أنَّ الحال تكون عمليًّا من جملتين : جملة اسمية كبيرة فيها جملة فعلية صغيرة ، فإنه موقع واحد يتشكل على عدة أشكال ؛ ولهذا يمكن رسم أشكال الحال كما يأتي :



فأشكال الباب التي تقع على خطٍّ أفقيٍّ واحدٍ تؤدي وظيفة واحدة ، وهي أشكال متناسلة بعضها من بعض بالتحويل ، كما في الحال من الجمل الآتية :

- عاد زيدٌ مبتسمًا .
- عاد زيدٌ ببتسُمَّ .
- عاد زيدٌ وهو مبتسمٌ .
- عاد زيدٌ وهو ببتسُمَّ .
- عاد زيدٌ في ابتسامٍ .

وهذا التحويل قللَ النحو بالأسْلَل والفرع ، فعدوا الشكل البسيط أصلًاً والمركب فرعاً ، لهذا كان الأصل في الحال مثلاً أن يكون مفرداً .

وتتأويل أشكال الحال هو التفسير الصناعي لإمكانية الورَد إلى المفرد ، فعدم التأويل يفصِّل العلاقة بين أشكال الحال التي تقوم أولاً على الاستبدال المعجمي ، وهذا يعني

أن أشكال الباب الواحد تشبه الكلمات المشتقة من تصريف واحد ، فإنكار العلاقة الاشتراكية بين الكلمات الآتية : (كتب ، يكتب ، اكتب ، كاتب ، مكتوب ، كتاب ، كتابة ، . . .) يعني أن اتفاقها في المعنى العام أمر اعتباطي لا يعود إلى انتظام الأحرف وتواليها على نسق واحد ، وهو ليس كذلك .

وتناسل أشكال الحال بعضها من بعض قاد النحاة إلى البحث عن الشكل الأم ، فكان اتفاقهم على أنه المفرد ، فالعقل بداهة يحكم أن المفرد أصل للمركب .

وبسبب اشتراط التناسل المعجمي دفع النحاة البحث في شبه الجملة ، فوجدوا أنها غالباً تتعلق بمحذوف ، لهذا تأخذ محلأً إعرابياً تأويلاً بالمعنى أو بالإنابة ، كما في قولنا :

- عاد زيداً من السوق .

شبه الجملة (من السوق) متعلق بحال محذوف يمكن أن يكون تقديره (سرعاً) وقد دلت شبه الجملة عليه فحذف لأمن اللبس ، إذ يجوز أن يذكر ، فنقول :

- عاد زيداً سرعاً من السوق .

فلا يكون لشبه الجملة حينئذٍ موقع من الإعراب . وهو الأصل .

أما إذا كانت شبه الجملة متحركة عن المفرد ، فلها على ما يظهر موقع إعرابي كما في قولنا :

- عاد زيداً في ابتسام

شبه الجملة في تأويل الحال (مبتسمًا) .

## التفسير بالضمائمه الموقعة

عندما حلّ نحاة العربية الأوائل الجملة الفعلية لم يتبيّنوا علاقة مؤثرة بين موقع الفاعلية ومجيء الفاعل معرفة أو نكرة ، فيصبح من غير قيد أو شرط أن نقول :

- جاء رجل .

لكنَّ تخليلَ الجملة الاسمية أثبتَ وجودَ علاقةٍ بينَ موقعِ المبتدأ ومحبيه معرفةً أو نكرةً ، فإذا قلنا :

- كتابٌ مفيدةٌ .

فإنَّ كلمةَ (كتاب) لا يصحُّ أن تكونَ مبتدأً لأنَّها نكرةٌ غير مفيدةٌ للإخبارِ عنها إلَّا إنْ التمسناً لها حيلةٌ نحويةٌ ، وقلنا إنَّها تدلُّ على عمومٍ .

وإذا قلنا :

- الكتابُ مفيدةٌ .

فإنَّ كلمةَ (الكتاب) مبتدأً لأنَّها معرفةٌ مفيدةٌ صالحةٌ للإخبارِ عنها من غيرِ تأويلٍ أو تقديرٍ .

فاستنطاع النحاة أنَّ الاسم إذا كان معرفةً صلعاً أن يُبتدأ به من غيرِ أيِّ قيدٍ أو شرطٍ ، أمَّا إذا كانَ نكرةً فإنَّ له شروطاً تفصيلاً كتبُ النحو تؤديُ إلى رفعِ ما لحقَ به من نكارةٍ يجعلُه صالحًا للابتداء به والإخبارِ عنه ، وهذه الشروطُ تفسيراتٌ تفسِّرُ الابتداء بالنكارة ، يلقي فيها التفكُّرُ في الانكاء على وجودِ كلمةٍ تسبقُ المبتدأ النكرة أو تتأخرُ عنه ، كحرفي الاستفهام أو الوصف ، وهو ما نسميه بالضمائِم الموقعية التي تتضمَّنُ موقعاً ما فتقويه ، وتجعلُه قادرًا على أداء وظيفته الموقعية والدلالية ، ويعكِّن تقييم الضمائِم الموقعية حسبَ تقدُّمها على الموضع أو تأخُّرها عنه إلى قسمين بدلالةِ الجهة ، وهما :

### ١- الضمائِم اليمني

ثمة انكاء على ضميمةٍ تسبقُ المبتدأ النكرة في بعض حالات الابتداء بالنكارة ، كما في إجازة الابتداء بالنكرة إذا سبقت النكرة بواحدٍ مما يأتي :

- النفي ، كما في قوله :

- ما رجلٌ في الدار

- الاستفهام ، كما في قوله تعالى :
- ﴿إِلَهٌ مُعَذِّبٌ﴾ (سورة النحل ، الآية ٦٦)
- لولا الامتناعية ، نحو قول الشاعر :

لولا اصطباراً لأودي كلُّ ذي مقنةٍ  
لما استقلتْ مطاباً هافنَ للظعنِ

    - واو الحال ، كقول الشاعر :

سِرْنَا ونَجْمٌ قد أضاءَ فَسَدَّ بَدَا  
مَحِيَّكَ أَخْفَى ضَوْءَهُ كُلُّ شَارِقٍ

      - فاء الجزاء الواقعة في جوابه ، كقول العرب :

إِنْ ذَهَبَ عَيْرَ فَعَيْرَ فِي الرَّهْطِ .

        - شبه الجملة المتعلقة بخبر المبتدأ ، نحو :

أَمَّا الْمَرءُ فَرَصَّةٌ ، فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَمْلٌ .

          - لام الابتداء الداخلة على المبتدأ النكرة ، نحو :

لَرْجُلٌ قَائِمٌ (٢٥) .

يمكن تجريد الحالات السابقة في الشكل الآتي :

المبتدأ النكرة	نوعها	الضميمة اليمنى
رجل	أداة نفي	ما
إِلَهٌ	أداة استفهام	الهمزة
اصطبار	أداة جزاء مهللة	لولا
نَجْمٌ	حرف ربط الحال	واو الحال
عَيْرٌ	فاء الجزاء	فاء
فرصَة	شبه جملة ظرفية	أَمَّا الْمَرءُ
أَمْلٌ	شبه جملة جرّية	فِي الْمُسْتَقْبَلِ
رَجُلٌ	لام الابتداء	اللام

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ليحسن الإخبار عنه ، قال النيلي : «أصل المبتدأ أن يكون معرفة ، لأن تكيره مُخلٌ بالغرض المطلوب ، وهو إفهام التخاطب ، واللفظ إنما وضع للإفادة ، فإذا فات لم يكن في التخاطب فائدة»<sup>(٣٦)</sup> وهذا يعني أن الضميمة اليمنى مع الاسم التكير معادلة للاسم المعرفة لهذا جاز الابتداء بالتكير إن سبقت بضميمة ، في بعض حالات الابتداء بالتكير مقدمة وفق فكرة الضمائم الموقعة التي تفسر خروجها عن الأصل العام للموضع الإعرابي .

ومن حالات الانكاء على الضمائم اليمنى الجمل التي لها محل من الإعراب ، فهي جميعاً تعتمد ضميمة يمنى سابقة عليها ، كما في جملة النعت والخبر ، وغيرهما ، ففي قولنا :

- النحو علم يفيد الناس .

تعينت جملة (يفيد الناس) موقع النعت ؛ لأنكائها على ضميمة يمنى سبقتها ، وهي كلمة (علم) التي تعدّ منعوتاً ، ولو لا تقدم الضميمة ما كان بجملة (يفيد الناس) موقع من الإعراب .

وثمة ملاحظة لافتاً ، وهي أن الموضع الإعرابي قد يعتمد ضميمة في حالة وتحرج من الاعتماد عليها في حالة أو حالات آخر ، كما في خبر المبتدأ ؛ إذ لا يجوز أن يتقدم إذا كان جملة لا تعتمد ضميمة موقعة يمنى ، أمّا إذا كان مفرداً فأحكامه كثيرة منها جواز التقليل نارة ووجوه أخرى .

ويستخلص من فكرة الضمائم اليمنى معلومة أحسب أنها مهمة في دراسة علاقة القاعدة التحويية بالموضع الإعرابي ، وهي أن كل موقع إعرابي يتكون على ضميمة يمنى لا يجوز أن يتقدم عليها ، كما في الجمل التي لها محل من الإعراب ، والتتابع ، وصلة الموصول ، والفاعل ، وغيرها ، فهذه من مواقع الانكاء على ضميمة يمنى ، ولهذه الضميمة قاعدة تضبطها وتفسّرها ، كأن يقال : ما سبب عد كلمة (زيد) في جملة (جام زيد) فاعلاً؟ فنقول : لوجود فعل قبلها ، فهذه العلة تفسيرية ومع هذا فهي جزء من القاعدة .

## ٤- الضمائم اليسري

الضمائم اليسري كالضمائم اليمنى في تقوية الموضع الإعرابي، الضعيف إلا أنها تقع يسار الموضع الإعرابي، كما في بعض حالات الابتداء بالنكرة، فمن حالات الابتداء بالنكرة لاعتمادها ضمية يسرى ما يأتي:

- الوصف، كما في قولنا:

- رجلٌ كريمٌ زادنا.

- إضافة التخصيص، كما في قولنا:

- عملٌ بُرُيزينَ.

- العطف، كما في قولهم:

- طاعةً، أمْ مَعْرُوفَ أَمْثُلُّ منْ غَيْرِهِمَا<sup>(٣٧)</sup>:

يمكن تجريد الحالات السابقة في الشكل الآتي:

نوعها	الضميمة اليسري	المبتدأ
وصف (نعت)	كريم	رجل
إضافة تخصيص	بُر	عمل
عطف	وأمْ مَعْرُوف	طاعة

وهذا يعني أن المبتدأ النكرة مع الضمية اليسري يعادل المعرفة، وهذه المعادلة هي التي تجعله صالحًا للابتداء به، وإنْ كان خلاف الأصل.

وثمة أدوات في التحوّل العربي يتحدد إعرابها بما يلحقها من الضمائر، فأدلة الاستثناء "إلا" لا تعرب حرف استثناء إلا إذا لحق بها على يسارها اسم مستثنى منصوب، ولو لم يكن مستثنى لم تكن هي بالضرورة حرف استثناء حتى لو كان ما وراءها منصوباً.

وحرف النداء (يا) لا يخلص للنداء إلا إذا انضم إليه المنادي بعده من جهة اليسار ، أما إذا كانت ضميمة (يا) الفعل أو الحرف فهي حرف تنبية لا نداء عند من لا يقدر منادي محنوفا ، نحو قولنا :

- يا حبذا صحبة الكتب .

- يا ليتشني استقبلت من أمري ما استدبرت .

وحرف الواو تحدد وظيفته بالضمائيم أحياناً ، فيكون حرف معية إذا انضم إليه مفعول معه منصوب على يساره ، ويكون حرف حال إذا انضم إليه حال جملة على يساره ، ويكون حرف عطف إذا تساوت ضميمته اليسرى مع ضميمته اليمنى في الإعراب والمعنى .

ونكون حتى ذاتية عند الجمهور عند (أن) الناصبة للمضارع إذا انضم إليها فعل مضارع منصوب على يسارها ، وتكون حرف عطف إن اتصل بالضميمة التي على يسارها ضمير يعود على شيء قبلها .

إذن ، فالضمائيم مقويات إعرابية تقوي الواقع الإعرابي الضعيفة إذا كانت خلاف الأصل ، وقد تشير إلى موقع ما عند تعدد الوظائف والاحتمالات ، والاتكاء عليها في صياغة القاعدة النحوية الأصلية أو الفرعية اتكاء على معطيات العلاقة بين الموضع الإعرابي وما حوله بينما ويساراً من عناصر لغوية نحوية مرتبطة به لا يكتمل وجوده إلا بها .

## التفسير بالنتيجة

أعد النحاة المتقدمون لكل باب من أبواب النحو العربي مواصفة قياسية ، تعد مرجعاً في ضبط الباب وأحكامه التفصيلية الفرعية ، فقد بنى جمهور النحاة حد المفعول المطلق في مواصفته القياسية بقولهم : إنه «المصدر الفضلة المؤكّد لعامله أو المبين لنوعه أو عدده»<sup>(٢٨)</sup> ، وفي الجمل الآتية :

- افترق البصريون عن الكوفيين افتراقاً قليلاً .

- افترق النحاة فرقاً غير مضرأ .

- افترق البصريون عن الكوفيين قليلاً .

جاء المصدر (افترقا) فصلة مؤكداً لعامله اللفظي (افترق) ، وجاء اسم المصدر (فرق) في الجملة الثانية فصلة مؤكداً لمضمون لفظ عامله ، لأنَّه اسم مصدر لا مصدر ، فبينه وبين المصدر القياسي الصريح مُغایرة ، وجاءت كلمة (قليلاً) في الجملة الثالثة فصلة تؤكِّد الافتراق لكنَّها في التقدير نعت للمصدر المخذوف ، إذ انتقلت جهة اليمين نحو موقع المفعول المطلق وقامت بالإطار العام لموظفيه .

الجمل السابقة ليست سواه من حيث المفعول المطلق ، ذلك أنَّ المساواة بين المصدر واسم المصدر لا تضبط حدَّ المفعول المطلق ؛ لأنَّها تفتح باب إحلال أيَّ صيغة مصدرية من الجذر (ف . ر . ق) في موقع المفعول المطلق ، وهذا ليس بضبط علمي للعلاقة بين المفعول المطلق وعامله ، والضبط غایة من الغايات الفصوى لإقامة بنيان أيَّ علم .

كذلك لا يجوز عدَّ كلمة (قليلاً) في الجملة الثالثة مفعولاً مطلقاً ؛ إذ من الواضح أنها في الأصل نعت للمفعول المطلق المخذوف ، فعدَّها مفعولاً مطلقاً أطراحاً لمبدأ الانتقال والتحويل في بنية الجملة في العربية ، وهذا أمر لا يمكن إنكاره .

فالكلمتان (فرقة وقليلاً) خرجنَا عن الحدِّ الدقيق لباب المفعول المطلق ، ومع هذا فقد دلتَا بالصيغة أو الموضع على المفعول المطلق ؛ لهذا قال النحاة المتأخرُون بالنيابة ، مع أنَّهم بقوا في توجُّس من ذكر مصطلح "نائب عن المفعول المطلق" ، كأنَّهم أمنوا أنَّ النحو نضع واحتراق ، فابن مالك (ت ٦٧٢ هـ / ١٢٧٢ م) يقول في قصيدة الكافية الشافية<sup>(٣٩)</sup> :

وقد ينوب عنه وصف أو عدَّ أو كلُّ أو بعضَ كـ (كلُّ الجدُّ جدُّ)

كذا الذي رادَّ كـ (أدَّلَجْ سُرْنَى) أو كان نوعاً كـ (رجمتُ القهقرى)

أو آلةً أو هائداً علسيه أو ما يشيرونَ به إلى

فقد صرَّح بلفظ (ينوب) لكنه لم يذكر مصطلح النائب عن المفعول المطلق ، وتبعه في هذا التلميح جمهور النحاة بعده<sup>(٤٠)</sup> .

وتبه الأستاذ عباس حسن إلى أنه لا يصح في الإعراب الدقيق أن يعرب ما ينوب عن المفعول المطلق إعراب المفعول المطلق ، فقال في التدقيق في إعراب ما ينوب عن المفعول المطلق : «ولا يصح في الإعراب الدقيق أن يقال : «منصوب لأنّه مصدر» ؛ ذلك لأنّه ليس مصدرًا للعامل المذكور ؛ إذ مصدر العامل المذكور قد حذف ، وهذا نائب عنه . . . فمن الواجب عدم الخلط بين المصطلحات ، والتحرّز من الخطأ في ملحوظتها ؛ فعند إعراب المصدر الأصلي المنصوب نقول : إنّه «مصدر منصوب» ، أو «مفعول مطلق» منصوب كذلك . أمّا عند حذف المصدر الأصلي ووجود نائب عنه فنقول في إعرابه : «إنّه نائب عن المصدر المذوف ، منصوب» ، أو «مفعول مطلق ، منصوب» ولا يصح أن يقال : مصدر . . .<sup>(٤١)</sup> .

ومع هذا القول الدقيق إلا أنه لم يصرّح بمصطلح النائب عن المفعول المطلق ، وإن ذكر مرادف هذا القول ، وهو «النائب عن المصدر المذوف» .

إذن ، فالتفسير بالنيابة هدفه الحفاظ على قوّة الضبط الكامنة في القاعدة التحويّة وحدها ، لكي تبقى القاعدة متوجهة .

وكيف دار الأمر ، فالتفسير بالنيابة على الأنواع الآتية :

## ١- النيابة عن الموقع

يقصد بالنيابة عن الموقع أن ينوب موقع على يمينه أو يساره معبقاء أمارة دالة على النيابة ، وهذه الأمارة قد تكون لفظية كإجراء تغيير على بنية الفعل تدل على حلول نائب الفاعل محلّ الفاعل ، أو سياقية تستدلّ عليها بأصول النحو ، كانتقال النعت إلى موقع المفعول المطلق عند حذفه .

في جملة :

- قُبِلَ الذئب .

حصل انتقال موعدي ؛ انتقل بوجبه المفعول به من موقعه المنصوب إلى موقع الفاعل الذي حُذِف ، فقام بوظيفته في الإسناد فاستحق الرفع ، فأصل الجملة هو :

### - قَتَلَ الصَّيَادُ الذِّبَابَ .

فتفسير رفع ما كان منصوباً أنه نائب عن موقع حكمه الرفع بعد إلغاء موقع الرفع الأصلي تماماً، ولهذا أخذ اسماً جديداً، فقيل : نائب فاعل مرفوع .

فالنهاية عن الفاعل انتقال موعدي نحو اليمين .

وفي باب المفعول المطلق ثمة شكلان من الانتقال الموقعي يتولد عن كل واحد منها ما يسمى نائب المفعول المطلق .

#### أ- الانتقال نحو اليمين

وهو أن ينتقل اللفظ من موقع إلى موقع على يمينه ، كما في نهاية الصفة عن المفعول المطلق المعنوف ، مثل قولنا :

- اذْكُرِ اللَّهَ كَثِيرًا .

فأصل الجملة هو :

- اذْكُرِ اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا .

فانتقلت الصفة إلى اليمين واحتلت موقع المفعول المطلق بعد طبعه ، فأصبحت نائبة عن المفعول المطلق . وهذا الإعراب لا يلغى أنها في الأصل صفة ، إذ يقال عند التدقيق : نائب عن المفعول المطلق ، منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة ، صفتة ، والتنوين للتمكين .

وفي قولنا :

- ضَرَبَ زَيْدٌ سَعِيدًا كَفًا .

انحذف المفعول المطلق الأصلي (ضرب أو ضرباً) وقام ما بدل على الآلة مقامه ، فأصل الكلام هو :

- ضَرَبَ زَيْدٌ سَعِيدًا ضَرَبَ كَفًا ، أو ضَرَبَ بِالْكَفِ .

فانتقلت الآلة إلى اليمين من موقع المضاف إليه أو الاسم المجرور بعد طي المفعول المطلق الأصلي ، ويقال في إعرابه : نائب عن المفعول المطلق ، منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة ، آلة ، والتنوين للتمكين .

### ب- الانتقال نحو اليسار

من أمثلة الانتقال نحو اليسار قولنا :

- قرأت الكتاب ست قراءات .

فالعدد (ست) تقدم المعدود (قراءات) والمعدود في الأصل مفعول مطلق ؛ إذ حذف العدد يجعل الجملة :

- قرأت الكتاب قراءات .

فانتقل المفعول المطلق إلى اليسار وحل محله عدد دال عليه أخذ حكمه الإعرابي ، وتحول المفعول المطلق إلى موقع آخر وإعراب آخر ، أما نائبه ، فأصبح إعرابه : نائب عن المفعول المطلق ، عدده ، منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاد .

ويمكن أن يُساق التفسير عينه في تفسير نبأة "كل" و"بعض" عن المفعول المطلق ، كما في قولنا :

- لا تتردد ببعض تردد .

فالالأصل :

- لا تتردد تردد .

في الانتقال الموقعي فرضيتان تصلحان للاختيار العلمي الأولى : أن الانتقال الموقعي يشترط فيه المحافظة على الحكم الإعرابي ، فالفاعل ونائبه مرفوعان ، والمفعول المطلق ونائبه منصوبان . وأما الثانية فهي أن الانتقال الموقعي نحو اليمين يكون بحذف المتوب عنه نهائياً لكن الانتقال الموقعي نحو اليسار يكون بذكر المتوب عنه بلفظه لا بوظيفته ولا بحكمه الإعرابي .

## ٤- النيابة عن المبني الصرفى

الصورة الرئيسية لهذا النوع ما يسميه بعض المحدثين : "الملائكة في الاستيقان" ، ففي قوله تعالى :

- «وبَلَّ إِلَيْهِ تَبِلًا» [سورة الزمر ، الآية ٨]

جاء المصدر (تبيلاً) مؤدياً لوظيفة المفعول المطلق، لكنه ليس المصدر القياسي من الفعل (تبّل) إذ القياس في مصدره (تبّل)، فكأنّ صيغة (تفعيل) نابت عن صيغة (تفعل) لحصول مُلاقة بينهما في الجذر<sup>(٤٢)</sup>. فتعرب كلمة (تبيلاً) : نائبًا عن المفعول المطلق ، ملائمه في الاستدراك ، منصوبًا ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والتنوين للتمكين .

إن القول بالنيابة في هذا الموضع ضبطاً لآلية اشتقاء المصادر من الأفعال عدا ما يضيفه إلى المعنى من ظلال إضافية يغتني بها النص، قال الدكتور فاضل السامرائي في التعليق على الآية السابقة : «تبَّئِلْ» على وزن «تفَعَّلْ» وهو يفيد التدرج ، والتکلف ... و«فَعَلْ» يفيد التکثیر والبالغة فجاء بالفعل الدال على التدرج والتکلف ، والمصدر الدال على التکثیر والبالغة ، فجمع المعینين<sup>(٤)</sup> .

فَلَوْلَا التَّفْسِيرُ بِالنِّيَاهِ لَا كَانَ لِلْبَعْدِ الْفَنِيُّ أَهْمَىٰ تَهْوِيَّةً وَرُونَقَهُ .

### ٣- النيابة عن لوازم الموقع

لوازم الموضع هي العناصر التي يستمدّ الموضع وجوده ووظيفته من وجودها بالفعل أو بالقوة ، فالفاعل يستمدّ وجوده في الأصل من وجود الفعل ، والمنعوت يستمدّ وجوده من المنعوت ، والمضاف إليه يستمدّ وجوده من المضاف ، وللوازم على نوعين : أولهما اللوازم التي تكون هي نفسها من الواقع الإعرابية فالفعل من لوازم الفاعل لكنه في الوقت نفسه موقع إعرابي . أمّا ثانيةهما فاللوازم التي لا تكون موقع إعرابية من جهة الموضع الجديد ، فالمنعوت ليس موقعاً إعرابياً ، بمعنى أنه لا يوجد في الإعراب ما يسمى بالمنعوت ، ولهذا يمكن أن يكون المنعوت مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً ، لكنْ ، لا يمكن أن يكون ممعوتاً وحسب ، وهذا يجعل من لوازم النوع الأول إعرابية ومن لوازم النوع الثاني معنوية ترابطية .

فی فولنا:

- ١٠ -

تمت فائدة الكلام بكلمة واحدة ، لكن هذه الكلمة اختزلت في داخليها دلالتين : الأولى دلالتها على المصدرية . والثانية دلالتها على الفعل المعنوف الملacihi لها في الاشتقاد ، فكأن الأصل :

احمد صفتاً

ولهذا فكلمة (حصتنا) مفعول مطلق .

والإشكال : هل فعلها محدثٌ حذفه يجب تقديره على حد قولنا : مفعول به لفعل محدثٌ أم لا؟

في حذف فعل المفعول لا يسأله المفعول به عن الفعل بله لا يدل عليه لاختلاف اللفظ . أمّا المفعول المطلق فيدل على المذوف ، بما يعني أنه يقوم بوظيفته ، لهذا يكون من الدقة قول النحاة في إعراب كلمة (صمتاً) : مفعول مطلق ؛ نائب عن فعله ، منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والتنوين للتمكين . أي أنها نائبة عن لوازمه المفعول لا عن الموضع نفسه .

التفسير بالحلول والسداد

يقصد بالخلول والسداد أن يسْدَّ عنصر واحد أو أكثر مسْدَّ عنصرين أو أكثر في وقت واحد لا على سبيل المُحْذف والنِيَابَة ، بل على سبيل خضوعه لتحليلين كل واحد منهما يخرجه على وجه ، ويُجْمِع بين التحليلين بمفهوم الخلول والسداد ، فقد جعل ابن هشام من حد المبتدأ أنه «وصف رافع مكتفى به»<sup>(٤٤)</sup> أي أن يكون خبره غير مقدار في المعنى والصناعة ، كقولنا :

- أقادم زیدی

فيجوز أن نعرب الكلمة (زيد) على أنها "فاعل مرفوع لاسم الفاعل (قادم) سدّ مسند المخبر" ، وهذا الإعراب يجمع بين أمرين :

الأول : إعمال الظاهر ، واجراء الكلام على مقتضى ما يطلبه لفظ الكلام ، فكلمة (قادم) اسم فاعل منون عامل ، لهذا تطلب فاعلاً لها .

الثاني : إيفاء الموقـع حقـه ، فـكلمة (قـائم) في مـوقـع المـبـداـ ، وـهـذا المـوـقـع يـطـلـب عـادـةـ المـخـبرـ .

ولما كان اللفظ والموقع يطلبان شيئاً واحداً من غير تنازع بخلاف النحاة في جمهورهم إلى التفسير بالحلول والسداد ، فأجروا الإعراب على اللفظ ، والسداد على الموضع .

قال الأزهري في شرح الوصف الرافع لمكتفى به : «الوصف : يتناول اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والمنسوب ، نحو :

أقائِمْ هَلْان؟

- وما مضرورٌ العِمَرَانَ .

— وهل حَسْنَ الوجهان؟

- وهل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره؟

وَمَا قَرْشَىٰ أَبُوكَ .

والذي بمنزلة الوصف ، نحو :

- لا نوُلُك أَنْ تَفْعَلْ -

فـ (نولك) مبتدأ ، وهو منزلة الوصف في كونه قائماً مقام الفعل ، وهو (ينبغي) ،  
وـ (أن تفعل فعلـ بـ (نولك) سـ مـ سـ الخـ )<sup>(١٥)</sup> :

فالأمثلة السابقة مكتفية معنوياً، ويحسن السكوت على كلّ جملة منها ، وهذا يجعلها بمنزلة الجملة التامة غير المفتقرة إلى تقدير محلوف ؛ لهذا خرج جمهور النسابة لا كلامهم الأمثلة السابقة على إقامة معمول اللفظ مقام المفعول الذي كان موقع اللفظ به عليه ، ففي المثال الأول أعرّب الجمهرة كلمة (هذان) فاعلاً لاسم الفاعل سدّ مسدّ الخبر ، وفي الثاني أعرّبوا (العمران) نائب فاعل لاسم المفعول سدّ مسدّ الخبر ، وفي الثالث أعرّبوا (الوجهان) فاعلاً للصفة المشبهة سدّ مسدّ الخبر ، وفي الرابع أعرّبوا (الكحل) فاعلاً

لاسم التفضيل سدّ مسَدَّ الخبر ، وفي الخامس أعرابوا (أبواك) فاعلاً للاسم المنسوب  
الدال على الصفة سدّ مسَدَّ الخبر .

وليس يشترط في الخلول والسداد أن تكون الكلمة على لفظها وحلولها ذات حكم  
إعرابي واحد ، فيمكن أن يسَدَّ المرفوع مكان المرفوع ، كما يمكن أن يسَدَّ المنسوب مكان  
المرفوع ، والمرفوع مكان المنسوب . فمن سداد المرفوع مكان المرفوع الأمثلة السابقة التي  
سدَّ فيها الفاعل أو نائبه سدَّ الخبر ، والفاعل ونائبه والخبر من المرفوعات .

ومن سداد المرفوع مكان المنسوب قول ابن عقيل (ت ١٣٦٩ هـ / ٧٧٦ م) في إعراب  
كلمة (الزيدان) من جملة : «ليس قائم الزيدان» إذ قال : «ليس : فعل ماضٌ ناقص ،  
وقائم : اسمه ، والزيدان : فاعل سدَّ خبر ليس»<sup>(١٦)</sup> وعقب الخضري في حاشيته  
قائلاً : «ظاهره أنه في محل نصب كخبرها ، وليس كذلك ، فالمراد سدَّ عن أن يكون لها  
خبر ، لأنها لا تستحق حينئذٍ خبراً بل فاعلٌ اسمها»<sup>(١٧)</sup> .

ومن سداد المنسوب سدَّ المرفوع سداد الحال عن خبر المبتدأ كما في قولنا :  
- أخطبُ ما يكون الأمير قائماً .

وقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : «أقرب ما يكون العبد من ربه  
وهو ساجد»<sup>(١٨)</sup> .

فقد سدَّ الحال المفرد (قائماً) سدَّ خبر المبتدأ (أخطبُ ) ، كما سدَّ الحال الجملة  
الاسمية (وهو ساجد) سدَّ خبر المبتدأ (أقرب) في الحديث النبوى .

وقد حازَ النحاةُ في توجيه الحال عندما يقع في موقع الخبر بين مثبت له على الخلول  
والسداد أو نافِ أو مزوِّل ، والسبب أنَّ الحال فضلةٌ والخبر عمدةٌ ، فتكون الفضلة قد  
سدَّت سدَّ العمدة ، وهو على تفسير السداد مقبول إذ التحقيق أنَّ السداد لا يشترط  
فيه اتحاد الحكم الإعرابي أو الاشتراك في العمدة أو الفضلة ، ذلك أنه شكلٌ من  
أشكال لفت النظر إلى معنى مقصود ، فهو تلوين نحوٍ ذو بعدٍ بلاغيٍ<sup>(١٩)</sup> .

ومن السداد سدَّ عنصرين : أي موقعين نحوين القول بسداد : أنَّ واسمها وخبرها  
سدَّ مفعوليًّا (ظنَّ وأخواتها) كما في الجمل الآتية :

- ما ظننت يوماً أن النحو صعباً .

- تعلم أن النحو ميراث العرب .

- وجدت أن النحو سهل .

فأن واسمها وخبرها في الجمل السابقة سدت مسد مفعولي ظن وأخواتها ، ذلك لأن حذفها يرجع المفعولين ، كما في قولنا :

- ما ظننت النحو صعباً .

ولا يمكن تحرير أن واسمها وخبرها على التأويل باختلال ، لأنه من الحال في العربية تأويل الشيء أو لنقل الجملة بمعنىين اثنين .

وليس الحلول والسداد مسد مفعولين مختصان بأن واسمها وخبرها ، فالنحو يثبتون حالات أخرى يبطل فيها عمل (ظن وأخواتها) لفظاً وبقى محله ، وهو ما يسمى بالتعليق : كالتعليق بالاستفهام أو التفي أو الابتداء بلام الابتداء أو اقتران المفعول بلام القسم وغيرها مما ذكره النحو اتفاقاً أو خلافاً<sup>(٤٠)</sup> .

نكلمة (سد) في الإعراب تفسر خروج بعض أنماط التعبير الصحيحة في العربية عـ، حدـ الباب ورسمـه ، فيرجع للباب تماستـه وانقباطـه كما في ضبط سداد الحال مسدـ الخبر إذ عدم التفسير بالسداد يحتاج إلى التقدير ، ولا ضرورة ملجمـة إليه .

والسداد فيه احتكـام لـ ظـاهـرـةـ الشـكـلـيـةـ منـ الـلـغـةـ ؛ إذ يـعـطـيـ الشـكـلـ حـقـهـ بـإـجـراـءـ الـاحـکـامـ عـلـىـ الـلـفـظـ الـذـيـ يـسـدـ مـسـدـ مـوـقـعـ غـيـرـ الـذـكـورـ .

### التفسير بالتأويل النحوي

يقصد بالتأويل النحوي بلوء جمهور النحو إلى تفسير القاعدة النحوية وأنماط التعبير في العربية بتأويل التعريف والتشكير والخبر والإنشاء والوصف والجسمود والاستفهام والثبوت والانتقال ، وغيرها لتتناسب وأصل القاعدة .

الأصل في الحال أـ. يـقعـ نـكـرةـ مـشـتـقاـ مـتـقـلاـ ، وهذا الأصل يـكـسـرـهـ مجـيـ الحالـ .

معرفة أو جامداً أو دالاً على ثبوت ، لكنَّ هذا الكثُر لا يعُدْ نقضاً لأصل الباب ؛ لأنَّ جمهور النحاة يقدِّمون له تفسيراً علمياً له احتمال من الصواب ، وهو يحافظ على تأصيل النحاة لِثلا ينحرم كلامهم ، ويتحمل الضدين في آنٍ واحدٍ ، ذلك أنَّ التسوية في حدّ الحال بين الاستفراق والجمود تحملُ للضدين ، لكنَّ التأصيل والتفریع لكلِّ واحدٍ من الضدين يُحيلُ اجتناماًهما معاً في قاعدة علمية واحدة .

وعلى هَذِي هذا الفهم للتفسير بالتأويل النحوي استوعب نحاة العربية في بنائهم لصرح النحو العربي أقاطاً متصادة من التعبير الصحيح الفصيح في الباب الواحد . ففي باب الحال ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ الأصل في الحال أن يكون مشتقاً نكرة ... لكنَّهم أجازوا الخروج على هذا الأصل بقانون لأنَّ القاعدة لا تكسر إلا بقاعدة ، قال العكبرى: «وقد جاءت - في باب الحال - أمثلة تخالف ما أصلنا رُدْتُ بالتأويل إلى هذه الأصول ، فمن ذلك وقوع الحال معرفة ، كقولهم :

فأرسلها العراك . . .<sup>(٥١)</sup>

والتقدير : فأرسلها معتركة<sup>(٥٢)</sup> ، فأولت المعرفة بالنكرة بدلاله صحة الاستبدال .

وفي قولنا :

- طلع زيدٌ بغنة

يؤول جمهور النحاة المصدر (بغنة) بمشتق تقديره (مباغتاً) .

وفي باب النعت يتفق البصريون والkovفيون على أنَّ النعت بال المصدر خلاف الأصل ، كقولنا :

- هذا رجلٌ عَدْلٌ .

ثم يختلفون بالتأويل ، قال الأزهري: «فإِنْ قلتَ: كَيْفَ صَحَّ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْمَعْنَى نَعْنَى لِلذَّاتِ؟ قَلْتَ: صَحَّ ذَلِكَ عِنْدَ الْكُوفَيْنَ عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْمَشْتَقِ اسْمُ فَاعِلٍ أَوْ مَقْعُولٍ ، أَيْ: عَادِلٌ . . . وَعِنْدَ الْبَصْرَيْنَ عَلَى تَقْدِيرِ مَضَافٍ ، أَيْ: ذُو عَدْلٍ . . .<sup>(٥٣)</sup> .

واشترط النحاة في المنعوت أن يكون نكرة إذا كان النعت جملة ، ثمَّ اختلفوا في

تقيد التكراة من جهة اللفظ أو المعنى أو الجهتين معاً؛ ولهذا اختلفوا في إعراب البيت المشهور:

ولقد أَمْرَرْتُ عَلَى اللَّثِيمِ بِسْبَنِي فَأَعْفَتُ ثُمَّ أَقْرَأْتُ لَا يَعْنِينِي

فذهب فريق إلى تقدير جملة (يسبني) بالنعت على تأويل الكلمة (اللثيم) بالتكراة باعتبار تعريفها بأجل الخصيصة، فهو تعريف لفظي لا معنوي، وذهب فريق إلى مراعاة الشكل، وتقدير الجملة بالحال رعاية لصورة الكلمة<sup>(٤٤)</sup>.

وسمة أمثلة أخرى على هذا الضرب من التفسير هي باب المبتدأ والخبر، وباب التمييز، وغيرها إضافة إلى ظاهرة المذكى والتقدير، وهي أمثلة دالة على حرص نحاة العربية على صفة التناسق والتماسك والضبط في بناء القاعدة النحوية، ويظهر ذلك الحرص في تجاوز جمهور النحاة تأويل اللفظ إلى تأويل معناه كما في إعراب كلمة (جدلاً) من قولنا:

- فرحتُ جَدَلاً وسروراً.

فأوكوا المصدر على الترادف مع معنى الفعل (فرح)، وهذا التأويل كان متوكلاً في إعراب الكلمة (جدلاً) : نائباً عن المفعول المطلق ، مرادفة في المعنى ...

### أين التفسير بـنظريّة العامل؟

لا بد لمسالك البحث النحوي من أن تغير بنظرية العامل؛ فنظرية العامل من أرقى ما وصل إليه البحث العلمي في النحو العربي، إن لم تكن بالفعل هي الأرقى، فهي نظرية تفسيرية تفسر ظاهرة الإعراب في العربية؛ والإعراب أبرز ظواهر العربية، كما أن نظرية العامل أبرز تفسيرات هذه الظاهرة.

ونظرية العامل في أبسط صورها اقتران بين عنصرين يسمى الأول منها عاملأ، والثاني معمولاً. وظيفة الأول طلب تقيد الثاني - المعمول - بالحكم الإعرابي الذي يناسب موقعه، ووظيفة الثاني التدليل على تنفيذ طلب الأول - العامل - بعلامة إعرابية تصلح أمارة على الحكم الإعرابي، فيكون تفسير العلامة الإعرابية اقتضاء العامل لها، وهذا الاقتضاء ناجع عن الاقتراض الشكلي المنظم بين العامل والمعمول.

فالمعمول في الأصل العام جزء من ظاهرة الإعراب لظهور علامة الإعراب عليه ، أما العامل فلا يتشرط أن يكون معرفاً ، فيمكن أن يكون مبنياً كال فعل الماضي ، والخروف المختصة . فإذا علمنا أن ظاهرة الإعراب تتجلّى في معظم أبواب العربية ، وعلمنا أن العامل يمكن أن يكون مبنياً ، ثبت لدينا أن نظرية العامل أوسع مقولات النحو التفسيرية انتشاراً في النحو العربي ، وقد بلغ من سعتها أن تناهى بعض النحاة والباحثين الجوانب التفسيرية الأخرى في النحو العربي ، وأصبح التفسير عندهم يدور في فلك البحث عن العامل وعلاقته بالمعمول .

إن فكرة العامل الذي يفسّر العلامة الإعرابية في المعمول تحوّلت إلى نظرية علمية انبنى عليها تفسير جمهور النحاة لظاهرة الإعراب في العربية ، وهي تشبه إلى حد كبير فكرة الساكن والمتحرك في العروض ، إذ تكمن الخليل بن أحمد بعد اكتشاف هذين المفهومين من صياغة قوانين علمية تضبط عروض الشعر العربي ؛ لتمييزه من النثر وتفسير فراحته وقد ظهر ذلك في صياغة تفاصيل العروض ثم بحوره .

وليس بعيداً تمثّل النحاة لهذه الثنائيّة في نظرية العامل الذي يكون في الأصل النظري لا العملي معدلاً للساكن ؛ لأنّه في الأصل غير معمول ، وفي نظرية المعمول الذي تظهر عليه العلامة الإعرابية غالباً لأنّه يعادل المتحرك ؛ ولهذا صاغ بعض النحاة النحو العربي وفق هذين المفهومين : العامل والمعمول ، كما في العوامل المائة للجرجاني (ت ٤٧١هـ / ١٠٧١م) .

فنظرية العامل حاضرة في جُلّ أبواب النحو العربي ، وتأخيرها في دراسة جوانب التفسير العلمي في النحو العربي هدفه محاولة الانفلات من أسر هذه النظرية لأخذ الفرصة لشرح جوانب تفسيرية أخرى في النحو العربي .

ومع أن جمهور النحاة يؤمّنون بنظرية العامل ويؤمنون من يرفضها عن قوس واحدة إلا أنّهم تباحثوا كثيراً في العامل وتحديداته ، واحتلّوا على مذاهب شتى أصلها الاتفاق على نظرية العامل ، ولعل سبب الاختلاف أن النحاة - فيما يبدو - تجاوزوا الاتفاق على قانون يرشد إلى العامل في المعمول ؛ ولهذا لا ضير في أن نقترح قانوناً يرشد إلى العامل في المعمول .

## الاستدلال على العامل

ذكر أبو البركات الأنباري (ت ١١٨١ / ٥٧٧هـ) في إنصافه مسألة الاختلاف في عامل النصب في المفعول به ، فقال : «ذهب الكوفيون إلى أنَّ العاملَ في المفعولِ النصبَ الفعلُ والفاعلُ جمِيعاً ، نحو : (ضرَبَ زيداً عمرَاً) . وذهب بعضهم إلى أنَّ العاملَ هو الفاعل ، ونصَّ هشام بن معاوية صاحب الكسائيَّ على أنك إذا قلت (ظنستُ زيداً قائماً) تنصب (زيداً) بالباء و(قائماً) بـ(الظن) . وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أنَّ العاملَ في المفعولِ معنى الفعوليَّة ، والعاملُ في الفاعلِ معنى الفاعوليَّة . وذهب البصريون إلى أنَّ الفعلَ وحده عملُ في الفاعلِ والمفعولِ جمِيعاً»<sup>(٤٠)</sup> .

تدلَّ المسألة أولاً على الاتفاق على المبدأ ، وهو نظرية العامل التي أصبح البحث عنها هدفاً ، والجدال حولها وسيلة ، فإذا اختلفت الوسائل وانحدرت الأهداف فإنَّ هذا الخلاف يعدَّ خلافاً علمياً يدلُّ على مستوى متقدم من البحث العلمي .

وتدلَّ المسألة ثانياً على عدم وجود قانون متفق عليه يرشد إلى العامل لهذا اجتهاد النحاة أفراداً وجماعات فأصابوا أحياناً وأخطأوا حيناً ، ذلك أننا نفترض القانون الآتي في تحديد العامل ، وهو أنَّ العامل هو العنصر الذي إذا حُذفَ اختفى إعراب الكلام لأنَّه علة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً ، ويمكن أن نسمِّي هذا القانون "قانون التدمير" ؛ إذ يحلُّ الدمار بالجملة عند حذف العامل بالقوية أو بالفعل ، وبصبح الحذف وسيلة الاختبار في الاستدلال على العامل ، كما يأتي :

قول الكوفيين في عدِّ الفعل والفاعل عاملًا في المفعولِ النصب غير دقيق مع أنَّ حذف الفعل والفاعل بلا تقدير يلغى إعراب المفعول به ، وذلك أنَّ هذا العامل مكونٌ من عنصرين : الفعل وهو عامل ، والفاعل وهو معمول أي من ساكن ومتحرك بالمفهوم المجرد وهذا تناقض يُحيل اتحادهما ليكونا معاً عاملًا واحداً .

أما الفاعل فلا يجوز حذفه من الجملة مما يعني أنه دائم الوجود في الجملة الفعلية ، وهو في الأصل معرب أي أنه معمول بالضرورة ؛ لهذا يمكن أن يكون سبب إعرابه سبب إعراب غيره بسبب مقوله اللازم والمتعدد إذ كلاهما يستوجب الفاعل لكن المتعدد من الأفعال هو الذي يستوجب المفعول ، فالقول بأنَّ الفاعل عامل يعني إسناد مفهوم التعدي إلىه ، وهذا ما تمنعه قوانين العربية .

ورأى هشام متابعة للرأي السابق في المفعول به الأول ومفارقة له في المفعول به الثاني لأنَّه يرجع ظاهرة التعدي إلى الفاعل والفعل ، وهو غير دقيق .

أما رأي خلف الأحمر فيقوم على فكرة الموقعة ، فموقع الفاعلية عامل رفع الفاعل ، وموقع المفعولية عامل نصب المفعول ، فأصبح الموقف المجرد عاملًا وتمثيل التطبيقي له عموماً ، فكأنَّ العامل والمفعول شيء واحد ، وهو لا يفسِّر الجملة بشكل أفقى يوضح العلاقة بين الفعل والفاعل والمفعول مثلاً ، بل يفسِّرها بشكل رأسى يوضح العلاقة بين بنية مجردة وأخرى غير مجردة تعدد تمثيلاً لها .

أما رأي البصريين فيبدو دقيقاً ، فإذا نظرنا إلى جملة :

- عشق المزارع الأرض .

فإذننا سنجد أنها تتكون من فعل وفاعل مرفوع ومفعول منصوب ، وعند حذف الفعل فإنَّ الجملة ستصبح :

- المزارع الأرض .

وهذه الجملة لا معنى لها ، وينبغي إسقاط العلامة الإعرابية من عنصراتها ، مما يعني أنَّ الجملة عند حذف الفعل قد تدمرت ، وهذا يدل على أنَّ الفعل هو العامل الذي أوجد التفسير الظاهر لرفع الفاعل ونصب المفعول .

وفي الجملة الاسمية ، نحو :

- الطقس معتدل .

ظهرت العلامة الإعرابية على المبتدا والخبر بما يشير إلى أنهما معمولاًان لعامل ما اختلف النحاة في الاستدلال عليه ، ولعلَّ الصواب القول بالابتداء عاملًا محدودًا في رفع المبتدا .

وقد أثبتت الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح وجوده باستعمال منهج التناظر الرياضي كما في الجدول الآتي :

العامل	المعمول الاول	المعمول الثاني
ف	زيد	مجتهداً
إن	زيداً	مجتهداً
كان	زيد	مجتهداً

فتشمل خانة فارغة تناظر (إن) و(كان)<sup>(٤)</sup> وهذا يدل على صحة القول بالابتداء أو ما يعرف بالعامل المعنوي غير الملفوظ به . فالمبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر أيضاً مرفوع به ؛ ذلك أن المبتدأ كالفاعل موجود دائمًا فلو حُذف فإنه يقدر ، لكن مفهوم الابتداء المعادل للفعل في الجملة الفعلية هو العامل في الخبر .

وفي الاستثناء نجد تلازماً بين وجود "إلا" ووجود المستثنى المنصوب ، لأن حذف أداة الاستثناء يخل بالجملة ، فالاستثناء عامله الأداة ، لكن هذه الأداة غير مختصة بنصب الاسم بعدها أو الاكتفاء بالدخول على الاسم ؛ لهذا أميل إلى عدّها عاملًا بالنيابة عن الفعل "مستثنى" الذي يطلب منصوباً إذا نصبت ، وهذا يجعل العوامل على ثلاثة أنواع :

#### ١- العوامل اللغوية

العوامل اللغوية هي الأصل في العربية كالفعل الذي يعمل في الفاعل ونائه والمفعول به ، والفعول فيه ، والمفعول له ، وما شابه ، فحذف الفعل من الجمل الآتية بلغى ظاهرة الإعراب المنتظم في كلماتها :

- عادَ زيدَ .
- ضَرَبَ زيدَ سعيداً .
- قُتلَ الذئبَ .
- فهم سعيدَ التحوّلَ فهماً جيداً .

- درس سعيد التحوّرية فيه .

- عاد سعيد ظهراً .

لهذا يعد الفعل عاملاً في كل كلمة فيها ، وهو عامل لفظي ملفوظ به في الجملة . ومثله الحروف المختصة بالاسم أو الفعل المضارع ، نحو : (إن وأخواتها) في الدخول على الجملة الاسمية ، و(أن وأخواتها) في نصب المضارع ، و(لم وأخواتها) في حزم المضارع ، و(إن وأخواتها) في الشرط ، وما حُمِّل على هذه الأدوات ، مثل : (لا) النافية للمجنس .

## ٤- العوامل المعنوية

العوامل المعنوية هي التي لا تظهر في الجملة لكنَّ أثرها وهو الإعراب المنتظم يظهر في الجملة ، فرفع المبتدأ أثر لعامل معنوي لا يظهر ، وكذلك رفع الفعل المضارع وأثر لعامل معنوي لا يظهر في الكلام ، والاستدلال عليه بالتناظر ، كما يأتي :

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
ف	يحضر	زيد
لم	يحضر	زيد
لن	يحضر	زيد

فتشة خانة فارغة تناظر أداة الجزم والنصب ، وهي العامل المعنوي الذي أحدث الرفع في الفعل المضارع .

وئمه ملاحظة عجلى مفادها أنَّ الفعل معمول من جهة وعامل من جهة أخرى لأنَّ الفاعل في الجمل السابقة معمول للفعل لأنَّ الفعل يستدعيه ويقتضيه ، واختلاف الجهتين يلغى التنافض .

### ٣- العوامل النائية عن معانيها

وهي العوامل التي تتلازم مع مدخلولها تلازمًا دائمًا بالفعل أو بالقوة كحروف النداء التي تلازم النادي ، فالحرف (يـا) هو العامل النائب عن معنى النداء ، أي الفعل (أناـيـ) في قولـنا :

- ۲۷ -

- يا طالب العلم ، تمهل .

بدليل أن النداء لا يصح إلا بهذه الأداة أو أخواتها ، وإذا حذفت (يا) فإنها تكون مقدرة ، ولو لا التقدير لم يجز أن تمحى ، فدلل هذا على اطراد وجودها ، فكانت عاملة ، لكنها لما كانت غير مختصة بدليل خروجها للتنبيه عَدْن ناتية عن المعنى ، وهو الفعل (أنا دعى) ونحوه .

وبسبب القول بالنيابة أن الفعل المقدر لا يجوز أن يظهر ، وإن ظهر استحال الكلام إلى معنى جديد كتحول النداء بعودة الفعل من إنشاء إلى خبر .

ومن العوامل الناتجة وأو المفعول معه التي تنوب عن معنى المصاحبة ، وأدلة الاستثناء  
 (إلا) التي تنوب عن معنى الفعل (الاستثنى) ونحوه .

عن عامل الباب وعامل المسألة

في نصب خبر (كان) يطردُ أنَّ العامل هو (كان) أو أحد أخواتها ، لأنَّ حذف كان أو أحد أخواتها يقتضي على عما في الجملة ويلغي معنى النسخ فيها ، فتكون كان عامل باب .

وفي الجمل الآتية يظهر شكل آخر من العامل :

- ضرب زید خالدًا ضرباً

- أنا ضارب حالداً ضرماً.

- الضابط نيداً خسناً حالدة.

فقد تكرر المفعول المطلق ثلاث مرات ، كان في الجملة الأولى معمولاً للفعل ، وفي الجملة الثانية كان معمولاً للخبر ، وفي الثالثة للمبتدأ ، بدلالة تدمير الجملة عند حذف أيٌ من العوامل الثلاثة السابقة . وهذا يعني أنَّ عامل النصب في المفعول المطلق ليس من شكل عامل الباب ، لأنَّه متغير حسب تركيب الجملة ، وهذا ما يسمُّ بعامل المسألة ، وبهذا ألي أنه من أسباب الخلاف التحوي لأنَّ بعض النحاة كانوا يظنون أنَّ العامل ينبغي اتخاذ سمة في الباب كلَّه .

ومن أمثلة عامل المسألة عامل التوابع : النعت والتوكيد والاعطف والبدل ، ويمكن إضافة عطف البيان عند من يثبتته ، لأنَّ عامل هذه التوابع هو العامل في المتبوع ، فإذا قلنا :

- جاء زيدٌ وخالدٌ .

عامل رفع المعطوف (خالد) هو نفسه عامل رفع الفاعل (زيد) ، وكذا سائر التوابع .  
إذن ، فالعامل يفسِّر العلامة الإعرابية على المعمول لأنَّه يلازمه ويدور معه وجوداً  
وعدماً بالقوة أو بالفعل .

### هل يقع الخطأ في التفسير العلمي؟

يظنَّ بعض الناس أنَّ التفسير العلميَّ يؤدي إلى الصواب دائمًا ، وهذا الفتن سراب ، ذلك أنَّ التفسير العلميَّ وصفٌ للانتقال المنهجيٌّ بين خطوات القضية أو المسألة أو العلم ، أيَّ أنه حكم على المنهج لا على نتيجة تطبيق المنهج ، لهذا يمكن أن يكون التفسير العلميَّ صواباً من جهة وخطأً من جهة أخرى . ويبيِّن التفسير العلميَّ صواباً إلى أنْ يثبت خطوه بدليل علميٍّ ، فقد مرَّ بنا أنَّ الخروج من القاعدة لا يتمُّ إلا بقاعدة ، ونرفض التفسير العلميَّ لا يتمُّ إلا بتفسير علميٍّ آخر .

من الأمثلة على ذلك تفسير جمهور القدماء من النحاة والصرفين لظاهرة "أحرف العلة" فهم يفسِّرون حذف الألف من الفعل (سقى) في قوله : (مسقتْ هند الشجرة) بقولهم : إنَّ الأصل (سقى) بفتح السين والكاف وتسكين الألف ، وقد التقت هذه الألف الساكنة مع ناء التأنيث الساكنة فاجتمع ساكنان ، فحذف الأول لأنَّه حرف علة ، أيَّ أنَّ خطواتهم المنهجية كما يأتي :

١- سقى = من قَىْ

٢- سقى + ت = من قَىْ + ت

٣- قَىْ + ت = قَتْ

إذن: سقى + ت = سقتْ

وهذا تفسير علميٌّ من جهة الشكل الإملائيٍّ، لكنه غير صحيح من جهة أخرى ، ذلك أنَّ الألف صوت صائب طويل ، وهذا يعني أنه ليس بحرف إذ لا يكون جزءاً من البذر ، ولا يبتدئ المقطع الصوتيَّ به ، ولا يقبلُ الحركة ، وما لا يقبلُ الحركة حركة ، أي صائب ، ولهذا فهو في الحقيقة لم يحذف وإنما جرى اختزاله وتقصيره بدلالة وجود الفتحة التي هي الصائب القصير من الألف .

فهذا التفسير الصوتيٌّ علميٌّ من جهة المقاطع الصوتية .

وفي وزن (انفعَل) نحو : انحذَفَ ، وانحرَفَ ، وانجِرَفَ ، وانكَسَرَ ، ونحوها فسر النحاة الاسم المرفوع وراءها بأنه فاعل ، كما في قولنا :

- انكسر الزجاج .

لأنَّ الفعل لم تظهر عليه تغيراتُ البناء للمجهول التي تظهر على الفعل عادة ، ولأنَّ الفاعل لا يُشترط فيه القيام بالفعل على وجه الحقيقة بل يكفي فيه الإسناد . وهذا تفسير علميٌّ منهجيٌّ من ناحية تقنيَّات النحو للمبنيِّ للمجهول .

لكنْ ، ثمة تفسير آخر مؤدأه أنَّ صيغة (انفعَل) صيغة للبناء للمجهول في بعض الساميَّات التي تتسمُّ بالعربيَّة إليها ، وعليه يكون مرفوعها نائب فاعل ، وتكون بنيتها من ( فعل ) إلى ( انفعَل ) قد دلت على البناء للمجهول ، وقد يسند هذا التفسير المعنى الظاهُرُ من قولنا :

- انكسر الزجاج .

إذ يعادل في شكله قولنا :

- كسر الزجاج .

وهما في الحالتين أو الشكلين محوان عن فاعل ممحوف من غير تقدير ، فالاصل هو :

- كسر زيد الزجاج .

حُذف الفاعل (زيد) وحل المفعول مكانه ، فأخذ حكمه الإعرابي وجرى تعديل على ضبط الفعل المبني للمعلوم ، فتحول للبناء إلى المجهول .

وهذا تفسير علمي ليس ببعيد عن الصواب .

وهذا يعني أن القول بالصواب أو الخطأ ينبغي أن يكون نسبياً ، فليس ثمة خطأ في أن يكون التفسير خطأ ، كما ليس ثمة خطأ في أن يكون التفسير صواباً ، لكن الخطأ أن يكون التفسير مصادرة للرأي أو احتكاماً للاعتباط ، فمن أعظم عبر التجربة التاريخية للنحو العربي أنه يظهر مساحة واسعة من الاختلاف في الرأي ، فلكل مجتهد نصيب .

## هوماوش الفصل الثالث

- (١) انظر: عبد السلام المسايِّد، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص ١٩٢.
- (٢) انظر: محمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي، ص ١٠٠.
- (٣) انظر المرجع نفسه، ص ١٠٠.
- (٤) صباح صالح القدافي، المعلومات والمقاهيم المعلومانية، ج ١، ص ٢٣١.
- (٥) انظر: القفظي، إنماء الرواية، ج ١، ص ٤٤٨، ج ٢، ص ١٤٩.
- (٦) انظر: جون ليونز، اللغة واللغويات، ص ٣٢٩.
- (٧) انظر: رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية ومارسته العملية، ص ٣٣.
- (٨) شرح التصريف، ص ٢١١-٢١٢.
- (٩) رسالة الاشتقاد، ص ٢٠.
- (١٠) المتصف، ص ١٨٢.
- (١١) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٥٠-٢٥١.
- (١٢) انظر: شرح المراح في التصريف، ص ١١٥.
- (١٣) انظر: مقدمة في دراسة الكلام، ص ١٣٤.
- (١٤) شرح الرضي على الكافية، ج ٢، ص ٨٣-٨٤.
- (١٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨٢.
- (١٦) انظر في الشه كاتباً: نظرية التعليل في التحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص ١٥٢-١٥٧، ١٥٩-١٦٦.
- (١٧) يبدو هذا المثلك قريراً من قول بعض اللسانين المحدثين بالتوزيع والاختبار.
- انظر: نهاد الموسى، نظرية التحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص ٣٧-٤٨، ٤٦-٤٧.
- (١٨) انظر: الرضي الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج ٢، ص ١١٧-١١٨.
- (١٩) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٨٧.
- (٢٠) انظر: اللغة العربية والحواسوب، ص ٦٢.
- (٢١) انظر: العكيري، الباب في علل البناء والإعراب، ج ٢، ص ٢٠-٢١.
- (٢٢) انظر: اللغة العربية والحواسوب، ص ٦٤.
- (٢٣) انظر ما ذكره أبو علي الفارسي في كتابه: المسائل العسكرية، ص ٧١-٧٢.
- (٢٤) انظر المصدر نفسه، ص ٧٦-٧٧.
- (٢٥) أشير بهذا التعبير إلى بقية الكلمات التي دخلت فيها أن التعريف على الفعل شدة وذمة في القصيدة التي ذكرها البغدادي في الخزانة. انظر: ج ١، ص ٣١-٣٨.

- (٢٦) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص ٦٨٩.
- (٢٧) الكتاب، ج ٢، ص ٣١٥-٣١٦.
- (٢٨) انظر: ابن بعيسى، شرح المفصل، ج ٨، ص ١٤٣. وابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص ٩٧ وقد عد ثبات النون من التناقض بافتراض (أن) حكم (ما) المصدرية بدلil إجراء المعطوف عليها على أصل القاعدة.
- (٢٩) شرح الملوكي في التصريف، ص ٢٢. وانظر فيه، ص ٣٣-٣٥.
- (٣٠) انظر في الأصل والتاريخ، والتركيب كتابنا: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص ١٠٢-١٠٨.
- (٣١) انظر في الاختصاص في العمل كتابنا: نظرية التعلييل في النحو العربي بين القدماء والحدثين، ص ١٥٥-١٥٧.
- (٣٢) انظر في التعلييل وطبيعته وأهميته وأثاره كتابنا: نظرية التعلييل في النحو العربي بين القدماء والحدثين.
- (٣٣) انظر رأي أبي علي الفارسي في كتابه: المسائل المكررات، ص ٦٥.
- (٣٤) مغني اللبيب، ج ١، ص ٥٢١.
- (٣٥) انظر في هذه الحالات وغيرها المظان الآتية:
- خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج ١، ص ٢٠٩-٢١٢.
  - السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٣٢٧-٣٢٩.
  - الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، معج ١، ص ١٣٩-١٤٠.
- (٣٦) الصفة الصغيرة في شرح الدرة الالفية، ق ٢، ج ١، ص ٧٩٠.
- (٣٧) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٣٢٦-٣٢٧. والخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ج ١، ص ١٣٧.
- (٣٨) الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ص ٢١٤-٢١٥.
- (٣٩) شرح الكافية الشافية، ج ١، ص ٢٩٤.
- (٤٠) انظر:
- المكودي، شرح المكودي، ص ١٠٥، وقد ذكر أنَّ النبأة في المفعول المطلق كثيرة.
  - خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، معج ١، ص ٤٩٣.
  - الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٢٧٧.
- (٤١) النحو الباقي، ج ٢، ص ٢١٣.
- (٤٢) انظر: خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، معج ١، ص ٤٩٥-٤٩٦.
- (٤٣) انظر كتابه: معاني النحو، ج ٢، ص ١٦٢-١٦٣.
- (٤٤) أوضح المسالك، ج ١، ص ١٨٤.
- (٤٥) شرح التصريح على التوضيح، معج ١، ص ١٩١-١٩٢.

- (٤٦) شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ص ١٩٠ .
- (٤٧) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ١٢٤ ، ١ .
- (٤٨) انظر : الرضي الأسترابادي ، شرح الرضي على الكافية ، ج ١ ، ص ٢٧٦ .
- (٤٩) انظر رأي الرضي الأسترابادي ، وابن فلاح اليمني في :
- شرح الرضي على الكافية ، ج ١ ، ص ٢٧٦-٢٨٢ .
  - المغني في النحو ، ج ٢ ، ص ٣٥٦-٣٦٢ .
- (٥٠) انظر هذه الحالات في كتب النحو المبوطة ، منها مع الهوامع ، ج ١ ، ص ٤٩٤-٤٩٦ .
- (٥١) اللباب في علل البناء والإعراب ، ج ١ ، ص ٢٨٥ .
- (٥٢) انظر تحقيق العككري في هذه المسألة إذا اقترح مصطلح النائب عن الحال .  
المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٨٦ .
- (٥٣) شرح التصريح على التوضيح ، بحث ٢ ، ص ١١٧-١١٨ .
- (٥٤) انظر : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١١٤-١١٥ .
- (٥٥) انظر : الإنصاف في سائل الخلاف ، ج ١ ، ص ٧٨-٧٩ .
- (٥٦) انظر : الجملة في كتاب سيبويه ، ضمن أبحاث ندوة النحو والمصرف في جامعة دمشق ، ص ٢١١ .  
وانظر كتابنا : نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والحدثين ، ص ١٤٦-١٥٢ .

## الخاتمة .. خط النهاية الأول

بهذا الانتقال المنهجي من الاستقراء إلى التحليل ثم التفسير أرجو أن أكون قد وفقت في تقديم البرهان على ما يتمتع به النحو العربي من درجة عالية من درجة التفكير العلمي في مادته الأولى ، وقواعده التحديدية ، ونظرياته التفسيرية .

وقد حرصت في هذا البرهان أن أكون أميناً في النقل دقيقاً في الشرح والتحليل ، علمياً في الطرح والتفسير ، موضوعياً في دراسة نحو العربية ، مقتدياً نهج نحاة العربية .

وهذه الخاتمة نهاية أولى لمشروع التفكير العلمي في النحو العربي ؛ ذلك أن كثيراً من مفاصل هذا المشروع دعت الفضورة العلمية إلى اقتضاب البحث فيها لكي تكون هذه المفاصل معالم في طريق دارسي العربية من الباحثين الجدد الذين يحملون أمل ازدهار التراثة اللغوية ، كما أن تقوم التفكير العلمي في النحو العربي وتقيمه في إطار ثوابت الدرس اللغوي التحوي الحديث قد يكون التكميل المنهجي لهذا المشروع . إن يسرا الله تعالى لذلك السبيل .

فالموضوعية العلمية تظهر أن النحو العربي لم ينصح نصرياً تماماً ولا سيما في جوانبه التحليلية والتفسيرية ، فهو صرخ عالٍ شامخٍ من المنهجية العلمية في القاعدة والتقييد ولكن علاه غبار الزمن وظهر أثر نقص بعض أدوات الدرس الحديثة هنا وهناك ؛ فاصبح بحاجة إلى رجوع نظر في شيء يسير من بنائه لكي يبقى قوياً عالياً متيناً ؛ ذلك أنه مدعى تأسس على المنهجية العلمية السليمة في الاستقراء والتحليل والتفسير ، ولو توافرت لأسلافنا النحاة أدوات الدرس الحديثة لما كان النحو في حاجة إلى رجوع نظر أو عزود تدبر وتفكير ، ولكن هذا سُنة الحياة ، أن يكمل اللاحق عمل السابق ، والفضل كل الفضل للمتقدم ، والحمد لله دائمًا .

## **المصادر والمراجع**

---



## **المصادر والمراجع**

---

- ١- إبراهيم السامرائي ، الفعل : زمانه وأبنيته ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٣ م .
- ٢- إبراهيم السامرائي ، النحو العربي : نقد وبناء ، دار البيارق ودار عُمَّار ، عُمَّان ، ط١ ، ١٩٩٧ م .
- ٣- ابن الأثير ، ضياء الدين نصر الله بن محمد (ت ١٢٣٩هـ / ١٢٣٩م) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، المكتبة العصرية ، بيروت ، تحقيق : محمد محبي الدين عبدالحميد ، ١٩٩٠ م .
- ٤- أحمد محمد قدور ، مدخل إلى فقه اللغة العربية ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٣ ، ط٢ ، ١٩٩٩ م .
- ٥- إدوارد ساوير ، اللغة : مقدمة في دراسة الكلام ، ترجمة : المنصف عاشور ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، ١٩٩٥ م .
- ٦- الأزهري ، محمد بن أحمد (ت ٩٣٧هـ / ١٩٨٠م) تهذيب اللغة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر ، ١٩٦٤ م .
- ٧- إسماعيل أحمد عمایرة ، ظاهرة التأثيث بين اللغة العربية واللغات السامية ، دار حنين ، عُمَّان ، ط٢ ، ١٩٩٣ م .
- ٨- إميل بدیع یعقوب ، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦ م .
- ٩- إن سوب لي ، الفضائل التحويّة في اللغة العربية ، رسالة دكتوراه ، الجامعة الأردنية ، الأردن ، ١٩٩٨ م .
- ١٠- أنور الجندي ، أخطاء المنهج الغربي الوافد في العقائد والتاريخ والحضارة واللغة والأدب والمجتمع ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٤ م .
- ١١- أبو البركات الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد (ت ١١٨١هـ / ١٥٧٧م) أسرار العربية ، دراسة وتحقيق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧ م .
- ١٢- أبو البركات الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد (ت ١١٨١هـ / ١٥٧٧م) الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق : محمد محبي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، بلا تاريخ نشر .

- ١٣- أبو البركات الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ / ١١٨١م) الإغراب في جدل الإعراب ولع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٧١م .
- ١٤- أبو البركات الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ / ١١٨١م) نزهة الآباء في طبقات الأدباء ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، مكتبة المدار ، الزرقاء ، ط٣ ، ١٩٨٥م .
- ١٥- البغدادي ، عبد القادر بن عمر (ت ٩٣٢هـ / ١٦٨٢م) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ط٢ ، ١٩٧٩م .
- ١٦- أبو بكر الأنباري ، محمد بن القاسم (ت ٩٣٢هـ / ١٥٣٩م) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، تحقيق : محبي الدين عبد الرحمن رمضان ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط١ ، ١٩٧١م .
- ١٧- أبو بكر الأنباري ، محمد بن القاسم (ت ٩٣٢هـ / ١٥٣٩م) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط٤ ، ١٩٨٠م .
- ١٨- بول موي ، المنطق وفلسفة العلوم ، ترجمة : فؤاد زكريا ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، بلا تاريخ نشر .
- ١٩- تاريخ العلوم العام - العلم القديم والوسط ، مجموعة مؤلفين بإشراف : رئيسيه ناتون ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ط١ .
- ٢٠- غام حسان ، الأصول : دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨ .
- ٢١- التهانوي ، محمد علي بن علي (ت ١١٩١هـ / ١٧٧٧م) كشاف اصطلاحات الفنون ، وضع حواشيه : أحمد حسن سبع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .
- ٢٢- تيرينس مور ، وكريستين كارلنج ، فهم اللغة : نحو علم لغة لما بعد مرحلة شومسكي ، ترجمة : حامد حسين الحجاج ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط١ ، ١٩٩٨م .
- ٢٣- الشهانوي ، عمر بن ثابت (ت ٤٤٢هـ / ١٠٥١م) شرح التصريف ، تحقيق : إبراهيم بن سليمان البعيمي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٩٩٩ .
- ٢٤- جعفر عباينة ، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ، دار الفكر ، عمان ، ط١ ، ١٩٨٤م .

- ٢٥- ابن جنبي ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ / ١٠١١م) الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط٤ ، ١٩٩٠ م .
- ٢٦- ابن جنبي ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ / ١٠٠١م) المنصف شرح تصريف المازني ، تحقيق : محمد عبدالقادر أحمد عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠ م .
- ٢٧- جواد علي ، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، دار العلم للملاتين ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٦ م .
- ٢٨- جوزيف شاخت وكليفورد بوزورث ، تراث الإسلام ، ترجمة : محمد زهير السمهوري وزملائه ، ضمن سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ط٢ ، ١٩٩٨ م .
- ٢٩- جون ليونز ، اللغة واللغويات ، ترجمة : محمد العذاني ، مؤسسة روى ، عمان ، ط١ ، ١٩٩١ م .
- ٣٠- جون ليونز ، مدخل إلى اللغة واللسانيات ، ترجمة : حمزة بن قبلان المزني ، مجلة كلية الأداب ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ع١ ، مع ١٤ ، ١٩٨٧ م .
- ٣١- ابن أبي الأديد ، عز الدين عبد الحميد المدائني (٦٥٦هـ / ١٢٥٨م) شرح نهج البلاغة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر ، ط١ ، ١٩٥٩ م .
- ٣٢- حسن خميس الملح ، تاريخ النحو العربي شرعاً ، دائرة أبي حيّان الغرناطي ، مجلة تراث ، الإمارات العربية المتحدة ، ع١٤ ، ٢٠٠٠ م .
- ٣٣- حسن خميس الملح ، التفكير الرياضي في نظرية النحو العربي ، مجلة دراسات ، الجامعة الأردنية ، ٢٠٠١ م .
- ٣٤- حسن خميس الملح ، المثال التحوي في كتاب سيبويه بين الدلالة الاجتماعية والقاعدة التحوية ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، الإمارات العربية المتحدة ، العدد رقم ٢٠٠١ ، ٢٠٠١ م .
- ٣٥- حسن خميس الملح ، منهج النحو التعليمي عند ابن فلاح اليمني : دراسة في كتابه : المغني في النحو ، مجلة البيان ، جامعة آل البيت ، العدد ٢ ، ٢٠٠١ م .
- ٣٦- حسن خميس الملح ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، دار الشروق ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠١ م .
- ٣٧- حسن خميس الملح ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، دار الشروق ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠٠ م .

- ٤٨- حلمي خليل ، من تاريخ النحو العربي : دراسة ونصوص ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢ م.
- ٤٩- حمزة بن قبلان المزياني ، التحبير اللغوي : مظاهره وأسبابه ، مجلة جنور ، النادي الأدبي الثقافي ، جذة ، العدد الخامس ، ٢٠٠١ م.
- ٥٠- حمزة بن قبلان المزياني ، مراجعات لسانية ، ضمن سلسلة كتاب الرياض ، مؤسسة اليمامة ، الرياض ، العدد ٧٥ ، ٢٠٠٠ م.
- ٥١- أبو حيّان الغرناطي ، محمد بن يوسف (ت ٥٧٤ هـ / ١٣٤٤ م) تفسير البحر الخيط ، دراسة وتحقيق : عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ م.
- ٥٢- الخiderة اليمني ، علي بن سليمان (ت ٥٩٩ هـ / ١٢٠٢ م) كشف المشكل في النحو ، تحقيق هادي عطية مطر ، وزارة الأوقاف ، بغداد ، ١٩٨٤ م.
- ٥٣- خالد الأزهري (ت ٤٩٠ هـ / ١٤٩٩ م) شرح التصريح على التوضيح ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م.
- ٥٤- الخضري ، محمد الشافعي (ت ١٢٨٨ هـ / ١٨٧١ م) ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ضبط وتشكيل وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٥ م.
- ٥٥- الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ / ١٠٧٠ م) تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، دراسة وتحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٧ م.
- ٥٦- خليل إبراهيم السامرائي ، حروف البحر وتعلقها ، مجلة الأحمدية ، العدد ٧ ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠١ م.
- ٥٧- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ / ٧٩١ م) ، الجمل في النحو ، وهو منسوب للخليل ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الفكر ، دمشق ، ط ٥ ، ١٩٩٥ م.
- ٥٨- الدسوقي ، مصطفى محمد عرفة (ت ١٢٣٠ هـ / ١٨١٤ م) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعرب ، وضع حواشيه : عبدالسلام محمد أمين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠١١ م.

- ٤٩- **الذهبي** ، محمد بن أحمد (ت ١٣٧٤هـ / ١٢٤٨م) سير أعلام النبلاء ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزملائه ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١١ ، ١٩٩٦م .
- ٥٠- ابن أبي الربيع ، عبد الله بن أحمد (ت ١٢٨٨هـ / ١٢٨٩م) البسيط في شرح جمل الزجاجي ، تحقيق: عياد بن عبد الشبيبي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦م .
- ٥١- رجاء وحيد دويدري ، البحث العلمي: أساساته النظرية ومارسته العملية ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٠م .
- ٥٢- رحيم جبر أحمد الحسناوي ، المناظرات اللغوية والأدبية في الحضارة العربية الإسلامية ، دار أصامة ، عمان ، ط ١ ، ١٩٩٩م .
- ٥٣- الرضي الأسترابادي ، محمد بن الحسن (ت ١٢٨٨هـ / ١٢٨٩م) شرح الرضي على الكافية ، تصحیح وتعليق: يوسف حن عمر ، منشورات مؤسسة الصادق ، طهران ، طبعة مصورة عن طبعة جامعة قاريونس ، ليبيا ، ١٩٧٨م .
- ٥٤- رمزي منير بعلبكي ، الوحدة الداخلية في كتاب مسيبويه ، ضمن كتاب: بحوث عربية مهدأة إلى الدكتور محمود السمرة ، تحرير: حسين عطوان ومحمد إبراهيم حور ، دار المذاهب ، عمان ، ط ١ ، ١٩٩٦م .
- ٥٥- روبرت دي بوجراند ، النص والخطاب والإجراء ، ترجمة: تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٨م .
- ٥٦- الربيدي ، محمد بن الحسن (ت ١٣٧٩هـ / ٩٨٩م) طبقات التحوين واللغوين ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرف ، مصر ، ط ٢ ، ١٩٨٤م .
- ٥٧- الزجاجي ، عبد الرحمن بن إسحاق (ت ١٣٣٧هـ / ٩٤٨م) الإيضاح في عمل التحو ، تحقيق: مازن البارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٧٩م .
- ٥٨- الزجاجي ، عبد الرحمن بن إسحاق (ت ١٣٣٧هـ / ٩٤٨م) الجمل في التحو ، تحقيق: علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ودار الأمل ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٤م .
- ٥٩- الزجاجي ، عبد الرحمن بن إسحاق (ت ١٣٣٧هـ / ٩٤٨م) مجالس العلماء ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون ، وزارة الإرشاد ، الكويت ، ١٩٦٢م .
- ٦٠- الزمخشري ، جار الله محمود بن عمر (ت ١١٤٣هـ / ٥٣٨م) تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تحقيق: عبد الرزاق المهدى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٧م .

- ٦١- أبو زيد الأنصاري ، سعيد بن أوس (ت ٤١٥هـ / ٨٣٠م) نوادر أبي زيد (النوادر في اللغة) تعليق : سعيد الخوري ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٩٤ .
- ٦٢- سامي عابدين ، الاتجاهات الأدبية في قصر المأمون ، دار العلوم الحديثة ، بيروت ، ط ١٩٩٢ ، ١٩٩٢ .
- ٦٣- السخاوي ، علي بن محمد (ت ٦٤٣هـ / ١٢٤٥م) سفر السعادة وسفير الإفادة ، تحقيق : الدالي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٥ م .
- ٦٤- ابن السراج ، محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ / ٩٢٨م) الأصول في النحو ، تحقيق : عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٩٦ .
- ٦٥- ابن السراج ، محمد بن السري (ت ٣١٦هـ / ٩٢٨م) رسالة الاستفاق ، تحقيق : محمد علي الدرويش ومصطفى الحدربي ، بلا تاريخ نشر .
- ٦٦- ابن سعد ، أبو عبدالله محمد (ت ٢٢٠هـ / ٨٤٤م) الطبقات الكبرى ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- ٦٧- سعيد جاسم الزبيدي ، القياس في النحو العربي : نشأته وتطوره ، دار الشروق ، عمان ، ط ١ ، ١٩٩٧ .
- ٦٨- سعيد جاسم الزبيدي ، مصطلحات ليست كوفية ، دار أمامة للنشر ، عمان ، ط ١ ، ١٩٩٨ .
- ٦٩- ابن سلام ، أبو عبدالله محمد الجمحي (ت ٢٣٣هـ / ٩٤٧م) طبقات فحول الشعراء ، القاهرة ، دار المعارف .
- ٧٠- سيبويه ، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ / ٧٩٦م) الكتاب ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، دار الجليل ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩١ .
- ٧١- السيد حسن الصابر ، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ، مؤسسة الاعلمي ، طهران ، نسخة دار الرائد ، بيروت ، ١٩٨١ .
- ٧٢- سيد قطب ، في ظلال القرآن ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ٧ ، ١٩٧١ .
- ٧٣- السيد هاشم محمد ، أبو الأسود الدؤلي ، المجمع العالمي لأهل البيت ، إيران ، ط ١ ، ١٩٩٥ .
- ٧٤- السيرافي ، الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨هـ / ٩٧٨م) أخبار النحوين البصريين

- ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ، تحقيق: محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .
- ٧٥- السيوطي ، جلال الدين (ت ٩١١هـ / ١٥٠٥م) الأخبار المروية في سبب وضع العربية ، ضمن كتاب: رسائل في الفقه واللغة ، تحقيق: عبدالله الجبورى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .
- ٧٦- السيوطي ، جلال الدين (ت ٩١١هـ / ١٥٠٥م) بقية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، بلا تاريخ نشر .
- ٧٧- السيوطي ، جلال الدين (ت ٩١١هـ / ١٥٠٥م) همع الهوامع في شرح جمع الجواب ، تحقيق: أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .
- ٧٨- صباح صالح الفداغي ، المعلومات والمفاهيم المعلوماتية ، جامعة الكويت ، الكويت ، ط ١ ، الجزء الأول ، ١٩٩٩ م .
- ٧٩- الطبرى ، محمد بن جرير (ت ٩٢٢هـ / ١٤١٠م) تاريخ الرسل والملوك (تاريخ الطبرى) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦٩ م .
- ٨٠- الطوفى ، سليمان بن عبد القوى (ت ١٣١٦هـ / ١٩٧١م) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية ، دراسة وتحقيق: محمد بن خالد الفاضل ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٩٧ م .
- ٨١- أبو الطيب الحلبي ، عبد الواحد بن علي (ت ٩٦٢هـ / ٣٥١م) مراتب النحوين ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر ، ١٩٥٤ م .
- ٨٢- عامر سليمان ، التراث اللغوى ، ضمن كتاب: حضارة العراق ، دار الحرية ، بغداد ، الجزء الأول ، ١٩٨٥ م .
- ٨٣- عباس حسن ، النحو الواقى ، دار المعرفة ، مصر ، ط ٤ ، بلا تاريخ نشر .
- ٨٤- عبدالحكيم راضى ، نظرية اللغة في النقد العربي ، مكتبة الحاخمى ، مصر ، ١٩٨٠ م .
- ٨٥- عبدالخليم منتصر ، تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدمه ، دار المعرفة ، مصر ، ط ٤ ، ١٩٧١ م .
- ٨٦- عبدالحميد الشلقاني ، الأعراب الرواة ، منشورات المنشأة العامة ، ليبيا ، ط ٢ ، ١٩٨٢ م .

- ٨٧- عبد الرحمن بدوي ، *مناهج البحث العلمي* ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٦٨ .
- ٨٨- عبد الرحمن الحاج صالح ، الجملة في كتاب سيبويه ، ضمن أعمال ندوة التحو و والمصرف ، جامعة دمشق ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأداب ، دمشق ، ١٩٩٤ .
- ٨٩- عبد الرحمن الحاج صالح ، المدرسة الأخيلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي ، ضمن كتاب : *تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية* ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩١ .
- ٩٠- عبد السلام المسدي ، *التفكير اللساني في الحضارة العربية* ، الدار العربية للمكتاب ، تونس ، ط ١ ، ١٩٨١ .
- ٩١- عبدالعال سالم مكرّم ، الحلقة المفقودة في تاريخ التحو العربي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٣ .
- ٩٢- عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ / ١٠٧٨م) *دلائل الإعجاز* ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٤ .
- ٩٣- عبدالله بن محمد الخشان ، *مراحل تطور الدرس التحوي* ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢ .
- ٩٤- عبدالنعم بلبع ، *صناعة التقدّم* : عرض للمنهج العلمي ودوره في تقدّم البشر ، دار المطبوعات الجديدة ، الإسكندرية ، ١٩٩٤ .
- ٩٥- عز الدين مجذوب ، *النحو العربي* : قراءة لسانية جديدة ، دار محمد علي الحامي ، تونس ، ط ١ ، ١٩٩٨ .
- ٩٦- ابن عساكر ، علي بن الحسن (ت ٥٧١هـ / ١١٧٥م) *تاريخ مدينة دمشق* ، دراسة وتحقيق : محب الدين عمر غرامه العمروفي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٥ .
- ٩٧- عصام نور الدين ، *تاريخ التحو : المدخل - النشأة والتأسيس* ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٥ .
- ٩٨- ابن عصفور ، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ / ١٢٧٠م) *شرح جمل الزجاجي* ، وضع هوامشه ، فواز الشعار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨ .
- ٩٩- ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله (ت ٧٦٩هـ / ١٣٦٧م) *شرح ابن عقيل* ، تحقيق : محمد محبي الدين عبدالحميد ، دار العلوم الحديثة ، بيروت ، بلا تاريخ نشر .

- ١٠٠- العكيري ، عبدالله بن الحسين (ت ٦٦٦هـ/١٢١٩م) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والأشوفيين ، تحقيق ودراسة : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط١ ، ٢٠٠٠ .
- ١٠١- العكيري ، عبدالله بن الحسين (ت ٦٦٦هـ/١٢١٩م) الكتاب في علل البناء والإعراب ، تحقيق : غازي مختار طليمات وعبدالله نبهان ، دار الفكر المعاصر ودار الفكر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥ .
- ١٠٢- علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، منشورات الجامعة الليبية ، ١٩٧٣م .
- ١٠٣- علي أبو المكارم ، تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ، القاهرة الجديدة للطباعة ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٧١ .
- ١٠٤- علي أبو المكارم ، تقويم الفكر النحوي ، دار الثقافة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٥ .
- ١٠٥- علي سامي الشمار ، مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٤ .
- ١٠٦- أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ/٩٨٧م) المسائل الخلبيات ، تحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم ودار المنارة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧ .
- ١٠٧- أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ/٩٨٧م) المسائل العسكرية ، تحقيق : إسماعيل أحمد عمادرة ، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان ، ط١ ، ١٩٨١ .
- ١٠٨- علي التجدي ناصف ، سيبويه إمام النحاة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٧٩ .
- ١٠٩- العوتبي ، مسلمة بن مسلم (ت أول القرن الخامس الهجري) كتاب الإبانة في اللغة العربية ، تحقيق : عبدال الكريم خليفة ونصرت عبد الرحمن وصلاح جرار ومحمد حسن عواد وجاسر أبو صفيه ، وزارة التراث القومي ، مسقط ، ط١ ، ١٩٩٩ .
- ١١٠- عوض محمد القوزي ، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، جامعة الرياض ، الرياض ، ط١ ، ١٩٨١ .
- ١١١- العيني ، محمود بن أحمد (ت ٨٠٥هـ/١٤٠٢م) شرح المراح في التصريف ، تحقيق : عبدالستار جواد ، مطبعة الرشيد ، بغداد ، ١٩٩١ .
- ١١٢- الغرناطي ، محمد بن عاصم (ت ٨٥٧هـ/١٤٥٣م) جنة الرضا في التسليم لما قدر الله وقضى ، تحقيق : صلاح جرار ، دار البشير ، عمان ، ط١ ، ١٩٨٩ .

- ١١٣- الغزالى ، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٥٠ هـ / ١١١١ م) معيار العلم في فن المنطق ، تحقيق : سليمان دنيا ، دار المعرف ، مصر ، ١٩٦١ م .
- ١١٤- الفارابي ، محمد بن محمد بن طرخان (ت ٢٣٩ هـ / ٩٥٠ م) كتاب الحروف ، تحقيق : محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٠ م .
- ١١٥- ابن فارس ، أحمد (ت ٢٩٥ هـ / ١٠٤ م) الصاحبى في فقه اللغة و السنن العرب في كلامها ، المكتبة السلفية ، القاهرة ، ١٩١٠ م .
- ١١٦- فاضل صالح السامرائي ، معاني النحو ، دار الفكر ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠٠ م .
- ١١٧- فاضل عبدالواحد علي ، العلوم الإنسانية في حضارة العراق القديم ، مجلة صدى التاريخ ، اتحاد المؤرخين العرب ، بغداد ، ع٧ ، س٤ ، ٢٠٠١ م .
- ١١٨- الفاكهي ، عبدالله بن أحمد (ت ٩٧٢ هـ / ١٥٦٧ م) شرح كتاب الحدود في النحو ، تحقيق : المتولى رمضان أحمد الدميري ، مكتبة وهبة ، مصر ، ١٩٩٣ م .
- ١١٩- القراء ، يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ / ٨٢٢ م) معاني القرآن ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي التجار ، دار السرور ، بلا تاريخ نشر .
- ١٢٠- ابن فلاح اليعمنى ، تقى الدين منصور (ت ٦٨٠ هـ / ١٢٨١ م) المغني في النحو ، تحقيق : عبدالرزاق أسعد السعدي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٩ م .
- ١٢١- فؤاد زكريا ، التفكير العلمي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٧٨ م .
- ١٢٢- فوزي حسن الشايب ، محاضرات في اللسانيات ، وزارة الثقافة ، عمان ، ط١ ، ١٩٩٩ م .
- ١٢٣- القاسم بن سلام ، أبو عبد الله الهروي (ت ٢٢٤ هـ / ٨٣٨ م) لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم ، تحقيق : عبدالحميد السيد طلب ، جامعة الكويت ، الكويت ، ط١ ، ١٩٨٤ م .
- ١٢٤- القاضي المفضل ، المفضل بن محمد (ت ٤٤٢ هـ / ١٠٥٠ م) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والковفيين وغيرهم ، تحقيق : عبدالفتاح محمد الخلو ، دار هجر للطباعة والنشر ، مصر ، ط٢ ، ١٩٩٢ م .
- ١٢٥- ابن قتيبة ، عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ / ٨٩٩ م) الشعر والشعراء أو طبقات الشعراء ، تحقيق : مفید قمیحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٥ م .
- ١٢٦- فراءات في فلسفة العلوم ، لمجموعة مؤلفين ، تحرير : باروخ برودي ، ترجمة : نجيب الحصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩ م .

- ١٢٧- القفطاني ، علي بن يوسف (ت ١٢٢٤هـ/١٢٢٦م) إنباء الرواة على أنباء النحوة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط ١٩٨٦ .
- ١٢٨- ابن كثير ، عماد الدين إسماعيل (ت ١٣٧٤هـ/١٣٧٢م) تفسير ابن كثير ، اختصر ، اختصره وحققه : محمد علي الصابوني ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ط ١٩٧٩ ، ٣ .
- ١٢٩- كمال إبراهيم ، واضح النحو الأول ، مجلة البلاغ ، العراق ، (١٠، ٩، ٨)، ١٩٦٧م .
- ١٣٠- كمال بشر ، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم ، دار غريب ، القاهرة ، ١٩٩٩م .
- ١٣١- كيس فيرمستيج ، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي ، ترجمة : محمود كناكري ، وزارة الثقافة ، عمان ، ط ١ ، ٢٠٠٠م .
- ١٣٢- الكبيشي ، محمد بن أحمد القرشي (ت ١٢٩٥هـ/١٢٩٥م) الإرشاد إلى علم الإعراب ، تحقيق : عبدالله علي الحسيني البركاتي ومحسن سالم العميري ، جامعة أم القرى ، مكتبة المكرمة ، ط ١٩٨٩ .
- ١٣٣- ماريوباي ، أسس علم اللغة ، ترجمة : أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ٢٠٠٢ ، ١٩٨٢م .
- ١٣٤- مازن الوعر ، جملة الشرط عند النحوة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي ، مكتبة لبنان ، بيروت ، سلسلة لغويات ، ط ١ ، ١٩٩٩م .
- ١٣٥- ماكس بيروتز ، ضرورة العلم : دراسات في العلم والعلماء ، ترجمة : وائل أناسي وسام معصراني ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد رقم ٢٤٥ ، ١٩٩٩ .
- ١٣٦- ابن مالك ، محمد بن عبدالله (ت ١٢٧٢هـ/١٢٧٣م) شرح الكافية الشافية ، تحقيق : علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١٠٠ ، ٢٠١٠م .
- ١٣٧- المبرد ، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ/٨٩٨م) المقتصب ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، بلا تاريخ نشر .
- ١٣٨- مجدي إبراهيم يوسف ، الجهود اللغوية لابن السراج : دراسة محلية ، دار الكتاب المصري واللبناني ، بيروت ، ٢٠٠٠م .
- ١٣٩- محمد إبراهيم عبادة ، عصور الاحتجاج في النحو العربي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠م .

- ١٤٠- محمد حسن عبد العزيز ، مدخل إلى علم اللغة ، مكتبة الشباب ، مصر ، ١٩٩٢ م.
- ١٤١- محمد حسين آل ياسين ، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٠ م.
- ١٤٢- محمد خليفة الدناع ، التطريز اللغوي ، منشورات جامعة فارغونس ، ليبيا ، ط١ ، ١٩٩٧ م.
- ١٤٣- محمد خير الحلواني ، الخلاف النحوي بين البصريين والковيين وكتاب الإنصاف ، دار القلم العربي ، حلب ، ١٩٧٤ م.
- ١٤٤- محمد خير الحلواني ، المعنى الجديد في علم الصرف ، دار الشرق العربي ، بيروت ، ط٥ ، ١٩٩٩ م.
- ١٤٥- محمد خير الحلواني ، الفصل في تاريخ النحو العربي ، قبل سبوبه ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٩ م.
- ١٤٦- محمد رضا المظفر ، النطق ، انتشارات دار الغدير ، إيران ، ط١ ، ٢٠٠١ م.
- ١٤٧- محمد زيان عمر ، البحث العلمي : منهاجه وتقنياته ، دار الشروق ، جدة ، ط٤ ، ١٩٤٣ م.
- ١٤٨- محمد سالم محسن ، تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧ م.
- ١٤٩- محمد السعيد زغلول ، موسوعة أطراف الحديث النبوى الشريف ، عالم التراث ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٩ م.
- ١٥٠- محمد عبيدان ومحمد أبو نصار ، وعقة مبixin ، منهجية البحث العلمي : القواعد والمراحل والتطبيقات ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط٢ ، ١٩٩٩ م.
- ١٥١- محمد عيد ، الرواية والاستشهاد باللغة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٦ م.
- ١٥٢- محمد محمد طاهر الخاقاني ، عناصر العلوم ، دار أنوار الهدى ، قم ، ط١ ، ١٩٩٧ م.
- ١٥٣- محمد المنجي الصيادي ، التعریف وتنسیقه فی الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٥ ، ١٩٩٣ م.
- ١٥٤- محمد يوسف حبلص ، من أسس علم اللغة ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٤ م.
- ١٥٥- محمود سليمان ياقوت ، أصول النحو العربي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠١ م.

- ١٥٦- محمود سليمان ياقوت ، *منهج البحث اللغوي* ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣م .
- ١٥٧- محمود فجال ، *الإضباج في شرح الاقتراح* ، دار القلم ، دمشق ، ط١٩٨٩ ، ١٩٨٩م . وهو شرح لكتاب الاقتراح للسيوطى .
- ١٥٨- المرادى ، الحسن بن قاسم (ت ١٣٠٨هـ / ٧٤٩م) *الجنس الدانى في حروف المعانى* ، تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢م .
- ١٥٩- مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ / ٨٧٤م) *صحيح مسلم بشرح النووي* ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بلا تاريخ نشر .
- ١٦٠- المكودى ، عبد الرحمن بن علي (ت ١٤٠٤هـ / ٨٠٧م) *شرح المكودى على الألفية في علمي الصرف والنحو* ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١٩٩٦ ، ١٩٩٦م .
- ١٦١- مهدى الخزومى ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مطبعة مصطفى البابى الخلبى ، مصر ، ط٢ ، ١٩٥٨م .
- ١٦٢- الموسوعة العربية العالمية ، مجموعة مؤلفين ، ترجمة مؤسسة أعمال الموسوعة ، الرياض ، ط١ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٦م .
- ١٦٣- الميدانى ، أحمد بن محمد (ت ١١٢٤هـ / ٥٥١٨م) *مجمع الأمثال* ، تحقيق : محمد محبى الدين عبدالحميد ، دار القلم ، بيروت ، بلا تاريخ نشر .
- ١٦٤- النابغة الذبيانى ، زياد بن معاوية (ت ١٨قـ هـ / ٦١٤م) *ديوانه* ، جمعه وشرحه وكمله : محمد الطاهر بن عاشور ، الشركة الوطنية ، تونس ، ١٩٧٦م .
- ١٦٥- ناصر الدين الأسد ، *مصادر الشعر الجاهلى وقيمتها التاريخية* ، دار الجليل ، بيروت ، ط٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٨م .
- ١٦٦- نبيل علي ، *اللغة العربية والحاسوب* ، دار تعريب ، ط١ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٨م .
- ١٦٧- نهاد الموسى ، *العربى : نحو توصيف جديد فى ضوء اللسانيات الحاسوبية* ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٠م .
- ١٦٨- نهاد الموسى ، *نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث* ، دار البشير ، عمان ، ط٢ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٧م .

- ١٦٩- النيلي ، إبراهيم بن الحسين (ت ق ٧٨هـ) الصفوة الصافية في شرح الدرة الألفية ،  
تحقيق : محسن بن سالم العميري ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٩٩٨ م .
- ١٧٠- ابن هشام ، عبدالله بن يوسف (ت ١٣٥٩هـ / ١٢٦١م) أوضح المثالك إلى ألفية ابن  
مالك ، تحقيق : محمد محبي الدين عبدالحميد ، بيروت ، ط٥ ، ١٩٧٩ م .
- ١٧١- ابن هشام ، عبدالله بن يوسف (ت ١٣٥٩هـ / ١٢٦١م) شرح شذور الذهب ، تحقيق :  
بركات يوسف هبود ، دار الفكر ، بيروت ، ط٤ ، ١٩٩٨ م .
- ١٧٢- ابن هشام ، عبدالله بن يوسف (ت ١٣٥٩هـ / ١٢٦١م) مغني اللبيب عن كتب  
الأعريب ، وضع حواشيه : حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨ م .
- ١٧٣- ابن ولاد ، أحمد بن محمد (ت ٩٤٣هـ / ٢٢٢م) الانتصار لسيبوه على المبرد ،  
دراسة وتحقيق : زهير عبدالحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦ م .
- ١٧٤- ابن يعيش ، يعيش بن علي الخلبي (ت ١٢٤٨هـ / ٦٤٦م) شرح المفصل ، نشر عالم  
الكتب ، بيروت ، بلا تاريخ نشر .
- ١٧٥- ابن يعيش ، يعيش بن علي (ت ١٢٤٨هـ / ٦٤٦م) شرح الملوكي في التصريف ،  
تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الأوزاعي ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٨ م .
- ١٧٦- يمنى طريف الخلوي ، فلسفة العلم في القرن العشرين : الأصول - الحصاد - الأفاق  
المستقبلية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ،  
العدد رقم ٢٦٤ ، ٢٠٠٠ م .

